
ترجمة د. فاطمة نصر
مصر
كما تريدها أمريكا
من صعود ناصر إلى سقوط مبارك



مصر كما تريدها أمريكا

من صعود ناصر إلى سقوط مبارك



المشرف العام

د. أحمد مجاهد

اللجنة العليا

د. أحمد زكريا الشَّلق
د. أحمد شوقى
د. حسن طلب
أ. سامح فوزى
أ. صلاح عيسى
أ. طلعت الشايب
أ. عبلة الروينى
د. محمد بدوى مقرر
د. محمود عزب
د. مصطفى لبيب

تصميم الغلاف

وليد طاهر

الإشراف الفنى

على أبو الخير
صبرى عبد الواحد

تنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مصر كما تريدها أمريكا

من صعود ناصر إلى سقوط مبارك

تأليف

لويد سى . جاردنر

ترجمة

د.فاطمة نصر



جاردنز، لويدسى.
مصر كما تريدها أمريكا: من صعود ناصر إلى سقوط مبارك/ لويد سى. جاردنز؛ ترجمة: فاطمة نصر. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب٢٠١٣. (مكتبة الأسرة).
٢٧٢ص، ٢٤سم
تدمك ٢ ـ ٢٩٢ ـ ٤٤٨ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨
١ ـ مصر ـ تاريخ.
٢ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ ثورة ٢٠١١.
٣ ـ مصر ـ تاريخ ـ الثورات.
أ ـ نصر ، فاطمة (مترجم).
ب ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٣/٨٥٣٤
I.S.B.N 978- 977- 448-292 -2
ديوى٩٦٢

توطئة

مشروع له تاريخ

مشروع «القراءة للجميع» أى حلم توفير مكتبة لكل أسرة، سمعنا به أول مرة من رائدنا الكبير الراحل توفيق الحكيم.

وكان قد عبر عن ذلك فى حوار أجراه معه الكاتب الصحفى منير عامر فى مجلة «صباح الخير» مطلع ستينيات القرن الماضى، أى قبل خمسين عامًا من الآن.

كان الحكيم إذًا هو صاحب الحلم، وليس بوسع أحد آخر، أن يدعى غير ذلك.

وهو، جريًا على عادته الخلاقة فى مباشرة الأحلام، تمنى أن يأتى اليوم الذى يرى فيه جموعًا من الحمير النظيفة المطهمة، وهى تجر عربات الكارو الخشبية الصغيرة، تجوب الشوارع، وتتخذ مواقعها عند نواصى ميادين المحروسة، وباحات المدارس والجامعات، وهى محملة بالكتب الرائعة والميسورة، شأنها فى ذلك شأن مثيلاتها من حاملات الخضر وحبات الفاكهة.

ثم رحل الحكيم مكتفيا بحلمه.

وفى ثمانينيات القرن الماضى عاود شاعرنا الكبير الراحل صلاح عبد الصبور التذكير بهذا الحلم القديم، وفى التسعينيات من نفس القرن، تولى الدكتور سمير سرحان تنفيذه تحت رعاية السيدة زوجة الرئيس السابق. هكذا حظى المشروع بدعم مالى كبير، ساهمت فيه، ضمن من ساهم، جهات حكومية عدة، وخلال عقدين كاملين صدرت عنه مجموعة هائلة من الكتب، بينها مؤلفات ثمينة يجب أن نشكر كل من قاموا باختيارها، إلا أنه، للحقيقة ليس غير، حفل بكتب أخرى مراعاة لخاطر البعض، وترضية للآخر، ثم إن المشروع أنعش الكثير من متطلبات دور النشر، بل اصطنع بعضها أحيانًا.

وبعد ثورة ٢٥ يناير والتغيرات التى طرأت توقفت كل الجهات الداعمة لهذا المشروع الثقافى عن الوفاء بأى دعم كانت تحمست له عبر عقدين ماضيين، سواء كانت هذه الجهات من هنا، أو كانت من هناك.

ولم يكن أمام اللجنة إلا مضاعفة التدقيق فى كل عنوان تختار، وسيطر هاجس الإمكانات المحدودة التى أخبرتنا بها الهيئة فى كل آن.

والآن لم يبق إلا أن نقول بأن هذه اللجنة كانت وضعت لنفسها معيارًا موجزًا:

جودة الكتاب أولاً، ومدى تلبيته، أولاً أيضًا، لاحتياج قارئ شغوف بأن يعرف، ويستمتع، وأن ينمى إحساسه بالبشر، وبالعالم الذى يعيش فيه.

واللجنة لم تحد عن هذا المعيار أبدًا، لم تشغل نفسها لا بكاتب، ولا بدار نشر، ولا بأى نوع من أنواع الترضية أو الإنعاش، إن لم يكن بسبب التربية الحسنة، فهو بسبب من ضيق ذات اليد.

لقد انشغلنا طيلة الوقت بهذا القارئ الذى انشغل به قديمًا، مولانا الحكيم.

لا نزعم، طبعًا، أن اختياراتنا هى الأمثل، فاختيار كتاب تظنه جيدًا يعنى أنك تركت آخر هو الأفضل دائمًا، وهى مشكلة لن يكون لها من حل أبدًا. لماذا؟

لأنه ليس هناك أكثر من الكتب الرائعة، ميراث البشرية العظيم، والباقى.

إبراهيم أصلان

مقدمة

«كلينتون بميدان التحرير بالقاهرة تشجع الثورة بعد أن كانت قد استنكرتها»

عنوان مقال لستيفن لي مايررز
النيويورك تايمز، ١٦ مارس ٢٠١١

كانت هيلاري كلينتون، وزيرة خارجية أمريكا، أول مسئول عالي المستوي بإدارة أوباما يذهب إلي القاهرة بعد اندلاع الثورة الشعبية التي أطاحت بحسني مبارك أكثر حلفاء الولايات المتحدة الموثوقين في الشرق الأوسط لعقود عديدة. صاحت مبتهجة أثناء «تمشيتها» بالميدان «إنها لتجربة استثنائية بالنسبة لي أن أري البقعة التي حدثت فيها هذه الثورة بكل ما تعنيه بالنسبة للعالم». بيد أن النيويورك تايمز عنونت مقال «تمشيتها» بما يُضمر أكثر من مجرد محاولة اللحاق بسلسلة متلاحقة من الأحداث كانت قد تركت الولايات المتحدة غير متأكدة من موقعها بعد اختفاء عامود سياستها في الشرق الأوسط.

عكس التردد الذي أظهرته إدارة أوباما لدي بدء الاحتجاجات في ٢٥ يناير ٢٠١١ شعورها بعدم اليقين والخوف من المستقبل. كانت الوزيرة كلينتون قد صرّحت قائلة في اليوم الأول للثورة «تقديرنا هو أن الحكومة المصرية مستقرّة وأنها تسعي إلي سبل تستجيب بها لاحتياجات الشعب المصري ومطالبه المشروعة». أحد تضمينات هذا التصريح هو أن الولايات المتحدة شعرت وأنها في وضع يمكّنها أن تقرر ما هو مشروع وما هو غير مشروع. بعد ذلك، هاتف أوباما مبارك وحثه علي ألا يلجأ إلي القوة، فيما شجع نائب الرئيس جو بايدن في ظهور تليفزيوني له، الحل السلمي ورفض أن يدعو مبارك طاغية. تلي ذلك، وعلي مدي الأسابيع التالية، مهاتفات من جانب روبرت جيتس، وزير الدفاع، والأميرال مايك مولن، رئيس الأركان العامة، لنظيريهما بالقاهرة، في محاولة لمعرفة رأي القوات المسلحة المصرية في المحتجين، ثم، وعندما أصبح من الواضح رفض مبارك التخلي عن منصبه، حاولت الولايات المتحدة منع الجيش من الانضمام إلي أي من الجانبين والالتزام بموقف حيادي.

وفيما انصب اهتمام البنتاجون الأساسى علي عدم فقدان الصلة مع الجيش المصري الذي استثمر فيه ٥٠ مليار دولار منذ أن أمسك مبارك بالسلطة، أظهرت حليفتا الولايات المتحدة، إسرائيل والسعودية، بالغ قلقهما وغضبهما وذلك لأن الولايات المتحدة «تخلت» عن الديكتاتور الذي تقدم به العمر والذي ظل متحكما في الحياة السياسية المصرية مع دعم الجيش الكامل له. ومن الناحية الأخري، فلم يكن الأمريكيون قد اهتموا كثيرا بالتدقيق في السياسات التي اتبعها بلدهم أثناء زمن مبارك، ناهيك عن الخلفية التي طورت بها واشنطون مثل تلك العلاقات الوثيقة معه بعد سلسلة من الخطوات الخاطئة التي اتخذتها منذ ثورة ١٩٥٢. والآن وبأكثر من أي وقت مضي، ومع استلهام المحتجين تلك الروح الثورية في بلد بعد الآخر، يقتضي النقاش حول السياسات المستقبلية الإلمام بالماضي، وهذا الكتاب يفتح الباب علي الماضي.

في البداية كان جمال عبدالناصر الذي أجبر إصراره علي قيادة العالم العربي بعيدا عن الاعتماد عن الولايات المتحدة والغرب أثناء الحرب الباردة، أجبر إدارة أيزنهاور البائسة علي اتخاذ قرار صعب بمعارضة حلفائها الأوربيين أثناء أزمة السويس. ثم كانت مبادرات السادات الجسورة والمتهورة بدءا بحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والتي فاجأت نيكسون وكسينجر وچيمى كارتر. وأخيرا، وبعد اغتيال السادات، ظهر مبارك الذي توافق طموحه الهائل في الحكم مع رغبة واشنطون جعل مصر ما ظلت دائما تريده لها: حليفا تابعا ومواليا لها يتصدي للمشاعر والتوجهات القومية الراديكالية في العالم العربي ويثبطها.

حافظ مبارك علي اتفاقية السلام التي وقعها السادات مع إسرائيل، وحاول الحصول علي دعم جماهيري لسياسات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط (وبخاصة في مواجهة إيران وضد العراق)، كما كان دعمه لنهج إدارة چورچ دبليو. بوش في «الحرب علي الإرهاب» محورياً حيث تعاون مبارك مع برنامج السي آي إيه لتسليم المشتبه فيهم إلي بلدانهم الأصلية كي يُعتقلوا ويُخضعوا لمختلف أنواع التعذيب لانتزاع الاعترافات أثناء استجوابهم وهذا ما حدث لعدد منهم بمصر.

بالطبع، توقع مبارك الحصول علي مقابل مادي مُجز لتلك الخدمات، ودفعت واشنطون ما مجموعه ١,٥ مليار دولار سنويا نظير ما أسمته مساعدات عسكرية، وتوقعت مقابل ذلك خدمات داخلية لصالحها فيما أغمضت عينيها عن الانتهاكات التي كانت تحدث بالداخل المصري.

بعد هجمات ٩/١١، وحينما لم يُعثر لأثر لأسلحة للدمار الشامل بحوزة صدام حسين، تحولت إدارة بوش إلي خطاب نشر الديموقراطية كدافع للحرب علي نظام صدام، وكالمعتاد، استخدم هذا الخطاب لإضمار حماية المصالح المادية مثل آبار النفط والتغطية علي الفجوات المحرجة (مثل عدم وجود أسلحة دمار شامل). لكن لهذه اللعبة مخاطرها إذ إن من المحتمل للشعوب أن تفهم رسالة هذا الخطاب بحرفيتها وتبدأ في تقييم أداء الولايات المتحدة علي أساسه.

بيد أنه من المرجح أن أحداث ميدان التحرير كانت ستقع بدون خطاب الولايات المتحدة بعد ٩/١١ بالطبع، لكن السؤال الأهم كثيراً هو ما إن كانت تلك الأحداث ستقع من دون دعم الولايات المتحدة السخي لمبارك لسنوات طويلة، وما إن كان مبارك سيشعر أن بإمكانه المضي في سياساته القامعة لولا تمتعه بمساندة الولايات المتحدة التامة له طوال ما يقرب من ثلاثة عقود؟

وأيا كان ما نعتقده بخصوص تلك الأسئلة، فإن تاريخ العلاقات الأمريكية/ المصرية يمدنا بالعامل الضروري المفقود لفهم الأسباب التي جعلت الحكومة الجديدة بالقاهرة، بالرغم من وضعها الانتقالي، تحيد عن أجندة مبارك التي كانت تتمحور حول إرضاء واشنطون قبل كل شيء، وفهم النقاط التي حادت عنها. أشارت الحكومة الجديدة إلي نيتها لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وإنهاء تعاونها مع إسرائيل بإغلاق معبر رفح، بل وتوسطت في عقد مصالحة بين فتح وحماس التي تعتبرها إسرائيل والولايات المتحدة تنظيما إرهابيا. وفيما صرح ممثل للحكومة أن مصر تنوي الالتزام بمعاهدة السلام مع إسرائيل، أضاف في إشارة موجهة ضد تعاون مبارك مع أمريكا بشأن تسليم المعتقلين لتعذيبهم بالسجون المصرية، بين أسرار أخري، أن مصر تأمل في أن يكون التزامها أفضل ببروتوكولات حقوق الإنسان. أيضا، صرحت السفيرة منحة باخوم، المتحدثة باسم وزارة الخارجية المصرية، بالقول إن مصر ستستعيد دورها الذي تخلت عنه.

سيكون من الصعب، من دون الإلمام بالخلفية التاريخية، فهم ما كانت تعنيه السفيرة باخوم -- التخلّي لمن؟ ولماذا؟ أثناء «تمشيتها» في ميدان التحرير مرتدية البليزر الأحمر المتوهج، وازنت كلينتون نفسها علي «الخط الدبلوماسي الرفيع» ثم أعلنت أن الولايات المتحدة ستمنح مصر مئات ملايين الدولارات كمساعدة اقتصادية، فيما حرصت علي عدم إقحام نفسها في أسئلة حول ما إن كانت خُطي الحكومة الجديدة مفرطة السرعة، أم علي درجة غير كافية من السرعة. بدت وأن اللحظة تُمتعها ومضت تحيي من يقتربون منها لالتقاط الصور بموبايلاتهم – تذكرة بكيفية انتشار

الثورة علي تويتر داخل مصر وخارجها بدرجة سريعة لم تترك لصناع السياسة الأمريكية وقتا لتخطيط مواقفهم كتابة.

«أشعر بالروعة لوجودي هنا» قالت كلينتون وهي تلوّح للمارة وتصافحهم. صاح أحدهم مجيبا إياها قائلاً: «شكرا لسيرك في شوارع التحرير». ولأجل أن نصل إلي ميدان التحرير عام ٢٠١١، سنسير في هذا الكتاب عائدين إلي عام ١٩٥٢.

الفصل الأول

البحث عن سياسة

«تحاول بريطانيا العظمي استخدام الشرق الأدني كسدٍّ عملاق يمنع تدفق روسيا باتجاه الجنوب ويحافظ علي منفذ للاتصالات مع الهند والممتلكات البريطانية الأخري. يبدو الاتحاد السوفييتي مصمما علي هدم البنية التى ظلت بريطانيا العظمى تحافظ عليها بحيث تستطيع القوة الروسية الاندفاع دونما عوائق عبر تركيا ومنها إلي البحر المتوسط.. ظلت الولايات المتحدة تتبع سياسة الباب المفتوح في الشرق الأدنى؛ واتخذت موقفا يري أنه لا ينبغي اعتبار الدول المستقلة في الشرق الأدني تقع في مجال نفوذ أية قوة عظمي».

– لوى هندرسون، مدير «مكتب شئون الشرق الأدنى وإفريقيا» الوضع الحالى فى الشرق الأدني – خطر على السلام العالمى» ٢٨ ديسمبر ١٩٤٥

لدي استضافة الرئيس روزفلت للملك فاروق علي متن البارجة الأمريكية USS Quincy التي كانت راسية في البحيرات المرة في ١٣ فبراير ١٩٤٥ وجه رزفلت للملك بعض النصائح. اقترح روزفلت أن تقوم «مصر بتقسيم بعض الضيعات الكبيرة المملوكة للأفراد بحيث تتاح ملكيات صغيرة للفلاحين الذين يزرعونها وأن علي مصر أن تضع برنامجا مستمرا لري ١٠٠٠٠٠ فدان إضافي سنوياً».

كان من الجسارة، بل من الوقاحة، توجيه النصح إلي ملك أتي إلي البارجة الأمريكية من أجل دردشة حميمية. بيد أنه، وأثناء الحرب العالمية، قال روزفلت أشياء مماثلة عما ينبغي علي حكام الشرق الأوسط فعله من أجل الوفاء بتطلعات شعوبهم في فترة ما بعد الحرب. مثلا، في مؤتمر عقد بطهران عام ١٩٤٣ مع تشرشل وستالين للاتفاق النهائي علي خطة موعد شن الحرب علي اليابان، قام رئيس الولايات المتحدة بمناقشة تقارير من مستشاريه عما يمكن للعبقرية الأمريكية فعله لتحديث

الاقتصاد الإيراني. كان «متحمسا لفكرة استخدام إيران نموذجا لما يمكننا فعله من خلال السياسة الأمريكية الإيثارية». كتب، نقلا عن كورديل هال، وزير خارجيته، يقول «إن إيران بلد شديد التخلف» وإنها تتكون من شعب ٩٩٪ منه عبيد للواحد في المائة الآخرين. وأضاف «إن الصعوبة الحقيقية هي إيجاد الخبراء الأمريكيين الحقيقيين المخلصين لمُثُلهم وقيمهم، والذين لا يتعاركون معا، ويتمتعون بالنزاهة المالية المطلقة».

كانت القوات الأمريكية قد دخلت إيران أثناء الحرب من أجل ضمان وصول الموارد إلي الاتحاد السوفييتي. وفي معية العسكر، وصلت فرق من الخبراء الاقتصاديين وغيرهم ممن لديهم أفكار عن كيفية الإسراع بتنمية الاقتصاد الإيراني. وبالتقابل، لم يكن للولايات المتحدة في مصر تواجد عسكري كبير أو مستشارون متحمسون لبحث مشكلات هذا البلد المماثلة. لكن الرئيس روزفلت، أثناء دردشته الوجيزة مع الملك

فاروق بعد يومين من انتهاء مؤتمر «الثلاثة الكبار» بيالطا في القرم، تحدث بحماس عن فرص تزايد التجارة بين البلدين. قال، إنه يأمل، بعد أن يحل السلام، أن تزيد مشتروات الولايات المتحدة من القطن المصري طويل التيلة وأيضا من السلع المصرية الأخري. قال أيضا إنه متأكد من زيادة عدد السائحين الأمريكيين إلي مصر بعد الحرب، وتنبأ بقدوم آلاف الأمريكيين إلي مصر جوا وبحرا.

وفي واقع الأمر، فقد ازدادت التجارة مع مصر ثمانية أضعاف أثناء الحرب. كان ألكساندر كيرك، الوزير المفوض الأمريكي بالقاهرة، قد دعا إلي زيادة معونة الإعارة/ التأجير من أجل تقوية علاقات البلدين بعد الحرب، ثم بعد إجراء مداولات في واشنطون حول مغبات ذلك المتوقعة علي العلاقات الأنجلو/ أمريكية، تمت الموافقة علي المنحة، وتلتها جهود دبلوماسية لإصدار قوانين استثمار لتشجيع الشركات المساهمة الأمريكية علي الاستثمار بمصر، أيضا، سعت واشنطون للحصول علي تصريح لشركات الطيران التجاري الأمريكية لنقل المسافرين من مصر إلي مدن أوروبا الرئيسية، إذ قال أحد مخططي السياسة الأمريكية «إن موقع القاهرة حيوي بالنسبة للنقل الجوي، تماما كأهمية السويس للنقل البحري».

ما تضمره هذه المقولة هو أن احتلال بريطانيا للسويس أثناء الحرب كان ينتمي إلي زمن الإمبريالية الأوربية المندثر وقد عجلت الحرب بنهايته، أما العصر الجديد للتجارة فكان يعتمد علي خطوط الطيران الآمنة مثلما بلغ العصر الصناعي الأصلي ذروته فى مشاريع مثل حفر قناة السويس. ومثلما كانت «حرية البحار» هي العبارة الرائجة للقوي المهيمنة آنذاك، غدت «حرية الجو» هي العبارة التي تناسب عصر ما بعد الكلونيالية.

لم يشارك كثيرون من مستشاري روزفلت للسياسة الخارجية أفكاره عن «الإصلاح الاقتصادي New Deal» كما لم يشاركوه أفكاره المتطرفة عن إصلاح الأراضي – الإصلاح الزراعي -- بيد أنه كان ثمة إجماع أن مهمة أمريكا في زمن ما بعد الحرب هي مساعدة بريطانيا علي «الخروج» [بما للفظ من معنيين] من ورطتها

بالسويس، ومن أوضاع مماثلة في أنحاء أخري مرتبطة بالأيديولوجيا الكلونيالية التي كان من المفترض أنها انتهت. أثناء الحرب، حذّر وزير الخارجية الأمريكي من أنه ليس بوسع الولايات المتحدة العمل مع القوي الاستعمارية في أوربا وضدها في الأنحاء الأخري من العالم. لكن واشنطون، ومع الفرحة العارمة التي اعترتها لدي الانتصار في الحرب العالمية الثانية تخيلت أن الأمور ستسير بسلاسة حيث إن تأثيرها سيتسع ويمتد حتي للمناطق التي أسماها چوزيف كونراد «قلب الظلام»، بيد أن الرؤساء الذين خلفوا روزفلت وجدوا أن عملية «تقليم» الإمبراطورية البريطانية، والتي كانت بطبيعتها عملية معقدة بسبب السياسات المحلية حول بعض القضايا مثل الخلاف حول مستقبل الانتداب البريطاني علي فلسطين، كانت أيضا تهدد بكارثة.

الحاجة إلى الالتزام:

توافق صناع السياسية الأمريكيون أن الانتقال الآمن يتوقف علي قدرة واشنطون علي إقناع فاروق وغيره من قيادات دول الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة لن تسمح للقوي الاستعمارية القديمة، أي بريطانيا العظمي وفرنسا، باستعادة الأوضاع المميزة التي كانت لها قبل الحرب، وبأنها مستعدة لتقديم المساعدات الاقتصادية لتلك البلاد، وأيضا المساعدات العسكرية بشريطة إدارتها بحرص، وذلك لضمان استقلال تلك البلاد وأمنها الداخلي. كان ينبغي إدارة هذا كله بأسلوب يسهل الانتقال من النظام الاستعماري القديم إلي نظام سياسات كوكبية جديدة بقيادة الولايات المتحدة من دون السماح للقوميين أو الشيوعيين باستغلال الوضع لترسيخ أقدامهم في المنطقة. وفي هذا الصدد، مثلت الحرب الباردة فرصة لإحداث نقلة بحيث تحجب قضية قيام دفاع مشترك ضد أي تهديد عسكري الأطروحات القديمة، وأيضا إحياء موضوع تحدي اختراق «الشيوعية» لحركات الإصلاح وتعويقه لها. قُصد بتعليقات روزفلت التي وجهها لملك مصر، وفيما بعد لضيوفه الآخرين أي الإمبراطور هيلاسي لاسي، وللملك ابن سعود بخاصة الترويج لرؤية للشرق الأوسط بعد الحرب تعقُب ذلك المرور الآمن نحو الازدهار. لكن الملك سعود ظل متشككا وتساءل «من لي أن أصدق،

في الوقت الذي يخبرني فيه البريطانيون أن مستقبلي معهم لا مع الأمريكيين؟» وكان البريطانيون قد أخبروه أن اهتمام أمريكا ببلده أمرا مؤقتاً، وأنه بمجرد انتهاء الحرب ستنتهي معها معونة الإيجار/ القرض وستعود أمريكا إلي نصف الكرة الغربي وتترك السعودية داخل منطقة الجنيه الاسترليني اقتصاديا، وللأسطول الملكي والجيش البريطاني من الناحية الدفاعية. قال سعود «بمقتضي هذه الأطروحة، فهم يسعون لحصول بريطانيا علي الأولوية في السعودية. ماذا لي أن أصدق؟».

بيد أن روزفلت أصر علي أن المستقبل لن يكون هكذا لأن خطط أمريكا لما بعد الحرب تأخذ في اعتبارها «زواء مناطق النفوذ لصالح الباب المفتوح»، وعبَّر عن أمله في أن يظل باب السعودية مفتوحا لجميع الأمم، ذلك لأنه فقط «من خلال التبادل غير المقيد للسلع والخدمات والفرص يمكن للازدهار أن ينتشر لمصلحة الشعوب الحرة». وافق سعود علي هذه الأطروحة لكنه بيّن أن البريطانيين سيواصلون المطالبة بمنطقة نفوذ علي بلاده وحولها. حذر ويليام إدي مستشار روزفلت الرئيسى من أن الكلمات وحدها لن تكون كافية وأن بإمكانه تبديد مخاوف ابن سعود بأن تقوم الولايات المتحدة بتفعيل خطة طويلة الأمد لضمان «الباب المفتوح».

كان إس. بينكني تاك، سفير الولايات المتحدة بالقاهرة، قد رافق الملك فاروق في لقائه بروزفلت، وقد سُرَّ الملك المصري لتلك الإيماءة، لكن تاك، وبدلا من الصعود إلي متن البارجة في رفقة الملك خطا خلفه إلي حيث كان الرئيس يجلس بانتظاره. فيما بعد، أبلغ فاروق الدبلوماسي الأمريكي أن اللورد كيلرين، السفير البريطاني كان يُصر دائما علي الحضور معه في لقاءاته مع تشرشل رئيس الوزراء البريطاني، الأمر الذي كان يسبب له الإزعاج، وعلي الرغم من إيماءة تاك الصغيرة، إلا أن الملك قَدَّر له إظهاره للاحترام.

في الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية، كان أحد الأسئلة المفتاح التي أثيرت هي ما إن كانت الولايات المتحدة ستحل محل المملكة المتحدة في المستعمرات البريطانية السابقة، ومتي، إن كان لها أن تفعل ذلك. لم تكن مصر أبدا مستعمرة

بريطانية رسمية، لكن تاريخ العلاقات الأنجلو/ مصرية كان يتمحور حول استمرار تحكم بريطانيا في قناة السويس، وحول استمرار بقاء القاعدة البريطانية والحامية العسكرية التي كانت قد ظلت تحمي القناة منذ أواخر القرن التاسع عشر. كانت قناة السويس التي افتتحت للملاحة عام ١٨٦٩، قد أنشأتها شركة فرنسية تعمل في ظل امتيازات منحها لها الخديوي سعيد باشا، وفي الأصل، لم يكن البريطانيون موجودين في الصورة، بل إنهم كانوا قد عارضوا حفر القناة بيد أنه حينما أحدثت القناة ثورة في التجارة العالمية، سعت الحكومة المصرية لبيع أسهمها في الشركة لتسدد ديونها الدولية البالغة أربعة ملايين جنيه استرليني، وقفز البريطانيون لاستغلال الفرصة، وعلي الرغم من أنه وفقا لاتفاقية اسطنبول لعام ١٨٨٨ كانت قناة السويس منطقة محايدة، إلا أن الخديوي توفيق الذي خلف سعيد، دعا القوات البريطانية لقمع التمرد الذي قام به المصريون ضد حكومته، حيث ظلت القوات البريطانية هناك طوال سنوات الحرب العالمية الأولي والحرب العالمية الثانية، وأثناء تلك السنوات، قوي الوجود البريطاني وترسخ بحيث أصبح المندوب السامي البريطاني، واقعيا، نائبا للتاج البريطاني بمصر، ووفقا لمعاهدة الصداقة والتحالف الأنجلو/مصرية لعام ١٩٣٦ أصبحت له الأفضلية في البلاط الملكي المصري علي ممثلي جميع الدول الأخري.

كانت لندن تعتبر قاعدتها في السويس موقعا قويا يمكن لها منه الدفاع عن مصالحها في المتوسط وشمال إفريقيا ولم تكن علي استعداد للتخلي عنها حتي مع تصاعد المشاعر القومية التي تجلت بأساليب مختلفة. أثناء الحرب العالمية الثانية، كان يُعرف عن الملك فاروق توجهاته الموالية للمحور حتي أنه كتب خطابا إلي هتلر يرحب فيه بغزوه لمصر. وعلي الرغم من أن قوات روميل لم تصل إلي القاهرة أبدا، إلا أن البريطانيين طالبوا الملك فاروق بطرد الوزراء الموالين لألمانيا من القصر. كان فاروق، الذي وُلد عام ١٩٢٠، حفيد محمد علي باشا الذي حكم مصر أطول فترة باستثناء مبارك، كان فاروق قد تعلم ببريطانيا وتولي العرش عام ١٩٣٧. وفي البداية، كان ذا شعبية عارمة، إلا أن أسلوب حياته، وتبذيره الذي وصل إلي حد الإسفاف

عمل علي اغتراب عامة المصريين عنه، ومعهم ضباط الجيش الذين شكل بعض منهم حركة الضباط الأحرار.

كان صناع السياسة الأمريكيون يدركون تماما أن تقويض قبضة بريطانيا علي الشرق الأوسط ليس هو الأسلوب الذي يستطيع من خلاله الأمريكيون تحقيق أهدافهم بالمنطقة. أكد چورچ إف. كِنان، رئيس العاملين بقسم تخطيط السياسات التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، وكاتب المقال الشهير عام ١٩٤٧ بعنوان «مصادر سلوك السوڤييت» الذي لخص منطق سياسة الاحتواء التي اتبعتها أمريكا أثناء الحرب الباردة، أكد أنه من غير المرغوب فيه محاولة استنساخ المرافق البريطانية في الشرق الأوسط، مثل القاعدة الحربية بالسويس، وذلك لأن تلك المرافق البريطانية ستكون متاحة للولايات المتحدة في حالة نشوب حرب مع الاتحاد السوڤييتي. وعلاوة علي ذلك، ستكون أية محاولة لانتزاع القواعد من البريطانيين خيارا أكثر سوءا لأن هذا سيأتي معه بمشاكل عديدة تؤدي إلي ضعف النفوذ الغربي، وتقوية شوكة الأعداء، وهذا «يعني أنه ينبغي علينا فعل ما بوسعنا لدعم بقاء البريطانيين في وضعهم الاستراتيجي بالمنطقة». وبهذا، وضع كنان إصبعه علي نقطة مهمة في سياسة الولايات المتحدة البازغة إزاء مصر: إن كان دعم سياسة الباب المفتوح يعني توتير العلاقات البريطانية مع البلاد العربية، فما جدوي ذلك بالنسبة للولايات المتحدة؟ فعلي الرغم من أن الولايات المتحدة كانت مازالت بحاجة للدعم العسكري البريطاني للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، إلا أن مساندة قوة استعمارية كان يعني المخاطرة باغتراب القوي المعادية للكلونيالية، التي كانت تنشط بقوة في أنحاء إفريقيا وآسيا.

كان كنان واضحا دونما لبس بشأن كنه المصالح الأمريكية في هذا الصدد والتي لم يكن من بينها «المشاعر مفرطة العاطفية أو أحلام اليقظة، إن لدينا ٥٠٪ من ثروة العالم و٦,٣٪ فقط من سكانه، ولابد أن هذا الوضع يثير استياء بقية العالم. إن مهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة هي وضع نموذج للعلاقات يسمح لنا بالإبقاء علي هذا التباين من دون التسبب في أذي مؤكد لأمننا القومي».

بيد أن كنان كتب يقول إنه، ولسوء الحظ، فإن حكومة الولايات المتحدة تتعرض لضغوط «تفرض علينا موقفا نتحمل فيه مسئولية كبري في الحفاظ علي وجود دولة يهودية بفلسطين بل وحتي توسيع حدودها»، وإن الولايات المتحدة بتحركها في هذا الاتجاه «ستعمل مباشرة ضد المصالح الكبري لأمننا في العالم العربي». لم يكن لدي كنان إجابة عن كيفية التعاطي مع هذه المشكلة، كما أن من خلفوه في منصبه لم يجدوا وسيلة للالتفاف حول تلك الورطة.

في الوقت الذي كتب فيه كنان ذلك، كانت إدارة ترومان تحاول إيجاد حل يرضي الكونجرس والرأي العام الأمريكي، ومن ثم، وجدت نفسها في مأزق نجم عنه تحديدا نوع الصراع مع بريطانيا العظمي الذي كان كنان ومعه الكثيرون في وزارة الخارجية، قد خشوا أن يؤدي إلي القضاء علي نفوذ الغرب في المنطقة بأكملها. كان السفير المصري بواشنطون هو من يتولي الحديث باسم مبعوثي الدول العربية كلما ذهبوا إلي وزارة الخارجية الأمريكية لمناقشة مخاوفهم من السياسة الأمريكية ومن المصير الذي ينتظر فلسطين. كانت القاهرة هي مقر الجامعة العربية، وكان يحلو للملك فاروق الاعتقاد أنه سيُنقذ ملكه بتبنيه مقاومة الخطط الصهيونية لإقامة دولة يهودية تُقتطع من أرض فلسطين وإعلانه استياءه من سياسة بريطانيا العسكرية[1].

بيد أنه فقد كان ثمة مشكلة أخري تواجه صناع السياسة الأمريكيين فيما كانوا يحاولون التصرف إزاء حل الخلافات المتنامية بين لندن والقاهرة بشأن الحامية البريطانية بمنطقة القناة وتعديل اتفاقية عام ١٩٣٦، يحاولون التصرف بحيث لا يفقدون صداقة أي من الطرفين. قبل الحرب، لم تكن تلك أموراً تعني الولايات المتحدة لكن الحرب غيرت العالم – أيديولوجياً، بنزع المصداقية عن الإمبريالية الأوروبية وتشويه سمعتها، وماديا، باستنفاد القدرات العسكرية للقوي الاستعمارية. علاوة علي ذلك، رأي صناع السياسة الأمريكيون أنهم يخوضون سباقا في مواجهة تحدي ما أسماه، فيما بعد، چون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي «الشيوعية الدولية».

(١) لا تخفي لهجة الاستخفاف التي يبديها الكاتب بمشاعر فاروق، والتي، ورغم كل مساوئه، فلابد وأنها كانت مخلصة (الترجمة)

في ربيع عام ١٩٤٧، ومع الإعلان عن «مبدأ ترومان» (الذي دعا إلي دعم شعوب العالم الحرة ضد الأنظمة الاستبدادية) الإعلان عنه بالعناوين الرئيسية للصحف، اقترب النزاع الأنجلو/ مصري حول استمرار احتلال بريطانيا للسويس من نقطة الاشتعال. استدعي إرنست بڤين، وزير الخارجية البريطاني لويس دوجلاس، السفير الأمريكي، ليحذره من أية محاولة أمريكية للتوسط في الأزمة. كانت بريطانيا قد عرضت سحب جميع قواتها بحلول سبتمبر ١٩٤٩، لكن من الواضح أن هذا لم يُرض المصريين الذين كانوا يسعون إلي إحالة النزاع إلي الأمم المتحدة، الأمر الذي لم يلق ترحيبا من لندن أو واشنطون، بالتقابل مع ما قوبل به لجوء الإيرانيين إلي مجلس الأمن قبل ذلك بعام واحد للفصل في مسألة تواجد القوات السوڤييتية بإيران، ما قوبل به من تهليل أنجلو/ أمريكي. وعلي حين أن بيڤن كان علي استعداد للتفاوض حول تعديل معاهدة ١٩٣٦ إلا أنه رفض تدخل الأمم المتحدة أو أية دولة لإجبار حكومته «علي نقض بنود معاهدة تم عقدها بناء علي رضا الطرفين».

وعلي الرغم من أن أحدا في واشنطون لم يكن يرغب في إجبار لندن علي قبول الوساطة، إلا أن الإدارة لم تكن تتوقع أن تتنحي جانبا لتراقب البريطانيين وهم يخاطرون بخسارة كل شيء؛ ورأت أن أفضل ما يمكن فعله علي المدي القصير هو دعم رغبة بريطانيا في الحصول علي حق العودة للمنطقة لدي حدوث أي طارئ بالسويس، وأيضا دعم مصالحها بإقامة قواعد عسكرية أخري لها في ليبيا وذلك لتخفيف الضغوط عن محادثات تعديل المعاهدة. لكن الأمور تحسنت في عام ١٩٤٨ حينما اقترح البريطانيون إجراء محادثات بين الأركان الأنجلو/ مصرية حول الدفاع العسكري عن قناة السويس واستجاب المصريون باقتراحات مفادها أنهم لن يعارضوا إقامة قواعد عسكرية بريطانية في ليبيا أو في السودان. وعلي الرغم من انهيار تلك المحادثات إلا أنه بدا وأن ثمة مؤشرا علي وجود أسلوب للاستجابة لطلبات المصريين للسلاح بإدماجها في ترتيب سياسي لا تعارضه إسرائيل وأصدقاؤها بالكونجرس والذين كانوا قد أصبحوا يشكلون قوة ناجحة ومتنامية تؤثر في السياسة الداخلية الأمريكية.

في اليوم السابق لاعتراف الولايات المتحدة بالحكومة المؤقتة لإسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨، أرسل السفير تاك تقريرا من القاهرة يقول فيه إن مصر كانت تحاول «بجهد وتصميم» الحصول علي أسلحة «من أي مصدر متاح بما في هذا تشيكوسلوفاكيا». والآن، غدا لدي صناع السياسة الأمريكيين مصادر كثيرة للقلق بما في هذا الخوف من إمكان أن يتيح الخلاف الأنجلو/ مصري حول السويس ومستقبل السودان الفرصة للسوفييت أن يدقوا إسفينا بالأمم المتحدة بين الغرب وبلدان الشرق الأوسط وذلك لأن موسكو كانت تؤيد مطالب القاهرة بجلاء البريطانيين عن القاعدة العسكرية والاعتراف بالسودان جزءا من مصر. اشتكي فاروق بمرارة إلي جفرسون كافري السفير الأمريكي الجديد بالقاهرة من أن واشنطون من خلال سياستها بفلسطين ورفضها بيع أسلحة لمصر كانت تجعل من المستحيل إقامة علاقات طيبة بين البلدين. قال فاروق «لقد رفضتم كل شيء طلبناه».

استبقت شكاوي فاروق مثيلاتها من جانب القادة المصريين علي مدي السنين، ولم تكد تختلف عنها، حتي سافر أنور السادات إلي القدس وعقد سلاما منفردا مع إسرائيل. عندئذ، تدفقت الأسلحة إلي مصر في سيل مطرد فيما أصبحت مصر قوة استقرار للسياسة الأمريكية بالمنطقة، وأعفت بهذا واشنطون من جزء من عبئها بصفتها الراعي الأصلي لإسرائيل وداعمتها الأكثر إخلاصا علي مر السنين. لكن كان ثمة أمر آخر فشل فيه فاروق ولم يتغلب عليه من خلفوه. كان روزفلت قد حذر فاروق من أن عليه اتخاذ الخطوات لتحسين أحوال الفلاحين الأجراء، لكن، وفيما كان كبرياء مصر القومي علي المحك أثناء قضيتي السويس وفلسطين، أثبتت المشكلة الاقتصادية أنها الأكثر إزعاجا وصعوبة للقادة بالقاهرة.

في عام ١٩٤٩، حذر أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في تقرير له عن حديث جري بينه وبين نظيره البريطاني، واشنطون من أن ثمة شعوراً في لندن عن قرب حدوث ثورة وشيكة في مصر، وأنه يمكن وقفها من خلال تدخل مستنير من فاروق، لكن يبدو أن هذا الملك الشاب يشارك ملاك الأراضي الرجعيين وجهات نظرهم ومصالحهم

الخاصة». كان الوضع فى مصر أكثر سوءا من باقي البلدان العربية وذلك بسبب الضغط السكاني وقلة مساحة الأراضي الزراعية. جاء بتقرير الديبلوماسي الأمريكي أن «المسئول البريطاني لم يكن يعرف المدة التي يمكن للمعدمين الصبورين الاستمرار في تحمل عبء الموسرين غير المستنيرين لكنه تصور أن الثورة ستندلع قبل وقت ليس بالطويل».

أضاف الديبلوماسي أنه يعتقد أن فاروق سيكون أول المغادرين وقدميه في المقدمة بعد أن يقتله الثوار. بيد أنه حينما قامت ثورة عام ١٩٥٢، قام الجيش بمصاحبته حتي اعتلي متن السفينة التي أقلته إلي الخارج مُكرّماً مع أداء التحية العسكرية له، وفيما عدا ذلك، فقد تحققت نبوءات الديبلوماسي بما في هذا رأيه بأنه لن يحدث تغيير كبير بالنسبة لمعظم المصريين[١]. ثم أضاف قائلا: إنه بدلا من ذلك ستظهر أهداف سياسية من «الرجال الذين سيستولون علي الثورة ويحولونها لخدمة مصالحهم الخاصة». كان التحدي بالنسبة لصناع السياسة الأمريكيين هو أن يتأكدوا أن تلك «الأهداف» ستتلاقي مع غايات واشنطون.

فلسطين وإسرائيل:

في حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ١٩٤٤، قدّم الحزبان في مؤتمريهما القوميين تشجيعا للحركة الصهيونية. وعلي خلفية الضغوط المتصاعدة بالكونجرس للالتزام بفكرة «وطن قومي» لليهود بفلسطين، أطلقت وزارة الخارجية إشارات تحذيرية حول ردود الفعل السعودية المتوقعة. جاء بمذكرة لوزارة الخارجية قبيل انعقاد مؤتمر يالطا «إن الملك مسلم أولا وعربي ثانيا، يعتبر نفسه إمام المسلمين ويضطلع بالدفاع عن حقوقهم، ومن ثم كانت معارضته للصهيونية». أي أن أى تغيير في موقفه قد يؤدي إلي فقدانه احترام المسلمين عامة، بل واحتمال الإطاحة بحكم سلالته. في مذكرة له وجهها إلي رزوفلت أضاف إدوارد آر. ستيتنيوس الابن، وزير الخارجية

(١) لكن ذلك التغيير حدث بالفعل إذ أفادت الغالبية من تغييرات كثيرة نُفذت بعد الثورة مثل مجانية التعليم والإصلاح الزراعي علي سبيل المثال لا الحصر، ولا يعني هذا إنكارا لسلبيات كثيرة وقعت.

الأمريكية الذي خلف كوردل هال عام ١٩٤٤، أضاف قائلاً: إنه لا يمكن استمالة الملك إلي الجانب الآخر.. لقد صرح ابن سعود أنه يعتبر نفسه نصيرا لعرب فلسطين وأنه سيشعر بالفخر لو أنه مات في المعركة دفاعا عن قضيته، وهذا تصريح علي قدر كبير من الأهمية».

لكن الملك حينما التقي روزفلت علي متن البارجة Quincy بعد يوم واحد من زيارة فاروق، رأي روزفلت رجلا من غير المحتمل له أن يقاتل أي أحد في الميدان - علي الأقل أن يخوض القتال شخصيا. أتاحت حالة التعويق الجسمي التى كان ابن سعود يعاني منها الفرصة للرئيس للشكوي من مشاكلهما في الحركة وعرض أن يرسل إليه أحد المقاعد المتحركة المصممة خصيصا له. لكن لم يُجد عرضه، أو تعاطفه في جعل ابن سعود يغير موقفه قيد أنملة. قال روزفلت إن هؤلاء اليهود قد طردوا من أوطانهم وإن للعالم التزاما إنسانيا تجاه هؤلاء اللاجئين. أجاب ابن سعود بأنه مع احتمال صحة هذه المزاعم، فمن الواجب منحهم أراضى في دول المحور وليس أراضى تملكها الشعوب العربية. لجأ روزفلت إلي أطروحات عديدة محاولا إقناع ابن سعود لكن دونما جدوي، ولم يجد بُداً سوي اللجوء إلي تكتيك التسويف القديم. وفي مذكرة عن محادثاتهما وافق عليها الطرفان، قدّم روزفلت الصيغة المعيارية المتعارف عليها. وعد الملك أنه لن يفعل شيئا لمساعدة اليهود ضد العرب ولن يتخذ أية خطوات معادية للشعب العربي. وبعد أن شعر بالرضا لهذا الوعد، شكر الملك روزفلت وأشار إلي أنه يفكر في إرسال وفد عربي إلي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمي لشرح قضية العرب وفلسطين. لم يطلع روزفلت أحدا علي رأيه في هذا الاقتراح واكتفي بالقول إنها ستكون فكرة جيدة جداً.

وبمجرد عودة روزفلت إلي البيت الأبيض بعد مؤتمر يالطا، وجد الحاخام ستيفن إس. وايز، رئيس مجلس الطوارئ الصهيوني الأمريكي، بانتظاره، وبعد اجتماع مع الرئيس استغرق خمساً وأربعين دقيقة، خرج الحاخام بإعلان مهم أدلي به للمراسلين الصحفيين الذين كانوا منتظرين. قال إن الرئيس أكد له أنه لم يغير موقفه حول

الهجرة غير المقيّدة إلي كومونولث ديموقراطى حر لليهود في فلسطين، ثم تلا وايز بيانا كان رزوفلت قد وافق عليه «لقد أوضحت موقفي حول الصهيونية، ولم أغيره وسأواصل السعي لتحقيقه في أقرب وقت ممكن».

والآن، غدا القادة العرب في موقف يريدون فيه معرفة توجه السياسة الأمريكية. أما روزفلت، فقد أبقي علي موقف ملتبس بأسلوب مدروس حتي ساعة وفاته، وفي اليوم الذي أصابته فيه النوبة المميتة في وورم سبرينج، چورچيا، في ١٢ أبريل عام ١٩٤٥، وقع الرئيس خطابا إلي ولي عهد العراق يؤكد له فيه أنه «لن يتم التوصل إلي قرار يؤثر في الوضع الأساسي بفلسطين من دون إجراء استشارات كاملة مع العرب واليهود». بيد أن القراءة المتمعنة لتفاصيل لقائه مع ابن سعود ولهذا الخطاب تبين ميلا نحو الموقف الصهيوني.

وكما كان الأمر بخصوص قضايا كثيرة أخري، فقد تُرِك لهاري إس ترومان، خليفة روزفلت، مهمة التعاطي مع معضلة إرضاء الطرفين، وكان هذا أمراً يفوق قدرته وقدرة البيت الأبيض معا. بعد وفاة روزفلت بأقل من أسبوع، حذر ستيتنيوس، وزير الخارجية، الرئيس الجديد من الخطر الذي تمثله القضية الفلسطينية ومن مغبة وجود إشارات لخضوع الولايات المتحدة للضغوط الصهيونية.. ثمة توتر مستمر في الوضع بالشرق الأوسط ناجم إلي حد كبير عن القضية الفلسطينية. وبما أن مصالحنا في تلك المنطقة حيوية، فإننا نشعر أنه ينبغي التعاطي مع هذا الموضوع برمته بمنتهي الحرص مع الأخذ في الاعتبار مصالح هذا البلد طويلة المدي في المنطقة».

كان ترومان قد علم لتوه أن العلماء الأمريكيين يعملون علي سلاح سيؤدي إلي تثوير الحروب ويدفع بالولايات المتحدة إلي وضع الهيمنة وسط موجة من قضايا ما بعد الحرب التي كانت علي وشك اجتياح العالم. لم يستطع أن يتبين، هو وغيره، كيف سيساعده امتلاك هذا السلاح في التعاطي مع مشكلة فلسطين التي أخبره مستشاروه أنها تهدد المصالح الأمريكية في المناطق المنتجة للبترول كما تهدد مستقبل السلام في الشرق الأوسط والعالم.

في ١٧ أغسطس ١٩٤٥، ولم يكن قد مر أسبوع علي إلقاء الولايات المتحدة القنابل الذرية علي هيروشيما وناجازاكي، التقي محمود فوزي رئيس ممثلي مصر بواشنطون مع لوي هندرسون رئيس مكتب الشرق الأدني بوزارة الخاررجية، ومثل غيره من الدبلوماسيين العرب، ألح فوزي في طلب معلومات خول القضية الفلسطينية، وتحديد أكثر لما كان روزفلت يعنيه بتأكيداته حول استشارة العرب واليهود بالنسبة لمصير فلسطين، وبخاصة في ضوء تعليقات ترومان اللافتة بمؤتمره الصحفي في اليوم السابق.

جاء التعليق بعد سؤال أحد المراسلين الصحفيين عما إن كان قد تم نقاش إقامة دولة قومية لليهود أثناء مؤتمر بوتسدام مع ستالين وتشرشل. أجاب ترومان بأسلوب سرعان ما أصبح توجها واثقا شائكا باستخدام تعميم عن عدم الحاجة لاستشارة الاتحاد السوفييتي حتي حول مثل تلك المشكلة التي كان يحتمل أن يكون لها أكبر الأثر في العلاقات مع موسكو وأيضا مع الدول العربية. قال إنه قد ناقش المسألة مع تشرشل، وأنه مازال يناقشها مع كلمنت أتلي رئيس الوزراء البريطاني الجديد. لكن حينما ألح عليه المراسل حول ما إن كان النقاش قد شمل ستالين، أجاب ترومان بالنفي قائلا إنه «ليس ثمة ما يمكن أن يفعله ستالين إزاءها»، وأضاف «نريد إدخال أكبر عدد ممكن من اليهود إلي فلسطين»، لكن بالطبع فلابد من التوصل إلي هذا بالأساليب الدبلوماسية بين العرب والبريطانيين علي أسس سلمية «لأننا ليس لدينا رغبة في إرسال نصف مليون جندي أمريكي للحفاظ علي السلام في فلسطين».

كان لتجاهل ترومان لمساعدة ستالين في حل المشكلة علاقة أيضا بالجدل المنبثق مع البريطانيين حول كيفية إنهاء انتدابهم علي فلسطين حيث كانت لندن في وضع مُشرِف يواجه مشاكل معقدة في منطقة سرعان ما شهدت «حربا أهلية»[1] فيما انتشرت المصادمات بين الفلسطينيين وبين القادمين الجدد من اليهود. أخبر فوزي

(١) لم تكن تلك حربا «أهلية» بل حربا بين عصابات وفيالق صهيونية قادمة من الخارج وبين الأهالي أصحاب الأرض (الترجمة).

هندرسون أن مصر كانت جد حريصة علي أن يكون لها علاقات ودية وثيقة مع الولايات المتحدة، لكن القاهرة عليها التزام «بتحمل مسئوليتها في المساعدة علي حفظ السلام في الشرق الأدني» وأضاف قائلاً إنه من أجل أن تنجح القاهرة في مهمتها فعليها أن تكسب ثقة البلاد العربية، ومن ثم، فهو يأمل أن تتفهم واشنطون «وضع مصر الحساس». مما لا شك فيه، أنه كان ثمة مشاعر زخمة حول فلسطين في العالم العربي تحت ما بدا وأنه سطح هادئ، أو كما عبر هندرسون فإن «أي تحرك فجائي للقوي العظمي معادٍ للمصالح العربية في فلسطين قد يحرك الأمور في العالم العربي وتنجم عنه أعمال عنف علي مدي واسع».

وعد هندرسون أن يُطلِع مسئولي وزارة الخارجية علي آراء فوزي، لكنه لم يكن بحاجة إلي تحذير فوزي أو أي مسئول عربي آخر ليقتنع أن ترومان كان يندفع في طريق شديد الخطورة. وبعد شهر، زلزلت القاهرة والعواصم العربية الأخري أنباء إلحاح ترومان علي أتلي للسماح بدخول مائة ألف مهاجر يهودي آخر من معسكرات أوربا إلي فلسطين في أسرع وقت ممكن. تأكد هندرسون من أن يُخبَر دين أتشسون القائم بأعمال وزير الخارجية بمغبات ذلك واستشهد بسؤال وجهه أحد الدبلوماسيين إلي واشنطون وكان كالتالى: «نشرت الصحف هذا التصريح بأسلوب مثير. وفي ضوء هذا ومعه الدعاية الإعلامية التى حظيت بها زيارة أعضاء الكونجرس لفلسطين.. هل تفوضني الوزارة للإدلاء بتصريح يخفف من وقع الصدمة التي أحدثها الإعلان الرئاسي في البلاد العربي؟».

بيد أنه لم يكن ثمة الكثير مما يقال حيث إن مستشاري ترومان السياسيين كانوا في حالة من الخلاف. أضاف هندرسون في مذكرته أن الوضع قد أصبح حرجا من حيث إمكان إنقاذ البرستيج الأمريكي الذي تأسس علي مدي سنوات كي يوفر الحماية لمصالح أمريكا المادية. وعلي الرغم من أن مجرد الاستياء من تجاهل أمريكا لرأي العرب كان أمرا سيئا فإن الأمر سيصبح أكثر خطورة «إذا أعطيناهم أساسا للاعتقاد أننا لن نوفي بوعودنا الحاسمة التي قطعناها علي أنفسنا، تأكيدات مكتوبة صدرت من الرئيس روزفلت والرئيس ترومان أيضا».

وبعد يومين، التقي فوزي ومعه ديبلوماسي عربي آخر هندرسون، حيث عبر فوزي عن دهشته من أن الولايات المتحدة كانت تضغط بالفعل علي بريطانيا العظمي لفتح فلسطين أمام مائة ألف مهاجر يهودي واستشهد بوعود الرئيسين بعدم فعل أي شيء لتغيير الوضع من دون استشارة مسبقة مع الطرفين، وقال فوزي إن روزفلت قد أخبره شخصيا لدي لقائه مع الملك فاروق أنه لن يفعل شيئا بدون التشاور مع مصر والدول العربية الأخري. علاوة علي أن الولايات المتحدة بحثّها بريطانيا العظمي علي القيام بهذا التغيير الذي سيكون له أعظم الأثر علي الشعب الفلسطيني فإنها تشجع انتهاك القوانين الدولية، وبخاصة شروط الانتداب علي فلسطين التي تحظر مثل هذا الإجراء دونما موافقة السكان المحليين وانتهي بالقول «بالتأكيد فإن لبلد تحت الانتداب مثل فلسطين حقوقا تفوق حقوق المحليات».

وفي محاولة للتخفيف من وطأة الاحتجاجات العربية، التقي چيمس إف. بيرنز، وزير خارجية ترومان الجديد، بالدبلوماسيين العرب بعد بضعة أيام وحاول طمأنتهم بعدم وجود تغييرات قائلا «إن الولايات المتحدة مازالت متمسكة بالسياسة التي لا تدعم أي تغييرات فيما تعتبره الوضع الأساسي بفلسطين إلا إذا خضع مثل هذا التغيير لنقاش كامل مع العرب واليهود». وبالطبع، كان هذا يماثل إغلاق باب الإسطبل بعد فرار الخيول.

وطوال الأسابيع والأشهر التالية، تصارع ترومان بأسلوب علني وحاد مع إرنست بيڤن، وزير الخارجية البريطاني بشأن إصرار الرئيس علي السماح بدخول مائة ألف مهاجر يهودي إلي فلسطين بأسرع وقت ممكن. وفي إحدي المناسبات تساءل أحد الصحفيين عن إمكانية «الوصول إلي تفاهم مع بريطانيا إن نحن أومأنا إلي الترحيب بقدوم بعض هؤلاء المهاجرين إلي الولايات المتحدة». كان رد ترومان يعبر عن الضيق والانفعال وكأنما أراد إنهاء الموضوع وتساءل ما إن كان الصحفي علي علم بقوانين الهجرة وأضاف «علينا الالتزام بها». لكن هذه الإجابة عرضته لسؤال تالٍ حيث سأله الصحفي إن كان الرئيس ينوي التوصية بتغيير القوانين، وكانت إجابة ترومان «لا، لا أنوي ذلك».

لكن بيڤن، وقد أحبطه نقد العالم لرفض بريطانيا السماح لحمولات السفن من المهاجرين اليهود بالرسو في فلسطين، وغضبه من ذلك النقد، شن هجوما شديدا في أحد مؤتمرات حزب العمال حيث قال «أرجو ألا يساء فهمي في أمريكا إن قلتُ إن الاقتراح بالسماح لمائة ألف يهودي بدخول فلسطين لم تكن دوافعه خالصة نقية إنهم لا يريدون وجود أعداد كبيرة من اليهود في نيويورك». وعلي الرغم من أن زملاء بيڤن شعروا بالحرج لهذا التصريح، إلا أن ترومان فاجأ أحد الصحفيين بقوله إنه يتفهم الضغوط علي وزير الخارجية البريطاني، لأنه نفسه كثيراً ما كان يشعر بالرغبة في «تفجير نفسه» بسبب الضغوط والمضايقات التي تمارس عليه من نيويورك، وكانت هذه ملاحظة لا يمكن عدم فهم مغزاها.

لكن ترومان، وبالرغم من ذلك، لم يتزحزح عن مطلبه بالسماح لمائة ألف يهودي بالدخول إلي فلسطين، وكان يعرف كنه اللعبة، إذ إنه أدرك أن هدف بيڤن كان هو جر الولايات المتحدة إلي تحمل مسئولية مشتركة عن أى شىء يحدث بحيث يكون ثمة طرف ثالث يلقي عليه العرب باللائمة. وعلي الرغم من أن الأمريكيين كانوا قد استخدموا الحرب العالمية الثانية للإعلاء من شأنهم في الشرق الأوسط وإحكام قبضتهم علي شئونه، لكنهم بموقفهم هذا كانوا يخاطرون بإفساد الأمور للجميع. علي أية حال، فقد التقطت الحكومة السعودية تصريحات ترومان حول الهجرات اليهودية وطالبت بنشر الخطابات التي كانت قد تبودلت بين ابن سعود وروزفلت، الأمر الذي شعر معه وزير الخارجية الأمريكية بيرنز بأنه في ورطة. من ثم أُجبر الوزير من جهة، علي إبلاغ السفير البريطاني أن روزفلت كان آنذاك مريضا بدرجة عدم قدرته علي التعاطي مع مثل تلك الإجراءات المهمة، ومن جهة أخري، أُجبر الوزير علي إعادة تأكيداته لممثلي دول الشرق الأوسط بأنه لم تطرأ أية تغيرات علي السياسة الأمريكية منذ خطابات روزفلت إلي ابن سعود، وأن الولايات المتحدة كانت مازالت تنوي «استشارة» العرب واليهود قبل فعل أي شيء يتعلق بمستقبل فلسطين. ومن الواضح أن تعبير «استشارة» كان أكثر ضعفا بكثير من الانطباع الذي تركته

مراسلات روزفلت وبخاصة خطابه المؤرخ في ٥ أبريل ١٩٤٥ والذي جاء به أنه لن «يتخذ أي قرار» من دون «الاستشارة الكاملة» مع العرب واليهود وأنه لن يتخذ «أي إجراء قد يثبت أنه معادٍ للشعب العربي».

وعلي الرغم من أن خطابات روزفلت لم تتضمن أي تعهد مُلزِم، كما قال ترومان عن صواب، فقد شكا القادة العرب من أنه قد تم تضليلهم إلي الحد الأقصي، ولم يكن هذا اتهاما غير منصف. حاول الوزير بيرنز أن يفسر للورد هاليفاكس، السفير البريطاني الذي تملكته الحيرة بشأن كيفية فهم ترومان للوضع، حيث أبلغه «أن المشكلة الآن هي أن يقرِّر العدد الذي يمكن استيعابه في السكان ولا يمكنه الاشتراك في خطة تثنيه عن ذلك». كان ويليام إيدي، خبير روزفلت في شئون السعودية، قد عاد إلي الوطن في خريف عام ١٩٤٥ لحضور مؤتمر لرؤساء البعثات الدبلوماسية وأمل في أن يستبق أي إجراء يلزم واشنطون بتبني قضية الصهاينة. كان ابن سعود قد أوضح له قبل مغادرته عدم كفاية الوعود بـ «الاستشارة» وتوقع الملك أن نشر مراسلات روزفلت ستنهي مطالبة الصهاينة باتخاذ إجراء أحادي، وإن لم تفعل، فستكون مغبات ذلك علي السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خطيرة. قال الملك إن استقلال دولة فلسطين العربية وبقاءها هو شأن تقرره دول المنطقة وليس من شأن الأمريكيين – يهودا كانوا أم أغيارا– والذين يعيشون علي بعد خمسة آلاف ميل. لم يقل سعود إنه سيتخذ خطوات ثأرية ضد شركة أرامكو الأمريكية للنفط إذا مضت واشنطون قدما في خططها وأتت بالمهاجرين اليهود إلي فلسطين، بيد أنه كان ثمة أخطار أخري قائمة وبخاصة تلك التي تتعلق بمستقبل قاعدة الظهران الجوية التي كان من المزمع إقامتها. ذكر إيدي في تقرير له أن «العرب الأكثر تعصبا كانوا يقولون بالفعل إنها قاعدة للعدوان السياسي والاستعمار الأجنبي».

وفي ١٠ نوفمبر ١٩٤٥ وافق الرئيس علي لقاء رؤساء البعثات الذين كانوا يحضرون المؤتمر والاستماع إلي أطروحاتهم لمدة نصف ساعة فقط. رأي الحضور أن العالم العربي يستحق مكانا أفضل في فكر السياسة الخارجية ليس فقط بصفته «قوة

تُوازِن» الطموحات الصهيونية، أو لأنه مركز الاهتمامات الاستراتيجية البريطانية، أو لأن الطرق الجوية العظمي لابد وأن تمر عبره في المستقبل، أو حتي لأنه يضم «مهدىْ الحضارة وأكبر احتياطات مثبتة من نفط العالم غير المعالج»، بل لأنه يجب توجيه مزيد من الاهتمام للعرب بسبب التيارات الثورية الآخذة في الانتشار في أنحاء المنطقة، أكد الحضور أنه «إذا أثبطتهم الولايات المتحدة فسيتوجهون إلي روسيا وستفقدهم حضارتنا بكل تأكيد». وفوق كل شيء، سأل الدبلوماسيون عما بإمكانهم قوله لتلك الحكومات حول السياسة الأمريكية إزاء «الصهيونية السياسية؟» تبسم ترومان لارتداد خطابه الوليد الخاص بالحرب الباردة إليه، وأقر بأن هذا السؤال قد أقلقه بأكثر من أية قضية أخري تواجه الولايات المتحدة، بيد أنه احتفظ في ذهنه بتعبير «الصهيونية السياسية» الذي استخدموه كي يصوغ إجابته حيث رد قائلاً إنه يأمل أن السماح بدخول بعض المهاجرين من أوربا سيعمل علي «التخفيف» من حدة الموقف لوقت كافٍ علي الأقل حتي يتم التوصل إلي تسوية مع الصهيونية «ذات التوجهات الإنسانية». لكنه اعترف بأنه غير واثق من التوصل إلي تلك التسوية وذلك لأن فلسطين كانت «قضية ملتهبة» في الحياة السياسية الداخلية، وأنها ستستمر كذلك في عام ١٩٤٦ وفي عام ١٩٤٨.

نوع من الاتفاق حول إسرائيل:

بيد أن ترومان تلقي دعما من مصدر آخر، أي من ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا السابق. كان تشرشل الذي ظل موالياً للصهيونية منذ سنوات، يدعو فوق كل شيء لعمل أنجلو/ أمريكي جماعي كأفضل وسيلة، بل والوسيلة الوحيدة، للحفاظ علي وضع لهما في الشرق الأوسط وبخاصة في مواجهة تحديات التيارات القومية بمصر وإيران، وتحدث عن تلك التحديات بأسلوب يماثل ذلك الذي كان چورچ كنان قد استخدمه عندما قدم خطة لتشارك الدولتين في المرافق العسكرية بالمنطقة. ووفقا لرؤية تشرشل للوضع فقد كانت بريطانيا العظمي من الناحية الجغرافية وخلافه بين فكي [مسّاكة] مُلزِمة أي بين فلسطين من ناحية ومصر من ناحية أخري في وجود

السويس محشورة من الناحيتين. بل إنه يمكن القول إن حماية السويس والقاعدة العسكرية هناك كانت القيمة التحتية الرئيسية في خطاب «الستار الحديدي» الشهير الذي ألقاه تشرشل بكلية وستمينستر في فولتون بولاية ميسوري في وجود ترومان جالسا علي المسرح خلفه. كان من الصواب أن ينصب كل الاهتمام علي وصفه لأروبا ما بعد الحرب وهي مقسمة بين الكتلة الشرقية والغربية بواسطة ستار حديدي، لكنه بعد ذلك تحول إلي الشرق الأوسط وعرض أن يتشارك مع واشنطون في أمر قد يثبت أن قيمته لا تقدّر كمضاد للاتحاد السوفييتي – قواعد عسكرية تضاعف قوة الولايات المتحدة، وكانت السويس بلا ريب أحد أهم المواقع في تلك الحسبة.

مضي تشرشل قائلا «تشعر تركيا وبلاد فارس بعميق القلق بسبب مطالب روسيا منهما والضغوط التي تمارسها عليهما»، وقال إن علي بريطانيا والولايات المتحدة في مواجهة تلك التحديات العامة والمحددة تطوير استراتيجية مشتركة. ثم تساءل «أمن الممكن ألا يتسق تطوير علاقة خاصة بين الولايات المتحدة والكومنولث البريطاني مع أولويات ولاءاتنا للمنظمة العالمية؟ أجيب عن هذا التساؤل بالنفي، بل إن هذا قد يكون الوسيلة الوحيدة التي من خلالها تحقق تلك المنظمة مكانتها الكاملة وتثبت قوتها»، ذلك لأن لدي الإمبراطورية البريطانية الكثير مما يمكن لها أن تقدمه، كما أن لديها قواعد في جميع أنحاء العالم» وقد يؤدي هذا إلي مضاعفة إمكانات الأسطول الأمريكي وقواتها الجوية علي الحركة ويوسع المدي التي تستطيع به قوات الإمبراطورية البريطانية التحرك، كما أنه سيؤدي، فيما تهدأ الأمور في العالم، إلي توفير أموال كثيرة. فنحن معاً نستخدم بالفعل عدداً كبيراً من الجزر، ومن الممكن أن توكل لكلينا مهمة الحفاظ علي المزيد منها في المستقبل القريب».

مثّل موقف تشرشل الموالي للصهيونية، والذي كان مخالفا للمزاج العام بحزب العمال، رؤيته لإنقاذ الإمبراطورية أو أكبر قدر منها علي الأقل، إذ إنه اعتبر أن الحركة الصهيونية وأطماعها دعامة لتوجهات بريطانيا الاستعمارية. لكن هذا الموقف استدعي كثيرا من النقد لترومان حليف تشرشل. وضع تشرشل، قائد بريطانيا أثناء

الحرب والقائد العام للمدافعين عن الإمبريالية، وضع حكومته في موقف الدفاع عن النفس حول هذه القضية بأن أضمر أن وجود جبهة أنجلو/ أمريكية موحدة ستعمل علي تعويق «المتعصبين» العرب الذين كثر الحديث عنهم [يقصد المناضلين المعادين لأطماع الصهاينة ودعاة الاستقلال والقومية العربية!!] والذين رأي تشرشل أنهم لا يمثلون مشكلة بنفس قدر مهمة مَنْع وجود موطئ قدم للروس في المنطقة. وفيما أنه كان من المؤكد أن بإمكان القضية الفلسطينية أن تؤدي إلي تفكيك تلك «العلاقة الخاصة» إلي خيوط منفصلة، فقد كان التعظيم من شأن التهديد السوفييتي كوسيلة لتشجيع الأمريكيين لأخذ الوضع العام في الشرق الأوسط علي محمل الجد قد أصبح اهتماما مركزيا لصناع السياسة البريطانيين. وعلي حين أن توجهات تشرشل إزاء فلسطين كانت تختلف عن رؤية بقين وأتلي، إلا أن توكيداته السابق ذكرها كانت تتناغم مع هدف إشراك الأمريكيين في أمور الشرق الأوسط. كتب المؤرخ چون كي يقول إن الهدف البريطاني طوال الوقت كان هو جر الأمريكيين للدفاع عن الهوامش، أي اليونان وتركيا، نظرا لأهميتهما لغاياتهم المشتركة.

في بداية صيف عام ١٩٤٦، أصدرت لجنة أنجلو/ أمريكية تقريرا يؤيد اقتراح السماح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلي فلسطين. كان العرب الذين تمت دعوتهم للتعبير عن آرائهم حول الموضوع قد قاطعوا اللجنة، وقد أتاح ذلك الفرصة لإدارة ترومان أن تقول إن الالتزام الذي كان روزفلت قد قطعه بشأن مشورة الطرفين قد تم، ثم أضافت الإدارة علي أية حال، نحن مازلنا منفتحين علي أية مشورات تصدر من أي من الأطراف المعنية أو منهم جميعا حينما يرغبون في ذلك». وبعد هذا التنصل، توجهت السياسة الأمريكية نحو خطة لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، مع محاولة لتعيين حدود للدولة المقتطعة. حينما وصلت الأخبار إلي عبدالرحمن عزام رئيس الجامعة العربية عبر عن غضبه العارم استنكارا للسياسة الأمريكية، بيد أن أحد الديبلوماسيين المصريين أبلغ مسئولا في السفارة الأمريكية، بشكل شخصي، أن حكومته ستقبل دعوتها إلي مؤتمر يعقد بلندن حول التعاطي مع مسألة الهجرة اليهودية «من دون شروط مسبقة».

كان ترومان ومستشاروه قد تلقوا المناشدة البريطانية في بداية عام ١٩٤٧ للإسهام في تقديم المساعدة العسكرية لليونان وتركيا وحولوها إلي ما وصفوه بأنه «مبدأ» لمقاومة ما يحدثه السوفييت من تخريب، بحسب قولهم، في أي مكان. وبمجرد تَبلْور «مبدأ ترومان»، وإعلان «خطة مارشال» لمعافاة الاقتصادات الأوروبية تحت التوجيه الأمريكي، أصبح «الاحتواء» القاعدة العامة التي تشكلت وفقها جميع السياسات الأمريكية، بحيث أصبحت الحرب الباردة تعرف علي أنها صراع بين «العالم الحر» والكتلة السوفييتية. وكما كان محتما، غدت القضية الفلسطينية جزءا من مناورات الحرب الباردة، فيما عمل الاتحاد السوفييتي أيضا علي زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمي من خلال مساندتهم لمطالبة مصر بجلاء بريطانيا عن السويس، وأيضا بتأييدهم طرفي القضية الفلسطينية.

فيما بعد، مضي الرؤساء الذين خلفوا ترومان في توسيع نطاق مبدئه بحيث يتناسب مع الاحتياجات السياسية في أماكن أخري، وبخاصة في الشرقين الأوسط والأقصي. وعلاوة علي ذلك، فإنه وبعد انهياره بفترة طويلة، ظل مصطلح «العالم الحر» يستخدم لتبرير السياسات الأمريكية في الحرب علي العراق وغزو أفغانستان، لكن هذا كان من شأن المستقبل. أما المشكلة الآنية المباشرة آنذاك فتمثلت في التغلب في النقاشات مع لندن حول فلسطين وتطلعات الصهاينة. وفى النهاية أعلن بڤين وزير خارجية بريطانيا عجزه ووجه إلي ترومان تعليقات بذيئة تضمر وصفه إياه بالديوث السياسي، وألقي بالمشكلة إلي الأمم المتحدة وكأنما ليقول لواشنطون «لقد خلقت المشكلة، فلتوجدي حلا لها».

حاولت الأمم المتحدة جهدها، وأنشأت لجنة خاصة UNSCOP لمراجعة جميع المقترحات. وكما كان متوقعا، عادت اللجنة بتقرير يبين انقسامها. أيدت الغالبية خطة تقسيم فلسطين إلي دولتين إحداهما يهودية والأخري عربية. وترك القدس مدينة دولية تحت الحماية. كان ترومان قد فضّل، سرا، ذاك النهج، وحينما عُرِض الاقتراح علي الأمم المتحدة في خريف ١٩٤٧ صوتت الولايات المتحدة لصالح التقسيم، وكان البيت

الأبيض قد مارس الضغوط، خلف الكواليس، علي عدة حكومات للتصويت لصالح التقسيم، ولم يكن خافيا أن وزارة الخارجية كانت تعارض مناورات الباب الخلفي تلك وتري فيها «تشاطرا» مفرطا من جانب مساعدي الرئيس الموالين للصهاينة لتجنب تحمل المسئولية الأحادية عن «حل» مفروض كان لابد له وأن يعمل علي اغتراب الدول العربية.

وفي الأمم المتحدة، التقي چورچ سي. مارشال، وزير خارجية الولايات المتحدة بالدبلوماسيين العرب في محاولة لتهدئة ردود أفعالهم علي التصويت لصالح التقسيم. ومرة أخرى، مضت مجموعة من المتحدثين العرب تأخذ دورها محذرين من مغبات ذلك التصويت. قال أحدهم إن التجربة الصهيونية كان لابد لها أن تفشل منذ البداية بدون المساعدة الخارجية المالية والدعم الذي تلقته؛ وذهب آخر إلي أنه بمجرد أن يستقر المهاجرون اليهود في فلسطين فسيمضون في مسعاهم لضم المزيد والمزيد من الأراضى وأن ما يحدث كان مجرد بداية.

أكد فارس بك خوري [من سوريا] علي أطروحة الفشل الذي سيكون مصيرهم في النهاية وبيّن أنه بالرغم من أن الصليبيين حاولوا منذ ألف عام ترسيخ هيمنتهم علي الأراضي المقدسة فقد تم طردهم في النهاية وكانت الكوارث من نصيبهم. أنصت مارشال لهذه الشكاوي دونما تعليق، واحتفظ لنفسه بالشكوك حول تصميم البيت الأبيض علي أن يجد سبيلا للخروج من هذا المأزق بحيث يحقق مطالب الداخل الأمريكي من ترومان بدون أن تنهال اللعنات عليه من العالم العربي إلي أبد الآبدين.

في تلك الأثناء مضي المعنيون في توجيه اللوم إلي البريطانيين لإعاقتهم المهاجرين اليهود من الرسو في فلسطين من ناحية، ومن ناحية أخري لم يبد العرب أي تعاطف مع البريطانيين. كان العامل الذي أسهم في اتخاذ القرار بتشكيل لجنة UNSCOP هو حادث السفينة «إكزودواس Exodus [الخروج]» الشهير في صيف عام ١٩٤٧ حينما أعادت السلطات البريطانية تلك السفينة التي كانت تحمل لاجئين يهوداً من

ألمانيا، وغدا الحادث كابوسا بالنسبة للسلطات البريطانية حيث كان معظم من كانوا علي متن السفينة والذين ينوون الهجرة إلي فلسطين، من الناجين من الهلوكوست. جذب مصيرهم اهتمام العالم حينما أصر بيڤن علي اعتبارهم غير شرعيين وعلي أنه ينبغي عودتهم إلي المرافئ الفرنسية. فيما بعد أُطلِقَ علي Exodus لقب «السفينة التي تسببت في إنشاء دولة». كتب المؤرخ آلان پاپيه يقول فيما بعد، لو أن البريطانيين استوعبوا ما لتلك الصورة [الهلوكوست في هذه الحالة وربطها بسفر الخروج] من قوة لاستثنوا تلك الرحلة القادمة من أرض الهلوكوست. لكنهم لم يفعلوا فيما نأى الأمريكيون بأنفسهم عن المسئولية. كانت نتيجة القرار البريطاني الذي تجاهل حساسية الموقف «الدفع بتشكيل لجنة UNSOP من أجل مناقشة مصير الناجين من اليهود الأوروبيين بدلا من بحث مطالب العرب بتقرير مستقبل فلسطين علي أساس الواقع الديموجرافى [النسبة السكانية] لعام ١٩٤٧».

بيد أن ترومان كان قد تبين، ومنذ وقت مبكر أي في عام ١٩٤٧، ما بدا وأنه أمر حتمي أي أن الرأي العام الأمريكي سيدعم فكرة إنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين، وكانت هذه هي الفكرة التي تصرف علي أساسها منذ آنذاك وحتي إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨، آملا أن يكون بإمكان المائة ألف مهاجر يهودي أن يستقروا هناك وأن يكون لديه ما يكفي من الوقت للتفكير في وسيلة يستطيع من خلالها المهاجرون اليهود والعرب الفلسطينيون العيش معاً بأسلوب أو آخر في دولة مقسمة. لكن حدث تطور مفاجئ أدي إلي تقليص مساحة المناورات الأمريكية: تغير موقف الاتحاد السوڤييتي، الذي كان لم يبد اهتماما في البداية لدعم قيام دولة يهودية، تغير أثناء النقاش في خريف عام ١٩٤٧ ليعلن تأييده تقسيم فلسطين. اعتقد خبراء وزارة الخارجية الأمريكية الذين كان قد أصابهم اليأس نتيجة توجهات البيت الأبيض الموالية للصهاينة، أن الروس قد قاموا بخطوة ماهرة تمكنهم من اختراق الشرق الأوسط بواسطة تنمية علاقات طيبة مع إسرائيل بعد أن عمل مبدأ ترومان علي إبعادهم عن المنطقة. لكن، وعلي المدي الطويل، لم تصبح إسرائيل قاعدة سياسية

أمامية بالمنطقة للاتحاد السوفييتي، فيما عانت العلاقات الأمريكية/ العربية نتيجة إقامة الدولة اليهودية.

في ١٥ مايو عام ١٩٤٨ أعلنت بريطانيا تحت ضغط حاجتها إلي الأموال للحفاظ علي قواعدها بالخارج، ونتيجة لاحتياطاتها، أنها ستنهي انتدابها علي فلسطين[١] والذي كان جزءا من تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولي التي قسمت علي إثرها الإمبراطورية العثمانية بين المنتصرين. وفي وجود حوالي مائة ألف من الجنود البريطانيين، من الشرطة والجيش، متموقعين في فلسطين، لم يكن لشيء، بما في هذا فقدان القواعد العسكرية، أن يغير اقتصاديات ذلك الوضع، لذا لم يكن ثمة خيار سوي دعم عبدالله ملك ما كان يعرف آنذاك بشرق الأردن، والذي كان يشتهي ضم الضفة الغربية إلي مملكته مع تخيل نفسه وهو يحكم مناطق واسعة تشمل سوريا ولبنان.

كان لعبدالله صلات جيدة مع الوكالة اليهودية، التي سبقت الحكومات الإسرائيلية المؤقتة، وفي لقاء سري له مع قادتها وقت التصويت علي التقسيم، أكد لهم أنه لن يهاجم الدولة اليهودية أبدا «بل سيعمل علي ضم جزء فلسطين العربي إلي مملكته».

كانت القاهرة تفهم جيدا طموحات عبدالله، وقد أدت تلك التنافسات بين/ العربية إلي تقويض أية محاولة لتشكيل جبهة موحدة ضد دولة إسرائيل التي كانت قد أقيمت مؤخرا. كان پينكني تاك، سفير الولايات المتحدة بالقاهرة، قد أرسل تقريرا من مصر في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٤٧ مفاده أن الملك فاروق وباتفاق مع دول عربية أخري قد تعهد بمقاومة التقسيم «بقوة السلاح». كان لفاروق فرقتان عسكريتان علي الحدود الفلسطينية، لكنهما ما كانتا لتقومان بأية عمليات سوي بعد انتهاء الانتداب البريطاني علي فلسطين، وفي ذات الوقت كانت القوتان تعملان علي منع «تسلل المخربين من اليهود الروس إلي مصر» وكان قد تم توقيف عدد منهم بالفعل وعُثِر معهم علي وثائق لم تترك أي شك حول ما كانوا ينوون القيام به من أعمال تخريبية.

---

(١) ثمة تفسيرات أخري لإنهاء بريطانيا للانتداب تذهب إلي أنها بهذا أتاحت للعصابات الصهيونية الاستفراد بالفلسطينيين دونما أن يؤدي ذلك إلي تورط بريطانيا [الترجمة].

أيضا لم تساور الشكوك مطلقا الملك فاروق أن القوات العربية ستنجح معا في النهاية، وبعد بعض التعثرات والانتكاسات في البداية، في طرد اليهود من فلسطين. أقر أن كثيرا من اليهود قد اكتسبوا خبرات عسكرية في الحرب العالمية الثانية لكنه كان واثقا أن تلك الميزة ستختفي مع مواصلة العرب للقتال. ووفقا لما قاله السفير تاك فقد أخبره «فاروق أن الملك ابن سعود قد تعهد له أن سيتبع مصر، وعبّر فاروق عن اعتقاده أنه علي الرغم من الميزات المادية التي كان يجنيها ابن سعود من المشاريع الأمريكية في المملكة فإن الرجل العجوز يفضل أن يدمر آباره من النفط علي أن يحنث بوعده». وعلي الرغم من أن تاك اعتقد أن ذلك الانطباع كان مبالغا فيه إلا أنه لم يكن لديه أدني شك في عزم فاروق علي أن تكون له القيادة في مقاومة إقامة إسرائيل بواسطة القوة العسكرية.

الحرب والمعضلة المصرية:

كان تاك محقا في اعتقاده أن حلم فاروق بإحراز العرب للانتصار بقيادته كان مفرطا في تفاؤله وذلك لأنه لم يكن ثمة توافق حقيقي بين مختلف القوات العربية عندما اندلعت الحرب.

بدأت الحرب في مايو بعد إنهاء البريطانيين انتدابهم علي فلسطين مباشرة بغزو عربي للمناطق التي عينتها الأمم المتحدة للدولة اليهودية عام ١٩٤٧ وفقا لخطة التقسيم. وعلي الرغم من أن مصر أسهمت بمعظم القوات إلا أنه سرعان ما خبا الدعم اللوجستي للقوات ناهيك عن وجود أية فكرة لشن حملة منسقة. استمرت الحرب لما يقرب من شهر حتي عَقْدِ الهدنة الأولي في ١١ يونيو حيث كان الإسرائيليون قد أعاقوا تقدم القوات تماما. لكن، وعلي الرغم من ذلك، رفضت مصر وسوريا مواصلة الالتزام بالهدنة واستؤنفت الحرب في ٦ يوليو واستمرت أسبوعين آخرين وكانت النتيجة هزيمة ساحقة للعرب علي جميع الجبهات. أما الفلسطينيون فقد لاذ بعضهم بالهرب فيما أجبر الآخرون علي مغادرة أراضيهم بأعداد كبيرة [بمختلف الوسائل التي كان من بينها ترويع العصابات اليهودية لهم وارتكابهم المذابح ضدهم كما هو

موثق «الترجمة»]، الأمر الذي أوجد مشكلة اللاجئين التي مازالت قائمة ومازالت تحول دون الوصول إلي أية تسوية [لرفض إسرائيل السماح بعودتهم إلي أراضيهم وفقا لما تنص عليه القوانين الدولية ولقرارات الأمم المتحدة]. وخلال تلك الحرب الثانية حاولت الأمم المتحدة فرض حظر علي استيراد الأسلحة، لكن هذا الحظر لم يطبق سوي علي البلدان العربية حيث ضاعف الإسرائيليون شراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا فيما انهالت عليهم كميات هائلة من الأسلحة من أوربا والولايات المتحدة. حارب العرب بأسلحة فاسدة متبقية من العصر الاستعماري وبدون أية خطة منسقة لخوض المعارك وفي نهاية الحرب كان الإسرائيليون يتمتعون بتفوق هائل في التسلح لم يتنازلوا عنه منذ آنذاك.

لكن، وحتي بعد الهدنة الثانية في ١٩ يوليو، لم يتوقف الغزو الإسرائيلي حيث اجتاحت قواتهم صحراء النقب ووصلت إلي خليج العقبة علي الحدود المصرية. عمل تفاخر فاروق الذي كان قد تخيل نفسه قائدا مصيريا تاريخيا علي انتهاء مُلكه حيث كانت هزيمة الجيوش العربية هي الشرارة التي أطلقت الانقلاب العسكري الذي خُلِع علي أثره عن العرش وأُرسل إلي منفاه عام ١٩٥٢.

كانت وزارة الخارجية الأمريكية بقيادة الوزير مارشال قد استمرت في معارضة «تسرّع» البيت الأبيض في الاعتراف بإسرائيل أمرا واقعا حتي قبل أن تقوم لتلك الدولة قائمة ويعتُرف بها وبـ «حدودها» دوليا. كان مارشال يخشي، وبأكثر من أي أمر آخر، اندلاع صراع في المنطقة قد يمتد ليشمل جميع أنحاء العالم العربي ويعرّض مصالح الولايات المتحدة ومعها الاستقرار الداخلي للحكومات للخطر. بيد أنه حينما بيّن مستشارو ترومان بالبيت الأبيض بقيادة كلارك كليفورد أنه لا يمكن وقف قيام الدولة اليهودية سوي بالتدخل العسكري الأمريكي المباشر، وأن الاتحاد السوفييتي سيكون علي استعداد للاعتراف بتلك الدولة مباشرة، أُجبر مارشال ومعه كبير مساعديه روبرت لافت علي اتخاذ موقف دفاعي. قدم لافت إلي البيت الأبيض ملفًا لبرقيات استخبارية قرأها علي الحاضرين، عن نشاط السوفييت الذين قاموا

«بإرسال يهود وعملاء شيوعيين من مناطق البحر الأسود إلي فلسطين». وكان بعيد هذا مباشرة أن صدر عن مارشال تصريحه الشهير بأن ترومان يتبع نصيحة كليفورد، وأنه لو كان هذا وقت انتخابات لصوّت ضد الرئيس.

بيد أنه آنذاك بدا أن قيام الدولة اليهودية المنفصلة أمر حتمي حيث كانت المليشيات والعصابات المسلحة اليهودية في فلسطين قد قررت النتيجة، وفي ذات يوم إنهاء الانتداب البريطاني علي فلسطين أُعلِن قيام الحكومة المؤقتة لإسرائيل والتي منحها ترومان اعتراف أمرٍ واقع، تلاه بعد بضعة أشهر اعتراف قانوني ومعه أولي دفعات القروض والمنح التي استمر تدفقها منذ آنذاك دونما توقف. وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨، كتب ترومان خطابا مليئا بالمشاعر الدافئة إلي رئيس دولة إسرائيل حاييم وايزمان ذكر فيه بامتنان خطاب التهنئة الذي كان الأخير قد أرسله له لدي انتخابه رئيسا. قال ترومان إن لديهما معاً الكثير مما يتوجب الاحتفاء به وبإنجازه. وأضاف «أن الأمر لا يستغرق طويلا بالنسبة لأطراف واسعي الحيلة تربطهما علاقة عداء مريرة أن يعيدوا تجميع قواهم التي سبق لها وأن تشتتت». ثم مضي ليقول إنه فهم فوزه في الانتخابات علي أنه تفويض مُنِح لبرنامج الحزب الديموقراطي بما في ذلك البند الذي ينص علي دعم إسرائيل، ثم أضاف القول مؤكدا لوايزمان أن الولايات المتحدة «ستعارض أية تغييرات غير مقبولة لإسرائيل بشأن الأراضي التى نص عليها قرار ٢٩ نوفمبر». من الصعب علي القارئ أن يجد قسما بالولاء لدولة إسرائيل أفضل من ذلك.

ومن أجل التخفيف من الصدمة التي أصابت العرب، كان كليفورد قد كتب مسودة بيان للرئيس في الوقت الذي اعترف فيه بإسرائيل يعبر فيه عن أمله في أنه «حينما يقوم الفلسطينيون في الجزء الذي تم تعيينه لهم بإقامة دولتهم وفقا لشروط قرار الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ستمنحهم الولايات المتحدة هي وأعضاء الأمم المتحدة الآخرون اعترافا بدولتهم». لكن، لم يكن لهذا أن يتحقق. بدا العنف الذي رافق قيام دولة إسرائيل، والذى كان دين راسك قد توقعه، وأنه قرر علي نحو حاسم بأن «كل المعارضين واسعي الحيلة والذين شعروا بالمرارة» لقيام الدولة الجديدة كانوا

علي الجانب الخطأ من التاريخ، بل إن الأمر اقتضي أن يمر أكثر من نصف قرن قبل أن يتحدث أي رئيس أمريكي عن احتمال قيام دولة فلسطينية بأي لهجة شبه جادة علاوة علي ذلك، فقد كان عبدالله قد أنجز صفقته وقام بضم الضفة الغربية مما جعل إقامة دولة فلسطينية موضوعا تجريديا لمجرد النقاش، وبدا أن عبدالله كان على وشك السيطرة علي سوريا ولبنان، لكنه قُتِل بأن أطلق عليه شخص فلسطيني الرصاص عند صخرة القبة بالقدس في ٢١ يوليو ١٩٥١.

لدي نهاية الحرب العربية/ الإسرائيلية الأولي عام ١٩٤٩ كان الفلسطينيون هم الأعداد الزائدة الذين حرموا من وطنهم. يبين المؤرخ ريتشي أوفنديل أن اللجنة الأنجلو/ أمريكية عن فلسطين قدَّرت أن ثمة ٢٢٦٠٠٠ لاجئ يهودي في أوربا لدي استسلام ألمانيا عام ١٩٤٥، فيما أنه في عام ١٩٤٩ أوجدت الحروب في فلسطين[1] حوالي مليون لاجئ فلسطيني بمختلف البلدان، تضاعفت أعدادهم في العقدين التاليين. لم توحّد الحرب صفوف العرب بل أدت إلي حدوث اضطرابات في مختلف البلدان العربية تسبب فيها غالبا ذلك الجيل المحبط الذي تربي علي رفض اغتصاب الصهاينة لأرض عربية بمساعدة القوي الغربية.

وعلي الرغم من استمرار حدوث مناوشات استمرت حتي عام ١٩٤٩، فقد كان ثمة مناشدة جادة من جانب مصر لبدء صفحة جديدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة. في ١٧ ديسمبر عام ١٩٤٨ التقي السفير المصري الجديد محمد كامل عبدالرحيم بروبرت لاقت القائم بأعمال وزير الخارجية الأمريكية حيث أبلغه السفير أن الاختيار وقع عليه من قبل القاهرة وذلك لاعتقادها منذ زمن بأنه ينبغي أن تكون ثمة علاقات وثيقة بين البلدين، ثم مضي يردد الشكوي المعتادة من أن قيام إسرائيل جعل الشعوب العربية تشعر بالخطر المحدق من وجود «جماعة غريبة ذات أهداف عدوانية» بينهم. وعلي الرغم من أن لاقت كان ضد اعتراف البيت الأبيض بإسرائيل، إلا أنه الآن دعا إلي «اعتراف غير عاطفي بالواقع» حيث إن إسرائيل وُجِدت لتبقي،

(١) الأحرى العدوان الصهيوني/ الغربي (الترجمة).

وقال إن الوقت قد حان لحسم المسائل التي قد تعرض المستقبل للأخطار والتوقف عن التركيز علي الماضي. أشارت طبيعة الحديث عما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله علي سبيل الاستثمار الاقتصادي في المنطقة، وتقديم المعونة للاجئين، وتسوية النزاعات الحدودية، أشارت إلي أن واشنطون قد أصبحت تضطلع بإدارة علاقات سلطة الانتداب القديمة والآن إسرائيل - مع بقية دولة الشرق الأوسط، وأضمرت إجابات لاقت أن من الأفضل لمصر أن تعترف بالواقع وتحدد أهدافا لعلاقات مستقبلية مع الولايات المتحدة تعود بالفائدة علي القاهرة وواشنطون معا. غادر السفير الاجتماع دونما أن يلزم نفسه بالموقف الأمريكي، بيد أنه تم توقيع اتفاقية هدنة مصرية / إسرائيلية في ٢٤ فبراير ١٩٤٩.

غير أن ما زاد من تعقيد القضية الفلسطينية/ الإسرائيلية[١] وتشوشها كان هو رغبة المصريين في اتباع سياستين توءم تعارض الدولة اليهودية وتطالب بانسحاب البريطانيين الكامل من السويس، وكلتاهما باسم مناهضة الإمبريالية. كانت المشكلة بالنسبة لواشنطون هي أنها وفيما كانت توافق علي انسحاب البريطانيين في وجه المعارضة الوطنية لهم وذلك من أجل الحفاظ علي نفوذ بريطانيا وأمريكا معا في المنطقة، فلم يكن ثمة سبب لأن تتخيل واشنطون أن بإمكان القوات المسلحة المصرية أن تحل محل البريطانيين إذا تعرض استقرار الشرق الأوسط للتهديد بأية وسيلة[٢]. حدثت مداولات متمعنة من جانب صناع السياسية في لندن وواشنطون كي يتوصلوا إلي مقاربة مشتركة للمشكلة، وتم عقد محادثات مطولة بالبنتاجون في عام ١٩٤٩ لمناقشة عدة أوراق عن مواقف الأطراف المعنية في محاولة لتوضيح مختلف القضايا.

---

(١) يصر الكاتب علي أن القضية فلسطينية/ إسرائيلية هذا علي الرغم من طبيعتها «العربية» الشاملة ومن أن أحد أهداف المساعدة علي قيام دولة «إسرائيل» هو إضعاف العرب وتشتيتهم الدائم. [الترجمة]

(٢) كانت واشنطون، وكما سيبين هذا السرد فيما بعد، قد حددت مهمة الجيش المصري بالحفاظ علي الأمن الداخلي و«الاستقرار» مع مداعبة المشاعر الوطنية بمشاهدة «استعراضاته» في المناسبات والأعياد القومية دونما أن يكون قوة فاعلة في الحفاظ علي أمن الوطن [الترجمة]

استمرت كل من إسرائيل ومصر في طلب معونات مباشرة من الأسلحة من الولايات المتحدة، وكان دين أتشسون وزير الخارجية يجيب بالإحالة إلي بيان وارن آر. أوستن، سفير أمريكا بالأمم المتحدة والذي صرح به في ٤ أغسطس عام ١٩٤٩ حيث قال «لا تعتزم الولايات المتحدة، بقدر ما يعنيها الأمر، السماح بسباق تسلح تنافسي في المنطقة. لابد وأن تقتصر صادرات الأسلحة إلي تلك المنطقة من العالم على الأسلحة التي تدخل في نطاق متطلبات الأمن المشروعة لتلك البلاد».

كان ذلك في أفضل أحواله، مجرد إجراء مؤقت، لأن بلدان الشرق الأوسط مضت تحصل علي الأسلحة من شرق أوروبا ومن القوي الغربية. وفي تقدير له للأوضاع، أصدر مجلس الأمن القومي، الذي كان قد أنشئ مؤخرا، تقريرا علي درجة لافتة من الصراحة في ١٧ أكتوبر عام ١٩٤٩ جاء به أن «مقارنة بالجيش الإسرائيلي كان العرب متخلفين بسنوات ضوئية فقد كان لدي إسرائيل صناعات وليدة للأسلحة في حين أن تجهيزات الجيوش العربية وتدريباتها غير كافية لاضطلاعها بأية مهمة جادة. عمل عدم التوازن هذا علي إغراء تل أبيب علي شن حروب جديدة ضد جيرانها لتحسين وضعها، كما كان هذا يمثّل «خطر ضغط التطرف الإسرائيلي للجوء إلي العمليات الحربية». بمعني آخر، فإن بإمكان ضعف الجيوش العربية أن يؤدي إلي عدم الاستقرار بأسلوب لا ينتهي، ويفاقم المشاكل الداخلية، وأيضا التنافسات القديمة. غدت المصالح الأمريكية في أنحاء المنطقة معرضة باستمرار للخطر نتيجة موجات الاحتجاجات القومية.

لكن شكلا من أشكال سباق التسلح كان قد بدأ بالفعل. اشتكت إسرائيل إلي واشنطون من أن بريطانيا كانت تمد العرب بأسلحة لاستخدامها في الحروب المستجدة، وذهب السفير الإسرائيلي إلي أن تلك الأسلحة لم تكن بهدف استخدامها لصد أي هجوم من الاتحاد السوفييتي بل بهدف الهجوم علي بلده. بيّن الوزير أتشسون في مذكرة له قائلاً «أوافق السفير الرأي تماما بأن الأسلحة التي تزوّد بها البلاد العربية لن تصمد في وجه هجوم يشنه الاتحاد السوفييتي، بل إن الأسلحة التي نمد بها نحن

دول أوربا الغربية لن تمكنهم من فعل ذلك لكنني أعتقد أن بإمكاني تفهّم رغبة الدول العربية في استعادة ثقتها بنفسها بتقوية تسلحها، وأيضا وجهة النظر البريطانية بضرورة لاسترداد الدول الاستراتيجية في الشرق الأدني تلك الثقة بالنفس».

استمر النقاش لبعض الوقت حتي حذر السفير في النهاية من أنه ليس لإسرائيل خيار سوي أن تشتري الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا: «ليس لحكومتي خيار سوي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية نفسها». ومن المفارقات أنه بعد ذلك بخمسة أعوام عملت صفقة الأسلحة المصرية من تشيكوسلوفاكيا علي إطلاق سلسلة من الأحداث كان لها أن تؤدي في النهاية إلي أزمة السويس - لكن الأمر بدا وأنه بالإمكان التحكم في الموقف مؤقتا. مثلا، ساور أتشسون الأمل بأنه قد يكون من الممكن البدء في عملية سلام من بلد آخر غير مصر - السعودية مثلا حيث النفوذ الأمريكي أعظم بسبب امتيازات أرامكو النفطية: بيد أنه، حينما فاتح چورچ ماكجي، مبعوث أتشسون بالرياض، المسئولين في مسألة إمكان عقد اتفاقية بين البلدين، انتهز وزير الخارجية السعودي الفرصة للتحذير ضد أية خطوة من جانب إسرائيل للاعتداء علي الأراضي الأردنية أو الاستيلاء علي أية مساحة منها. قال إن الأردن جزء من الجدار الذي يفصل الدول العربية عن إسرائيل، وإن أية محاولة من جانبها للتوسع خارج نطاق هذا الحاجز ستقابل بالقوة: «لن نسمح أبدا بدخول أي يهودي إلي السعودية وأيضا لن نسمح أبدا بدخول أي شخص يحمل تأشيرة إسرائيلية».

وفقا لما أضمره ما قاله أتشسون للسفير الإسرائيلي حول إمدادات الأسلحة الأمريكية إلي الناتو، فإنه إن لم يكن ثمة وسيلة لوقف شحنات الأسلحة إلي الشرق الأوسط، بل ونظرا لعدم وجود أية رغبة للتخلي عن الوسيلة الواقعية، لزيادة النفوذ السياسي الأمريكي هناك، فإن الإجابة تكمن في إدماج التسلح في خطة أوسع. وفي اجتماع لمجلس الوزراء الأمريكي بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٥٠، قال وزير الخارجية إن الولايات المتحدة لم تكن تبذل جهدها من أجل تسليح البلاد العربية وإسرائيل كما يجب وإن الحل قد يكون هو ضم البريطانيين والفرنسيين، بصفتهم المزودين

الرئيسيين للدول العربية بالسلاح، ضمهم إلي الولايات المتحدة لإصدار بيان «عدم عدوان» يُلزم البلدان الثلاثة بعدم إرسال أسلحة سوي «الدفاعية» منها فقط لعملائها بالشرق الأوسط، مع تعهدها لهم أنها ستهبّ لمساعدتهم في حالة شن هجوم من جانب أي بلد في انتهاك لاتفاقيات الهدنة التي أنهت الحرب العربية الإسرائيلية لعام ١٩٤٨.

اعتقد ترومان أنها فكرة عظيمة، من ثم صدر هذا الإعلان الثلاثي في ٢٥ مايو ١٩٥٠. بيد أن التصريحات العلنية ينبغي أن تتبعها الأفعال. فمنذ المرة الأولي التي تبدت فيها إسرائيل بتلك القوة السياسية العاصفة في انتخابات عام ١٩٤٨ الأمريكية، لم يتم رأب الصدع الذي حدث بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية. حاول أتشسون الذي كان أكثر حذرا من چورچ سي. مارشال الذي كان قد هدد بالاستقالة ذات مرة، الالتفاف حول ترومان وكسبه. في أواخر عام ١٩٥١، وفقا لما قاله أحد المشاركين في وضع الخطة «استعار» وزير الخارجية كرميت روزفلت الابن من وكالة الاستخبارات المركزية كي يترأس لجنة من الخبراء، أحيط أمرها بالسرية الشديدة، لدراسة العالم العربي مع التركيز علي الصراع العربي/ الإسرائيلي، ومحاولة «التوصل إلي حلول، أي حلول، سواء تناغمت مع المفاهيم التقليدية عن سلوك الحكومات اللائق أم لم تتناغم». كان من بين الأفكار التي طرحت تشجيع أحد الدعاة المسلمين علي شاكلة «بيلي جرايهام» المسيحي بحيث يمكن استخدامه لحشد المشاعر الدينية المتأججة لمناهضة الشيوعية.

ويعتبر هذا مثالا علي المبدأ العتيق الذي يذهب إلي أن علي المرء أن يختار ما يرغبه بحرص لأنه قد ينقلب ضده. وعلي حين أنه لم يبرز إلي الواجهة بالقاهرة شخصية مسلمة تعادل «بيلي جرايهام»، فقد ظل انتشار التطرف الديني أحد مصادر القلق الدائمة فيما بعد لصناع السياسة الأمريكيين[1]. انتهت لجنة أتشسون الخاصة إلي أن الدور الذي اقترح على مصر أن تؤديه حاسما: «إن لمصر، في حد ذاتها

(١) هذا علي الرغم من أن كثيراً من تلك الجماعات تم احتواؤها وأصبحت إحدي دعامات السياسة الأمريكية بالمنطقة مؤخرا [الترجمة].

أولوية قصوي وذلك لما تتمتع به من نفوذ وتأثير علي باقي البلاد العربية، بحيث إنه إذا تحولت الأمور هناك إلي الأفضل فسيكون لذلك أثره علي بقية العالم العربي». كان أتشسون قد أصر أثناء مباحثاته السابقة مع السفير الإسرائيلي علي أن الجيوش الكبيرة والقوات الجوية ليست عاملا فاعلا في الدفاع عن الشرق الأوسط، بل إن هذا يتأتي من القواعد العسكرية والمواقف السياسية.

تشعبت مسألة إرسال أسلحة أمريكية واتخذت شكل أسئلة عدة متعارضة من وجهة النظر الأمريكية. فمن ناحية، كانت ثمة مشكلة موقف حلفاء إسرائيل بالكونجرس والذين كانوا متيقظين علي الدوام لمناورات «المستعربين» المزعومين بوزارة الخارجية. ومن ناحية أخري كان هناك تحذير مجلس الأمن القومي من أن أخطاء الجيوش العربية ونقائصها يمكن أن تمثل خطرا علي مصالح الولايات المتحدة. وتفرع عن تلك المشكلة شأنان متداخلان آخران: إذا لم تجد الولايات المتحدة حلا فقد يلجأ العرب إلي الكتلة السوڤييتية للحصول علي السلاح، أو قد تعمل الإحباطات المتزايدة علي إشعال فتيل اضطرابات داخلية في بلد أو أكثر؛ وفي تلك اللحظة وفي وجود قضية السويس الملتهبة، فقد كانت مصر الأكثر تهيؤاً للانفجار.

اعتقد بعض صناع السياسة الأمريكيين- أو أنهم قد أملوا ذلك- أن هزيمة مصر في أولي الحروب العربية/ الإسرائيلية قد تؤدي إلي إقناع مصر بأنها بحاجة إلي القوتين المتحدثتين بالإنجليزية للحفاظ علي أمنها. جاء بإحدي المذكرات ما يلي «أتاحت الحرب لنا الفرصة للاستمرار في تقديم النصح والإرشاد علي أساس من الصداقة الأمر الذي سيعمل علي أن تكون التوجهات المصرية معتدلة بالتقابل مع المشاعر القومية المتطرفة»، كما انعقدت الآمال علي أن اجتذاب مصر طرفا في المحادثات الثلاثية بشأن مشاكل مصر الدفاعية سيسهم فى تلطيف المطالب القومية. بيد أنه، وأياً ما كانت شكوك المسئولين الأمريكيين حول السياسة البريطانية، فقد كانت مصر مازالت تعتبر من مناطق مسئولية لندن بشكل أساسى. كان چفرسون كافرى، سفير الولايات المتحدة بالقاهرة قد تفحص كل البدائل وانتهي إلي أن أية

محاولة لإجبار بريطانيا علي «الجلاء» لن يخدم المصالح الأمريكية. كانت الولايات المتحدة مازال عليها أن تركن إلي دعم لندن السياسي والعسكري، لكنها رأت، ونظرا لوجود التوجهات القومية المتأججة في مصر، أنه قد يكون من الممكن «إقناع» الحكومة المصرية وإغراؤها بفكرة الترتيب الثلاثي الذي سيكون بمثابة الارتقاء بمكانة القاهرة إلي موقع مثيل للقوتين الأخريين في موضوع الدفاع عن السويس ومؤشرا علي أن مطالبها قد تحققت. كتب كافري يقول «علينا حينما ندرس البدائل ألا نأخذ في الاعتبار سوي تلك التي ستسمح بوجود قواعد عسكرية في مصر للبريطانيين، و ربما لنا أيضا»!.

وعلي الرغم من أن الحرب الكورية التي كانت قد بدأت في يونيو ١٩٥٠ قد ساعدت علي تشكيل رأي كافري حول احتمال مطالبة البنتاجون بقواعد عسكرية جديدة، إلا أن أفكاره كانت امتدادا طبيعيا لأفكار زمن الحرب حول التقدم الذي أحرزته مصالح بلده في عدد من دول الشرق الأوسط. أضاف كافري القول إنه يجب التعاطي مع مقترحاته بحذر «كي تكون مقبولة لدي الفكر المصري السائد حاليا علي الرغم من أن التكلفة ستكون باهظة وستتضمن إلي جانب الأسلحة التظاهر علي الأقل بإجراء تشاورات عسكرية مما سيضفي مظهرا خارجيا بالتبادل الكامل للآراء علي أساس من السيادة»، كما أن التكلفة ستكون باهظة أيضا من حيث السياسة الداخلية الأمريكية إذ سيتوجب علي الحكومة التغلب علي معارضة الكونجرس وتشككاته المعتادة.

كان نقاش كافرى الصريح حول مميزات «التظاهر علي الأقل بإجراء تشاورات عسكرية تُضفي مظهر التبادل التام للآراء.والتساوي في المهام التي يضطلع بها الجانبان من أجل إرضاء التوجهات القومية المصرية السائدة ومتطلبات ذلك»، كان يتناغم بقدر ما حاول أتشسون، وبعده جون فوستر دالاس، تشجيعه. كان الناتو علي أحد طرفي مثل هذا الخط من التفكير بالتزامه بمبدأ «الكل في واحد والواحد في الكل» وكان علي الطرف الآخر مخطط التحالف شرق الأوسطى الذي لم يكن قد أعد بعد.

كان نموذج الناتو مثاليا بأساليب هامه لأنه، وكما قال أتشسون فيما بعد في شهادة له أمام الكونجرس، كان لابد وأن يحقق نجاحا في جميع الاتجاهات: كان مفيدا كتحالف عسكري ضد الاتحاد السوڤييتي لكنه أيضا نجح في جمع عدوين قديمين أي فرنسا وألمانيا، معاً، وعمل علي اهتمام لندن بشأن القارة الأوروبية بحيث لم يعد يُغريها لعب دورها في العصر الڤيكتوري، أي أن تظل منعزلة مكتفية بذاتها.

في أبريل ١٩٥١، أرسلت إدارة ترومان چورچ ماكجي، الخبير المتميز في حل المعضلات السياسية إلي القاهرة للترويج لفكرة نظام الدفاع الثلاثي. التقي بمحمد بك صلاح الدين وزير خارجية مصر وبدأ بقوله إن الولايات المتحدة لا ترغب في أن تكون طرفا في التفاوضات حول السويس لكنها كانت راغبة في استمرار مناقشتها للقضية مع القاهرة ولندن بأسلوب ودي. كانت الولايات المتحدة تفهم جيدا موقف كل من الطرفين، وتطلعات مصر القومية المشروعة واعتقاد بريطانيا أنها قد منحت حقوقا معينة وفقا لمعاهدة عام ١٩٣٦ حسب ما قاله ماكجي الذي أضاف أنه كان ثمة شأن آخر ينبغي أخذه في الاعتبار ألا وهو الدفاع عن الشرق الذي كان قد ظل دائما منطقة مشاكل تتعلق ببلدان كثيرة. أجاب صلاح الدين بأن بلده يشعر أن مسألة الدفاع مشكلة قومية في المقام الأول لكن في حال «اندلاع حرب فعلية سيكون للجميع شأن فيها بصفتهم حلفاء». وأضاف أن القاهرة «قد وعدت البريطانيين بالحفاظ علي القاعدة في حالة جيدة بحيث «يستطيعون الاعتماد عليها»، وأعلن رغبة مصر في المشاركة مع «البلدان الحرة في العالم» في حالة حدوث عدوان لكنها تصر علي أن «يكون لها الرأي الفصل الأول فيما يخص أراضيها، ثم تأتي بعد ذلك معونة البلدان الأخري ومساعدتها إذا اقتضي الأمر».

كان ثمة قضية أخري أراد صلاح الدين مناقشتها وهي أن البريطانيين كانوا يصرون علي منح السودان استقلاله فيما أن مصر لن توافق أبدا علي تمزق «وحدة مصر والسودان» وذهب إلي أنه ليس بإمكان حكومة بلده أن تستوعب سبب وقوف الولايات المتحدة إلي جانب البريطانيين «في الوقت الذي ينتهكون فيه حقوقنا». بيد

أنه، وخارج نطاق تلك القضايا، فقد كانت القضية الجوهرية هي دعم الولايات المتحدة للجيش المصري ومساعداتها المالية للبلد، بل كادت النتيجة النهائية لنقاشات جميع القضايا المتعلقة بالعلاقة الأمريكية/ المصرية، منذ آنذاك وحتي يومنا هذا، تنحصر في مسألة، دعم واشنطون للجيش المصري.

لم تكن مصر هي الدولة شرق الأوسطية الوحيدة التي أثارت موضوع الدعم الاقتصادي اتساقا مع ما كانت الولايات المتحدة تقدمه لأوروبا وفقا لمشروع مارشال، ومساعدتها العسكرية لدول الناتو. كان شاه إيران قد ذهب إلي واشنطون لمناشدتها حول حق بلاده في تلقي المعونة الأمريكية بناء علي وعود قوات الحلفاء التي كانت تحتل طهران في ديسمبر عام ١٩٤٣، بيد أنه أُبلغ أن ثمة حدوداً لما تستطيع الولايات المتحدة فعله.

أجاب ماكجي علي تعليقات صلاح الدين بالقول إنه لا يمكنه الاعتقاد أنه بالإمكان النظر إلي أي شكاوي ضد البريطانيين من منطلق أن تصرفاتهم كانت نوعا جديدا من الإمبريالية الخطيرة التي تفوق أي شيء كان البريطانيون قد فرضوه سوءا. ثم مضي يؤكد أنه بالرغم من أن البريطانيين كانوا يحاولون تخليص أنفسهم من ماضيهم الاستعماري إلا أنه بسبب حالة الطوارئ الدولية - أي الحاجة المزعومة إلي إعادة التسلح بسبب الحروب الكورية - فإنهم يجدون أنفسهم في وضع صعب ومربك. قال إنهم قد «تخلوا عن معظم بلاد العالم التي كانوا يحتلونها» ثم أوجز الأمر كالتالي:

«نحن نوافق تماما علي تطوير بلدان الشرق الأوسط لقوات خاصة بها تدافع بها عن نفسها وأشعر أن البريطانيين أنفسهم يقبلون تماما هذا المبدأ علي الرغم من التباس موقفهم أحيانا. كان أحد أهداف الإعلان الثلاثي في مايو ١٩٥٠ هو منح بلدان الشرق الأوسط فرصة للعب دور في دفاعات المنطقة، وقد اتخذنا هذا القرار في مواجهة كثير من النقد في بلدنا، لكننا ارتكنا في موقفنا هذا إلي أن إمداد مصر بالسلاح لأغراض دفاعية أمر طيب من منظور سياستنا الخارجية.

«بإمكاني التأكيد لكم أنه ليس بإمكاننا الارتكاس إلي الاستعمار الذي عرفه

العالم في الماضي مرة أخري. نشعر أن هذا يستدعي نمطا تطوريا من الأفعال من جانب البلدان التي تجد نفسها في موقف يشوبه ظلال معينة للاستعمار».

أجاب وزير الخارجية المصري، بعد أن انتهي ماكجي من حديثه، بأنه يفهم جيدا القياس الذي استخدمه الأمريكيون لدي الحديث عن الإمبريالية الروسية لكن الجماهير لا يفهمون ذلك؛ ثم وجه إليه سؤالا واحدا عن موقف الولايات المتحدة إذا قررت مصر قطع التفاوضات مع بريطانيا حول السويس والسودان؟ أجاب ماكجي، وقد أُخذ علي غرة، أنه ليس بإمكانه الإجابة عن مثل هذا السؤال «في تلك اللحظة».

كانت واشنطون تركز علي تلافي الإجابة عن هذا السؤال في أي وقت كان. ثم بعد بضعة أشهر، وأثناء انعقاد اجتماع لمجلس حلف الأطلسي في سبتمبر ١٩٥١، مُنِحت عضوية الحلف لتركيا واليونان، ثم أرسل الرئيس ترومان علي الفور، برقية إلي الرئيس التركي يقترح فيها محادثات تمهيدية بشأن تشكيل «قيادة للشرق الأوسط» تضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومعهما تركيا ومصر. بيد أنه حينما انتهت الترتيبات لمناقشة لغة الاقتراح كانت الحكومة المصرية قد قامت بإلغاء معاهدتي عام ١٨٩٩، وعام ١٩٣٦ مع بريطانيا بشأن السودان والسويس، وأتت القطيعة.

أنهي مصطفي النحاس باشا رئيس الوزراء المصري حديثا له أمام البرلمان بتصريح مدوٍ قال فيه إنه قد وقع معاهدة عام ١٩٣٦ من أجل مصر، وإنه، من أجل مصر يطالبهم اليوم بإلغائها. ذكر السفير كافري في تقرير له أن هذا التصريح أحدث حالة هائلة من الهرج والمرج بحيث مضي المتحدثون من جميع الأحزاب والأطياف يتبارون في التعبير عن الإشادة بهذه الخطوة «اللاعقلانية» وفقا لكافري: «لكنه لم يكن ثمة شك آنذاك، وحتي هذه اللحظة أن مصر عبرت بدون استثناء عن وقوفها خلف رئيس وزرائها، بغض النظر عن مغبات القرار، وبدون أدني مبالاة بالمستقبل».

لكن حتي لو أن الدعوة كانت قد وجهت لمصر للانضمام إلي «قيادة الشرق الأوسط» قبل خطاب رئيس الوزراء فلم يكن من المحتمل لهذا أن يُحدث أدني فرق.

ذكر كافري في تقرير له علي أساس لقاء لاحق مع بعض المصريين البارزين، أن البعض قد قالوا إن ذلك لم يُمثل نهاية للتفاوضات الأنجلو/ مصرية حول نظام جديد للسويس، بل بداية جديدة بزعم أن «الشعب المصري يشعر الآن بحرية التفاوض من موقع القوة، لا الضعف، مع أي طرف يختارونه» وفقا لكافري. كان هذا تعبيرا مثيرا للاهتمام كان دين أتشسون قد استخدمه ليصف الوضع الوحيد الذي يمكن للولايات المتحدة أن تتبناه في تعاطيها مع روسيا: «التفاوض من موقع القوة».

حينما سئل بعد ذلك بسنوات عن أوجه النقد الذي وجّه لاستخدامه ذلك التعبير تجنب الإجابة المباشرة ليتحاشي الوقوع فى مأزق حيث قال «بالإمكان القول إنه لو حاول الطرفان دائما التفاوض من موضع القوة، فإنهما سيمضيان يكتسبان مزيدا من القوة، لكن موقفيهما لن يتغيرا أبدا ولن يكون لدينا أية تفاوضات». كان مصدر قلق الولايات المتحدة هو أنه يحتمل للمصريين أن يحاولوا أن يزدادوا قوة وأن البريطانيين قد يعجزون عن مواجهة التحدي وبذلك تجبَر الولايات المتحدة علي التورط بأعمق مما يقتضيه موقفها الملتبس. علاوة علي ذلك، فلم تكد تتقضي بضعة أيام حتي رفضت مصر دعوة وجهتها إليها تركيا لتصبح عضوا مؤسساً في «قيادة الشرق الأوسط» الأمر الذي رأته مصر مجرد واجهة زائفة تروج لأكذوبة أن لمصر دورا متساويا في المشاورات والعمليات الدفاعية.

بعد مضي أسبوع علي خطاب النحاس باشا بالبرلمان المصري، عبر الوزير أتشسون لأحد الديبلوماسيين المصريين عن عميق أسفه لرفض المصريين المشاركة في «قيادة الشرق الأوسط»، وبخاصة أن تلك الدعوة، وفقا للوزير، بدت له أنها كانت وسيلة لمراجعة اتفاقية ١٩٣٦ الأنجلو/ مصرية «بأسلوب يتسق تماما مع وضع مصر كبلد مستقل ذي سيادة». ثم بين الوزير الأمريكي موقف حكومته من إلغاء المعاهدتين بالقول «إن حكومة الولايات المتحدة تعتبر القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية مؤخرا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ الأنجلو/ مصرية واتفاقيات عام ١٨٩٩ حول السودان لا

يتسق مع احترام الالتزامات الدولية، ومن جانبها تعتبر حكومته أن هذه الخطوة غير مشروعة ولابد أن ينظر لها علي أنها خطوة ارتكاسية لمحاولات العالم تطوير نظام دفاعي تعاوني وللجهود الداعية إلي تسيد القانون والنظام العالميين».

بيد أن توبيخات أتشسون لم توقف مسيرة الأحداث في مصر. في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ قام الجيش بانقلاب أدي إلي مغادرة فاروق مصر.. وفي اليوم التالي انهالت حشود المتظاهرين علي الشوارع المؤدية إلي ميدان «الإسماعيلية» حاملين لافتات كُتب عليها «يحيا النحاس باشا بطل الاستقلال» «اخرجوا من بلادنا»، ثم بعد ذلك، أُعلِنت مصر جمهورية، وأعيدت تسمية ميدان الإسماعيلية «ميدان التحرير».

كان من بين الشعارات التي ترددت «يحيا مصدق» رئيس وزراء إيران الذي كان قد قام بتأميم شركة النفط البريطانية ورأت فيه الجماهير المصرية بطلا قوميا. وفي واقع الأمر كان محمد مصدق قد غادر واشنطون عائدا إلي بلده عن طريق القاهرة وهو يشعر بالإحباط بعد أن كانت واشنطون قد حاولت مرة أخري إعادة العلاقات السلمية بينها وبين إيران حلفيتها القديمة في مواجهة أي تحدٍ قومي آخر – حول النفط هذه المرة. كان ثمة حشد من ألفي شخص في استقبال مصدق لدي باب طائرته، وكانت ثمة حشود تقدر بعشرات الآلاف بانتظاره بالميدان المواجه للقصر الذي استقبل فيه، وحمل المتظاهرون لافتات ترحيب به كتب عليها عبارات من قبيل «يحيا مصدق محطم بريطانيا» و«مصدق عدو الإمبريالية». جاء بأحد التقارير الصحفية ما يلي «كان ثمة هتافات كثيرة معادية لأمريكا، وذلك لأن الولايات المتحدة كانت متهمة برفضها منح الدكتور مصدق قرضا يساعده علي تشغيل آبار النفط ومصافي البترول في عبدان». قام مساعدو رئيس الوزراء بتوجيه الشكر نيابة عنه للجماهير وذلك لأنه كان يشعر بوعكة صحية بدرجة أنه كان لابد من حمله علي مقعد حتي مكان إقامته. قال مساعدوه أيضا إنه يبلغ الجماهير المصرية أنهم سيدعمون مطالب مصر بجلاء البريطانيين عنها، حينذاك تعالت هتافات الحشود «الثورة الثورة» و«أعطونا السلاح»

كان من الواضح أنه لن يكون من السهل علي الولايات المتحدة أن تجد ممراً آمنا لها وسط تعقيدات القضايا القديمة والجديدة التي كانت تواجه جهود واشنطون لتحويل التوجهات القومية التي كانت تجتاح مصر واستغلالها وسيلة لاحتواء الشرق الأوسط داخل حدود «العالم الحر».

الفصل الثانى

فشل الرهان على ناصر

«لدينا فرصة للتعامل مع مجموعة من الرجال لن يمنحونا تعهدات بسهولة لأنهم يؤمنون بالوفاء بكلمتهم. إن كنا سنتعامل معهم، فعلينا أخذ ذلك في الاعتبار وأيضا التحرك بسرعة. وبدون شك، سيكون سلوكنا لهذا الطريق نوعاً من المقامرة الكبيرة».

– السفير چفرسون كافري، ١ يونيو ١٩٥٣

بعد بضعة أسابيع فقط من تعبير الوزير أتشسون عن إحباطه لرفض مصر القبول بأن تصبح جزءا من تحالف الناتو في «منطقة الدفاع عن الشرق الأوسط» اندلعت معركة بين القوات البريطانية وقوة من رجال الشرطة المصرية في ٢٥ يناير ١٩٥٢ بالإسماعيلية. كان الحادث علامة فارقة لبداية النهاية، لأحد المعاقل البريطانية والتي كانت تبقي علي قوام الإمبراطورية البريطانية مُجمَّعاً، كما عمل أيضا علي زعزعة أمل واشنطون بأن بإمكانها الاعتماد علي البريطانيين– لبضع سنوات علي الأقل – للإمساك بمقاليد الأمور بالمنطقة.

فيما يتشكل النظام العالمي لما بعد الحرب حسب إرشاداتها.

في بداية عام ١٩٤٧، كان البريطانيون قد طلبوا المساعدة لتمويل اليونان وتركيا لتمكين اليونان من مقاومة حرب العصابات بقيادة الشيوعيين والذين بدوا وأنهم علي وشك كسب الحرب الأهلية ضد النظام الملكي الذي كانت لندن تدعمه، وتمكين الأتراك من مقاومة ضغوط الاتحاد السوفييتي لتغيير النظام الذي كان قد سمح لأنقرة بالتحكم في سبل الوصول إلي البحر الأسود. كانت طموحات موسكو بعد الحرب واضحة، حيث إنها رغبت في وجود ممر جديد لها إلي البحر المتوسط ومعه ما يقتضيه ذلك من أجل حماية الخطوط الحيوية للإمبراطورية السوفييتية الآخذة في الازدهار حتي قناة السويس وما بعدها.

كانت اليونان وتركيا طوال القرن التاسع عشر ضروريتين «لاحتواء» البريطانيين لروسيا القيصرية. والآن، كانت لندن تطالب الولايات المتحدة بالظهور علي مسرح

الأحداث وتولّي دورها بالحيلولة دون قيام الدب الروسي بإحداث فوضي في المنطقة من خلال مثيري الشغب الشيوعيين أو الوسائل الدبلوماسية المدعومة بالتهديدات. ابتهج صناع السياسة الأمريكيون بإتاحة الفرصة لهم بالتدخل لدي «مفترق الطرق» التاريخي هذا للإمبراطورية البريطانية، بيد أن ما أزعجهم كان هو عدم استعداد الكونجرس والرأي العام استيعاب رهانات التنافس الذي كان قائما بالفعل والذي كان يزداد زخما بمرور كل يوم، أو لقبول ذلك.

لم يكن الرئيس ترومان ومساعدوه في السياسة الخارجية يخشون حدوث مواجهة مع الجيش الأحمر، ذلك لأن صناع السياسة، لدي تقييمهم للقدرات العسكرية السوفييتية، قللوا من احتمال حدوث مثل تلك المواجهة بحيث مضي دين أتشسون يردد أن الروس لن يشنوا هجوما إلا إن كانوا قد فقدوا عقولهم، وكان ترومان يتفق شخصيا مع تلك الرؤية. استبعد الرئيس وهو يتحدث إلي عدد من مراسلي

الصحف علي متن اليخت الرئاسي «ويليامسبرج» فيما مضي يحرك الشراب في كأسه، استبعد احتمال حدوث أي حرب في المستقبل القريب حيث قال «لا، لا أعتقد بحدوث أي مشاكل حقيقية لنا مع روسيا – ليس قبل وقت طويل علي أية حال. إن روسيا تخشي إلي أقصي حد أن يكون عليها أن تحارب أي طرف، كما أنهم يعلمون أن الأمر سينتهي سريعا إذا دخلوا حربا معنا. إن ما لدينا من استعدادات وأسلحة وتجهيزات يفوق ما لديهم كثيرا كثيرا».

بيد أن آرثر ڤاندنبرج السناتور الجمهوري كان قد أبلغ الرئيس أن عليه إثارة رعب أعضاء الكونجرس من التهديد السوڤييتي إذا رغب في أن يوافقوا علي أي من مقترحاته. كان الصحفيون المقربون قد تلقوا معلومات من مصادر مطلعة (وهو تقليد مُفضّل ظل معمولا به طوال العقود الثلاثة التالية) قبل خطاب «مبدأ ترومان» بالكونجرس في ١٢ مارس ١٩٤٧، والذي طلب فيه منح معونة مالية لليونان وتركيا قدرها ٥٠٠ مليون دولار، معلومات عما كان يحضّر له في السر من أجل الحصول علي دعم لمواقف الإدارة، وبذلك، فقد أصبح هؤلاء الصحفيون، واقعيا، جزءا من الحملة. وعلي الفور، نشر چيمس رستون، أحد كتّاب الأعمدة بالنيويورك تايمز، تقريرا جاء به أنه قد تم عقد اجتماع سري للغاية بالبيت الأبيض كشف فيه ترومان عن أن البريطانيين أصبحوا غير قادرين علي تحمل نفقات مساعدة اليونان، وأن هدف السياسة الأمريكية طوال العامين الأخيرين كان هو اتخاذ «موقف حاسم في مواجهة الاتحاد السوڤييتي علي طول الخط الذي يبدأ من ستتين بمنطقة البلطيق ويمر بألمانيا والنمسا ويصل إلي تريستا بإيطاليا.. وأن البريطانيين قد تساءلوا بالفعل عما إن كانت الولايات المتحدة علي استعداد للاضطلاع بجزء كبير من المسئولية عن السلام العالمي والاستقرار، تلك المهمة التي اضطلعت بها بريطانيا في القرن التاسع عشر، وهذه هي القضية المركزية، وليست مسألة الحصول علي قرض لإحدي دول البحر المتوسط الصغيرة».

بيد أنه من المؤكد أن «مبدأ ترومان» مثّل استباقا لطريق خطير. صاغ كتاب

الخطب الرئاسية مناشدة كان لها أن تضع أعضاء الكونجرس في مأزق، حيث استخدمت مسودة الخطاب الأخيرة التي ألقيت بالمجلس تعبير «يجب» أن تكون السياسة الأمريكية هي مساعدة البلدان التي تقاوم أعمال التخريب التي تدعمها الضغوط الخارجية - تلك الصياغة التي مثلت ربطا محكما بين مختلف التهديدات التي تواجهها اليونان وتركيا - بدلا من تعبير «لابد» المعتاد. من ثم، لم يكن لدي أعضاء المجلس خيار سوي الموافقة، حتي لو كان ذلك من أجل عدم ترك ترومان وحيدا في موقفه. أيضا، أصبحت تلك المناورة أسلوبا مفضلا يعمل به في الحرب الباردة: تعهّدا رئاسيا للتصدي في أية بقعة من بقاع العالم يبدو فيها «الأمن القومي الأمريكي» مهددا، يتبعه توجه للكونجرس لتوفير الوسائل.

بيد أنه فقد ثبت أنه من الصعب الحصول علي موافقة من خلفوا الملك فاروق للاضطلاع بدورهم في الدفاع عن «العالم الحر». كان ينظر إلي القاعدة العسكرية بالسويس ومعها القناة علي أنهما مركز معاقل قوية لشن هجمات ضد السوڤييت حال اندلاع حرب في أوربا أو آسيا، وبخاصة للحفاظ علي قاعدة للعمليات الحربية في أماكن أخري من الشرق الأوسط في حالة كان من المستحيل فيها منع السيطرة الشيوعية علي الحركات القومية المتطرفة من أماكن مثل إيران عام ١٩٥٣ علي سبيل المثال. وأخيرا، كان الرأي السائد هو أن ربط مصر بمنظمة دفاعية غربية وسيلة لتوجيه التنافسات بين / العربية إلي قضية مشتركة، وإتاحة بعض الأمل، في نهاية المطاف، لحل القضية العربية/ الإسرائيلية التي كانت قد وصلت إلي طريق مسدود. من ثم، ساد الاعتقاد بأن مصر كانت هي المفتاح لسياسة «احتواء» شرق أوسطية، تعمل مثل سياسة الناتو بأوربا، في اتجاهات عدة، إذ إن الناتو، وكما كان أتشسون وآخرون قد قالوا، لم يكن فقط يعمل كدعامة ضد الاتحاد السوڤييتي، بل أيضا كان من المحتمل له أن يحل مشكلة التنافس الفرنسي الألماني الذي كان قد استمر طوال الفترة السابقة. ولكل هذه الأسباب مجتمعة كان اندلاع العنف بين القوات البريطانية والشرطة المصرية في ٢٥ يناير ١٩٥٢ تحذيرا لواشنطون من أن الولايات المتحدة

تواجه خطر وجودها في وضع قد ينتهي بأسلوب غير محمود، مع رفض المصريين الاضطلاع بأي دور في «العالم الحر» تحت قيادة أمريكا، أو كومنولث الدول المقصود به أن يحل محل النظام الإمبريالي.

من ثم، كانت خلاصة الأمر، بالنسبة لصناع السياسة الأمريكيين هي أنه، وتحت أية ظروف، لا يجوز إرسال أية قوات أمريكية، بما في ذلك أية قوة رمزية تحمل العلم الأمريكي، إلي مصر لمساندة الجنود البريطانيين في مواجهة الانتفاضة المصرية بالسويس. جاء بإحدي توصيات وزارة الخارجية إلي الوزير أتشسون في مايو ١٩٥٢ عن جهود بريطانيا للحفاظ علي تحكمها بالسويس في التفاوضات حول جلاء قواتها «لقد وصلت مناورات البريطانيين بمصر إلي نهايتها. والنتيجة هي طريق مسدود. هكذا نري الوضع.. وكما حدث بالهند الصينية [حيث كان الفرنسيون قد مضوا في تمسكهم بالسلطة] فإن هذه المشاكل دائما ما تعود لتُضعِف القوة المزدوجة التي تحاول إيجادها. كما أنها تعود أيضا، كما حدث في إيران وتونس والمغرب، وتُضعف امتيازا، لا نملكه وحدنا، لكنه ملك للغرب جميعه - أي الاعتقاد بأن مصالح الولايات المتحدة متسعة بدرجة تكفي تضمين مصالح الشعوب الأخري».

السويس بعد الحرب العالمية الثانية:

منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، ظلت قيمتها كشريان الحياة إلي الهند تسيطر علي الفكر الاستراتيجي البريطاني. وفقا لأجيال متعاقبة لوزراء الخارجية البريطانية، فقد احتلت القوات البريطانية منطقة السويس عام ١٨٨٢ لقمع التمرد[١] واعدين بالانسحاب بمجرد أن «تسمح بذلك الأوضاع في البلاد». ثم قضي الوطنيون المصريون الأعوام الاثني وسبعين التالية وهم يحاولون أن يجعلوا البريطانيين ينفذون رغبتهم التي عبروا عنها بالانسحاب دونما جدوي.

لكن، وبدلا من الانسحاب، فقد أحكم البريطانيون قبضتهم علي السويس بمرور الأعوام. في ديسمبر ١٩١٤، أي في الشهر الخامس للحرب العالمية، أعلنت لندن

(١) أي ثورة الزعيم أحمد عرابي [الترجمة]

إلغاء الولاية العثمانية علي مصر وأعلنت أيضا مصر محمية بريطانية ونقل جميع مهام السياسة الخارجية إلي كبير ممثلي بريطانيا بالقاهرة والذي أصبح يدعي المندوب السامي. صرح اللورد كيرزن، وزير الخارجية البريطانية قائلاً إن «خير مصر وسلامتها ضروريتان لسلام الإمبراطورية البريطانية وأمنها، ومن ثم ستحافظ الإمبراطورية دائما علي علاقات خاصة بينها وبين مصر لأن في ذلك مصلحة أساسية لبريطانيا».

سمحت معاهدة ١٩٣٦ التي فُرِضت علي مصر للبريطانيين بوضع قوة عسكرية قوامها عشرة آلاف جندي وأربعة آلاف طيار بمنطقة السويس ومعهم موظفو الإسناد اللازمون وذلك لمدة عشرين عاما.. في عام ١٩٤٢، عندما اقتربت قوات رومل من العاصمة المصرية، خرجت حشود من الطلبة المتظاهرين للترحيب بها. ولخشية السير مايلز سامبسون، المندوب السامي البريطاني من حدوث حالة من العصيان واندلاع أعمال شغب، أمر ثلاث دبابات وقوة من الجنود باقتحام بوابات قصر عابدين، وصولا إلي الملك فاروق ومطالبته إما أن يعين النحاس باشا رئيسا للوزراء أو أن يُجبر هو ذاته علي التنحي. كانت الفكرة قد راودت الملك فاروق بتعيين رئيس للوزراء موالٍ للمحور ترقبا لوصول الألمان القاهرة. استغرق الأمر منه أقل من ساعة كي يقرر ما يقوله. كانت تلك الحادثة علامة فارقة في تاريخ مصر شهدت مصر فيها أسوأ درجات الذل، هكذا اعتقد ضابط الجيش المصري الشاب جمال عبدالناصر وأضاف إن القلوب كانت مليئة بالنيران والأسي.

بنهاية الحرب كان قد غدا للبريطانيين قوة قوامها ثمانون ألف جندي في قاعدة السويس والمناطق المحيطة ومعها مخازن إمدادات قيمة الموجودات بها أكثر من مليار دولار. ضمت السويس أيضا قاعدة جوية عملاقة بحيث يمكن نقل الإمدادات إلي مواقع الاضطرابات المحتملة في أي بلد دونما أي تدخل من السلطات المصرية أو حتي عِلمها بذلك. كما سعي البريطانيون لتوسيع تواجدهم العسكري بالمنطقة وذلك بإقامة قواعد لهم في ليبيا، التي كانت مستعمرة إيطالية في السابق، والحفاظ علي

وجود عسكري قوي لهم بالسودان جنوب مصر. من ثم كانت السويس نقطة محورية في رؤية بريطانيا العظمي بعد الحرب للحفاظ لها علي دور عالمي لها حتي فيما بدأت إمبراطوريتها الرسمية في الزواء. بيد أن علاقتها بواشنطون أصبح يسودها التوتر حيث لم تنظر واشنطون إلي تسويف لندن لإجراءات التوافق مع التوجهات القومية الوطنية المصرية بعين الرضا حيث كان لابد للغرب أن يخسر في صراع الإرادات ذاك. كانت المشكلة هي أنه لم يعد لدي البريطانيين ما يقدمونه. وبالرغم من ذلك، لم يكن من الوارد أن يُطلب منهم الابتعاد عن المنطقة، علي الأقل في تلك اللحظة. وكما تبين فإن تلك اللحظة استمرت لفترة طويلة قبل أن تنتهي فجأة في أزمة السويس عام ١٩٥٦.

كان تشرشل، وخليفته كلمنت آتلي، قد سعيا إلي إطفاء جذوة استياء المصريين قبل أن تشتعل أزمة السويس وتتحول إلي مطالبة للبريطانيين بسحب جميع قواتهم منها وليس فقط تخفيض عدد قواتهم هناك إلي القدر المسموح به بمقتضي معاهدة ١٩٣٦. لكن، وعلي الرغم من اتفاق الطرفين علي أن اتفافية الجلاء النهائي يجب أن تسمح بوجود كادر من العاملين داخل القاعدة العسكرية وأيضا علي عودة الجيش البريطاني لاحتلال المنطقة سريعا في حالة حدوث «حالة «طوارئ»، إلا أنه مَنْ كان له أن يقرر كنه حالة «الطوارئ» تلك؟ وبغض النظر عن تلك المسألة، فقد كان مناخ إجراء أية تفاوضات جادة قد شابه الالتباس وعدم اليقين في أعقاب هزيمة مصر المهينة في الحرب العربية/ الإسرائيلية الأولي، حيث نُظر إلي الهزيمة ليس بصفتها إخفاقاً عسكرياً ذريعاً، بل علي أنها حكم نهائي علي سنوات انحلال فاروق وحكمه الخاطئ الذي قاد البلاد إلي مستنقع من الفساد والفقر، وإلي حالة شبه كارثية من الضعف كما برهنت الحرب.

عن الأوضاع المضطربة في مصر آنذاك، كتب محمد حسنين هيكل يقول إن فاروق كان في قصره، وكان ١٪ من المصريين يحصلون علي ٥٠٪ من الدخل القومي، و كانت الأحزاب السياسية في حالة انهيار بدون أي حس بالتوجه أو حس بالكرامة. كان

هيكل، الصحفي المصري، قد أصبح صديقا حميما لعبدالناصر ومؤتمنا علي أسراره، وكان عبدالناصر قد برز قائدا لحركة الضباط الأحرار الذين قاموا بالانقلاب علي فاروق وأجبروه علي التنازل عن العرش قبل أن يغادر هو وأسرته البلاد إلي المنفي.

كان عبدالناصر أحد القلائل الذين تميزوا في القتال في حرب ١٩٤٨ ضد الإسرائيليين، ثم عاد من المعركة وهو مقتنع أن «العدو الحقيقي كان بالقاهرة. وُلِد عبدالناصر عام ١٩١٨ لأسرة من الطبقة الوسطي، وشارك في التظاهرات ضد البريطانيين وهو في المرحلة الثانوية. وبعد عدة محاولات، تمكن من الالتحاق بالكلية الحربية قبيل الحرب العالمية الأولي، ثم أرسل إلي السودان. ومثل غيره الكثيرين، أبدي عبدالناصر تعاطفا مع قوات المحور (رومِل في حالة مصر) بصفتهم حلفاء في معركة مشتركة ضد البريطانيين. وعلي الرغم من أن مصر كانت علي الحياد رسميا أثناء الحرب إلا أنها اتخذت قرارا انتهازيا بالانضمام إلي الحلفاء. شهد عبدالناصر العملية الحربية الأولي في عام ١٩٤٨ ضد الصهاينة بفلسطين ومعها الهزيمة النكراء. أتاحت له حركة الضباط الأحرار هو والآخرين الاجتماع معا للنقاش في أسباب الهزيمة وفيما يجب فعله بعد ذلك.

في أعقاب «معركة الإسماعيلية» بين البريطانيين والشرطة المصرية والتي قُتِل فيها واحد وأربعون من أفراد الشرطة وأصيب اثنان وسبعون منهم، غدت أيام فاروق في الحكم معدودة. في اليوم التالي، أي في ٢٦ يناير ١٩٥٢، تدفق الدهماء إلي شوارع منتصف القاهرة وأشعلوا النيران في كل ما يرمز لقوة البريطانيين ومكانتهم وهاجموها: فندق شبرد، مطعم سانت چيمس، نادي سباق الخيل البريطاني الذي قُتِل فيه سبعة مدنيين بريطانيين بأسلوب بشع، وقُطّع أربعة منهم أشلاء، ووُطئ آخر بالأقدام حتي الموت. تم إرسال قوات إضافية إلي القاهرة من الحامية بالسويس، ونجح هؤلاء في قمع أعمال الشغب يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ الذي عُرِف باسم «السبت الأسود». شعر البريطانيون أنهم كانوا قد أوضحوا مطالبهم من الأمريكيين، لكن ترومان ومستشاريه رفضوا مناشدة بريطانيا إرسال قوات أمريكية من أجل

تشكيل جبهة موحدة. أيضا، ناشد تشرشل وكان قد عاد إلي رئاسة الوزراء حلفاءه الأمريكيين قائلا إن مثل تلك الجبهة الموحدة ستعمل علي «قسمة المصاعب علي عشرة» بيد أن الإدارة في واشنطون كانت تخشي أن السبت الأسود كان مجرد بداية المصاعب الحقيقية إلا إذا تم تبني نهج آخر. أبلغ أتشسون السفير البريطاني أن «المهارة الاستثنائية التي نُفِذت بها عملية الإسماعيلية ليست ما يثير إعجابه [وفقا لوصف إيدن للمعركة في برقية أرسلها إلي واشنطون]، إذ إن من الواضح أن قعقعة البنادق لا تستطيع وضع نهاية للاضطرابات كما اعتدتم أن تخبرونا من وقت لآخر».

رفض أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطاني - مثلما فعل لاحقا عام ١٩٥٦ أثناء أزمة السويس - النقد الذي وجهه إليه الأمريكيون. كان إيدن، وقبل أقل من شهر من الانقلاب العسكري الذي أطاح بفاروق، قد تلقي تحذيرا من أتشسون من أن استخدام البريطانيين للقوة في مصر من أجل الاحتفاظ بالسويس كان خطأ داهما محملا بمغبات وقوع أحداث في أنحاء أخري من الشرق الأوسط لا قبل لأحد بها، لكن رئاسة الوزراء البريطانية تجاهلت التحذير مؤكدة أن «٢٦ يناير قد لقن المصريين درساً»[1].

وبالفعل، فقد لقن الحريق الضباط الأحرار درسا: لابد من رحيل فاروق. قاموا، بقيادة ناصر، بانقلاب في ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ثمة من يقول بأن السي آي إيه كان لها دخل في الانقلاب أو علي الأقل أنها لم تعارضه ولم يثبت أي من ذلك، لكن المؤكد هو أن واشنطون لم تأسف علي رحيل فاروق، بل يقال إنها حثت الضباط علي السماح لفاروق برحيل سلمي. كانت الحركة تنوي، في البداية، تسليم السلطة للمدنيين لكنها رأت أنه ليس ثمة من هو جدير بتحمل هذه المسئولة. كان ناصر قد التزم خلفية الأحداث وذلك لكي يتيح لزميل أكبر منه سنًّا أن يكون هو وجه الثورة. أيضا، يُذْكَر أن

(١) توحي تلك المقولة بصحة ما ذهب إليه العديدون من أن مندسين من عملاء البريطانيين والصهاينة كان لهم دور رئيسي في إشعال حريق القاهرة [الترجمة]

بعد ساعات من استيلاء الجيش علي السلطة التقي أحد المشاركين في الثورة بالملحق العسكري الأمريكي ليؤكد له مشاعر مجلس الثورة المؤيدة للغرب وليطلب مساعدته علي إقناع البريطانيين بعدم التدخل.

قبل السفير كافري دعوة نجيب وعدد من زملائه الضباط إلي العشاء، وحينما سُئل نجيب عن الإصلاح الزراعي الذي كان علي قمة ما وُعد به من تغييرات حاول التراجع أو الالتفاف حيث أجاب إنهم قد ذهبوا أبعد مما يجب حيث تسرعوا بوعد منح سبعة عشر أو ثمانية عشر مليون فلاح قطعا من الأرض وقال إنهم يشعرون بشيء من الإحراج بتحدثهم علنا عن الموضوع بأكثر مما يجب. وفي تقرير له، ذكر كافري أيضا أن الضباط يشعرون الآن أنهم قد تسرعوا في إطلاق سراح عدد كبير من الشيوعيين وأنهم قد بدأوا بالفعل في إعادة اعتقال بعضهم.

كان من دواعي سرور واشنطون أن تتلقي هذه التطمينات. كان للجيش في مصر، كما في غيرها من الأماكن، أن يلعب دورا قياديا، وكان هذا يقتضي وجود مصدر مضمون لتزويده بالسلاح. وبصفتها هذا المصدر، كان بإمكان الولايات المتحدة ممارسة قدر كبير من النفوذ، بل وكما اتضح لاحقا، فقد كانت لها أن تصبح السلطة التي كان لها الكلمة النهائية حول نقل الأسلحة من أعضاء حلف الناتو إلي الآخرين.

سرعان ما وصلت واشنطون المناشدات المتوقعة لتزويد الجيش المصري بالسلاح؛ حيث أبرق كافري إلي واشنطون قائلا إن اللواء محمد نجيب قد ذكر له استعداد المصريين لإبلاغ الولايات المتحدة تأكيدات سرية حول أهداف النظام الجديد طويلة المدي بما في هذا تشكيل منظمة دفاع شرق أوسطية (MEDO) و/أو بمشاركة الولايات، بيد أنه، كان علي نجيب قبل أن يدلي بمزيد من التصريحات أن يعمل علي تحسين صورة الولايات المتحدة في أعين الجماهير المصرية وكان هذا يقتضي تزويد مصر بالسلاح والمعونة المالية.

أجاب أتشسون أن الولايات المتحدة مستعدة لقبول التوكيدات السرية لكن بشريطة أن تكون تمهيدا للالتزامات العلنية وأن الولايات المتحدة ستقوم برصد أداء مصر بعناية. بيد أن الالتزام بمنظمة دفاع شرق أوسطية كان واحدا فقط من ثلاث قضايا مهمة، كانت أولاها عمل ترتيبات طويلة الأجل بشأن السويس تضمن الإتاحة الفورية للقاعدة العسكرية هناك لدي الحاجة، فيما كانت القضية الملحّة الأخري هي مسألة السلام مع إسرائيل. رأي أتشسون أيضا أن بإمكان النظام الجديد التدليل علي حسن نواياه من خلال «إيماءات معينة» مثل تعهده علناً بدعم إجراءات الأمم المتحدة في كوريا – لم تكن مصر قد صوتت لصالح قرار الولايات المتحدة باستخدام القوة هناك – وأيضاً تقديم عرض بدفع تعويضات لضحايا أعمال الشغب يوم «السبت الأسود» . رأت واشنطون أن تلك أمور لن تستعصي علي القاهرة وأنها ستكون بمثابة أدلة علي توجهات الضباط الأحرار في الحرب الباردة.

وصل محمد حسنين هيكل إلي واشنطون في خريف ١٩٥٢ بذريعة تغطية الانتخابات الأمريكية لصحيفة الأهرام، أما مهمته الحقيقية فكانت إمداد جمال عبدالناصر بمعلومات حول المواقف المحتملة للإدارة الجديدة، ديموقراطية كانت أم جمهورية. استُقبل هيكل بالبنتاجون بترحيب شديد وكان مضيفه جنرال قدّم له عرضا خرائطياً خا صا حيث ضغط علي زر فهبطت وراءه خريطة ضخمة للعالم مغطاة بالأزرار والأعلام الذي كان يمثل كل منها حامية أو قاعدة عسكرية أمريكية.

قال الجنرال وهو يشير إلي العرض إن الشرق الأوسط كان عارياً إلي حد كبير وسأل هيكل «ألا تعتقد أنه من المستحسن وجود بعض الأزرار والأعلام في المنطقة؟» احتج هيكل قائلا إن القضية الحقيقية هي آمال الشعب وتطلعاته، وبدا الجنرال وأنه قد أصيب بالدهشة ولم يدرك تماما مَرمي هيكل. أشار الجنرال إلي أن البديل سيكون إقامة حلف إسلامي، الذي ونظرا لمحتواه الديني، لابد له أن يكون دعامة طبيعية ضد

الشيوعية. ثم أضاف قائلا إن تركيا كانت الدولة الأقوي عسكريا فيما كانت باكستان الأكثر عددا للسكان، أما السعودية هي موقع المقدسات الإسلامية في حين أن بإمكان مصر أن تكون هي القاعدة الثقافية، وأضاف الجنرال قائلاً إن قيام مثل هذا الحلف قد يعمل علي حدوث انتفاضات للسكان المسلمين بالاتحاد السوفييتي والصين، بل وقد يؤدي إلي كبح جماح الهند. علم هيكل أن وزارة الخارجية لا تؤيد هذه الفكرة، وتبيّن أيضا أنها تكشف عن عدم فهم يدعو إلي القلق للسياسات شرق الأوسطية في فترة ما بعد الاستعمار.

كانت زيارة هيكل للبنتاجون والعرض الذي أداه الجنرال أمامه، مثالاً واحدا فقط علي محاولات المسئولين الأمريكيين إقناع المصريين بالسبل الودية بأن الطريق الأفضل لتحقيق مصالحهم في المستقبل هو انضمامهم إلي معاهدة جامعة شاملة تتيح لواشنطون أن توفي ببعض مطالبهم للمعونة العسكرية، علي الأقل، وهي محاولات لم تلق في نهاية المطاف أي نجاح. أصر المصريون علي أنه لا يمكنهم فعل أي شيء في هذا السبيل إلا بعد موافقة الإنجليز علي الجلاء التام عن السويس، بل إن نجيب ذهب إلي حد إبلاغ كافري في إحدي المناسبات أنه لو تلقت القاهرة فقط وعودا بمساعدات عسكرية سيُمكنها مجابهة «الأكاذيب» التي تروجها الصحافة المصرية بأن الأمريكيين ليسوا بأفضل من البريطانيين كثيرا، وأضاف «قد أكون حالماً لكنك إذا وجدت سبيلا لإعطائنا مائة دبابة ستُفتح أبواب كثيرة من بينها ما يؤدي إلي معاهدة الدفاع شرق الأوسطي المشترك».

في بداية عام ١٩٥٣ بعد أن اكتسح الحزب الجمهوري طريقه إلي السلطة بناء علي سمعة أيزنهاور في الحرب العالمية الثانية، وتعهده بالذهاب إلي كوريا لوضع حد لسفك الدماء الذي كان يماثل إلي حد كبير تعاسة حرب الخنادق بالحرب العالمية الأولي، وعد جون فوستر دالاس بإضفاء «نيولوك» ليس فقط علي ما قاله الحزب الجمهوري عن أخطاء سياسة الاحتواء التي اتبعها ترومان/ أتشسون في شرق أوربا وآسيا، بل أيضا في الشرق الأوسط بخاصة. زعم أن السياسة الأمريكية لم تكن

منصفة في إشارة واضحة إلي الدعم الذي ظلت واشنطون تمنحه لإسرائيل منذ لحظة اعتراف ترمان الفورية بها. رأي أن التحدي كان هو حرف انتباه الشرق الأوسط عن مشكلة الصراع العربي/ الإسرائيلي وتوجيه عواطف الشعوب باتجاه حملة صليبية عالمية معادية للشيوعية، وعندئذ، كان الأمل هو إقناع العرب بالسلام مع إسرائيل، ومع زوال التهديد الأمني، سيكون أيضا من السهل إقناع إسرائيل بتعيين حدود دائمة لها واعتقد أن مصر هي مفتاح حل المعضلة.

في مايو ١٩٥٣، توجه دالاس إلي الشرق الأوسط في أول جولة له بصفته راعي سياسة الولايات المتحدة الخارجية. تخير أيزنهاور ودالاس هدية غريبة لتقديمها إلي اللواء نجيب – مسدس عيار ٣٨، بقشرة من الفضة حُفِر علي عقِبه: «إلي اللواء محمد نجيب من صديقه دوايت أيزنهاور». كان من المفترض تقديم الهدية بعيدا عن الإعلام لكن أحد المصورين التقط صورة للمشهد، صورة اندلعت علي أثرها عاصفة في الصحافة البريطانية. ناشد تشرشل صديقه القديم وزميله في الحرب تقديم تفسير لمثل تلك الهدية، عندها طمأن أيزنهاور رئيس الوزراء البريطاني قائلا إن مسدساً واحداً ليس «تمهيدا لأسراب من الطائرات والدبابات والمدافع».

لكن بريطانيا لم يهدأ لها بال، فقد تكون الهدية لا تعني شيئا في حد ذاتها، لكن أقل وخزة دبوس كانت تثير أعصاب صناع السياسة البريطانيين وتفقدهم صوابهم وبخاصة في وجود أزمة النفط الإيرانية والتوتر الناجم عن توقف التفاوضات الخاصة بالسويس. ماذا كان الأمريكيون ينوون فعله؟ لو عَرَف البريطانيون أهداف دالاس الحقيقية وراء تقديم المسدس هدية»، ما كان لـ «وخزة الدبوس» أن يصبح هو التعبير الصحيح لوصف رد الفعل البريطاني في تلك الحالة. حينما التقي دالاس اللواء محمد نجيب للمرة الأولي، فإنه، واقعيا، وعده بتزويد مصر بالسلاح إذا أمكن تسويغ مثل تلك المعونة، قال «ستكون الولايات المتحدة علي استعداد لدراسة جعل الجيش المصري قوة عالمية حقيقية» وإنه علي حين أنه من غير الممكن مساعدة جميع البلاد» فإن لمصر إمكانات عظيمة للمستقبل، ليس فقط بالنسبة لنفسها بل كمثال يحتذي به الآخرون».

كان ذلك المثال الذي يحتذي به الآخرون هو الشرط الأساسي لتبرير المعونة، تماما مثلما كان هو الشرط حينما خاطب أتشسون النظام الجديد للمرة الأولي. علي مصر تسوية الخلافات حول السويس بأن تسمح للقوات البريطانية بالعودة بمقتضي شروط محددة يتم النص عليها؛ كما أن عليها أن تقود العالم العربي بعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل وأيضا عليها الانضمام إلي حلف سلام إقليمي. قال دالاس إن سياسات الإدارة الجديدة ستوجَّه، أولا وقبل كل شيء، لمجابهة أي تهديد شيوعي.

حاول دالاس حفز نجيب وتحميسه بأن طلب منه النظر إلي العالم حيث سيجد أن الشيوعيين يحكمون ثلثه، كما أن وفاة ستالين قبل ذلك بأسابيع لم تغير شيئا من الأوضاع. وصف دالاس الخطر الأحمر والضغط الشيوعي بأنه يماثل «العقيدة الدينية وأنه يمضي في الانتشار دونما توقف، بل إنه اقترب من مصر بالفعل» وأضاف أن واشنطون قد أهملت الشرق الأوسط لوقت أطول مما ينبغي، والشرق الأوسط هو المنطقة التي نشأت فيها الديانات العالمية العظيمة ونبتت فيها كثير من الجذور الثقافية للحضارة الغربية؛ كما أن مصر بتنفيذها المتطلبات الأمريكية لن تقتصر مكافأتها علي المعونة العسكرية فقط، هكذا أكد دالاس: قد تكون الولايات المتحدة قد ركزت في الماضي، وبأكثر مما ينبغي، علي إسرائيل لتحقيق مصالحها كنتيجة لممارسات جماعات الضغط بأمريكا، لكن الإدارة الجديدة تسعي لتبني نظرة أكثر توازنا إلي الشرق الأوسط، نظرة لا تتوجه ضد العرب أو ضد اليهود».

بدت استجابة نجيب لتلك التلميحات إيجابية لكن دالاس مضي يمارس الضغوط من أجل الحصول علي إجابات محددة: هل سيعدُ نجيب بالسماح للبريطانيين بترك مدراء بالقاعدة للإشراف علي صيانتها؟ حاول استخدام مقارنة بمصنع السيارات فورد بالخارج حيث يوجد به مدراء أمريكيون يشرفون علي الإنتاج وأضاف أن مصر ستحقق نصرا سياسيا عظيما بجلاء القوات البريطانية «أيمكن أن تنهار تلك الرؤية العظيمة لمستقبل ينتظر مصر بسبب بعض الخلافات علي بقاء عدد من أمناء المخازن البريطانيين بالقاعدة؟».

لكن نجيب تساءل محتجا عن السبب الذي يدفع المصريين إلي الثقة بالبريطانيين مرة أخري، وهم الذين لم يوفوا بأي من تعهداتهم وهذا سبب رفض زملائه التصديق علي بقاء أي من أفراد الجيش البريطاني بأية صفة كانت، هذا علاوة علي أن بإمكان المصريين تعلم كل ما هو ضروري لإدارة مجمعات القاعدة. وكما أبلغ نجيب السفير الأمريكي فيما بعد، فإن عدم موافقته ورفاقه علي هذه النقاط كان تحديدا بسبب أن المفاوضين البريطانيين مضوا يزيدون عدد الأسباب التي من أجلها أرادوا إعادة تنشيط القاعدة وإحيائها، بما في هذا تهديدات القلاقل التي قد تحدث في العالم العربي. أما بخصوص الانضمام إلي حلف دفاعي مع بريطانيا والولايات المتحدة، فقد بيّن نجيب أن خبرة مصر المريرة علي مدي سبعة عقود كانت تعني «أن الجميع يخشون من الأحلاف والاتفاقيات حيث إنه كان ثمة شعور سائد بأن الاتفاقيات لا تُحترم إلا إذا عُقدت بين الانداد، أما تلك التي تعقد علي أساس علاقة السيد بالعبد فإنها غير مجدية».

استمر هذا الحوار لدي لقاء دالاس بعبدالناصر، الشخصية الرئيسية في مجلس قيادة الثورة. بيد أنه لم تُدرج تفاصيل نقاشهما الاستهلالي حول تعليقات دالاس لدي وصوله إلي مطار القاهرة في السجلات الأمريكية لوقائع هذا الحوار. كان الوزير قد اعتقد أنه كان مجاملا جدا فيما ذكره عن إسهامات مصر في الحضارة العالمية وإشادته بنجيب بصفته «أحد قادة العالم الحر البارزين لفترة ما بعد الحرب». أبإمكان أي رجل رشيد الاعتراض علي الإشادة بأحد المدافعين عن «العالم الحر؟» لكن عبدالناصر فاجأ دالاس حينما قال إن تصريحاته في اليوم ذاك لم ترق له، وذلك لأن لمصطلح «العالم الحر» دلالات سلبية وسيئة لدي المصريين: «لقد استعمرنا البريطانيون من أجل ضمان المواصلات للعالم الحر، وبالنسبة لنا أصبح مصطلح العالم الحر يعني الإمبريالية والهيمنة، وحينما استخدمت أنت هذا التعبير، تركت أثرا سيئاً».

حينما أفاق دالاس من تلك الصدمة، استهل نقاشا عن سبب عدم إرسال الولايات

المتحدة أسلحة إلي مصر وألقي باللوم علي البريطانيين قائلا إن رئيس الوزراء تشرشل هاتف أيزنهاور بمجرد توليه السلطة بالبيت الأبيض وأبلغه أنه لا يجوز أن يبدأ رئاسته بإرسال أسلحة يحتمل لها أن تستخدم لقتل الجنود البريطانيين الذين كانوا قد عملوا تحت قيادته أثناء الحرب. بيد أن لومه للبريطانيين لم يتعد هذا، حيث إنه أضاف أن الولايات المتحدة لا تنوي تزويد القاهرة بالسلاح قبل الاستجابة لجميع شروطها. زعم دالاس أن من سيتبقي بالقاعدة من البريطانيين لإدارتها لن يسمح لهم برفع العلم البريطاني بل إنهم سيكونون «تحت علم الحِلْف الجديد». أجابه عبدالناصر بالقول إن ذلك كان تفكيرا ساذجا لأنه لا يوجد بمصر من يعتقد أن رفع علم مختلف في السويس سيحدث أي فرق، وإن عليه أن يكسب ثقة الشعب لأنه إن لم يقدهم بصفته قومياً وطنياً، فسيتولي الشيوعيون القيادة.. وبذلك، قلب القائد المصري بمهارة المزاعم المؤيدة لمبدأ ترومان والتي تذهب إلي أن الأحلاف الدفاعية هدفها حماية البلاد المهددة بالأعمال التخريبية، قَلَبها رأسا علي عقب. هنا كان قائدا يقول إن الانضمام إلي أحلاف عسكرية سيعمل لصالح الأهداف الشيوعية المزعومة، أما عما كان يقال عن التهديد السوفييتي فقد كان لناصر رأي آخر حيث قال دالاس «كيف لي أن أخبر شعبي أنني أتغاضي عن قاتل يحمل مسدسا علي بعد ستين ميلا مني بالسويس وينتابني القلق بشأن شخص يحمل سكينا علي بعد ألف ميل مني؟».

قال وزير الخارجية الأمريكية بإصرار إنه بالإمكان التوصل إلي حل حقيقي لمشكلة قاعدة السويس ولقضية الدفاع بعامة بأسلوب ما حينما تغادر القوات البريطانية المنطقة: «تأمل الولايات المتحدة أن تقود مصر الدول العربية بالدخول في نظام دفاعي جديد عن المنطقة، وحينما يتحقق هذا الأمر ستجد المواد الموجودة بالمستودعات متاحة لها». أجاب عبدالناصر إن مصر وحدها ستحافظ علي المستودعات الموجودة بالقاعدة وتقرر إتاحتها واستخداماتها. كانت مقترحات دالاس حيلة كادت ألا تخفي للإبقاء علي النفوذ البريطاني من خلال تحالف جديد متعدد الجنسية. قال دالاس إن الوضع

كان خطيرا وإن القاعدة يجب أن تظل كائناً حياً: «كيف لنا أن نحيي المحادثات [الأنجلو/مصرية]». جاءت إجابة ناصر بسيطة «بجعل البريطانيين يوافقون علي وجهة النظر المصرية».

إعادة تقييم الموقف والخطط الجديدة:

عاد دالاس من لقائه الأول بعبدالناصر ونجيب وقد ملأه التوجس، وغدا ملتبسا حول الخطوات التالية التي يجب اتخاذها. لم يكن راغبا في التخلي عن فكرة قيادة مصر للعالم العربي بأسلوب «حكيم»، لكنه اعتقد أن عليه دراسة بدائل أخري. كان أيزنهاور قد أبلغ قادة الكونجرس أن المشكلة العويصة كانت تتمثل في تنظيم دول الشرق الأوسط في حلف دفاعي علي غرار الناتو مع ترتيبات تضمن أن تظل قاعدة السويس متاحة علي الدوام، بيد أن وجود إسرائيل يعقد المشكلة. لدي عودته، عرض دالاس صورة أشد قتامة إذ قال إن الشرق الأوسط كان في قبضة «روح ثورية متعصبة» ولم تكن تلك مجرد مشكلة طارئة حيث إن «العامل الإسرائيلي وارتباط الولايات المتحدة في أذهان شعوب المنطقة بفترة الاستعمار الفرنسي والبريطاني وبالسياسات الإمبريالية تمثل عبئا ثقيلا حول رقابنا».

رأي دالاس أنه وفقا لما رآه من الأوضاع السائدة بالمنطقة، فقد كانت الدول مشتتة بدرجة تعجز معها عن تقدير مدي التهديد السوفييتي، وكتب في مذكرة خاصة به يقول إن المسألة تتمثل في كيفية زيادة الولايات المتحدة لنفوذها بالمنطقة «في أقرب وقت ممكن». رأي أن المنطقة ظلت تعاني منذ وقت طويل من قحط اقتصادي، ولا يمكن لأية حكومة كسب ثقة شعبها دونما تقديم وعد لهم بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وأن هذا كان يعني أنه ليس لأمريكا خيار سوي تقديم المعونة حيثما تأتي بأفضل النتائج. من ثم، ينبغي علي الولايات المتحدة إرسال الأسلحة إلي مصر لجعلها أكثر قوة «حيث ستستخدم تلك المعونة العسكرية لأغراض الأمن الداخلي، ولتقوية الدفاع عن المنطقة، وأيضا من أجل حصول [الولايات المتحدة] علي مزايا سياسية».

وعلي الرغم من ذلك، ظلت وزارة الخارجية تمانع في إرسال شحنات من الأسلحة كان من شأنها أن تثير قلق البريطانيين والإسرائيليين دونما ضمانات قاطعة علي استخدامها لأهداف «الأمن الداخلي» وتقديم «مزايا سياسية». وفيما تواصل الجدل بين / الحكومي، فضّل منسوبو السي آي إيه بمصر والسفير كافري أسلوب الرهان والمغامرة.

مازال ثمة قدر كبير من الغموض يحيط مسألة ما إن كان للسي آى آيه دور في الإطاحة بفاروق، لو كان لها أي دور بإطلاقه، وذلك لأن كرميت «كيم» روزفلت الابن، حفيد تدي روزفلت، والذي كان قد لعب دورا مفتاحا في إعادة شاه إيران إلي عرشه، كان قد أنيط به «فتح سكة» مع أعضاء مجلس قيادة الثورة المصريين، بل إنه روج قصصا للدور الذي قامت به «شركة» كان قد افتتحها في البداية[1] لهذا الهدف.

قيل إن الدور الذي أنيط بروزفلت «كِيم» كان هو إعادة تشكيل عبدالناصر بحيث يكون له أثر إيجابي علي قادة إفريقيا وآسيا في فترة ما بعد الكلونيالية، المشاكسين منهم وذوي المواقف المتشددة أيضا. في البداية، بدا عبدالناصر وأنه تلميذ نجيب، حيث كانت البيانات السياسية التي كان كيم روزفلت يقوم بإعدادها لعبدالناصر كي يلقيها كان كثيرا ما يعاد طبعها علي أوراق رئاسة الجمهورية دونما تغييرات تُذكر، واعتقد كيم أن ذلك المصري كان مؤهلا للاضطلاع بمهام كبري[2]. بيد أنه لم يحدث تقدم بشأن الشروط التي وضعتها واشنطون قبل أن ترحب بعضوية مصر الكاملة في «العالم الحر»: وبعد مضي أكثر من عامين علي قيام الثورة كانت مصر مازالت تضغط من أجل تلقيها معونات عسكرية. طلب ناصر ما قيمته ٤٠ مليون دولار من السلاح، ثم خفّض طلبه إلي ما قيمته ٢٠ مليون دولار، ثم في النهاية إلي معدات

---

(١) ثبت أن كثيرا مما قاله كيم كان مجرد مغالطات وأقاويل تعوزها الدقة وقد جاءت تفاصيل ذلك في كتاب «صنّاع الملوك» الذي أصدرت سطور ترجمته العربية [الترجمة].

(٢) كلام مرسل بحاجة إلي إثبات أو حتي الاستشهاد بأمثلة ناهيك عن لهجة الاستخفاف والتبجح المضمرة [الترجمة]

لا تزيد قيمتها عن مليونين أو ثلاثة ملايين دولار تستخدم في استعراضات الجيش – الخوذات، أجربة المسدسات، وأنواع أخري من المعدات البراقة التي تجذب الأنظار أثناء استعراضات الجيش في شوارع القاهرة. كتب مايلز كوبلاند أحد عملاء السي آي إيه وأحد عملاء كيم روزفلت بالقاهرة قائلاً إنه من غير الوارد بإطلاقه استخدام مثل هذه الأشياء في أي حرب مع إسرائيل، وكان كوبلاند يوافق السفير كافري حول صواب مقولة عبدالناصر بأن من المرجح للجيش رث الهيئة أن يكون جيشا لا ولاء له.

بعد رحلته إلي الشرق الأوسط قال دالاس مخاطبا الأمة في ظهور تليفزيوني له إن علي الولايات المتحدة اتباع نهج محايد في الخلافات العربية/ الإسرائيلية بحيث تكسب دعم الطرفين في مواجهة التهديد الشيوعي، وأضاف: إنه يأسف لأن العرب في الوقت الراهن يخشون الصهيونية بأكثر من خشيتهم الشيوعية وإن الإسرائيليين يخشون من أن يكون الهدف النهائي للعرب هو الدفع بهم إلي البحر ثم أضاف دونما قناعة «يوافقنا قادة إسرائيل الرأي حول وجوب أن تكون سياسات الولايات المتحدة غير متحيزة كي نكسب احترام الإسرائيليين وتقديرهم، واحترام الشعوب العربية وتقديرها أيضا»، ثم تبع ذلك التعليق بالإشادة بنجيب بصفته قائدا ذا شعبية يستحق الثناء لتصميمه علي تشكيل حكومة في مصر تخدم مصالح الشعب بإخلاص. وعلي الجانب الآخر، قال إن علي إسرائيل «أن تتوقف علي النظر إلي نفسها أو عن أن ينظر الآخرون إليها، علي أنها جسم غريب عن تلك المنطقة».

صمتت ردود الفعل المصرية وقال أحد كبار المسئولين «إن الخطاب ودي بيد أن علينا ألا نفرط في التفاؤل». أما أبا إيبان السفير الإسرائيلي في واشنطون، فقد صرح عقب لقائه هنري بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكي أنه كان يسعي لاستيضاح بعض النقاط، وعندما سئل أية نقاط أجاب «إن كنتم قد قرأتم الخطاب لأدركتم أننا أردنا استيضاح جميع النقاط التي جاءت به». بعد بضعة أسابيع، كتبت دانا آدمز شميت مراسلة النيويورك تايمز بتل أبيب تقريرا صحفيا جاء به إن الإسرائيليين استشعروا من خطاب دالاس نقلة منذرة في الرأي الأمريكي وإنهم مفرطو

الحساسية إزاء تلك التحولات لأنه «ليس ثمة بلد في العالم يعتمد اعتمادا كاملا، مثل إسرائيل علي المساعدات الاقتصادية الخارجية، وبخاصة معونات الولايات المتحدة» وإن الإسرائيليين يخشون من أنهم قد بدأوا يفقدون سُبل الحديث الذي يُدرّ «الشفقة» عليهم وأن تعاطف العالم بدأ ينتقل إلي الثمانين ألف لاجئ فلسطيني المشردين.

في أوائل يونيو ١٩٥٣، ذهب دالاس إلي مبني الكونجرس ليجتمع بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في جلسة استماع سرية. كان شبه يائس حيث قال «لقد عدنا بآمال أقل عما يمكن أن نعوّل عليه من مصر» وإن السبب الأساسي هو زخم خلاف المصريين مع البريطانيين حول السويس، وإن القضية الرئيسية تتمحور حول من سيدير القاعدة العسكرية ومن بإمكانه التعاطى مع المعدات الموجودة في المستودعات وتوجيهها إلي الجهة المناسبة، قال إن المصريين لا يملكون كفاءة الاضطلاع بتلك المهام وإنهم: «يعتقدون أنهم أكفاء لكن هذا غير صحيح، وأعتقد أن الجميع سيوافقونني علي رأيي هذا».

كان دالاس قد حلّق بالطائرة حول منطقة قاعدة السويس لأول مرة، وأدرك أهميتها الجمة بالنسبة للغرب، حيث كانت تمتد بمحاذاة منطقة قناة السويس كاملة وكانت عريضة إلى حد كبير. قال إن بها «عدداً من مهابط الطائرات، ومستودعات كبيرة للذخيرة، ومركبات من أنواع متعددة، ويفترض أن أحد المستودعات يحتوي علي معدات عسكرية تقدر قيمتها بمليار دولار، ومن هناك، يقومون بتوجيه تلك المعدات إلي مختلف القواعد والأماكن، ينقلها البريطانيون بالطائرات إلي مواقع بالأردن حيث لديهم جيش تابع للجامعة العربية، وإلي مواقع في قبرص لتنقل من هناك حال وجود حرب شاملة إلي مواقع متقدمة بمحاذاة الحدود مع روسيا السوفييتية بحيث يمكن التزود بها لدي الحاجة».

وفي واقع الأمر فإن تقرير دالاس عن رحلته إلي الشرق الأوسط كان تأكيدا علي ما رمي إليه عبدالناصر حينما قال إن هدف قاعدة قناة السويس هو الحفاظ علي

معقل استعماري غربي قوي في الشرق الأوسط. إلا أن واشنطون مضت تضغط علي لندن من أجل الوصول إلي تسوية تتضمن بعض التأكيدات المرحلية بإتاحة قاعدة السويس حتي أذعن تشرسل في النهاية قائلا في خطاب له إلي أيزنهاور بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٤ إنه اتخذ هذا القرار لأن التجارب الأمريكية علي القنبلة الهيدروچينية قللت الحاجة إلي الاحتفاظ بقاعدة القناة. أضاف أن ما أشعره بالارتياح أيضا هو تمسك تركيا واليونان بقوة بعضويتهما في حلف الناتو علاوة علي تشكيل جبهة جديدة من باكستان وتركيا وفقا للمعاهدة الموقعة بينهما، والتي قد تنضم إليها العراق فيما بعد.

في شهر أكتوبر من ذاك العام تم توقيع معاهدة جديدة نصت علي السماح بفترة انتقالية قبل أن تتولي مصر السيطرة الكاملة علي القاعدة، وأنهت المعاهدة أيضا الطريق المسدود الذى كانت المباحثات بشأن السودان قد وصلت إليه حيث تم الاتفاق علي جلاء البريطانيين عن السودان مع تنازل مصر عن المطالبة بالسيادة عليه. بيد أنه، فقد نجم عن هذه المعادلة سلام هزيل حيث تعرض ناصر للنقد لموافقته علي فترة العامين الانتقالية. بل وتعرض لمحاولة لاغتياله بعد إعلان الاتفاقية، الأمر الذي شعر معه البريطانيون بالقلق وترقب ما قد يتخذه عبدالناصر من خطوات من أجل استرضاء القوميين والوطنيين المتطرفين.

مثلا، كانت المعاهدات التي تحدث عنها تشرشل في خطابه إلي أيزنهاور هي الأصل الذي تولدت عنه فكرة ما أصبح يعرف بحلف بغداد. وفيما كانت تلك الاتفاقيات مجرد «سَدْ خَانة»، أمرا مؤقتاً لابد من تجاوزه، تزايد استحسان دالاس لتلك الجهود الرامية إلي «احتواء» طموحات عبدالناصر، لكنه أراد الإبقاء علي الباب مفتوحا لاسترداد مصر إلي زمرة التابعين لأمريكا، هذا إن كان للقاهرة أن تدرك في النهاية أين تكمن أفضل مصالحها.

وبعد حل مشكلة التواجد البريطاني في السويس ظاهريا - علي الأقل علي مدي المستقبل القريب - عادت بؤرة الاهتمام إلي القضايا العربية الإسرائيلية والدور

الذي يمكن أن تضطلع به مصر في تلك المسألة المعقدة المشوشة. حرصت إسرائيل علي استباق أية خطوة يتخذها الغرب لإمداد مصر بأسلحة ذات قيمة وفي ظل أية شروط، علي الرغم أن هذا لم يكن أمرا واردا برغم العقبات التي كان عبدالناصر علي استعداد لتجاوزها، لأنه، وعلاوة علي كل الشروط الأخري، لم تكن أمريكا تمنح أية مساعدات عسكرية سوي للدول الصديقة وفقط بشريطة موافقة الدول المتلقية علي وجود «مجموعة مستشارين عسكريين للمساعدة MAAG» مع العتاد، وكان يتم إرسال هؤلاء «المراقبين» مع العتاد للتأكد من استخدام الأسلحة كما يجب وليس للإضرار بمصالح أمريكا وتحالفاتها الدفاعية. رُئى أنه حتي لو تغلب ضباط مجلس قيادة الثورة في مصر علي هذه العقبة، فستظل هناك متطلبات أخري عليهم الوفاء بها وأهمها عقد معاهدة سلام مع إسرائيل. ولم يكن للكونجرس أن يسمح إطلاقا للهيئة التنفيذية أن تنسي ذلك. حدث وأن فكرت وزارة الخارجية في تزويد مصر بعشرة ملايين دولار ضمن برنامج المعونات الاقتصادية الأجنبية وذلك لتلافي الشكاوي من أن مصر تتلقي معاملة خاصة، لكن هذا لم يكتب له النجاح.

في ٢٨ فبراير ١٩٥٥، أدت غارة إسرائيلية، زُعِم أنها ثأرية، علي قطاع غزة إلي الدفع بقضية التسلح إلي المقدمة. كان دايڤيد بن جوريون، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، قد شن هجوما كارثياً علي موقع عسكري مصري لعدة أسباب. كان السبب المزعوم هو الثأر لهجمات من غزة يقوم بتنفيذها الفلسطينيون المُقتلعون، لكن دافع بن جوريون الأهم كان هو البرهان علي عدم إمكان خنق إسرائيل من خلال السياسات الاقتصادية والعسكرية التي تنتهجها مصر. كانت مصر منذ حرب ١٩٤٨ قد أغلقت قناة السويس في وجه الملاحة الإسرائيلية وفقا لتفسير مُخْتَلَف عليه للبروتوكولات الأصلية المعنية بالملاحة الدولية في القناة، وكانت تلك البروتوكولات تنص علي أن تظل القناة مفتوحة للملاحة في وقت السلام والحرب، وإنه فقط في حالة تعرض أمن مصر للخطر يصبح بالإمكان منع سفن معينة من المرور. ونظرا لعدم وجود معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل فقد أصرت مصر علي حقها في منع السفن الإسرائيلية

من المرور في القناة. في حديث له مع دين أتشسون عام ١٩٥١، أكد بن جوريون، الذي كان آنذاك رئيسا للوزراء، علي ضرورة إثبات عدم إمكان تدمير إسرائيل من خلال الحرب أو من خلال خنقها وقال إن من شأن المعونة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لإسرائيل أن تثبت للعرب أنه «لا يمكن تدمير إسرائيل».

وقتئذ، كان ثمة تراجع ملموس في الأحداث عبر/ الحدودية وكذلك في أحاديث الحرب مع وجود شائعات عن اتصالات سرية بين عملاء مصريين وإسرائيليين، الأمر الذي تسبب في قلق المتشددين من الطرفين. كان قد نجم عن الغارة الإسرائيلية في ٢٨ فبراير ٢٨ قتيلا وثلاثون جريحا.

وفيما كان بن جوريون يأمل في أن مثل تلك الغارة قد تُجبر المصريين علي إعادة النظر في سياساتهم، خشي المسئولون الأمريكيون أن تكون تلك الغارة دافعا لتشكيل جيش عربي موحد، الأمر الذي رأت فيه الولايات المتحدة احتمالا خطيرا يهدد بنشوب حرب عربية / إسرائيلية جديدة، ولم يكن ثمة ما هو أسوأ من تحقق هذا الاحتمال من حيث إنه سيضعف ممارسة الحد من سباق التسلح في الشرق الأوسط، بل والسيطرة علي المجريات السياسية الشرق أوسطية. كان احتمال تشكيل تحالف عسكري بين البلاد العربية قد ظل مصدر قلق لدالاس منذ وقت طويل، وكما كان قد أشار علي مجلس الأمن القومي بعد عودته من رحلته الاستكشافية بالشرق الأوسط، فقد كان يميل بشدة للاعتقاد «أنه ينبغي عليهم التخلي عن فكرتهم المسبقة لجعل مصر البلد المفتاح في إقامة الأسس لمنظومة دفاعية عسكرية بالشرق الأوسط».

ومن جهة أخري، فقد كانت الإمكانات المتوقعة من باكستان قد تركت لديه انطباعا جيدا وبخاصة إن أمكن تحالف ذلك البلد مع العراق لتشكيل مرتكز لحلف بغداد أو «الصرح الشمالي المتدرج» كما كان يسمي، الذي يتوقع له أن يكون، حال انضمام تركيا وسوريا إليه علي درجة من الارتفاع لا يتمكن معها الاتحاد السوفييتي من التسلق عبره، كما ستعجز مصر عن التغلب عليه في سعيها لتوحيد العرب. كما رأي دالاس أن «البلدان الواقعة إلي الجنوب لا تدرك شيئا عن الأوضاع الدولية بدرجة

عدم وجود إمكانية لها في أن تصبح حلفاء يعتمد عليهم». بيد أنه رأي أن ثمة مشكلة يجب التعاطي معها بدهاء وحنكة: لم يرد دالاس أن يبدو علي صلة وثيقة بأكثر مما ينبغي مع النظام العراقي الذي كانت بعض الجهات تري أنه بالغ الموالاة لبريطانيا، من ثم، قام بتشجيع البريطانيين علي تولي القيادة في تنظيم الحلف ورَفَضَ العضوية الكاملة للولايات المتحدة به.

من جهة أخري، أدت الغارة علي غزة إلي أن تجعل من السهل علي عبدالناصر تعزيز مطلبه بأنه القائد العربي الوحيد الأكثر استحقاقا للدعم وللمعونة العسكرية، كما أنه بدأ في شجب القادة العرب الآخرين المنافسين له في هذه المطالب بأنهم يعوزهم الحس القومي. فيما بعد، كتب السادات يقول عن غارة غزة إنها عملت «بمثابة نقطة تحول في تاريخ مصر، والثورة، والشرق الأوسط». كما واجه عبدالناصر ضغوطا قوية من القوات المسلحة المصرية كي ينهي الحوار الذي كان قد دام طويلا مع واشنطون، وبعد كل شيء، فقد كانت الهزيمة العسكرية المؤسفة لمصر في الحرب العربية الإسرائيلية هي التي قررت مصير فاروق إلي حد كبير.

وقت اتخاذ القرار:

كان هنري بايرود، سفير الولايات المتحدة الجديد بمصر، قد وصل إلي القاهرة قبيل الغارة الإسرائيلية مباشرة، وكان قد عرف عنه أنه من أنصار «التوازن وعدم التحيز» حيث كان قد ألقي خطبا حث فيها إسرائيل علي التصرف كدولة «عادية» الأمر الذي تسبب في ردود أفعال غاضبة من المجموعات اليهودية الأمريكية. وعلي الرغم من أن بايرود لم يحدد معني «عادية» إلا أن خصومه اعتقدوا أنهم يعلمون جيدا ما كان يعنيه. وفي مؤتمر عقدته «المنظمة الصهيونية بأمريكا» في يونيو ١٩٥٤، أدان إمانويل نيومان ما أسماه «البايرودية» بصفتها محاولة لفصل اليهودية العالمية عن إسرائيل، وقال «إن البايرودية تهدف إلي عزل إسرائيل، وقطع روابطها الحيوية مع «الشعب اليهودي»، وسد روافدها الثقافية الخلفية، وتضييق آفاقها العالمية،

وتقليصها بحيث تصبح في النهاية مجرد مقاطعة محصورة ومدفونة في ركن من العالم العربي».

وكما كان دالاس قد تنبأ، فإن وصول بايرود إلي القاهرة، ورحيل البريطانيين والخطاب الأمريكي عن «التوازن» كانت من بين الأسباب التي دفعت بن جوريون لشن الغارة علي غزة. وفي مساء الغارة، استدعي ناصر بايرود إلي لقاء منفرد، وعلي الرغم من أن غارة غزة كانت ضمن مفردات أجندة اللقاء، إلا أن حديث ناصر انصب علي شجب حلف بغداد الذي كان عبارة عن معاهدة أمنية تركية/باكستانية/ عراقية تُرِك فيها الباب مفتوحا لانضمام أعضاء آخرين. قال عبدالناصر غاضبا إنه كان من الواضح أن الولايات المتحدة قد نحته جانبا لحساب نوري السعيد الذي كان ناصر يبغضه بعمق ويري فيه نموذجا لعقلية الوسيط [لمصالح الغرب] بتجاهله للجماهير العراقية، وببذلاته البريطانية الأنيقة باهظة الثمن المصنوعة خصيصا له في دور الأزياء اللندنية، لكن هذا لم يمثل المشكلة الأساسية إذ إن نوري السعيد كان قد اتهم عبدالناصر بالسذاجة حيث إنه لم يدرك أنه بغير وسع البلاد العربية الاستغناء عن المشاركة في حلف دفاعي عربي لحمايتها. في تقرير له عن هذا اللقاء، ذكر بايرود أن عبدالناصر كان غاضبا وأنه قال إن إدخال دولة عربية في معاهدة مع تركيا (أي الغرب) يعتبر انتكاسة كبري لمحاولاته إيجاد مشاعر مؤيدة للغرب بين شعبه، لكن السفير أجاب عبدالناصر قائلا إنه «لا يجوز أن يكون ثمة أوهام بإمكان دعمنا لوجود جيش عربي موحد في ظل الظروف الحالية بالشرق الأوسط».

أما في واشنطون فلم يكن ثمة من يفكر في جعل الجيش المصري قوة حقيقية، بل إن حلف بغداد لقي ترحيبا من دالاس تحديدا لأنه يضع القيود علي طموحات ناصر وكان قد أفضي لأنطوني إيدن بقوله إنه كان علي استعداد لمساعدة نوري السعيد للحصول علي دبابات لتشكيل كتيبة مدرعة، وأيضا لتزويد الأطراف الأخري في تلك المعاهدة بالأسلحة. قال إنه من غير الممكن لواشنطون أن تكون عضوا رسميا في هذا الحلف وذلك لأن داعمي إسرائيل في أمريكا سيعارضون ذلك، لكن الشكوك ساورت

إيدن بأن السبب الحقيقي كان هو رغبة دالاس في استحسان القاهرة لذلك الموقف لأن أمريكا بذلك تنأي بنفسها عن التوجهات «الاستعمارية».

في تلك الأثناء، كان عبدالناصر قد حاضر القائد العراقي عن الأهداف الحقيقية للاستراتيجية البريطانية وأوضح أن أهمها دق الأسافين بين العرب وتفريقهم عن وحدة أهدافهم لكن نوري السعيد تجاهل تحذيرات عبدالناصر وقبل الشروط الأمريكية للمعونة العسكرية ومن ثم مهد الطريق أمام حلف بغداد. كانت اللعبة الدبلوماسية برمتها تعتمد علي تظاهر جميع الأطراف بأن الهدف كان احتواء روسيا، فيما كانوا جميعهم - المانحون والمتلقون معا - يدركون أن الأمر يتعلق بالسياسات الإقليمية والحفاظ علي النظام الداخلي. ثم انتهي ناصر إلي أن خلاصة الأمر هو أن الولايات المتحدة قد ورثت الأسلوب الاستعماري القديم «فَرّق تسد» وطورت نسختها الخاصة بها، وغلّفتها بطبقة براقة من خطاب الحرب الباردة.

في أبريل ١٩٥٥، غيّر ناصر تكتيكاته حيث قال إنه سيخفف من نقده لنوري السعيد ولحلف بغداد إذا توقفت لندن عن ضم أعضاء آخرين وبخاصة الأردن. منذ الحرب العالمية الأولي كان النفوذ البريطاني قد هيمن علي الأردن وكان ناصر ينظر للأردن كبلد بإمكانه المساعدة في تشكيل تحالف عربي وأيضا كثقل يوزان فقدان العراق. حينما خلف إيدن تشرشل في رئاسة الوزارة البريطانية، أبلغ ناصر أحد الصحفيين الأمريكيين أنه كان قد وعده «بتجميد حلف بغداد». وعلاوة علي محاولته الحصول علي وعود من البريطانيين، تفاوض ناصر علي تشكيل حلف عسكري مع السعودية وسوريا بحيث يمكن خلق جبهة موحدة إذا انضمت الأردن إلي التحالف وذلك لأنها البلد الأقرب جغرافياً لإسرائيل.

كان ناصر، قبل شهر من آنذاك، قد تقدم بطلب إلي واشنطون للمعونة العسكرية شمل قائمة متواضعة بدرجة أن أيزنهاور وصفها بأنها مجرد تفاهات. لكن مسئولي الإدارة اعتقدوا أن هدفه كان إحراج الولايات المتحدة حول صدقيتها. أما وزارة الخارجية فقد علقت أن عليه سلوك مسلك العراق، وأيضا القبول بمجموعة استشارية

أمريكية وأخري للتدريب، وأنه وإضافة إلي إذعانه لتلك الشروط، كان علي مصر تسديد ثمن الأسلحة نقدا. لكن ناصر لم يكن قد توقع ردا إيجابيا ومنحه الرد الأمريكي الفرصة ليعلن أن مصر ستجد طريقها بنفسها. أقسم في خطاب له بثته الإذاعة من نادي الضباط أن يقوم بتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط من دون أية روابط بالغرب أو شراكة معه وأضاف أنه يعتقد أن حصول مصر علي أسلحة من أي بلد غربي سيكون بمثابة المعجزة.

وحتي فيما كانت المؤشرات تدل علي توجه آخر له، فقد كان الاعتقاد السائد بالولايات المتحدة أن عبدالناصر ليس لديه خيار سوي الإذعان لطلبات واشنطون وشروطها. بذل الديبلوماسيون البريطانيون والأمريكيون جهدهم لوضع تفاصيل الاستجابة إلي تحدي عبدالناصر وخرجوا بوثيقة أسموها «مشروع ألفا Alpha Project» التي حرصوا فيها علي ترك الانطباع، وفقا لما قالوه، أنه قد تم اختياره قائدا رئيسيا للسلام بالشرق الأوسط: «سيتعين علينا تقديم مغريات لمصر»، فيما أصروا علي عدم إمكانية الخضوع لآرائه حول حلف بغداد حتي لو كان ذلك لإغرائه «بأخذ خطوات للتوصل إلي تسوية بشأن فلسطين»، ورأوا أن المعونة العسكرية ستتوقف علي حل مُسبق للصراع العربي/ الإسرائيلي. كانت قضية اللاجئين إحدي المسائل الأكثر استعصاء علي الحل، واقترح كاتبو الوثيقة حلا خياليا وكأنما أتي به لويس كارول مؤلف «أليس في بلاد العجائب» حيث رأوا أن المتوقع أن تقبل إسرائيل عودة ٧٥٠٠٠ لاجئ علي مدي سنين عديدة أما الباقون وكان عددهم ٨٠٠٠٠٠ لاجئ فينبغي استيعابهم بمختلف البلاد العربية. أيضا اقتُرح أن تُسهم الولايات المتحدة بمعظم الأموال اللازمة لإعادة توطين الخمسة وسبعين ألف لاجئ علي شكل قروض طويلة الأجل لدولة إسرائيل فيما تتحمل إسرائيل ٣٠٪ من التكلفة الكلية لإعادة التوطين والتي قُدّرت بثلاثمائة مليون دولار يُسهم بها «يهود العالم».

وفي واقع الأمر فإن خطة ألفا لم تأت بجديد سوي وعود بتقديم معونات اقتصادية علي سبيل المثال، لبناء السد العالي، تلك المعونات التي كان نجيب قد ألح علي دالاس إبان زيارته عام ١٩٥٣ بتقديمها وذلك من أجل أن تتمكن مصر من زراعة مساحة

إضافية من الأرض للوفاء باحتياجات السكان الذين يتزايد عددهم سريعا. قال نجيب إن مصر ستحتاج إلي مائة مليون دولار لبدء إقامة السد والمشاريع ذات العلاقة.

وفيما كان يجري العمل علي خطة ألفا، كان ثمة أمل في إقناع مصر بالدخول في مشاريع مياه دولية علي الأنهار الرئيسية التي تنبع من سوريا إلي الأردن وإسرائيل فيما اتجهت الآراء إلي تحذير إسرائيل من أن رفضها التعاون قد يحول دون تقديم الولايات المتحدة لها الضمانات الأمنية التي ظلت تسعي للحصول عليها وأنه «سيكون عليها تحمل مسئولية فشل مساعينا لإحراز تقدم باتجاه إحلال السلام».

لم يكن ثمة أسباب تدعو للاعتقاد بأن خطة ألفا ستنجح في إقناع إسرائيل باتخاذ مثل تلك الخطوات المقترحة. في خريف عام ١٩٥٣، حينما كانت إدارة أيزنهاور تتمتع بشبه تأييد جماهيري كامل لإنجازها الهدنة الكورية، وجد دالاس نفسه في موقع كان يحاول منه اتقاء عاصفة من النقد وجهتها إليه المجموعات اليهودية الأمريكية لتعليقه المساعدات إلي إسرائيل وذلك لإجبارها علي وقف أعمال تحويل مجري نهر الأردن، وفي مواجهة له مع عضو الكونجرس عن نيويورك جايكوب جاڤيتز، زعيم إحدي تلك المجموعات، حذره جاڤيتز بأنه ينوي نشر بيان في الصحف يستنكر فيه هذا القرار بصفته غير منصف ومضراً بمصالح إسرائيل الاقتصادية، وجاء البيان مليئاً بالمغالطات، مما دفع دالاس للرد عليه واقترح «أن تقوم المجموعة بالاجتماع مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية من أجل إقناعهم بأن تحاول إسرائيل تغيير سياستها التي تقضي بوضع العالم أمام الأمر الواقع، علاوة علي أن التعاون دائما ما يكون من جانب واحد فقط فيما يخص إسرائيل».

أصر دالاس علي أن التسوية النهائية للسلام تتوقف إلي حد كبير علي زيادة النفوذ الأمريكي في العالم العربي «باحتياطاته النفطية التي يعتمد عليها تخطيطنا العسكري». ونجح التهديد في هذه الحالة إذ وافقت إسرائيل علي التعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ خطة دولية لنهر الأردن. وعلي الرغم من ذلك، فلم يتم حل أي شيء علي أرض الواقع.

لم يعتقد بايرود بوجود فرص لنجاح ألفا، إذ إنها لم تكن تهدئ مخاوف مصر من أنه يجري عزلها بين إسرائيل من ناحية وحلف بغداد من ناحية أخري وأن «بإمكان مشاعر الإحباط هذه أن تدفع ناصر إلي الحياد وإلي عدم التعاون بعامة مع الغرب».. كان ناصر وقتئذ يصر علي وجود رابط أرضي بينه وبين البلدان العربية الأخري من خلال صحراء النقب ولم يكن هذا الرابط ينحصر في وجود مجرد ممر خلال الصحراء وفقا لمختلف مسودات خطة ألفا، بل «كل منطقة صحراء النقب جنوبي بئر سبع». وفي وجود الخطط التي وضعها الإسرائيليون لصحراء النقب فلم يكن من المرجح لهم الموافقة علي منح مصر هذا الامتياز. من ثم، رأي بايرود أن «مقترحات ألفا لا تقدم للعرب أية مزايا».

كان بايرود محقا في تشاؤمه. عقد مؤتمر الدول الأفرو/آسيوية بباندونج في أبريل ١٩٥٥، حيث وجد ناصر فيه فرصة للضغط علي واشنطون من خلال اتخاذه توجها آخر. كان بايرود وكيم روزفلت قد حاولا إثناء ناصر عن حضور ذلك المؤتمر بقولهم إنه سيكون عليه مواجهة شو إين - لاي وزير الخارجية الصيني، الشيوعي الداهية. كما حاول صناع السياسة الأمريكيون التقليل من شأن المؤتمر وأعلن الوزير دالاس بلهجة احتقار متعالية أن الحياد «مفهوم لا أخلاقي قصير النظر».

حضر المؤتمر ممثلون لخمس وعشرين دولة يبلغ مجموع سكانها ٦٥٠ مليون نسمة وبدأوا التداولات بإعلانهم أن «الاستعمار شر بجميع تجلياته ويجب التخلص منه علي عجل» شعر المراقبون الأمريكيون بالسخط نتيجة زعم الصينيين أنهم يمثلون دولة «محايدة» في الحرب الباردة وأيضا لأن شو إين - لاي قد سرق الأضواء مرة أخري، بيد أنهم لم يتوقعوا أن يفتح ناصر . وضوع تزويد الروس مصر بالسلاح. كان القائد المصري قد التقي شو في إنجون وهو في طريقه إلي المؤتمر واستعلم منه عما إن كان يعتقد أن الروس قد يكونون علي استعداد لبيع الأسلحة لمصر، وأجابه وزير الخارجية الصيني بأن هذا أمر محتمل وسأله «هل تريد مني أن أستطلع الأمر؟».

عاد ناصر من باندونج إلي بلده بطلا، ولاعبا رئيسيا علي المسرح الدولي، وكان

لديه من الأسباب الوجيهة ما جعله يعتقد أن الاتحاد السوفييتي قد يفكر في تزويد مصر بصفقة أسلحة وبذلك يوفر له سبيلا للالتفاف حول العقبات الأمريكية. كانت صادرات مصر من القطن قد تراجعت بنسبة ٢٦٪ خلال فترة لا تتعدي العام الواحد بكثير وذلك، جزئيا، بسبب الدعم المالي الذي كانت تمنحه حكومة الولايات المتحدة للمزارعين الأمريكيين من أجل إغراق الأسواق العالمية بالقطن. مثلت روسيا والصين منفذا بديلا للقطن المصري – وكانت صفقة مقايضة القطن بالأسلحة لا تتطلب دفعا نقديا بالعملة الصعبة. كتب الصحفي كنيت لاف يقول إن عودة ناصر من باندونج هي بمثابة بداية لزمن بدأت فيه محاولاته التي استمرت ثلاث سنوات لإقامة سياسة مصرية علي أساس من العلاقة الودية مع أمريكا «تتراجع إلي مخزون التاريخ المؤسف من الفرص الضائعة، كما كانت بمثابة منفذ لمصر خارج نفق العالم العربي ضيق الأفق، إلي آفاق جديدة من الصحوة الإفريقية والآسيوية».

ومع أخذ جميع العقبات التي واجهت العلاقات المصرية/ الأمريكية في الاعتبار وكذلك اختلاف أهداف البلدين، فإنه من الصعب القبول باعتقاد الصحفي لاف بأنه كان ثمة احتمال لإقامة علاقة صداقة وثيقة بين البلدين وأيضا بما توصل إليه من أن باندونج وفر منفذا للهروب من النيوكلونيالية [الاستعمار الجديد]، هذا علي الرغم من أن المؤتمر حرّك الأمور الساكنة. انبثقت عن المؤتمر مجموعة أسمت نفسها «كتلة الحياد الإيجابي» وعلي رأسها «الثلاثة الكبار» أي المارشال تيتو من يوغسلافيا، وجواهر لال نهرو من الهند، وناصر، وكان نهرو هو من أقنع عبدالناصر بأن كتلة الحياد قد تعمل كرافعة بين القوتين العظميين.

تزايد الرهانات

بدأت الشائعات حول اهتمام ناصر بعقد صفقة مع موسكو يقايض من خلالها القطن بالأسلحة، بدأت تثير بعض القلق في واشنطون علي الرغم من أنهم لم يأخذوا الأمر علي محمل الجد كما كان ينبغي، وظنوا أنه مجرد حيلة لاختبار نظرية نهرو. مضي صناع السياسة الأمريكيون يُنقحون خطة ألفا كما لو أنها كانت فرصة لحل

عُقد الخلافات المصرية/ الإسرائيلية حتي لا تؤدي إلي حرب أخري، أما المناورات بشأن حلف بغداد فلم تؤد سوي إلي زيادة سوء الأوضاع، وكان دالاس يدرك المخاطر حيث جاء بخطاب له إلي مجلس العلاقات الخارجية في ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ أن القضية المركزية هي «مناخ الخوف القائم الذي يخيم علي الشعبين العربي والإسرائيلي معا»، وأضاف القول إن الولايات المتحدة مستعدة لدعم تقديم قرض دولي للمساعدة علي إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين كما أنها كانت علي استعداد «للانضمام إلي أية جهود لعقد معاهدات لمنع أية محاولة من أي الأطراف لتغيير الحدود بين إسرائيل وجيرانها العرب بالقوة». لكن يظل السؤال: عن أي حدود كان يتحدث؟ لم تكن ثمة تسوية نهائية بعد حرب ١٩٤٨. والآن، كانت خطة ألفا تتحدث عن إنشاء طريق من مصر إلي الأردن يخضع للسيادة العربية، طريق علوي يمر فوق الطريق الإسرائيلي من بئر سبع إلي إيلات، تلك الرابطة المباشرة التي قال ناصر إنه يريدها. لكن لم يكن ثمة سبب يجعل إسرائيل تقبل بإقامة مثل هذا الطريق السريع الذي قد يستخدمه أعداؤها لنقل القوات والأسلحة.

مضي صناع السياسة الأمريكيون يرسمون خططا لإنشاء طريق عبر النقب لم يكن له أن يوجد أبدا، فيما مضي ناصر في تفاوضاته مع روسيا واقترب من عقد اتفاقية نهائية. يذكر المؤرخ ستيڤن فريبرجر أن دالاس حاول إقناع نفسه بأن العرب سيعودون إلي رشدهم في نهاية المطاف ويقارنون بين ما يعرضه عليهم السوڤييت وذاك الذي يعرضه الأمريكيون: «بإمكان موسكو تزويدهم بالسلاح من أجل الحرب، لكنها واشنطون فقط هي التي باستطاعتها تقديم التعويض عن المظالم التي واجهها العرب».

شجع ناصر مستمعيه من الأمريكيين علي الاعتقاد بأنه كان يفضل لو أنه اشتري الأسلحة من الولايات المتحدة حتي فيما كادت التفاوضات مع روسيا تصل إلي مرحلتها النهائية. أبلغ أحمد حسين، أحد مساعدي ناصر، السفير بايرود في ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ أن الصفقة كانت قد أصبحت حقيقة واقعة، وأراد أن يعرف بايرود أن

عبدالناصر كان يقدر مجهوداته [بايرود] الرامية لإقناعه بأن الصفقة مع السوفييت لم تكن في صالح مصر بيد أن الأمور كانت قد وصلت إلي نقطة لم يكن بإمكانه منع اندلاع ثورة بين أفراد القوات المسلحة إن هو لم يقبل الصفقة، بحسب ما قاله أحمد حسين، وفي تلك الحالة فإن آخرين كان لابد لهم أن يحلوا محل ناصر، وكان هذا احتمالاً أكثر سوءا من وجهة النظر الأمريكية وأضاف أنه «ليس ثمة نقطة خلاف جوهري بين الطرفين وفقا لاعتقاد ناصر، وأن مصر ترغب أن تتفاوض حول المشكلة الإسرائيلية إذا اقتضي الأمر من موقع قوة لا من موقع ضعف لأن [ناصر] قد قرأ ما يكفي عن فلسفة الأمريكيين حول الأوضاع الشرقية/ الغربية بدرجة أنه يأمل أن تتفهم الولايات المتحدة ذلك».

وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، أي بعد أسبوع من ذلك الحوار، أعلن ناصر أنباء الصفقة لدي افتتاحه معرضا للصور العسكرية. لكن حينما خرجت تفاصيلها إلي العلن أصيب المراقبون بالذهول لضخامة حجمها. كانت تشيكوسلوفاكيا قد عملت وسيطا بأسلوب من السهل تبينه. كانت قيمة الصفقة ٢٠٠ مليون دولار وتضمنت ٢٠٠ طائرة حربية من طراز ميج، وخمسين قاصفة من طراز إليوشن، ٦٠ مدرعة نصف مزنجرة مجهزة بمدافع ١٢٢ مليمتر، و٢٧٥ دبابة T-34. أصاب تعليق ناصر المحنك حول وضع «الشرق/ الغرب» وحول إصرار الأمريكيين علي التفاوض من موضع القوة – وكان هذا تعبيرا أكسبه دين أتشسون ذيوعا – أصاب موضعا رخوا في الوصفات الأمريكية لإنهاء التوترات شرق الأوسطية. كان المصريون قد ظلوا منذ فترة يشتكون من أن الولايات المتحدة كانت تعتبر أن لإسرائيل الحق في امتلاك أسلحة تعادل ما لدي جميع البلاد العربية مجتمعة أو تفوقها.

كانت الاتفاقية الروسية ببيع الأسلحة لمصر تعني أولا وقبل كل شيء أنه قد أصبح بغير إمكان الولايات المتحدة السيطرة علي توزيع السلاح بالمنطقة. مثلا، سارع الفرنسيون بنقل طائرات ميستير ١٧ المقاتلة المتقدمة من الناتو إلي إسرائيل، وفيما أن صناع السياسة الأمريكيين لم يرضهم هذا التطور إلا أنهم لم يفعلوا شيئا لمنعه

علي أساس، وبحسب ما ذكره دالاس في مؤتمر صحفي في أكتوبر، أنه من الصعب «نقد البلاد التي تشعر أنها مهددة بالأخطار لحصولها علي الأسلحة التي تعتقد مخلصة أنها بحاجة إليها للدفاع عن نفسها».

لكن هذه كانت القضية الأولي التي مثلتها الخطوة السوڤييتية. أين ستذهب الأسلحة الروسية بعد ذلك؟ كان بإمكان الروس عقد صفقات مماثلة مع السعودية، بل حتي تهديد موقع قاعدة الظهران الجوية، والتي كانت النقطة الأصلية التي دخلت منها الولايات المتحدة عسكريا إلي الشرق الأوسط والتي تفاوض عليها روزفلت وترومان. كان آخر ما يريده دالاس هو أن يدفع بحلف بغداد كعصا في عين عبدالناصر. كان الموقف صعبا واعترف دالاس بأنه «إذا رفض ناصر العرض الروسي فقد يطاح به ويأتي من هو أسوأ». كان يقلقه أيضا أن يتم النظر إلي الصفقة في الولايات المتحدة بصفتها هزيمة كبري. ماذا كانت البدائل؟. كان ثمة كارثة كبري في سبيلها إلي التشكل «إذا تحالفت مصر مع الاتحاد السوڤييتي فأغلب الظن أن الرأي العام الأمريكي لن يسمح لنا باستخدام مكابح ضاغطة إذا شنت إسرائيل هجوما [علي مصر]».

كانت المخاوف من شن إسرائيل هجوماً علي مصر سببا كافيا لرفع قيمة الرهانات، وساد الاعتقاد بأنه لابد من بذل جهد أكبر لإقناع «إسرائيل بقدر من التنازل وأيضا إقناع ناصر بأن يجعل من صفقة الأسلحة السوڤييتية عملية لمرة واحدة فقط لا تتكرر». خطرت لدالاس فكرة أن صفقة الأسلحة قد يكون لها جانب إيجابي يُشعِر الأمريكيين وإسرائيل بضغوط جديدة من ثم يحتمل لإسرائيل «التنازل عن مساحة أكبر من صحراء النقب».

ثم كان ثمة تقارير بأن الروس كانوا علي استعداد لدراسة مسألة المساعدة في بناء السد العالي مما زاد الضغوط علي أمريكا من أجل إيجاد سبيل لإعادة توجية الثورة المصرية للسير في قنوات آمنة. أثناء أحد لقاءاته مع بايرود، أشار ناصر من النافذة وقال «له يا سعادة السفير، فيما نحن نمضي نغرق في كل تلك التفاصيل

ونثير القلق بشأنها، تتدفق مياه النيل وتذهب إلي المتوسط، وهذا هو «الأمر الأهم». بيد أنه، وعلاوة علي انتقادات الكونجرس التي ذهبت إلي أن قروض الولايات المتحدة لمصر من أجل إقامة السد العالي كانت تعني مكافأة ناصر علي لعبه بالورقة الروسية، كانت ثمة اعتراضات أخري أثيرت بخصوص الموضوع.

في ١٧ نوفمبر ١٩٥٥ التقي محمود فوزي وزير خارجية مصر السفير بايرود ونظيره البريطاني وأبلغهما أن حكومته كانت مستعدة لاتخاذ الخطوات للتوصل إلي تسوية مع إسرائيل في أقرب وقت مناسب ممكن وأن مصر تعتقد بوجود فرصة للنجاح تقدر بـ ٥١٪. وأنه إذا توصل الطرفان إلي حل لخلافاتهما فسيكون بإمكان مصر أن تتولي قيادة بعض الدول العربية الأخري حتي في مواجهة المقاومة الشرسة. كان فوزي علي استعداد لطرح موقف مصر بشكل عام من كل القضايا المهمة. بل إنه حتي وافق علي أن عودة كل اللاجئين الفلسطينيين إلي موطنهم لن يكون ممكنا وأنه لابد من تحديد عدد من يعودون، مع إعادة توطين الباقين ومنحهم تعويضات. كما أن التسوية ستتضمن أن تُنهي مصر الحصار الاقتصادي لإسرائيل وتتيح لها الملاحة بالقناة. أما ما تطلبه مصر في تلك المرحلة فهو موافقة مبدئية علي تواصلية [تلاحم] المناطق الفلسطينية الخاضعة للسيادة العربية وليس مجرد وجود ممر عبرها. لكن العقدة تمثلت في عدم استعداد مصر للجلوس مع القيادات الإسرائيلية للتوصل لحل لأي من تلك القضايا البارزة.

بيد أن تلك العقدة تحولت إلي عقبة كبري حينما أرسل أيزنهاور روبرت أندرسون، مبعوثه الخاص، للتحدث مع ناصر وبن جوريون من أجل إيجاد سبيل لتجاوز تلك العقبة. في تلك الأثناء، كان يوچين بلاك من البنك الدولي والمفاوض الذي كان يتعاطي مع جل تفاصيل القرض الدولي لمصر للبدء في إقامة السد العالي، كان قد قابل صعوبات مع القاهرة للتوصل إلي شروط العقد. وفيما سارت التفاوضات متعثرة تدخل دالاس مع بلاك لمنع توجيه أي إنذار قاطع لمصر من قبيل «اقبلها أو ارفضها». أرسل هربرت هوڤر الابن، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، برقية إلي بلاك مفادها وجود اعتبارات حيوية يراهن عليها الغرب بأكمله وتتعلق بذلك القرض، وأن لها الأولوية علي مجريات البيزنس المعتادة.

بيد أن دالاس واجه مشكلة كبيرة مع الكونجرس ولم يكن لديه أية فكرة عن كيفية الالتفاف حول اعتراضات مختلف جماعات الضغط التي شملت إلي جانب أعضاء الكونجرس الموالين لإسرائيل والذين كانوا يعارضون تمويل أي شيء من شأنه تقوية ناصر، شملت أيضا الولايات التي تزرع القطن لخوفها من منافسة مصر لها في الأسواق الدولية. علاوة علي ذلك، فحينما اعترف ناصر ديبلوماسيا بجمهورية الصين الشعبية أتي إلي الصورة بعامل آخر شديد الحساسية حال دون قدرة دالاس علي الدفع بحل لمعضلة الشرق الأوسط.

أقنعت لقاءات روبرت أندرسون بعبدالناصر القائد المصري بأن الأمريكيين لم يكن لديهم أي فهم لأبعاد ما يطلبونه منه أو مغباته المحتملة. زعم كرميت روزفلت أن عبدالناصر اشتكي له من أن أندرسون الذي أمضي ثلاثة أيام بالقاهرة توقع منه أن يوافق علي عقد لقاء مع بن جوريون وعمل الترتيبات لهذا اللقاء[١]. كان أيزنهاور ودالاس قد تركا انطباعات علي أندرسون بأن عليه التحرك سريعا قبل أن تجعل حملة الانتخابات لعام ١٩٥٦ من المستحيل أن يتحاشي الحزبان مباراة في التصايح، والتي وإن كانت لن تؤدي إلي فوز الحزب الديموقراطي فإنها ستتسبب في مزيد من المشاكل لطرح أية مبادرة لنزاع الشرق الأوسط. زعم روزفلت أيضا أنه قد حذر عبدالناصر من أن توانيه في اتخاذ الخطوات يتجاهل تماما مشاكل أمريكا «وبخاصة المعضلة التي سنواجهها جميعا إن قامت إسرائيل بشن حرب وقائية».

اعتقد المساعدون بوزارة الخارجية الأمريكية أن موقف ناصر أصبح حرجا نتيجة لما بدا وأنه انهيار تفاوضات القاهرة مع ديمترى شيبلوف نائب وزير الخارجية الروسي. كتب چورچ آلان، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأدني يقول إن من المقرر أن يذهب ناصر إلي موسكو «وإذا لم يحصل علي التزام من الغرب قبل رحلته.. فسيكون موقفه التفاوضي بالغ الضعف وقد ينتهي به الأمر إلي عدم

(١) جاء بكتاب «صناع الملوك» الذي أصدرت سطور نسخته العربية أن كرميت روزفلت، وعلي أقل تقدير، لم يلتزم الدقة في أي شيء يكتبه. بل كان يخترع بعض التفصيلات لإضفاء صفة البطولة على نفسه [الترجمة].

إقامة أي سد بإطلاقه». أوصى آلن بإبلاغ السفير المصري لدي اتصاله بأن أمريكا قد سحبت عرضها - سواء اقترح ناصر قبول الشروط الأصلية التي فرضها البنك الدولي أم لا- وأنه يجب أن يَبلَّغ أن أية مساعدة مستقبلية للمشاريع الأخري ستتوقف علي «عدم قيام مصر بأعمال عدائية لمصالح الغرب».

أصيب هنري بايرود بالإحباط فيما هو يراقب تلك المجريات تتكشف، وقام بتحذير واشنطون من الدفع بالمصريين إلي أحضان الاتحاد السوفييتي. كتب يقول «إن نسبة كبيرة من هذا الجزء من العالم تعتنق توجّه الحياد [الإيجابي]». وإن سياسة واشنطون تبدو وأنها يغلّفها وهمُ أنه لابد للبلاد العربية أن تدعم السياسة الأمريكية حول جميع قضايا الحرب الباردة وأنها ستفعل ذلك وأنه إذا مضت الولايات المتحدة تنظر إلي تلك البلاد علي أنها «إما في معسكر الأعداء أو أنها رفاق طريق، فإنني أخشي من أنه لن يمر وقت طويل حتي تنظر إلينا تلك الشعوب علي أننا الطرف غير المنطقي في الصراع بين الشرق والغرب».

في صباح ١٩ يوليو ١٩٥٦ التقي دالاس أيزنهاور وأبلغه بوجوب سحب عرض المعونة الأمريكية لإقامة السد وأضاف أسبابا جديدة - بدت وأنها مصمَّمة بحيث يرجع إليها المؤرخون في المستقبل لفهم الأحداث - من بينها أن أيا من سيضطلع بالمشروع لابد وأن يتحمل اللوم علي ما سيعانيه المصريون من «تقشف» من أجل تسديد تكلفته. علاوة علي ذلك، اعتقد دالاس أن السوفييت سيعانون المصاعب كي يفسروا لشعبهم وللدول التابعة لهم سبب اضطلاعهم بمشروع لصالح المصريين فى وقت ظلت فيه مستويات معيشتهم في بلادهم منخفضة. وبعد هذا النقاش المتنافر غير المنطقي قال الرئيس إنه يوافق علي «رأي الوزير» لكنه لم يوضح أيهما كان يعني.

في وقت لاحق من اليوم ذاك، قام السفير أحمد حسين بلقاء دالاس حيث تلقي الأنباء السيئة، والتي كان ناصر تنبأ بها قبل مغادرته مصر إلي الاتحاد السوفييتي. وبدون تبادل المجاملات المعتادة، تطرق الوزير إلي الموضوع مباشرة، وبدأ في تعداد أسباب قرار الولايات المتحدة رفض تقديم المعونة لمشروع إقامة السد. بدأ بأن زعم

أن القرار اتُّخِذ بناء علي اهتمام الولايات المتحدة بالعلاقات المصرية/ الأمريكية علي المدي الطويل لأن التكلفة لابد وأن «تفرض» عبئا ثقيلا علي الاقتصاد المصري، وعلي الرغم من أن التأثير المبدئي لإعلان أن الولايات المتحدة ستضطلع بالمشروع سيكون جيدا، بيد أن هذا لن يدوم طويلا. مضي دالاس يقول إن عليه أن يأخذ في الاعتبار أيضا الأثر الذي سيتركه هذا الإعلان علي الشعب الأمريكي الذين لم تعجبهم إجراءات المصريين وأفعالهم طوال الشهور الأخيرة، ثم عبر عن أمله عن عودة «السكينة» في المستقبل إلي العلاقات المصرية/ الأمريكية، وذلك من أجل إمكانية استئناف نوع التعاون الذي يرغب فيه الأمريكيون.

قال دالاس إن السوفييت سيجدون مشقة في الاضطلاع بمثل ذلك المشروع في ضوء مستويات معيشة شعوبهم المنخفضة، وإنه علي حين أن الولايات المتحدة تستطيع تحمل تلك النفقات بسهولة بسبب «حجم ناتجها القومى الهائل»، سيضطر الروس إلي بذل جهد جهيد لدفع تلك الأموال من اقتصاد مُعسر. وعلي الرغم من أن أطروحة دالاس أثناء جولته الثانية في البيت الأبيض في مساء اليوم ذاك لم تكن أقل غرابة من أحاديثه التي كان قد أدلي بها في الصباح، إلا أنه أضاف إليها انعطافة جديدة: إن الأسلوب الوحيد الذي يمكن به للروس تبرير مثل تلك التكلفة هو توقعهم لميزات سياسية هائلة بدرجة أنها قد تعرض استقلال مصر للمخاطر، وقال «لا نستطيع الاضطلاع بتقديم عروض لمصر أو لأي بلد آخر تماثل العروض السوفييتية، ثم أنهي حديثه بانعطافة غريبة أخري: «لا نريد أن نعطي الانطباع بأن قرارنا غير ودي بأي أسلوب كان، أو أنه بمثابة الثأر من الأفعال والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية، ثم أضاف قائلا إنه مازال يري مستقبلا مشرقا للعلاقات المصرية/ الأمريكية.

لم يساور أحداً الشك في أن ذلك الرفض كان مؤشرا علي حدوث نقطة تحول في علاقات مصر بالولايات المتحدة. كتبت دانا آدمز شميت المراسلة الديبلوماسية للنيويورك تايمز وقد أدركت أهمية هذا المؤشر، وقالت قد تكون ثمة علاقة بين هذا

الخط المتشدد الجديد وبين عضوية حلف بغداد كما أنه «من المرجح أن يمضي بعض الوقت قبل أن يرسل المستر أيزنهاور مسدسا آخر إلي أى قائد مصري».

الأزمة الوشيكة:

سقطت القنبلة التي ألقاها دالاس علي القاهرة فيما كان ناصر في طريق عودته من مؤتمر «الثلاثة الكبار»، قادة دول الحياد، الذي عقد في جزيرة بريوني بالبحر الأدرياتيكي. في ٢٤ يوليو ١٩٥٦ وجّه ناصر هجوما عنيفا إلي واشنطون في خطاب ألقاه بمناسبة أعياد الثورة فيما كان السفير الروسي يجلس مبتسما علي مسافة قريبة منه. قال ناصر إن الولايات المتحدة أطلقت تصريحات زائفة ومضللة، بحيث يبدو الاقتصاد المصري ضعيفا وألقت بظلال الشكوك عليه، وإن هذا منافيا لمبادئ العلاقات الدولية وأضاف إنه يقول للأمريكيين «موتوا بغيظكم». وفي حوار معه بعد هذا الخطاب، أكد يڤچيني كيسليڤ السفير الروسي قائلاً «إننا مستعدون لتمويل السد العالي إذا طلبت مصر ذلك».

وفي أعقاب ذلك بيومين، ألقي ناصر خطابا آخر ذكر فيه صفقة الأسلحة مرة أخري بصفتها ضرورية حتي لا يصبح المصريون لاجئين مثل الفلسطينيين ثم انعطف إلي سرد تاريخ حفر القناة كمشروع إمبريالي انتهك سيادة مصر. وفيما مضي ناصر يروي تاريخ القناة وكيف أصبحت مصر مِلكا للقناة، ويؤكد أنه ليس من العار أن يكون المصريون فقراء ويلجأون إلي الاقتراض من أجل بناء البلد، بل العار هو مص دماء الشعوب، انطلقت حناجر الجماهير بالهتاف وأكفهم بالتصفيق، لكن أحدا لم يتوقع ما تلي ذلك. خاطب ناصر الحشود محاولا أن يعلو صوته علي الأصوات الهادرة، قائلا إن دخل القناة اليوم هو ١٠٠ مليون دولار سنويا، أي خمسمائة مليون دولار في خمس سنوات، أي أن مصر بغنى عن المعونة الأمريكية وقدرها ٧٠ مليون دولار. ثم أضاف قائلاً: إنه فيما كان يتحدث في تلك اللحظة فإن إخوانهم وأبناءهم ينهضون لتولي قيادة شركة القناة والاضطلاع بتشغيلها وإنهم في تلك اللحظة يستلمون شركة القناة – شركة القناة المصرية لا شركة القناة الأجنبية وإنه من موقعه يعلن «تأميم شركة القناة، شركة مساهمة مصرية».

كان بعض مساعدي ناصر الأقل ثقة في حكمة هذا القرار والأقل جسارة قد ذكروه قبل الخطاب بما كان قد حدث لمحمد مصدق رئيس وزراء إيران الذي كان قد سعي إلي تأميم النفط الإيراني، وبالتآمر الأنجلو/الأمريكي حيث تدخلوا لإحداث انقلاب انتهي بوقف الخطط الإيرانية وتوقيف مصدق وعودة الشاه إلي عرشه. أجاب ناصر بأنه بمجرد أن يعرف الجميع أن بإمكان مصر إدارة القناة بالفعل سيختفي خطر التدخل العسكري. لكن تنبُّؤه هذا كان علي قدر كبير من التفاؤل وعدم الواقعية.

في لندن، كان إيدن رئيس الوزراء قد فكّر بالفعل في استخدام القوة للتخلص من ناصر. لم يكن هذا يتعلق بالقناة وحدها، بل إنه رأي أنه ثمة مخاطر «فقدان» العالم العربي بأكمله لصالح رجل كان إيدن يسميه موسوليني، الديكتاتور الإيطالي وحليف هتلر قبل الحرب العالمية الثانية. وعلي الرغم من أن إيدن كان يعلم أنه ليس لناصر أتباع من الشيوعيين، إلا أنه اعتقد أنه رجل خروشوف بالقاهرة. اكتفي الفرنسيون الذين كانوا قد عانوا من دعم ناصر لثوار الجزائر بتسميته «العدو». وعلي الرغم من أن تأميم القناة بدا وأنه خطوة لاكتساب القوة التي كان لها أن تضع عبدالناصر في موقع يسمح له بإملاء المستقبل السياسي والاقتصادي ليس للشرق الأوسط وحده بل لأوروبا الغربية أيضا، ذلك لأنه أصبح يقبض بيديه علي نقطة مفتاح يمكنه منها خنق أوربا. كان قد عبر قناة السويس في العام السابق علي التأميم ستة وسبعون مليون طن من النفط الحيوي لاقتصادات أوربا.

لم يكن إجراء ناصر غير قانوني طالما دفع التعويضات لملاك الشركة، وقد وعد القائد المصري بهذا وبأن القناة ستُفتح أمام جميع مستخدميها السابقين، وكان هذا يعني استثناء إسرائيل. علاوة علي ذلك، كانت مصر قد وقعت علي تحالف عسكري مناهض لإسرائيل مع السعودية وسوريا واليمن. وجد دالاس نفسه في ورطة إذ إنه سارع بحدوث الأزمة من خلال سحبه العرض لتمويل السد العالي بعد أن أكد له زملاؤه الذين كانوا قد تفاوضوا علي أفضل الشروط الممكنة للقرض أن مصر كانت

في وضع سيئ لا يمكنها من شراء أسلحة من الكتلة الشرقية أو من بناء السد العالي، لكنه أصبح يواجه الآن احتمال انهيار كل ما حاول إقامته في الشرق الأوسط.

انتهي دالاس إلي أن كل ما تبقي له ليفعله هو المراوغة وكسب الوقت، وكان هذا نقيضا لنهجه المعتاد. في منتصف شهر أغسطس دعا إلي اجتماع يعقد في لندن لبحث تشكيل «جمعية مستخدمي القناة» تضمن الإشراف علي الرسوم التي تُجني من عبور القناة وعلي العاملين بها، لكن كل الخطط التي طرحها في تلك اللقاءات افترضت ملكية مصر للقناة وأن أي إشراف محتمل لابد وأن يتوقف علي مدى خبرة عبدالناصر. في طرحه لمقترحاته قال إن هدف اللقاء هو إعادة «الثقة» لمستخدمي القناة بعد أن قامت مصر بـ «انتهاك خطير» لمعاهدة عام ١٨٨١، بيد أنه اختتم حديثه بالقول «هناك أشياء ليست من شأن هذا المؤتمر، إنه ليس مؤتمرا لاتخاذ قرارات مُلزمة لمن لا يوافقون علي جميع الطروحات». قال إنه لن يوافق، مثلا، علي أن تودع الولايات المتحدة رسوم مرور سفنها بالقناة في حساب مجمّد، وقلّص بذلك أي أمل في إمكان ممارسة الضغوط الاقتصادية علي مصر، كما أبلغ القادة البريطانيين، بأسلوب شخصي، بأن الولايات المتحدة ليس بوسعها تبرير الالتجاء إلي إجراءات عسكرية وذلك لأنها تملك ما يكفيها من النفط. وهكذا، فعلي حين كان أسلوبه في التعاطي مع قرض السد العالي ضاريا، فإن تعاطيه مع حلفاء واشنطون في الحرب الباردة لم يكن أقل ضراوة. ثم اقترح دالاس علي أيزنهاور قائلا: «قد يكون حتي من الضروري تقليل دور بريطانيا وفرنسا إلي الحد الأدني». أما المشكلة الكبري التي كانت تكمن في جوهر معضلة دالاس فكانت هي موقف البلاد الآسيوية، حيث أخبر الرئيس أن بإمكان الشعارات السياسية مثل «الاستعمار، والإمبريالية وآسيا للأسيويين.. إلخ «استمالتهم وإن الأرجح أن تكون المغبات السياسية للهجوم العسكري المباشر علي مصر، لاسترداد القناة كارثية.

لكنه خشي، وفقا لما أبلغه لداج همرشولد أمين عام الأمم المتحدة آنذاك، أن البريطانيين والفرنسيين قد يستندون إلي المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة للقيام

بعملية عسكرية – وهي المادة التي كانت الولايات المتحدة قد أصرت علي تضمينها في الميثاق لدي إنشاء الأمم المتحدة لضمان تحالفات دفاعية إقليمية. قال إنهم إن فعلوا ذلك فسيكون ذلك بمثابة السخرية من مواقف الغرب في الأنحاء الأخري، وإنهم لو لجأوا إلي القوة منذ البداية وهم في غمرة ردود الأفعال المهتاجة لأمكن فهم ذلك، لكن ليس بعد كل هذا التسويف والتداولات. وفي واقع الأمر، كان التسويف والتداولات هو ما هدف إليه دالاس من مؤتمراته الدولية – وقف التحرك كَسْباً للوقت. أما المشكلة فكانت تتمثل له في أن عبدالناصر هو من كان يملك زمام المبادرة.

أثناء أحد تلك المؤتمرات التي عُقدت مرارا وتكرارا في الصيف ذاك، ضيّق سلوين لويد، وزير الخارجية البريطاني، الخناق علي دالاس لوهلة. أسرَّ إليه قائلا إن بريطانيا كانت تُخطط لعملية عسكرية وأنه «في أوائل سبتمبر سيتم الضغط علي أحد الأزّرة وبعدها سيحدث كل شيء تلقائيا وبأسلوب لا رجعة عنه». وإن دالاس كان الشخص الوحيد الذي بإمكانه وقف تلك المسيرة باتجاه الحرب. كتب وزير الخارجية الأمريكية، وهو يسجل تفاصيل ذاك اللقاء في مذكراته يقول «أبدي المستر لويد أثناء هذا الحديث توترا عاطفيا واضحا»، وربما كان هذا هو سبب انطباعه الخاطئ بأن البريطانيين كانوا يتظاهرون ويستخدمون الحيلة فقط لأنهم كانوا علي علم، بعد كل ما قيل علناً وسراً، بأن واشنطون لن تؤيد استخدام القوة، وأنهم في النهاية لن يضغطوا علي الزر – أو هكذا اعتقد دالاس.

بيد أنه مما لا ريب فيه أن تاريخ الهجوم كان قد تحدد بالنسبة لإيدن، حيث كان قد تقرر أنه حال عدم الوصول إلي تسوية مُرضية بحلول ١٠ سبتمبر، سيأخذ الخيار العسكري طريقه. ذهب هارولد ماكميلان، وزير الخزانة البريطاني، والذي كان الأشد «صقورية» بين جميع الآخرين، إلى أن عبدالناصر إذا لم يتلق مغبات فعلته، فإن البلدان شرق الأوسطية الأخري، ابتداء من العراق، ستقوم بتأميم نفطها، وبذلك «تضيع أوربا». في ١١ سبتمبر ١٩٥٦، أجاب دالاس علناً، في مؤتمر صحفي عقده، عن جميع تلميحات البريطانيين:

«لن يذهب هذا البلد إلي الحرب وأنا في منصبي هذا، إلا إذا أعلن الكونجرس مثل تلك الحرب.. لقد أقمنا الأمم المتحدة من أجل القضاء علي العدوان، ولن أكون طرفا في أي عدوان».

بدا لأيزنهاور أنه فيما زاد هَوَس إيدن باستخدام قياس موسوليني وتطبيقه على حالة عبدالناصر، كان تعاطيه مع الأزمة يتسم بالتقلبات العاطفية الانفعالية. في بداية شهر أكتوبر، ناقش مجلس الأمن القومي بواشنطون الأساليب السرية للتخلص من ناصر[1]. كان أيزنهاور قد أعلن أنه ضد الهجوم الواضح المباشر، لكنه استعرض مع نفسه الأساليب البديلة المتنوعة للتخلص من داعية القومية العربية المتسبب في المشاكل والقلق. في تلك الأثناء، بدأ الفرنسيون التخطيط مع الإسرائيليين لشن عملية عسكرية مشتركة، ثم أُدمِجت تلك المخططات في اتفاقية ثلاثية مع بريطانيا رُسمت فيها الخطوط التي ستتبع. تم الاتفاق علي هذا المخطط الذي تقوم إسرائيل وفقه بالهجوم أولا، في سلسلة من المؤتمرات عُقِدت بمدينة سِڤر الفرنسية المجاورة لباريس، وكان هذا بالنسبة لإيدن وسيلة ممتازة للالتفاف حول الاتهام بالعودة إلي الاستعمار: إذ كان من المفترض أن يكون تدخل الفرنسيين والبريطانيين بزعم فض الاشتباك بين الإسرائيليين والمصريين واستعادة السلام من خلال احتلال السويس! ثم يتقرر مصير ناصر ويتم تقويض حكمه والقضاء عليه نهائيا وسط تداعيات الأحداث الناجمة.

بيد أن المخاطرة بالاعتقاد بأن الهزيمة ستُجبر عبدالناصر علي التنحي واتباع خطي فاروق إلي المنفي أو القضاء عليه بأحد الأساليب الأخري لم تكن في محلها. مضي المخطط يتكشف حينما أنزلت إسرائيل قواتها بالبارشوتات في سيناء في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وبدأت المعركة في الصحراء. وكما كان قد تقرر في سِڤر، قامت لندن بتذكير القاهرة بأنه وفقا لبنود معاهدة ١٩٥٤ التي عُقدت بشأن رحيل القوات البريطانية فقد احتفظت بريطانيا بالحق في التدخل حال تعرض مصر للهجوم . ثم

(١) دبرت السي آي إيه محاولتين لاغتياله انتهتا بالفشل [الترجمة].

صدر الإنذار الأنجلو/ فرنسي في ٣٠ أكتوبر بوجوب توقف القتال وإلا سيكون ثمة تدخل عسكري لحماية القناة والقاعدة العسكرية. وافقت إسرائيل لكن عبدالناصر رفض ولجأ إلي الأمم المتحدة. وإلي هذا الحد كانت الأمور تتكشف وفقا للتوقعات، لكن أيزنهاور صمم علي تنفيذ تحذيراته.

كان دالاس قد اعترف لأيزنهاور عشية الحرب بأنه «متحير فعلا» بشأن أهداف البريطانيين والفرنسيين الحقيقية وقال إنهم أنفسهم قد لا يعرفونها، أو إنهم اعتقدوا أن السياسة الأمريكية كانت من أجل فترة الانتخابات فقط وبعدها «قد نساندهم في سياسة تتضمن استخدام القوة». أما أيزنهاور فقد تملكه بالغ الغضب لأنهم قاموا بعمليتهم قبيل انتخابات ٣ نوفمبر. بيد أن رد فعله ما كان ليختلف كثيرا في أي وقت آخر وكان مصمما علي إفشال العملية العسكرية.

علي حين أنه لم يكن ثمة إجماع بين مستشاريه، أصدر الرئيس تعليماته إليهم بلغة قاطعة بأن الولايات المتحدة «ستلتزم بوعدها حول دعم أي ضحية للعدوان». اقترح اثنان من مساعديه علي الأقل، الأميرال آرثر رادفور رئيس رؤساء هيئة الأركان المشتركة، وآلان دلز، مدير السي آي إيه الانتظار حتي تتكشف الأمور فيما ظهرت القاصفات البريطانية في سماء القاهرة، لكن الرئيس لم يكن مستعدا لسماع أي من هذا «إذا لم ننفذ وعدنا فالمحتمل هو أن تدخل روسيا طرفا في الوضع في الشرق الأوسط». تساءل أحد الدبلوماسيين البريطانيين، وكان حاضرا أثناء تلك الأحاديث، عما إن كانت الولايات المتحدة ستذهب أولا إلي الأمم المتحدة «لتفويضها» في التدخل، لأن من المحتمل أن تكون الأمور قد وصلت إلي نهايتها وأصبحت أمرا واقعا. لكن أيزنهاور قال إن تلك كانت خطته لكن ليس من أجل التسبب في أي تأخير: «ننوي الذهاب إلي هناك في الصباح الباكر - بمجرد أن تفتح الأمم المتحدة أبوابها - وقبل أن يلجها الاتحاد السوفييتي».

انتهت الأمور إلي وجوب اتخاذ قرار كانت واشنطون قد حرصت دائما علي تفاديه: تأييد حلفائها القدامي أو السير في طريق مختلف. قال أيزنهاور لأحد

مساعديه «حينما تجد نفسك في وضع كهذا عليك السير في طريقك الخاص.. ماذا علينا أن نفعل -- نحارب العالم الإسلامي بأجمعه؟» تصاعدت الأزمة، علي مدي الأيام التالية، لتصبح عاصفة هوجاء من الأخبار السيئة. هدد نيكيتا خروشوف بإطلاق صواريخ ICBMs علي البريطانيين والفرنسيين، ثم ذهبت موسكو إلي حد إرسال دبابات إلي بودابست لقمع متمردي المجر الذين كانوا يقاتلون من أجل الحرية، والذين زُعِمَ أنهم قاموا بأعمال التمرد تلك في استجابة لتحريضات تبث من راديو أوربا الحرة شجعتهم علي حمل السلاح في مواجهة النظام الشيوعي. وجد أيزنهاور هذا الاجتياح مثيرا للغاية وذلك لازدواجية معايير السوفييت الذين فيما يتموضعون كمدافعين عن الثورة المصرية يقومون بهدم المباني في بودابست من أجل قمع الانتفاضة. من ناحية أخري، اعتقد أيزنهاور بوجود احتمال أن يقوم السوفييت في فورة اليأس وهم يخشون خسارة أوربا الشرقية باستخدام القوة في الشرق الأوسط، وصرح بالقول إن «البريطانيين والفرنسيين تخيروا الحرب من أجل أسوأ قضية ممكنة – وهم يمضون في طريقهم للزج بنا جميعا في جحر لا نملك الخروج منه». وفي محاولة لرفع معنوياته أخبره بعض مساعديه أن ثمة تقارير للسي آي إيه بأن عبدالناصر تملكه القلق خوفا من الإطاحة به، ورد أيزنهاور متفاكها «أخبروا عبدالناصر أننا سنرسله إلي سانت هيلنا»[1] و«نعطيه مليون دولار» لكن المخاوف كانت تسيطر علي أيزنهاور حيث أضاف «لابد أن يكون ثمة وسيلة للخروج من هذا المأزق».

تبنت كل من موسكو وواشنطون قرارات الأمم المتحدة التي قضت بوقف إطلاق النيران والانسحاب الفوري، لكن البريطانيين والفرنسيين تمسكوا بمواقفهم، وفيما توقفوا عن إنزال مزيد من القوات إلا أنهم لم يغادروا مواقعهم، وكما بين أحد المسئولين بوزارة الخارجية، فقد وصلت الأمور إلي الحد الذي كان ينبغي معه إما سقوط ناصر أو إيدن. كان إيدن هو من سقط. كان البريطانيون معرضين لضغوط واشنطون بأكثر من الفرنسيين والإسرائيليين وكان أيزنهاور عازما علي استخدام تلك

(١) الجزيرة التي نُفِي إليها نابليون [الترجمة].

الضغوط بأسلوبين - من خلال عدم مساعدة لندن علي الحصول علي نفط من نصف الكرة الغربي بعد أن أغرق ناصر بعض السفن في القناة لمنع مرور شاحنات النفط، ومن خلال عدم دعم الجنيه الاسترليني الذي كانت احتياطاته قد تعرضت للتدهور السريع وتقلصت إلي حد الخطر بعد تعرضه للضغوط الهائلة. كان ماكميلان، وزير الخزانة البريطاني، قد شهد الكتابات علي جدران مقر مجلس الوزراء البريطاني وكان أول من تحولوا من صقور إلي حمائم أبلغ أيزنهاور مساعديه قائلاً: «أميل للاعتقاد بأننا يجب أن نترك من بدأوا تلك العملية يحلّون مشاكل زيتهم [نفطهم] - أن يُقلوا في زيتهم، إذا جاز التعبير».

وعلي الرغم من كل غضبه، كان أيزنهاور لا يميل إلي بتر «يده اليمني»، كما كان يطلق علي البريطانيين، حتي في ذروة الأزمة. بيد أنه تلقي أنباء طيبة من الشرق الأوسط حيث أبلغه رايموند هير سفير الولايات المتحدة بالقاهرة أن موقف أمريكا أدي إلي تحول مواقف العرب منها حيث بدت لهم فجأة وأنها نصيرة للحق وهو أمر لم يكن متخيلا قبل ذلك بأسابيع قليلة فقط. أدي ذلك إلي تشدد موقف أيزنهاور إزاء عمل أي شيء في شأن محنة البريطانيين التي كانت تزداد سوءا يوما بعد يوم، بل ساعة بعد ساعة. أبلغ چورچ همفري، وزير الخزانة الأمريكي، راب بتلر وكان مرشحا لخلافة إيدن المريض والذى مضت صحته تتدهور بتدهور الصحة المالية لبريطانيا، أن بلده بعدم سحبه قواته من مصر كان يتحدي الأمم المتحدة وأنه لن تصلهم أية مساعدة أمريكية إلا بعد التوصل لتسوية لتلك المشكلة.

أدت عملية السويس التي كانت تهدف إلي الإطاحة بناصر إلي تقوية موقعه. كان يروق للقائد المصري استعادة ذكريات تلك الأيام، وكيف أن الأزمة أتت بالولايات المتحدة كمدافعة عن النظام الجديد في الوقت الذي كان هو في سبيله للقضاء علي حلف بغداد. يكتب محمد حسنين هيكل الذي كان صديق ناصر المقرب قائلا إنه بالإمكان القول إن إيدن كان مسئولا بشكل ما عن مقتل نوري السعيد، وذلك لأنه، وبعد السويس، لم يكن ثمة قائد عربي يملك أن يكون صديقا لبريطانيا وعدوا لناصر، وأن أزمة السويس كلفت بريطانيا خسارة العالم العربي. بعدها، ترك إيدن

منصبه مريضا وقد قُضي علي مستقبله السياسي. تفاكه ناصر قائلاً «تلك هي لعنة الفراعنة».

في ٨ نوفمبر وافق مجلس الوزراء البريطاني، في مواجهة تقلص الاحتياطي في بنك إنجلترا المركزي، ورفض الولايات المتحدة تقديم أية مساعدة حتي توقف القتال، وافق علي القبول بتواجد قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة فى المواقع التي كانت القوات الغازية قد احتلتها. اعتقد أيزنهاور أن تلك الأزمة قد أوضحت أن علي الولايات المتحدة تقوية علاقاتها بالعالم العربي بعامة وبمصر بخاصة، وأنه لابد من صياغة سياسة جديدة تجاه الشرق الأوسط.

وهكذا فشل الرهان علي ناصر. كان لخطة دالاس العظمي الرامية إلي تسهيل دخول مصر إلي صفوف الغرب في الحرب الباردة ومن ثم حل مشكلة انقسام العرب إلي معسكرين متنافسين – يساند بعضها القوي الاستعمارية القديمة وتسعي الأخري إلي التقارب مع الاتحاد السوفييتي والصين والحصول علي مساعدتهما – كان رهانا لأحد الاحتمالين فيه فرص كبري للتحقق منذ المستهل. وكان من السهل معرفة أسباب الفشل مع صعوبة فعل أي شيء حياله.

منذ الخطوات الأولي علي الطريق، أي منذ لقاء دالاس الأول بناصر، كان الوزير يغادر الاجتماع محبطا لأنه لم يكن ثمة وسيلة لإقناع القائد المصري بأن عليه التعاون مع الولايات المتحدة. بل إن الأسماء ذاتها التي أُطلقت علي تلك الاجتماعات البائسة المستميتة، أي ألفا وأوميجا، كانت دالة علي شعور الإحباط الذي خيّم علي صناع السياسة. عبّر دالاس، أثناء أزمة السويس، لإحدي لجان الكونجرس، عن أساه لأنه وعلي حين أن معظم البلاد العربية كانت تخشي عبدالناصر، فإن أكثر ما كانوا يخشونه هو شعبيته الجامحة لدي جماهير بلادهم. ظلت القضية هي كيفية احتواء مثل هؤلاء القادة مع تقديم الإرشاد إلي الدول الجديدة وهي في طريقها إلي الاستقلال بأسلوب منظم. كتب دالاس في مذكراته يقول إن علي مثل تلك البلاد السير في طريق التطور لا الثورة.

حينما وقعت أزمة السويس تناقضت مواقف الولايات المتحدة مع «أوربا العجوز» كما أسماها لاحقا أحد وزراء الدفاع الأمريكيين، ونأت بنفسها عنها، كي تنقذ سمعتها أمام البلدان الجديدة بصفتها معادية للاستعمار. كانت تلك قفزة إلي الأمام إلي داخل متاهة الشرق الأوسط التي كانت قد ظلت تتشكل علي مدي القرون. غدا أيزنهاور، لفترة من الوقت، بطلا في مصر ذلك لأنه أرغم الغزاة علي وقف القتال والانسحاب من الأراضي المصرية. غدت قناة السويس وقاعدتها في قبضة ناصر القوية وخرج من الأزمة بطلا أكثر جسارة للقومية العربية وأكثر تهديدا لإسرائيل. ولعقد من الزمان ظلت النتائج المتشابكة غير محددة المعالم لأزمة السويس تسود الموقف حتي غيرت الحرب الجديدة التي اندلعت مواقع اللاعبين، لكنها لم تغير أهدافهم.

الفصل الثالث

من مبدأ أيزنهاور إلى حرب الأيام الستة

«آمل أن يفهم أصدقاؤنا في الناتو بوضوح أننا لا ننوي أن نقف متفرجين لنري الجناح الجنوبي للناتو ينهار تماما بسبب الاختراق الشيوعي للشرق الأوسط ونجاحهم هناك فيما لا نفعل نحن شيئا إزاء هذا. متأكد أنا أنهم يعلمون أننا نعتبر عبدالناصر تأثيرا شريرا».

– من الرئيس دوايت أيزنهاور إلي جون فوستر دالاس
٥ ديسمبر ١٩٥٦

«بالطبع، فإن واجبك وواجبي في هذه اللحظة هو عدم النظر خلفا بل إنقاذ الشرق الأوسط من اندلاع حرب لا أعتقد أن أحدا يريدها.. إنني أستحثك أن تضع هذا الهدف المتسامي: تلافي الأعمال العدائية كواجبك الأول لشعبك، ولمنطقتك وللمجتمع الدولي».

– من الرئيس ليندون بي. جونسون إلي جمال عبدالناصر
٢٢ مايو ١٩٦٧

كانت أزمة السويس بداية لمشاكل أيزنهاور في السياسة الخارجية. وعلي الرغم من أنه اكتسح أدلاي ستفنسون في انتخابات عام ١٩٥٢ التي أعادته إلي الرئاسة، لكن تلك كانت الأخبار الطيبة الوحيدة لفترة من الزمن. وفي واقع الأمر، فقد استمرت ذرات الإشعاعات الضارة تتطاير حتي نهاية فترة رئاسته الثانية، ومن بينها ما قيل عن إخفاق طائرة التجسس الأمريكية التي أجهضت لقاء قمة بين نيكيتا خروشوف والرئيس كان مقررا أن يعقد له في باريس، حيث رفض أيزنهاور التنصل من إرسال طائرات تجسس إلي الاتحاد السوڤييتي. أثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦، كان خروشوف قد لوّح بسبابته محذرا غزاة مصر، بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وأعلن أن الاتحاد السوڤييتي يملك أعدادا كبيرة من صواريخ ICBMs وأنه سيستخدمها إن لم يتوقفوا ويتراجعوا.

وعلي الرغم من أن تشدد واشنطون إزاء الأزمة كان له كبير الأثر في توقف

العدوان إلا أن ذلك لا يقلل من الانطباع بأن تهديد الاتحاد السوفييتي كان استباقا لما ينتظر سياسة الولايات المتحدة. كان إطلاق القمر الصناعي الروسي سپوتنيك Sputnik مبرِّرا لتباهي الكرملين وتسبب في توتر إدارة الجمهوريين فيما انتهز الديموقراطيون الفرصة وأخذوا في عزف نغمة «فجوة الصواريخ»، الأمر الذي كان له أن يدفع بهم قدما في حملة الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٠. لكن ما أُخفِي عن الجمهور كان هو نجاح تحليق طائرات التجسس الأمريكية U-2 فوق الاتحاد السوفييتي، قبل تلك التي أسقطها الروس عشية اجتماع القمة، واكتشافها أنه لم يكن ثمة «فجوة صاروخية». كان تضخيم خروشوف لما يحوزه الاتحاد السوفييتي من أعداد كبيرة للصواريخ أمرا سابقا لأوانه، علي أقل تقدير.

بيد أن أحداث أزمة السويس تجمع حولها عدد كبير من الأسئلة والشكوك تتعلق بأسلوب مباشر أو غير مباشر بما حدث في تلك الأيام الأخيرة من أكتوبر ١٩٥٦. كتب

جورج إف. كنان، الذي قيل إنه ابتدع سياسة «الاحتواء» قبل أن يتقاعد عن الخدمة بوزارة الخارجية ويصبح باحثا مقيما في معهد الدراسات المتقدمة بجامعة برينستون، كتب خطابا إلي صحف واشنطون يعلن فيه أن «أُسس السياسة الخارجية الأمريكية السابقة يجري حَرفها الآن» وأن أيزنهاور بذهابه إلي الأمم المتحدة «لابد له وأن يُدمر ما تبقي لحلفائها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مواقع» وأضاف أنه بذلك «سيُنكر علي دولة إسرائيل - التي ساعدنا علي قيامها بكل حماس - ميزة الدفاع عن وجودها في مواجهة الحصار المميت الخطير المفروض عليها من جيرانها».

بالطبع، فإن اللافت في هذا التعليق هو أن كِنان كان قد ألح، عام ١٩٤٨ علي ألا تصبح الولايات المتحدة طرفا في المغبات التي ستنجم عن إقامة الدولة الجديدة وأن أفضل وسيلة لذلك هى ألا تقوم الولايات المتحدة بدور القابلة في ولادتها. كان موقفه من بريطانيا وفرنسا متسقا مع معتقداته المبكرة وقلقه مما قد يصيب الغرب إن أصبحت الولايات المتحدة راعية لجميع الدول الجديدة ومحاولاتها الصاخبة لجذب الاهتمام في الجمعية العامة. كان كِنان يخشي من أن اختفاء بريطانيا وفرنسا من المشهد قد يفتح المنطقة أمام الاختراق الشيوعي ويدفع بالولايات المتحدة بأسلوب حتمي لملء ما أصبح يطلق عليه «فراغ القوة».

أيضا، أدت أحداث السويس إلي حدوث سباق تسلح جديد كان يهدد بأن يصبح نوويا، إذ سرعان ما قام الاتحاد السوفييتي بتعويض مصر عن الطائرات والأسلحة الأخري التي كانت إسرائيل وحلفاؤها قد دمروها وكان ذلك من شأنه زيادة نفوذ مصر بقيادة ناصر في المنطقة. كان من نتائج حرب السويس اكتساب الزعيم المصري مكانة رفيعة في العالم العربي، تلك المكانة التي افترضت أمريكا والغرب أنه يريد استغلالها لجعل المنطقة بأكملها تابعة له. بعد السويس مضت إسرائيل تقول إن الطريقة الوحيدة لوقف الجيش المصري من التحرك ضدها هي أن تقوم بتصنيع قنابل ذرية، وبدأت واشنطون تشعر أن عليها إنهاء القيود علي تزويد إسرائيل بالسلاح، ولو من أجل كبح طموحات تل أبيب النووية بقدر.

مبدأ أيزنهاور:

كان ثمة شعور في بعض دوائر واشنطون بأنه كان ينبغي علي الولايات المتحدة الانضمام رسميا لحلف بغداد، وأنها لو كانت قد فعلت ذلك، لكان من المحتمل ألا تحدث أزمة السويس. وأيًا كان الأمر، فقد زعم كنان في خطابه أن دالاس تسبب في الأزمة من خلال «عدم قدرته علي الحفاظ علي اتصالات حميمية مع أصدقائنا واتباعه أسلوباً سياسياً موجّهاً إلي الجماهير الأمريكية لا إلي حقائق وضعنا». وعلي الرغم من عدم موافقة أيزنهاور علي مزاعم كنان إلا أنه شعر أن لا خيار للولايات المتحدة سوي اتخاذ خطوة أحادية لملء فراغ القوة. في ٥ يناير ١٩٥٧، وحتي قبل مراسم تولّيه فترة رئاسته الثانية، بعث أيزنهاور برسالة إلي الكونجرس يطلب فيها تفويضا لمجابهة خطر «الشيوعية الدولية بالشرق الأوسط. قال إن «الشيوعية الدولية تسعي إلي إخفاء أهدافها في الهيمنة من خلال تعبيرات النوايا الطيبة وعروض تافهة وجذابة بتقديم المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية، إلا أن علي أي بلد حر يتعرض لإغراءات السوفييت أن يستخدم مبادئ الحكمة وينظر خلف القناع السوفييتي». بالطبع كانت أكبر العروض السوفييتية قد ذهبت إلي مصر وكان هدف أيزنهاور من تلك الرسالة هو تصوير ناصر علي أنه ساذج، أو جاهل بأهداف موسكو، وفي أي من الحالتين، فقد أصبح القائد المصري خطرا علي المصالح الأمريكية.

مضي الرئيس يقول في رسالته إلي الكونجرس، إن ثمة مسئولية جديدة تقع علي عاتق الولايات المتحدة، ألا وهي مساعدة أي بلد، أو مجموعة من البلدان، علي مقاومة استيلاء «الشيوعية الدولية» عليها. من ثم، عبر عن رغبته في الحصول علي موافقة مسبقة في هيئة قرار من الكونجرس يَسْمح باستخدام القوة المسلحة لإنقاذ أي من تلك البلاد من هذا المصير الكارثي إذا اقتضت الحاجة، وذلك القرار سيمنح تفويضا بأن تتضمن تلك المساعدة وذاك التعاون استخدام القوات المسلحة للحفاظ علي سلامة أراضي تلك الدول وحمايتها. وضمان استقلالها السياسي لدي طلبها هذا لمواجهة أي عدوان مسلح من أي بلد تهيمن عليه الشيوعية الدولية».

لم يكن ليثير الدهشة أنه حينما وصل اقتراح الرئيس إلي الكونجرس قام الأعضاء بذِكر اسم «مصر» بصفتها البلد الذي تهيمن عليه «الشيوعية الدولية». كان السناتور جون إف. كنيدي عضوا بالكونجرس لكنه اتخذ مسارا مخالفا إذ إنه كان يخشي من أن مَدّ تلك المظلة من الضمانات بحيث تغطي دول الشرق الأوسط قد يعمل علي اغتراب مصر ويدفع بلادا مثل سوريا إلي الاقتراب أكثر من الاتحاد السوڤييتي. كان الأميرال ردفورد رئيس رؤساء هيئة الأركان المشتركة، قد تنبأ في شهادته السرية بأنه إذا تمت الموافقة علي «مبدأ أيزنهاور» الذي كان في واقع الأمر امتدادا لـ «مبدأ ترومان»، فإن ذلك سيوقف تدفق الأسلحة على مصر «في ضوء حقيقة أن الولايات المتحدة ستعارضهم إذا بدأوا في بناء قواتهم المسلحة وتقويتها» ورأي أن هدف الاتحاد السوڤييتي هو تحويل مصر إلي دولة تابعة، علاوة علي أن حيازتها للأسلحة الروسية ستعمل علي احتضانها لأهداف السوڤييت الأيديولوجية في وجود تلك الرابطة العسكرية. لكن كنيدي كان متشككا ورأي أن ذلك قد يكون له نتيجة مغايرة بل إنه قد يؤدي إلي إشراك الولايات المتحدة، رغما عنها، في حرب محلية إذا قامت مصر وسوريا باجتياح العراق عسكريا، ورأت واشنطون أنهما واقعتان تحت هيمنة الشيوعية الدولية. أسرع رادفور إلي القول إنه لم يقصد ترك هذا الانطباع، هذا علي الرغم من إصراره علي أنه يري في سجل ناصر ميولا ماركسية لازمته منذ وقت طويل.

كانت واشنطون قد اتخذت عددا من الخطوات في أعقاب أزمة السويس أملت من خلالها كبح زمام الأمور إلي أن يحدث أمر يدفع عبدالناصر إلي تغيير موقفه. أبقت علي تجميد أموال مصر بزعم انتظار التوصل إلي تسوية لتأميم القناة، كما أوقفت المساعدات الأخري، ثم قامت بتقليص شحنات القمح إلي مصر، واستدعت المستشارين التقنيين الأمريكيين من مشاريع التنمية. علاوة علي ذلك، قامت الأمم المتحدة بوضع قوة دولية في صحراء سيناء لتقليل مخاوف الإسرائيليين من أية عملية ثأرية تقوم بها مصر ردا علي إنزال قواتها أثناء أزمة السويس. حينما سئل مسئولو

وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٥٨ عن احتمال تقديم الولايات المتحدة أية معونات لمصر في المستقبل القريب، كانت الإجابة الرسمية هي احتمال استئناف المساعدة الاقتصادية بعد مرور فترة زمنية مناسبة.

في الأشهر الأولي من عام ١٩٥٧، تم استدعاء مايلز كوبلاند الذي كانت السي آي إيه قد أناطت به تدريب ناصر وتوجيهه الوجهة التي ترضاها أمريكا، استدعاؤه إلي واشنطون للإدلاء بتقديره حول الخطوة التالية التي ينويها القائد المصري وأُبلغ أن يعطي وزارة الخارجية صورة حية للموقف الدولي كما يُري من النيل. من الواضح أن كوبلاند أجاد دوره أمام المسئولين وأعطاهم تقارير لم يرضوا عنها بدرجة أن شكا أحدهم بأنه يتحدث مثل ناصر بأكثر من ناصر نفسه. لكن الصدمة الحقيقية أتت من آلان دالاس الذي استدار إلي كوبلاند وقد استشاط غضبا وقال «إن استفزنا جنرالك هذا بأكثر مما ينبغي فسنقوم بشطره نصفين».

توافق رادفورد ودالاس في شهادتيهما أمام الكونجرس حول مبدأ أيزنهاور علي أن مفتاح قلب الوضع رأسا علي عقب كان هو مجابهة النفوذ المصري بمخطط للتقليل من أهمية التنافسات القائمة بين مصر والعراق من حيث خطاباتهما المعادية لإسرائيل والبحث عن خلق «قوة ثالثة» في الشرق الأوسط، أي المملكة السعودية، التى تم اختيارها لأسباب عدة أهمها، وفقا لما قاله دالاس أن ملكها «هو بمعني ما الرئيس الشرفي لدينهم، كما أن مكة وغيرها من الأماكن المقدسة تقع علي أرضه ومن المحتمل أن يكون له نفوذ كبير في المنطقة. وفي رأيي أن علينا أن نُعدّه ونُعدّ من حوله، وما حوله».

شعر كثيرون ممن شهدوا الرهان علي ناصر ينهار بأن ثمة بداية جديدة لهم في الرهان علي السعودية. كان دالاس، قد أشاد بمصر ذات مرة، بصفتها المقر الحقيقي للثقافة والعِلْم الإسلاميين، كما أنها الأقل مقاومة للتأثير الغربي وإن كانت ترفض السلوك البريطاني الإمبريالي. أما المملكة السعودية فكان الأمر محل شكوك حيث إنه، إذا كان لمبدأ أيزنهاور أن ينجح، فإنه يحتاج إلي عُصبة مُسانِدة موثوق بها.

في ٣٠ يناير ١٩٥٧، ذاك اليوم شديد البرودة، وقف أيزنهاور بانتظار هبوط الملك سعود من طائرة الرئيس الشخصية «كولومباين» التي كانت قد وُضِعت تحت تصرف الملك لتقلّه إلي الولايات المتحدة ولم يكن ناصر قد تلقى أبداً مثل هذه الدعوة للقدوم إلى الولايات المتحدة ولو علي متن طائرته. بيد أن الرئيس كان علي قدر من التشكك حول صواب ذهابه لاستقبال سعود بالمطار لكن أتي اتصال من السفير السعودي إلي وزارة الخارجية ليبلغ الوزير دالاس أن «الملك سيلغي زيارته للولايات المتحدة إذا لم يلتقه الرئيس بالمطار». كانت تلك هي المرة الأولي التي فعل فيها أيزنهاور ذلك، كما أنها كانت الخطوة التالية في العلاقة بين البلدين التي كان روزفلت قد بدأها عام ١٩٤٥، لكن كان ثمنها هذه المرة أعلى بكثير إذ بلغ مائة مليون دولار.

وعلي الرغم من أن الملك سعود قضي أسبوعا بواشنطون، وكان ذلك دليلا علي مدي تفضيل الأمريكيين له علي مصر عبدالناصر، إلا أن إجاباته لم تكن دائما تلك التي أرادها سامعوه. بدأ البيان الختامي بجملة قاطعة تؤكد «الأهمية الكبري» للسعودية في الشرق الأوسط وكيف أن مصالح السلام العالمي كانت تتطلب العمل علي تقويتها «من أجل الحفاظ علي الاستقرار وحماية مؤسساتها وتطورها المضطرد» ألزم البيان أيضا السعودية بالسعي إلي التسوية «العادلة» لمشاكل الشرق الأوسط من خلال الوسائل السلمية، وكانت هذه إحالة ملتوية إلي المشاكل العربية / الإسرائيلية، وكان هذا الالتزام أيضا ما كانت مصر ترغبه منذ فترة ليست بالقصيرة. وافق سعود أيضا علي أن يعمل علي تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والبلاد العربية الأخري ونظير ذلك، ستوفر الولايات المتحدة الأموال اللازمة لتحسين قدرات قاعدة الظهران الجوية، وتقدم المساعدة لتقوية الجيش السعودي.

أكد دالاس للسفير البريطاني، هارولد كاكشيا تفاصيل برنامج المعونة العسكرية، والذي تضمن خططا للقاعدة الجوية بالظهران واتفاقاً علي بيع أسلحة قيمتها مائة مليون دولار علي مدي خمس سنوات، أي أكثر من عشرة أمثال تلك التي كانت قد عرضت علي مصر كصفقة وحيدة يتيمة، والتي فشلت ولم تتم أبدا. أظهر كاكشيا

تعجبه من كبر حجم برنامج المعونة بيد أن دالاس بدا غير آبه وأخبره: «لقد قلت إننا نشك في أن يكون لها أي أثر جاد علي المنطقة». لكن چورچ مكجڤورن عضو الكونجرس عن ثاوث داكوتا وجّه نقدا من نوع آخر إلي ذلك البرنامج حيث قال «هل نعمل علي بناء القوة ضد الشيوعية من خلال الإسهام بدولارات ضرائب الأمريكيين للإبقاء علي مثل هذا الاستبداد الإقطاعي؟».

أما الإجابة الحقيقية غير المنطوق بها عن سؤال مكجڤورن فكانت هي أن مبدأ أيزنهاور كان موجها لاحتواء الناصرية والقضاء عليها بصفتها قوة قائمة في منطقة الشرق الأوسط. كتب الرئيس إلي وزير خارجيته عشية زيارة الملك «إذا نحن استطعنا أن نجعل من سعود شخصا يأسر خيال العالم العربي، لن يبقي ناصر طويلا». وكانت المشكلة الحقيقية هي عدم وجود مرشح آخر لتلك المهمة. مثلا، كانت الآراء بالغة الاستقطاب حول نوري السعيد كما أنه كان قد اختلف مع البريطانيين حول حلف بغداد وبذلك فقد أهليته للاضطلاع بتلك المهمة، في حين كان كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان مسيحيا يرأس بلدا صغيرا منقسما علي نفسه. أما الملك حسين، فلم يكن لأحد، مهما جمح به الخيال، أن يتصوره شخصية دولية، بل إنه كان يجد صعوبة في الحفاظ علي مقاليد الأمور في بلده الصغير.

وفيما احتوي البيان بعض التعبيرات الملتبسة ولم ينص صراحة علي خطر «الشيوعية الدولية»، إلا أنه كان بالإمكان فهمه علي أنه مصادقة علي أهداف السياسة الأمريكية، بما في هذا الجزم بأنه يجب التوصل إلي تسوية عادلة لجميع القضايا وبدون حرب. كان هذا كافيا لأن يسمح لأيزنهاور باتخاذ موقف صلب حول استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي المصرية، وقد فعل هذا في خطاب علني للأمة في ٢٠ فبراير ١٩٥٧ جاء به أنه علي الرغم من أن قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة قد اتخذت مواقعها علي خطوط الهدنة بخليج العقبة فمازال الإسرائيليون يرفضون الانسحاب وهذا «يثير سؤالا أساسيا مبدئيا: أيجوز السماح لبلد يهاجم أرضا أجنبية ويحتلها في مواجهة استنكار الأمم المتحدة أن يفرض شروطه بشأن انسحابه؟».

كان أيزنهاور في مركز قوة آنذاك إذ كان قد أعيد انتخابه بهامش ضخم كما أنه كان قد حصل من مصر علي تنازلات بشأن المرور الدولي في قناة السويس وخليج العقبة. من ثم كان من الصعب حتي بالنسبة لأعضاء الكونجرس الموالين لإسرائيل أن يروا سببا لعدم كفاية ذلك، هذا علاوة علي أن وعد أيزنهاور بأن مصر ستخضع للمحاسبة عمل علي إرضاء إسرائيل وداعميها الأمريكيين، مؤقتا علي الأقل. وعلي الرغم من احتمال إثارة علاقة أمريكا الجديدة بالسعودية القلق في بعض الدوائر، إلا أن الأمور بدت وكأنما الولايات المتحدة قد نجحت في العثور علي قوة مجابهة لناصر، قوة تتناقض مواقفها المحافظة مع ما افترضوه وأنه الأهداف الراديكالية الملتهبة للقيادة المصرية.

في تلك الأثناء، كانت الإدارة قد نجحت في تحقيق هدف آخر ألا وهو التصالح مع بريطانيا العظمي، حليفتها اللصيقة. كان هارولد ماكميلان، والذي كان من صقور حرب السويس، ثم انشق عن أنطوني إيدن المريض، قد أصبح رئيسا للوزراء وكان هذا تطوراً آزره أيزنهاور بقوة، ومن ثم، تم الترحيب به في واشنطون بصفته شخصا تفهم النقلة الأنجلو/ أمريكية فيما يخص موازين القوي بالشرق الأوسط، وأيضا كشخص يمكن الاعتماد عليه في القيام بدوره بأسلوب يتسم بالولاء والحماس. وأثناء عشاء عمل بنادي برمودا ميد أوشان، أثار رئيس الوزراء الجديد السؤال المستعصي المُلّح: ما الذى تنوي الولايات المتحدة فعله بشأن هذا الرجل غير الموثوق به بإطلاقه؟ أتنوي واشنطون الاستمرار في تقديم سلسلة من المغريات من أجل إرضائه وبهذا الأسلوب تجد حلا للمشاكل المزمنة المتعلقة بالقناة وإسرائيل؟ أتي رد أيزنهاور علي قدر من الالتباس إذ قال إن المرء لا يمكن أن يسعي إلي تعاونه، ثم يجابهه في آن. لكن ماكميلان ثابر وقال إنه لا يعتقد أن ذلك يعني أنهم متمسكون به أو أنهم لن يشعروا بالسعادة حال قامت قوي داخلية من بلده بالإطاحة به، هنا تدخل الوزير دالاس قائلاً إنه ليس من المطلوب من الولايات المتحدة دعمه داخليا في مواجهة القوي المحلية بل إننا سنرحب، في واقع الأمر، بحدوث أنواع معينة من التغيير في مصر».

لكن هذا كان مختلفا عن شن حملة دولية [علي مصر من أجل الإطاحة به]، من ثم، أومأ ماكميلان برأسه في إشارة إلي أن تلك كانت إجابة مرضية عن السؤال المُلحّ المستعصي.

سوريا وتحولها الجزئي إلي ناصر مرة أخري:

بعد بضعة أشهر، صادق ماكميلان وأيزنهاور علي تنفيذ محاولة سرية للغاية للإطاحة بالحكومة السورية التي كانت قد توصلت إلي عدد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي. كانت خطة السي آي إيه وجهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية التي قضت بإثارة بعض الأحداث الحدودية الزائفة واتخاذها ذريعة من قبل جيران سوريا لغزو البلد والإطاحة بالحكومة من خلال عملية داخلية، كانت قد فشلت، وكان ذلك إلي حد كبير بسبب أن الرجل الذي كانت الإدارة تعده لتولي القيادة الروحية للعرب، ولنجاحه كمنافس لناصر، قد رفض مجاراتهم في تلك الخطة. بل إن الملك سعود، حتي أثناء زيارته لواشنطون، كان قد حذر دالاس من أن الولايات المتحدة كانت تبالغ في مدي تحكم الشيوعيين في دمشق، وحينما توجه السوريون نحو روسيا، ألقي سعود باللوم علي الولايات المتحدة، وذلك لأن السوريين مثل المصريين توجهوا إلي روسيا لعدم إمكانهم الحصول علي السلاح من الولايات المتحدة «فيما تنهال المساعدات العسكرية والاقتصادية متدفقة علي إسرائيل، ولم يكن للوضع أن يصل إلي ما هو عليه الآن إذا كانت الولايات المتحدة قد اهتمت بتلك الطلبات».

كتب روبرت ڤيتاليس يقول «يبدو أن التراجع عن الاعتناق المبدئي لمبدأ أيزنهاور في سبيله للتحول إلي حالة من الاضطراب والشغب» فيما وجد الملك سعود نفسه هدفا للقوميين العرب من أمثال محمد حسنين هيكل الذي سخر من سعود قائلا إنه لا يتعدي كونه صنيعة ذليلة للأمريكيين. اعترف الوزير دالاس للسناتور مايك مانسفيلد بأن العرب يمتنعون عن القيام بأية عملية عسكرية ضد سوريا: «قال الوزير إن الرأي العام في البلاد العربية كانا معاديا لمثل تلك العملية إلي درجة لم تترك للقادة العرب خيارا». أسف دالاس أيضا لما للدعاية السوفييتية من تأثير هائل علي

«جماهير الرعاع في العالم العربي» وذلك نتيجة لارتباط الولايات المتحدة بإسرائيل. كان آنذاك يقرأ أوراقا بحثية كُتِبت منذ عقد مضى، قبيل قيام دولة إسرائيل مباشرة. قال «يذهلني مدي الدقة التي تنبأت بها تلك الأوراق بالمشاكل التي ستتبع ظهور دولة إسرائيل».

لكن تلك المشاكل كانت قد بدأت لتوها بالنسبة للسياسة الأمريكية. في عام ١٩٥٨ اندمجت سوريا ومصر مكونتيْن الجمهورية العربية المتحدة، وعلي الرغم من أن هذه الوحدة لم تدم سوي بضع سنوات إلا أنها بدت لبعض الوقت وأنها تستبق حركة عامة للوحدة بين بعض البلدان العربية بزعامة ناصر. ووفقا لمجريات الأمور، فلم يكن ناصر قد سعي إلي وحدة كاملة مع سوريا. ونجم عن تلك الخطوة وضع حرج. من المفارقات أن أحد العوامل الرئيسية لقيام تلك الوحدة هو أن مؤيدي ناصر من العسكريين في سوريا رأوا فيه عاملا لمقاومة التغلغل الشيوعي في بلدهم، علاوة علي أنه أثبت أنه معادٍ للحركات الدينية المتطرفة من أمثال جماعة الإخوان المسلمين، وبخاصة بعد محاولتهم اغتياله. أحدثت تلك التطورات الجديدة انعطافة جديدة في السياسة الأمريكية وبخاصة بعد فشل مخطط سعودي خائب قُصِد به «إنقاذ» سوريا من «الناصرية».

كانت أول تجربة لجعل الملك سعود رجل الساعة بالنسبة للجهود الأمريكية لمجابهة تأثير ناصر ونفوذه، كانت فشلا مروعا. كان عميل سري سعودي قد فاتح أحد الجنرالات السوريين وقدم له شيكا بمبلغ ٢ مليون دولار كدفع مسبق نظير إطلاق النيران علي طائرة ناصر وإسقاطها في طريق عودته إلي القاهرة بعد حضوره احتفالات الوحدة في دمشق. وعلاوة علي الأموال، لجأ العميل، في محاولة لاستمالة الجنرال، إلي استخدام أطروحة أن مشاعر ناصر المعادية للمسلمين [الإخوان المسلمين] كانت ضمانا لدخول روسيا إلي سوريا من الباب الخلفي. لكن لسوء الحظ، كان الضابط السوري الذي تم اختياره لإدارة الجانب المحلي من المؤامرة من أشد مؤيدي ناصر، وكان يعتقد أن الرئيس أفضل من يمكنه التصدي لانتشار الشيوعية في سوريا ووقفه.

من ثم، قام الضابط السوري علي الفور بتسليم الشيك إلي ناصر الذي أحرز انتصار علاقات عامة جديدة فيما كان يقف في شرفة قصر الضيافة ويلوّح بالشيك لحشود الجماهير السورية الهادرة أسفل والتي ألهب الزعيم مشاعرها بشجبه عملاء الإمبريالية ووكلاءهم من الملوك. في واشنطون، أبلغ دالاس الرئيس أنه قد تم تحديد ٢١ فبراير ١٩٥٨ موعدا لإجراء استفتاء عام علي الوحدة بين مصر وسوريا، وأضاف أنه كان قد استمر في إجراء اتصالات حول تضمينات الوحدة المقترحة مع عدد من دول الشرق الأوسط، أي العراق والأردن ولبنان، التي كانت قد أصبحت الأماكن التي يُظنّ وجود معارضة فيها لناصر: «أبلغنا حكومات تلك الدول أننا يسرنا أن ندرس بإيجابية دعم أية خطة معقولة مشتركة يمكنهم التوصل إليها للحيلولة دون إتمام تلك الوحدة أو من أجل معارضتها» لكنه اعترف بأنه حتي آنذاك لم يكن ثمة قرائن علي أن «أصدقاءنا العرب يمكنهم صياغة عمل مشترك، كما أنهم كانوا غير راغبين في ذلك». والحال كذلك، لم يكن ثمة خيار أمام الأمريكيين سوي الاعتراف بالحكومة الجديدة.

بيد أنه كان ثمة وميض أمل بالنسبة لأمريكا في سحابة الجمهورية العربية المتحدة، إذ إنه كان هناك إمكانية لتشكيل كتلة من البلاد العربية المعادية للشيوعية، كما كان من المحتمل لناصر أن يستخدم خطاب معاداة الشيوعية وسيلة أساسية لاجتذاب الجماهير. اعترف دالاس لأيزنهاور قائلاً: «ليس بإمكاننا عدم الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة بدون أن نتخلي علناً عن سياستنا التقليدية بشأن الوحدة العربية وبدون الإساءة إلي المشاعر الشعبية تجاه القومية العربية». أضاف أيضا، أن قيام الجمهورية العربية المتحدة قد أوضح عدم إمكان سعود أن يكون رجل الساعة في ظل أية ظروف. من ثم، فما جدوي الاستمرار في تمني ظهور نبي في الرياض ليحل محل ناصر! ولذلك، توجهت الإدارة مرة أخري، وإن كان بأسلوب متردد، بعروض لاستئناف مبيعات القمح بشروط مواتية وفقا لبرنامج الكونجرس، PL480 الذي كان يتيح للدول الفقيرة استخدام عملاتها المحلية لشراء الفوائض الأمريكية من القمح. وعلي الرغم من أن هدف PL480 كان دعم الأسعار المحلية إلا

أنه استخدم أداة للسياسة الخارجية. أيضا، فقد رُئى أنه قد يدفع مصر لمزيد من التعاون وذلك لاحتياجها إلي استيراد المواد الغذائية التي تتطلبها الزيادة السريعة في عدد سكانها.

في نهاية شهر أبريل عام ١٩٥٨، أجري رايموند هير، السفير الأمريكي الجديد في الجمهورية العربية المتحدة، حديثا مثيرا للاهتمام مع ناصر استمر ساعتين استعرضا فيهما مجريات الأمور بين البلدين. سأله ناصر «ما هدفكم؟»، وبين له أنه كان مقتنعا إلي وقت قريب أن هدفهم كان التخلص منه شخصياً، ومن ثم اتجه إلي روسيا طلبا للمساعدة العسكرية والاقتصادية من أجل البقاء. ثم تساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة، إذا حدث وساءت العلاقات مع السوفييت، ستستغل المحنة التي قد تجد فيها مصر نفسها لتتخلص من نظامه؟

كانت تلك طريقة مثيرة للاهتمام في توجيه السؤال لأنها أوحت أن اعتماد مصر علي الاتحاد السوفييتي قد لا يكون الواقع الجديد الذي يحكم علاقاتها بالغرب في نهاية المطاف. وخوفا من ألا يستوعب السفير هير الإلماحة المضمرة، مضي ناصر ليقول إن القاهرة لم تقم بإدانة قمع موسكو للثورة المجرية، ونأت بنفسها عن المشكلة فيما كانت الدبابات السوفييتية تهدم المباني في بودابست لأن بلاده أحست أنها معرضة للأخطار وفي حاجة إلي المساعدة بدرجة لم تستطع معها المخاطرة بإغضاب السوفييت وبخاصة في وجود القوات الإنجليزية والفرنسية والإسرائيلية بالقرب من قناة السويس، وإن موقفها ذلك كان مسألة بقاء وليس ناجما عن أي مبدأ. ثم تطرق ناصر إلي المسألة للمرة الثانية كي يتأكد من استيعاب السفير لمقصده وقال له إنه مدرك تماما لحقائق المأساة المجرية وأنها تؤرقه.

كان هير يعلم أن عبدالناصر كان مقررا له أن يسافر إلي موسكو في القريب العاجل وأخبر السفير بوجود حزمة من المستندات علي مكتبه التي كان سيأخذها معه. سأله السفير عن نتيجة اللقاء التي يتوقعها، وأجابه ناصر أن البند الأول علي الأجندة هو تخفيض أسعار الأسلحة التي طلبتها سوريا لكنه أكد أنه لن يطلب مساعدات أخري،

أو يسعي إلي الحصول من السوفييت علي أي التزام سياسي، كذلك، فلن يحصل السوفييت منه علي أي التزام أيضا. ثم أضاف إن البيان الختامي سيعكس روح الحياد كما عبرت عنها مقررات مؤتمر باندونج، لكنه عاد فقال إن الحياد لا يعكس موقف الجمهورية العربية المتحدة من ثم فإنهم يفضلون مصطلح عدم الانحياز. كان التعليق النهائي علي هذا الحديث الذي بعث به هير إلي واشنطون هو مناشدتها بإعطاء إجابة عن «هدف» أمريكا بأسرع وقت ممكن وقبل أن يغادر ناصر القاهرة إلي موسكو.

لم تجد فكرة إشعال حرب مزايدات لصالح مصر ترحيبا كبيرا حيث قال الناقدون وبخاصة الموالون لإسرائيل إن ثمة حدودا لما بإمكان واشنطون فعله لاسترضاء ناصر بل إن الخطوات التي اتخذتها فى هذا الاتجاه كانت بأكثر مما يجب. لكن المزايدة كانت قائمة بالفعل في لبنان حيث كان الأمريكيون يزودون المرشحين لانتخابات الرئاسة لخريف عام ١٩٥٧ من المعادين لناصر بالأموال، فيما وجهت إذاعة صوت العرب من القاهرة هجوما شرسا علي الرئيس اللبناني كميل شمعون الذي كان ترتيبه الثاني بعد نوري السعيد علي قائمة الرؤساء الذين كان ناصر يعاديهم.

كانت لبنان تقترب من حرب أهلية شاملة حينما طلب شمعون من حلفائه الأمريكيين أن يضمنوا له الاستمرار في رئاسة لبنان بأية وسيلة، نزيهة كانت أم خبيثة ملتوية. كان يخطط لإدخال تعديل علي الدستور يسمح له بالبقاء في السلطة، وألح السفير الأمريكي روبرت ماكلينتلوك علي الإدارة كي تدعمه وإلا أدي خضوعه للضغوط الداخلية إلي إحباط العناصر الموالية للغرب في أنحاء الشرق الأوسط: «علينا العمل معه علي كسب معركته وبتأييد كبير». وعلي الرغم من أن صوت العرب استمر في هجومه الشرس علي شمعون إلا أنه من الصعب القول إن مصر هي التي أججت التمرد، لكن هذا لم يمنع دالاس من أن يقول لساردار محمد داود، رئيس الوزراء الأفغاني، إن عبدالناصر كان شخصية متقلبة جداً: «أحيانا يبدو هادئا ومنطقيا، لكنه سرعان ما تتملكه العاطفة ويخطب في الجماهير مؤججا مشاعرهم ومناديا بالوحدة العربية مثلما كان هتلر ينادي بالوحدة الألمانية من أجل توسيع نطاق سلطته».

وفيما نشطت القوي المؤيدة لناصر في لبنان لم تأبه واشنطون لحقيقة ما إن كان للزعيم المصري دور في تأجيج المشاعر أم لا. قال دالاس «إن هذا سيعلي من مكانة ناصر ويُثبط بحدة العراق والعناصر الأخري الموالية للغرب بالمنطقة».

وعلي الرغم من عدم استطاعة واشنطون العثور علي مؤشر يدل علي أن «الشيوعية الدولية» قد سيطرت علي لبنان، قامت الولايات المتحدة بإنزال قوة لها قوامها حوالي عشرة آلاف جندي هناك في ١٥ يوليو ١٩٥٨ لتبرهن واشنطون علي أنها لا تتخلي عن أصدقائها. استُدعِي قادة الكونجرس إلي البيت الأبيض في تكرار للمشهد الذي تدخل فيه دين أتشسون عام ١٩٤٧ للإعلاء من شأن التقرير الهادئ للوزير مارشال عن الوضع في اليونان وتركيا وإضفاء أبعاد عالمية عليه. قام الوزير دالاس، علي الفور، بتنبيه أعضاء الكونجرس إلي أنه علي الرغم من أن إرسال واشنطون قوة عسكرية إلي لبنان قد يبدأ شيئا لا تستطيع إنهاءه بسهولة، ومن ثم يزيد المشاعر المعادية للغرب بين الجماهير العربية إلا أن عدم التدخل كان لابد وأن يعطي انطباعا بأن الولايات المتحدة ضعيفة، وأضاف أن أولي مغبات عدم التدخل كانت لابد وأن تكون الإطاحة بالحكومات (اللاناصرية) في الشرق الأوسط والمناطق المجاورة «كان لابد أن تكون مغبة عدم تدخلنا ضارة جدا وتحدث آثارا سلبية من المغرب وحتي الصين الهندية، وكانت تركيا وإيران وباكستان ستشعر أننا نخشي الاتحاد السوفييتي، ومن ثم، يفقدون الثقة فينا ويتوجهون إلي الحياد».

علي الرغم من أن المارينز ظلوا بلبنان ثلاثة أشهر بيد أن نتيجة التدخل كانت زيادة تأثير ناصر وشعبيته، أما الأمر الإعجازي الذي حدث، فهو أن الجنود الأمريكيين لم يطلقوا رصاصة واحدة، علي حين أن الحكومة التي تشكلت ضمت شخصيات قيادية كثيرة موالية لناصر. كتب كوبلاند يقول «لقد توفي مبدأ أيزنهاور».

ومع اندلاع ثورة العراق التي أطاحت بحكومة نوري السعيد وصلت مكانة ناصر إلي ذروتها في نهاية عام ١٩٥٨ وعام ١٩٥٩، حتي مع خلافاته المتزايدة مع الاتحاد السوفييتي والتي جعلته يفكر في تحسين العلاقات بواشنطون. في ١٩ يناير ١٩٥٩،

أجري دالاس حديثا مع السفير الإسرائيلي آبا إيبان تطرق إلي الثورة التي اندلعت هناك وأطاحت بنوري السعيد حيث عبَّر إيبان عن أمله في ألا تدعم الولايات المتحدة عبدالناصر كي تجابه التيار الشيوعي الذي اجتاح العراق، كتب دلاس قائلا «قلت إن كان عليَّ أن أختار بين الشيوعيين وعبدالناصر، أظن أن عبدالناصر هو شر أقل».

مراجعة المواقف في القاهرة وواشنطون:

كان نوري السعيد من أوائل الموقعين علي حلف بغداد ومن أهم ركائز نفوذ واشنطون في الشرق الأوسط، أو عميلا للإمبريالية وفقا لرؤية القاهرة له. وبوصفه أحد أعضاء «نقابة الملوك العرب» فقد كان شوكة في جانب ناصر. حاولت القاهرة استخدام الملاطفة معه وحينما فشلت جهودها لجأت إلي أساليب أشد كان من نتائجها الحملات التي شهدتها شوارع العراق، سعي ناصر علنا إلي التأثير في توجهات حكومة خليفته عبدالكريم قاسم.

بيد أن محاولاته لقيت فشلا ذريعا، يضاهي فشل الولايات المتحدة في ترويض القائد الجديد. بدأ قاسم، بمجرد توليه السلطة، في إحداث تغييرات في الوضع الداخلي بأساليب جد خطيرة حسب رؤية واشنطون لها. انسحب من حلف بغداد دونما إيماءة إلي رعاته الغربيين، ثم بدأ في تحدي شركة البترول العراقية IPC، والتي كانت أمريكا وهولندا تملك أسهم الغالبية فيها، كما هدّد وجود الكويت كمشيخة مستقلة: ذكرت التايم مجازين بعد تسعة أشهر من إطاحته بالملكية، وقتل نوري السعيد، رجل العراق القوي، ما يلي «غدت الأرض التي كان يقول البعض إنها الفردوس الأرضي، مكانا للإرهاب والتآمر والتآمر المضاد».

دبرت السي آي إيه بعض تلك المؤامرات. كان قاسم قد رحب بمساندة الحزب الشيوعي له، وفي هذا الصدد ذكرت التايم ما يلي «إن العراق اليوم بلد لا ينقد الحريصون فيه الحزب الشيوعي علناً» ورأت أن الشيوعيين يسيطرون علي الدهماء وعلي الصحافة وعلي أجزاء من الحكومة وأضافت «وصل المشهد الكابوسي إلي الحد الذي أصبح فيه العامة في إحدي المدن (البصرة) علي الأقل، علي قناعة تامة

بأن الشيوعيين قد أعدوا قائمة بتصفية عدد من الموظفين المحليين والتجار والمهنيين بمجرد أن تتاح الفرصة». وفقا لما قاله سرجي نجل الرئيس السوفييتي خروشوف، فقد شعر والده بالابتهاج لقرار قاسم السريع بالانسحاب من حلف بغداد قائلا، إنه طبقا لمعايير هذا الزمان فإن ذلك يعني أن العراق قد أصبحت تلقائيا «تابعة لنا»، «مثلنا». أصدر نيكيتا خروشوف بيانا عاما عاصفا جاء به أن السوفييت سيقومون بدعم الثورة المعادية للكولونيالية ليس بالكلمات فقط «بل بالقوة المسلحة إذا اقتضي الأمر».

كان خروشوف قد أعلن مُهدّدا أثناء أزمة السويس أن لديه صواريخ ICBMs جاهزة للدفاع عن مصر إذا استمر الغزاة في هجماتهم، لكن القوة الحقيقية التي أجبرت البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين علي التراجع كانت هي الضغوط التي وضعتها الولايات المتحدة علي الجنيه الاسترليني وتحذيرها لإسرائيل بخصوص المعونة الاقتصادية التي تتلقاها. لكن خروشوف اعتقد أن روسيا كان لها القول الفصل في الحالتين، وشجعه هذا علي البحث عن سبل جديدة لإثارة العواطف القومية في الشرق الأوسط. كان ناصر، وقت اندلاع ثورة ١٩٥٨ العراقية، ضيفا علي خروشوف الذي كتب في مذكراته يقول عنه «لقد أحببته كثيرا».

أراد ناصر العودة إلى مصر مباشرة لاعتقاده أنه بذهاب نوري السعيد فقد تصبح العراق العضو الثالث في الجمهورية العربية المتحدة. كتب خروشوف يقول «كانت تلك رغبة متفهّمة تماما -- لكن، وكما اتضحت الأمور، لم يكن ثمة سند لآمال ناصر أو لمعلومات عن قاسم الذي ثبت أنه شديد التقلب سياسيا». وفي واقع الأمر، فقد أثبط القائد السوفييتي آمال ناصر فى روسيا، وبرهنت محادثاتهما في موسكو علي أنها بداية لبرود في العلاقة بين البلدين. لم تُحرز جهود ناصر لغرس الوحدة العربية بالعراق أي نجاح، بل إن ما أحدثته من انقسامات عمل علي مفاقمة الصراعات القائمة بالفعل، الدينية والمذهبية منها وأيضا الطبقية. كان قاسم يواجه مصاعب جمة في التحكم في تلك القوي جميعها، وخشي ناصر، وأيضا صناع السياسة في واشنطون، من أن يخرج الشيوعيون من تلك الصراعات أقوي المتنازعين علي السلطة.

حاول قاسم التغلب على المعارضة الداخلية بتشكيل مجلس من ثلاثة أعضاء: عربي سني، وعربي شيعي، وكردي للتغلب علي الانقسامات الطائفية والإثنية. أيضا، قام بإغلاق القواعد العسكرية البريطانية وطهّر الحكومة من المستشارين والمقاولين الغربيين، ووعد أكراد الشمال بمزيد من الاستقلال الذاتي. جاء بإحدي خطبه لحشد الدعم لسياساته: «إذا تجولت في أي جزء من بلدنا فستري المدي الهائل للبؤس والفقر والحرمان في حياة الناس. ستري الأكواخ، والهياكل العظمية المتحركة. لقد سُرِقت ثروة هذا البلد وبدِّدت لصالح الإمبريالية والأجانب».

لم يكن خطاب قاسم بأسوأ من حملات ناصر حينما قام بتأميم القناة، لكن مصير القناة كان يختلف عن التهديد الموجه للسيطرة الغربية علي حقول النفط المنتشرة في أنحاء المنطقة. سرعان ما بدأ قاسم يُنفّذ إجراءات تعتبر تهديدات حقيقية للمصالح الأمريكية المهمة مثل شركة النفط العراقية IPC والكويت، وقد ظلت كلتاهما تمثلان مشاكل مترابطة مضت تهيمن علي الجدالات السياسية لفترة طويلة تالية بغض النظر عمن كان بالسلطة في العراق. كانت المواقف العراقية من شركة النفط العراقية، تتعلق في غالبيتها بالأسلوب الذي به كانت الدول الأعضاء في الشركة تحاصص إنتاج النفط في مختلف البلدان شرق الأوسطية. منذ فترة تشكيل البلد بعد الحرب العالمية الأولي، ظلت شركة النفط العراقية تحوز امتيازات شاسعة علي معظم أراضي العراق، لكنها كادت ألا تفعل شيئا إزاء تطويرها، واحتفظت بالمساحات المحتمل وجود النفط بها للاستخدام في المستقبل. أيضا تحكمت شركات النفط في الإنتاج القائم وكانت تقرر أية آبار يضخ منها النفط ولصالح أي بلد.

كان قاسم، بُعيد ثورة يوليو ١٩٥٨، وفي ذهنه ما حدث لمصدق، قد أكد للندن وواشنطون أنه لا ينوي تأميم آبار النفط، لكنه كان يعلم أيضا أن إيران ما بعد مصدق وكذلك المملكة العربية السعودية كان باستطاعتهما الدخول في تفاوضات حول امتيازات جديدة للأراضي التي لا تغطيها الامتيازات الأصلية، وكان هذا خيارا لا تملكه بغداد نظرا لحجم الأراضي التي تدخل في نطاق الامتيازات الممنوحة بالفعل

لشركة النفط العراقية. لا غرو أن حاول قاسم تصويب ذاك الوضع بأن ضغط من أجل مفاوضات مع IPC لعقد اتفاقية جديدة، وكان هدفه إقناع الشركة بالتنازل عن ٦٠٪ من المساحات التي تحوزها بمقتضي الامتيازات الممنوحة لها وأن تسمح بترتيبات لإجراء مزيد من التنقيب. كذلك فقد طالب بمضاعفة الإنتاج من الآبار القائمة وإقامة معامل تكرير في العراق. لكن الشركة أتت بعرض مضاد غامض ينص علي زيادة الإنتاج وفقا لأحوال السوق، ولا شيء أكثر من هذا. كان تكدس المتوفر من النفط الخام قد منحهم ميزة في المحادثات المستطالة التي أعقبت ذلك، وكان من الواضح أن IPC كانت تنوي أن يظل تحكمها التام قائما علي جميع أوجه تلك الصناعة. كتب أحد المراقبين المحنكين يقول «نجد أنفسنا مجبرين [كمراقبين] علي الانتهاء إلي أن سلوك الشركة يشير إلي قرار بجعل العراق نموذجا للآخرين وأن ثمة نكهة سياسية قوية في هذا القرار».

بيد أن القائد العراقي لم يقنعه رفض أهدافه الأساسية بالرغم من امتيازات الشركة الكثيرة، وبالرغم من الانقسامات الجديدة التي كانت تحدث في بلده وبخاصة بين مؤيدي ناصر والمعادين له. قامت واشنطون بهدوء، في محاولة منها لتعزيز مصالحها، بدعم حملات المؤيدين لناصر والذين كانوا يحاولون خلع قاسم، ومعها دعم حملاته المنادية بالوحدة العربية والمعادية للشيوعية، وهي محاولات لم تخل من مخاطر، حتي علي الرغم من التعاطي مع هذا الدعم بدرجة قصوي من الحرص، كما أنه لم يكن صناع السياسة الأمريكيون علي معرفة بما قد ينجم عن أنشطة الزعيم المصري وطموحاته، علاوة علي أن دعمهم لناصر قد يرتد علي القاهرة ويؤدي إلي ما هو أسوأ. ذكرت وزارة الخارجية في إحدي مذكراتها أن مبالغة الولايات المتحدة في دعم ناصر قد تعطي أعداءه بالعراق والبلدان العربية الأخري الفرصة للقول بأنه عميل إمبريالي. بيد أنه كان ثمة أخطار في إثباط محاولات ناصر، ومن ثم، كان الوضع بأكمله مليئاً بالمنزلقات كما جاء في مذكرة وزارة الخارجية المشار إليها: «علي حين أن صراع ناصر الراهن مع الشيوعيين يفتح فرصا جديدة أمام الغرب إلا أنه لم

يغير من مواقفه الداعية للوحدة العربية والتي تتضمن القضاء علي ما تبقي من مواقع غربية بالمنطقة، وبخاصة النفوذ البريطاني في المنطقة».

كان ناصر رجلا ذا نزعات كثيرة وطموحات كبيرة، علاوة علي أنه كان انتهازيا ماهرا يلعب أوراقه بحيث يستثير الأمريكيين بأسلوب يوفر له أكبر قدر من الخيارات. في إحدي المرات أرسل محمد حسنين هيكل إلي السفارة الأمريكية ليبلغهم أنه أُجبر علي إلغاء خطة للهجوم علي الشيوعيين في سوريا وذلك بعد أن سربت إحدي الدبلوماسيات الأمريكيات وتدعى دانا آدمز شميت نيته في مقال صحفي لها، بل إنها أيضا زعمت في المقال أنه يطمح إلي تأجيج ثورة في الأردن موالية لمصر، وأيضا وضع مخطط عراقي/ كويتي/ مصري لتطوير الصناعة النفطية، وأنهت مقالها بالقول «إن المعونة السوڤييتية هي أسوأ مشاكل ناصر. إنه يعتقد أن بإمكانه احتساء خمر المعونة السوڤييتية دون أن يثمل إذا استطاع أن يقرر علي وجه الدقة أنه أخذ كفايته منها. إنه يود الحصول علي المزيد من المعونة الأمريكية كي يعادل ما تناوله من السوڤييت». وقد أثارت تلك المزاعم استياءه.

أدي سياق تلك الاتصالات الأخيرة، وتقدير شميت للموقف بناء علي التسريبات التي وصلتها عن مأزق ناصر، إلي أن يعاود أيزنهاور النظر في العلاقات الأمريكية المصرية. وفي نهاية العام ناقش أيزنهاور مع كبار مستشاريه الأوضاع مع ناصر. انتهت نقاشاتهم التي كانت قد جرت بالسفارة المصرية مؤخرا إلي أن «عبدالناصر يريد التعاون معنا في الشأن العراقي لأنه مهتم جدا بالنفوذ الشيوعي في وجود قاسم، بل إنه صرح أن قاسماً يرفض التحدث إليه».

علق الرئيس بشكل كاد يكون رغبويا قائلا «لولا وجود إسرائيل لكان بإمكاننا العمل مع ناصر حيث إن باستطاعته مجابهة الشيوعيين بأفضل مما تستطيعه الولايات المتحدة في ذلك الصراع ثلاثي الأركان بالشرق الأوسط». أضاف كرستيان هرتر، وزير الخارجية الذي كان قد خلف دالاس، أن عبدالناصر قد أصبح مؤخرا أكثر اعتدالا بخصوص الشأن الإسرائيلي بل إن فكره بشأن الوحدة العربية قد لا

يكون شيئا إذ إن ثمة «عنصرا صحيا في حقيقة أن رجلا قويا عربيا بهذه المكانة الهائلة ليس بحاجة للتنافس مع البلاد العربية الأخري في الإيقاع بإسرائيل». بعد هذا النقاش أنهي أيزنهاور الاجتماع بقوله «لقد نضج ناصر بعض الشيء».

بدأ الجهد الأمريكي للتخلص من قاسم في ربيع ١٩٥٩ حينما واكب متطلباته التفاوضية مع IPC نفوذ متزايد للحزب الشيوعي وسلسلة من الإيماءات باتجاه الاتحاد السوڤييتي. وكما تكشفت الأحداث، فقد ثبت أن عبدالناصر مفيد بأكثر من أسلوب للنجاح النهائي للخطط الأمريكية.

مضي آلان دالاس، مدير السي آي إيه يبين أثناء مداولات الإدارة الأمريكية حول العراق أسباب خطورة قاسم. في اجتماع لمجلس الأمن القومي يوم ٢ إبريل ١٩٥٩ مضي الرئيس يستعرض الوسائل والأساليب التي يمكن بها دعم جهود ناصر لمقاومة الشيوعية. كتب مسجل وقائع الاجتماع يقول «بدا للرئيس أن علينا البدء علي الفور إذا كنا فعلا سنضطلع بمهمة إنقاذ العراق» لكن آلن دالاس حذر من أن الوضع «شديد التعقيد» ومن أنه ليس جميع أصدقاء أمريكا يشاركون صناع السياسة الأمريكيين رؤيتهم للوضع. لكن أيزنهاور مضي يعاود ذكر ناصر كحليف محتمل آداتي في التخلص من قاسم، وجاء بالمحضر «كان مازال لا يستطيع فهم سبب عدم استطاعة ناصر جعل مجابهة الشيوعية قضية مشتركة بينه وبين قاسم». رد دالاس بالقول إن ذلك غير ممكن حيث إن العلاقات بينهما مريرة بدرجة عدم جدوي الأمل في حدوث حل كهذا.

تدخل دوجلاس ديلون، مساعد وزير الخارجية، بالقول إنه لو عُرِف أن خطط الولايات المتحدة تتسق مع خطط الجمهورية العربية المتحدة ضد بغداد فإن ذلك سيدفع العراق أسرع إلي أحضان الشيوعية. وفي الاجتماع التالي لمجلس الأمن القومي عقب أسبوعين قال دالاس مدير السي آي إيه إنه متشائم لأقصي الحدود حول الوضع في بغداد هذا علي الرغم من أن الحكومتين البريطانية والتركية أصبحتا تتفقان مع واشنطون حول طبيعة التهديد. قال «إن عددا من أكراد الاتحاد السوڤييتي

الذين يجري إعاقة توطينهم بالعراق، يضمون بينهم عددا من العملاء السوفييت كفيلا بأن يعمل علي تحقيق رغبات الكرملين في تقويض الحكم العراقي».

كان دالاس قد صاغ سؤاله بما يتسق تماما مع منطق مبدأ ترومان. طوال الحرب الباردة، ومن أمريكا اللاتينية وحتي جنوب شرق آسيا، كان منطق مبدأ ترومان يتسق تماما مع المفاهيم الأمريكية عن نظرية «العملاء» بالنسبة للثورات، والتي كانت تذهب تحديدا إلي أنه «بما أن الولايات المتحدة بلد معاد للإمبريالية ومحل للثقة، بل مكرس لحق تقرير المصير، فإن الثورات التي تخلط القومية بالماركسية لابد وأن تكون من تدبير العملاء وليست تعبيرات حقيقية عن الحق في تقرير المصير».

وفيما استمر النقاش، علق ريتشارد نيكسون، نائب الرئيس بالقول «يبدو من غير المحتمل أن نستطيع العثور علي موقف وسط بين تحكم الشيوعيين في العراق وبين تحكم ناصر». أي بتعبير آخر لم يقله نيكسون، فقد كان ناصر «عميلنا» في هذا الوضع تحديدا وكان نيكسون يجد صعوبة، وفقا لما قاله، في رؤية إمكانية ألا تكون لجميع البدائل التي بحثوها تداعيات خطيرة من حيث العلاقات الأمريكية مع البلاد العربية، بيد أنه في النهاية قال «لا يمكننا السماح للشيوعيين بالاستيلاء علي العراق، من ثم فإننا نعمل علي اتخاذ خطوات لمنع حدوث ذلك، أو للإطاحة بأي نظام شيوعي يقوم في العراق».

ثم أثير السؤال حول ما إن كان استخدام القوة العسكرية أكثر سوءا من دعم ناصر؟ التقط الجنرال نايثان توينينج، رئيس هيئة الأركان المشتركة، خيط ما عناه نيكسون ومضي به إلي نهايته المنطقية «باستطاعتنا بسهولة الاستيلاء علي العراق بالقوة العسكرية. إذا وُضِعت الاستعدادات المناسبة مقدما»، لكن كان ينبغي إذا ساروا في هذا الطريق، إعداد الرأي العام. حذر روبرت بي. أندرسون، وزير الخزانة، الحضور من تكرار خطأ المضي في الأحاديث وترك الشيوعيين يهيمنون كما حدث في الهند الصينية، واعتقد أن نظرية الدمينو تنطبق علي الشرق الأوسط بأكثر ما تنطبق علي جنوب شرق آسيا ثم تساءل إلي أي حد تستطيع واشنطون الانتظار قبل

أن تتخذ الإجراءات اللازمة؟ أكد أن شعب الولايات المتحدة سيتفهم الأمر – فبعد كل شيء، فقد سارت الأمور بسلاسة حينما رست القوات الأمريكية بلبنان الصيف السابق، وعلي الإدارة تشكيل مجموعة مهمتها الوحيدة وضع خطط لمنع الشيوعيين من الاستيلاء علي العراق، ثم ختم أندرسون حديثه بالقول «لا نريد ديان بيان فو أخري».

في واقع الأمر، فقد كانت هذه المهمة قد أنيطت بالفعل بإحدي المجموعات التي ترأسها ويليام رونتري مساعد وزير الخارجية الذي افتتح أول اجتماع كامل لها في ٢٧ أبريل ١٩٥٩ ببيان قال فيه إن «ثمة قدراً معيناً من التشوش حول أهدافنا في نظام ما بعد قاسم بالعراق» واستمرت اجتماعات هذه اللجنة عبر الشهور وتناولت الاحتمالات التي تراوحت بين خيار تشجيع ناصر علي التدخل الذي لابد وأن تعارضه إسرائيل ومعها أصدقاء أمريكا بالمنطقة – وبين تشكيل حكومة بالمنفي من اللاجئين منذ فترة ما قبل الثورة، إلي تحذير قاسم من أنه إذا لم يكن يريد مساعدة واشنطون علي هزيمة الشيوعيين فسيكون هناك تدخل في كل الأحوال. في أكتوبر راجعت المجموعة جميع البدائل وسمعت من أحد أعضائها أن الطريق الأكثر احتمالا كان هو الاغتيال الذي يتم من خلال انقلاب عسكري «ويمكن للجيش الإمساك بمقاليد الأمور مع وجود فرصة أقل لحدوث فوضي في تلك الحالة الطارئة».

وبعد فشل محاولة لاغتيال قاسم في ١٩٥٩، فر أحد المتآمرين، واسمه صدام حسين، هاربا إلي القاهرة، حيث ظل ينتظر فرصته تحت أعين السي آي إيه اليقظة. وعلي الرغم من أن المسيرة كانت قد بدأت تتحرك وانتهي بها الأمر في نهاية المطاف إلي انقلاب عسكري والتخلص من قاسم، إلا أن ذلك استغرق أربعة أعوام. وعلي الرغم من أن عددا من الزعماء المتعاطفين مع قاسم مثل المارشال تيتو كانوا قد نبهوه إلا أن قاسماً، حينما تبلورت المخططات وأصبحت فعلاً منسقا، كان قد أقنع نفسه بأن باستطاعته التعاطي مع المؤامرة. كان رجل السي آي إيه المسئول عن تنسيق الاتصالات داخل العراق مع عناصر القوات المسلحة المنشقة هو ويليام ليكلاند

(ظاهريا مساعد الملحق العسكري)، وكان قد عمل بمصر منذ سنوات في أيام ناصر المبكرة. وقبيل نجاح الانقلاب اتصلت السفارة بالمتمردين ووعدتهم بالاعتراف الديبلوماسي بهم علي الفور. قال علي صالح سعدي، وزير الداخلية في أول حكومة بعد قاسم، متفاكها «لقد جئنا إلي السلطة علي قطار السي آي إيه». وعقب الانقلاب مباشرة تم اعتقال المئات وتعذيبهم ثم قتلهم. أما الرجل الذي اضطلع بالدور القيادي في تلك العملية فكان صدام حسين:

أفضل المخططات:

لا يُعرف ما إن كان ناصر قد اشترك مع صدام حسين أم لا، لكن المؤرخ سعيد أبوالريش لا يعتبر أن لذلك أهمية إذ إنه يري أن عبدالناصر كان يعمل مع السي آي إيه في الشأن العراقي وأنه كان قد أصبح يكره قاسماً بمثل كراهيته لنوري السعيد وكان علي استعداد للعمل مع الأمريكيين لإسقاطه حيث يقول أبوالريش «لقد كان قد توصل إلي اتفاق مع السي آي إيه بحيث تخلّص الاستخبارات الأمريكية العراق من قاسم نظير وعد ناصر أن يترك للسي آي إيه مهمة التحكم في العراق»[1].

نجم عن تحالف المصالح هذا ديكتاتورية وحشية بالعراق، وفي نهاية المطاف حربان في عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣[2] اللتان تبادلت في نهايتهما الولايات المتحدة ومصر، والتي كان يحكمها حسني مبارك آنذاك، المجاملات للخدمات المخلصة التي قامت بها

(١) هذا كلام مرسل لا يستند إلي أي وثائق، بل إن أي شخص يفكر بقليل من المنطق يعرف أن تعاون السي آي إيه مع عبدالناصر أو العكس كان ضربا من المستحيل، وأن الأسلوب الوحيد الذي كانت السي آي إيه تري أنه يصلح للتعاطي مع عبدالناصر هو اغتياله. وقد حاولت ذلك أكثر من مرة كما هو مثبت في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية وفي عدد من الكتب. انظر كوبلاند وحسنين هيكل بين آخرين. كما أن الكاتب هنا، وبخلاف عادته، لا يستند إلي وثائق بل يذكر قولا جاء في كتاب مشكوك في صحته وفي توجهات مؤلفه [الترجمة]

(٢) وهذا اختزال للأحداث يستهين بعقل القارئ وذاكرته إذ إن الجميع يعرف أسباب قيام هاتين الحربين وأنهما صناعة أمريكية بامتياز. انظر كتاب تشالمر جونسون «أحزان الإمبراطورية» الذي أصدرت سطور طبعته العربية، علي سبيل المثال لا الحصر [الترجمة]

أمريكا في إدارة شئون الشرق الأوسط. ثمة خيط تاريخي يمتد من الترتيبات التي تم التوصل إليها بين السي آي إيه وناصر بشأن العراق في ١٩٦٣ إلي الأيام الأخيرة لنظام مبارك في فبراير ٢٠١١ بعد ثورة ميدان التحرير. لم ينقطع الخيط سوي مرة واحدة أثناء حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ثم تم وصله مرة أخري بواسطة أنور السادات الذي أثبت هو أيضا مهارته في اللعبة الدبلوماسية مع الرئيسين الأمريكيين ريتشارد نيكسون وچيمي كارتر.

التقي أيزنهاور عبدالناصر مرة واحدة لدي افتتاح اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٦٠، بعد ما يربو قليلا علي الأعوام الثلاثة من وقوف أيزنهاور علي الإسفلت منتظرا ليرحب بوصول الملك سعود إلي أمريكا. تحدث أيزنهاور مع ناصر بجناحه في فندق وادورف تاورز وهو مكان كانت تجري فيه محادثات كثيرة حول اجتماعات الأمم المتحدة. كان الاجتماع لافتا لأسباب عديدة أحيانا كانت الأمور تبدو وكأنما الرئيس الأمريكي والزعيم المصري قد تبادلا أماكنهما، حيث كان أيزنهاور يمضي في التعبير عن أساه من الاتهامات التي تُوجَّه للولايات المتحدة حينما تمنح المساعدات الثنائية للدول الأجنبية بأنها تمارس «إمبريالية اقتصادية»، فيما كان ناصر يطلق التحذيرات من نوايا السوڤييت في إفريقيا وفي الجمهورية العربية المتحدة من خلال استغلالهم للشيوعيين السوريين والتلاعب بهم. بيد أنه سرعان ما تحول الحديث إلي التعبير عن الشكاوي القديمة حيث بدأ ناصر بالقول إن شعوب الشرق الأوسط قد ألقت بمسئولية كبيرة علي عاتق الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وماذا كانت النتيجة؟ بدلا من التمسك بمبدأ وودرو ويلسون بشأن الحق في تقرير المصير وميثاق الأطلسي لعام ١٩٤١ والعمل بهما، قامت الولايات المتحدة بدعم قيام دولة إسرائيل.

ثم مضي يسرد كيف أُثبطت محاولاته منذ عام ١٩٥٢ لإقامة علاقات صداقة مع الولايات المتحدة من خلال الحاجز الإسرائيلي، وكيف حاول شراء أسلحة من الولايات المتحدة لكنه لم يمكّن من ذلك – من ثم اتجه إلي الشرق، وأنه، فيما تستطيع

إسرائيل شراء الأسلحة التي تريدها لا يمكن لمصر ذلك. ثم انتقل لمناقشة الشكاوي الأمريكية التي تثار بالكونجرس من أن قناة السويس لم يتم فتحها بعد الحرب الأخيرة كما كان متخيلا وقال «إن كانت الولايات المتحدة تريد القول إن القناة يجب أن تفتح أمام الملاحة الإسرائيلية، فعليها أن تبذل نفس الجهد لجعل إسرائيل تنفذ قرارات الأمم المتحدة التي لم تنفذها أو تأبه بها» وكان ناصر يعني عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين اقتلعتهم إسرائيل من موطنهم. أجاب أيزنهاور إنه بالطبع يود لو نُفِذ هذا وأضاف إنه «يوافقه علي أن إسرائيل تمثل مشكلة رهيبة» لكنه أضاف «بيد أن إسرائيل حقيقة كائنة» وإن الحل قد يكمن في التعويض بدلا من إعادة توطينهم في أراضيهم لأن السؤال يظل هو كيف تحل تلك المشكلة بدون اندلاع حرب جديدة.

بيد أن هذا كان مجرد بداية الحوار. مضي ناصر يقول إن إسرائيل منذ إنشائها تلقت أكثر من مليار دولار من المساعدات الأمريكية أي بمعدل مليون دولار يوميا تقريبا. أما بشأن ما قاله الرئيس بأن إسرائيل «حقيقة كائنة» فكان جواب ناصر هو أنه يرفض هذه الفرضية قائلا إن قبول إسرائيل كحقيقة يعني السماح للص بالاحتفاظ بما سَرَقه». أنهي أيزنهاور الحديث بأن اقترح أنه لو توصل ناصر إلي وسيلة لحل مشكلة اللاجئين فإنه يأمل أن يخبره بها، لكن عليه أن يفعل ذلك سرا لأنه لو علم أي سناتور بأمر هذا الاقتراح لتحول إلي موضوع للحديث والخطب بالكونجرس. وبهذه الإشارة إلي ما كان ينتظره، أضاف أيزنهاور كلمة أخيرة كيلا يعتقد ناصر أنه وقع في أسر ما قاله الزعيم المصري عن حقائق الحياة في الشرق الأوسط فقال إن الولايات المتحدة تتطلع لتحسين العلاقات مع القاهرة، لكنها تملؤها الشكوك دائما «حينما يقترب أثر السوفييت من أي بلد».

حينما عُلِم أن عبدالناصر كان ينوي القدوم إلي نيويورك لحضور اجتماع الأمم المتحدة، خطرت لوزارة الخارجية فكرة ترتيب جولة في أنحاء نيويورك للزعيم المصري، بيد أنها سرعان ما تخلت عن الفكرة خوفا من تنظيم تظاهرات لدي كل موقع للتوقف علي طول الطريق.

بعد بضعة أشهر، ولدي قدوم چون إف كنيدي إلي البيت الأبيض، أمل أن يبدأ مراسلات ودية مع ناصر في محاولة منه لإثبات أن الديمقراطيين غير منحازين إلي طرف واحد في النزاع العربي الإسرائيلي. في حديث لروبرت كومر، أحد كبار مستشاري كنيدي في شئون الشرق الأوسط، له مع بعض ممثلي دولة إسرائيل الذين كانوا يسعون إلي الحصول علي ترتيبات أمنية أكثر إلزاما، وعلي مزيد من الأسلحة لحماية بلدهم من مصر، ذهب كومر إلي حد القول إن المشكلة الحقيقية بدأت مع صفقة الأسلحة مع الكتلة السوڤييتية، ولم يكن ثمة جديد في قوله هذا، لكنه أضاف «إن التهديد العسكري الذي تواجهه إسرائيل» نجم إلي حد كبير من الأخطاء البريطانية والأمريكية في التعاطي مع ناصر! «لقد أسهمنا نحن في هذا الوضع من خلال سياستنا في التعاطي مع ناصر في منتصف الخمسينيات. لقد توجه إلي موسكو في رد فعل له علي السياسة الأمريكية/ البريطانية، ولا نريد تكرار هذا الخطأ مرة أخري».

لم يكن كومر وآخرون دائما بمثل تلك الفظاظة والوضوح لدي الحديث عن الأخطاء الماضية، لكنهم أملوا في إعادة إحياء الحوار الذي انقطع مع القاهرة – أو علي الأقل عدم فقدان الصلة مع ناصر. قبل بضعة أيام من اجتماع له مع جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل، كان كنيدي قد خاطب الزعيم المصري بأسلوب ودي مجامل بشأن سياساته في اليمن حيث كان ناصر يدعم الحكومة الجمهورية الجديدة فيما دعمت السعودية النظام القديم، وأيضا حول مواضيع أخري. قال كنيدي إنه شعر بالسرور أن علم باهتمام مصر بإعادة الهدوء إلي الجزائر ومساعدة اقتصادها، وقال «كما تعلم، لقد اهتممت بخاصة، منذ وقت طويل، بالجزائر، وأوافقك الرأي في أن نجاح جهود الحكومة الجزائرية في العمل علي استقرار هذا البلد المفتاح يعمل في مصلحة بلدينا». ثم أعرب عن نيته في إمداد «الجزائر بعشرات ملايين الدولارات كإغاثة عاجلة» وأضاف كنيدي إنه يأمل أن يشجع ناصر هذا البلد على اتباع سياسات «تعمل علي تعزيز قدرتنا لتقديم مثل هذه المساعدة». كان ثمة الكثير بين أسطر تلك

الرسالة، وكان ناصر يعلم بالتأكيد أن اهتمام كنيدي الخاص بالجزائر يعود إلي الخمسينيات حيث كان قد وجه النقد إلي جهود الفرنسيين لقمع الثورة القومية، كما فهم أيضا أن كنيدي كان يوجه اللوم إلي الفرنسيين لدورهم في أزمة السويس حيث كانت باريس قد بررت انضمامها إلي العدوان الأنجلو/ فرنسي/ إسرائيلي ليس فقط علي أساس تأميم قناة السويس بل أيضا بسبب مساعدة ناصر للثوار الجزائريين. وكان ثمة المزيد في رسالة كنيدي حيث مضي يقول «نحن إلي جانبكم في الموقف المبدئي الذي اتخذته الجمهورية العربية المتحدة بمؤتمر كولومبو حيث عارضت الاستيلاء علي الأراضي بالقوة المسلحة. أعتقد أن تماثل وجهات نظرنا في هذا وفي قضايا أخري عديدة قد أوجدت اهتمامات مشتركة بيننا مما يُنبئ بنجاح جهودنا التعاونية». كان بالإمكان فهم تلك الجُمَل علي أنها تحذير مضمر لإسرائيل بألا تبدأ حربا جديدة، وأيضا كإشارة ما لدعمه عودة اللاجئين الفلسطينيين. علي أية حال، وأيا كان الأسلوب الذي ينظر به المرء إلي الرسالة، فقد اتخذ كنيدي الاحتياطات وحمي نفسه بأن أرسلها إلي سفيره بالقاهرة لينقلها إلي ناصر «شفاهة» وليس كخطاب رسمي موقَّع. وبعد ثلاثة أيام، اجتمع كنيدي بجولدا مائير بمنتجعه الرئاسي في پالم بيتش، فلوريدا.

كان هدف كنيدي عام ١٩٦٢ استباق حدوث صراع جديد بين مصر وإسرائيل يهدد بنشوب حرب. بدأت مائير الحديث بالتعبير عن اعتقاد إسرائيل بأن مصر كانت تستعد للحرب وأن تل أبيب قد تلقت مؤخرا معلومات «عن تجهيزات مصر لشن حرب نووية» وقالت إنهم يعتقدون أن المصريين يعملون علي تصنيع شكل من القنابل النووية القذرة لتلويث مساحات شاسعة من الأراضي الإسرائيلية وأضافت «يبدو أن المصريين يعتقدون أنه بما أن اللاجئين الفلسطينيين لا يمكنهم العودة، فعلي الأقل لا يجوز إتاحة الأرض للإسرائيليين» وقالت إن لدي بلدها معلومات بأن عبدالناصر خصص ميزانية سرية تتراوح بين ٢٢٠ مليون و٢٥٠ مليون دولار سنويا لتطوير تلك الأسلحة.

أما بخصوص اللاجئين، وما يكمن وراء مطالبات العرب بالسماح لهم بالعودة،

فقد قالت مائير إن العرب الموجودين بإسرائيل يشكلون ١١٪ من السكان، ومع الأخذ في الاعتبار تصريحات العرب في الأمم المتحدة «لساعات وساعات» بأن ليس لإسرائيل حق في الوجود يصبح الدافع واضحا. «هذا هو الوضع. تعلم إسرائيل كنه المخططات العربية لإحضار العرب مرة أخري لإسرائيل ثم جعل إسرائيل جزائر أخري». حيث إن عودة العرب ستثير الاضطرابات وستقوم إسرائيل بما قد تقوم به أية حكومة أخري لحماية نفسها، وهنا يندفع العرب لمساعدة هؤلاء «اللاجئين». بالطبع كان وصف مائير يتسق مع وصف ترومان لكيفية سير الأعمال التخريبية، كما بذلت جهدها من أجل أن تبين ولاء إسرائيل للعالم الحُر.

وبعد هذا العرض الطويل وجهت وزيرة الخارجية لكنيدي بعض العبارات المتعاطفة فقالت إنها تعي أن مركز الرئيس «يتسبب في أن يحمّله مختلف أنوا ع الناس مشاكلهم، وإسرائيل أيضا تفعل ذلك. فقد اضطلعت الولايات المتحدة بالمسئولية عن العالم الحر وإسرائيل جزء من هذا العالم». ومن تلك النقطة الأخيرة، التقط الرئيس خيط الحديث، وقال إنها علي صواب إذ إن اهتمام أمريكا بالحفاظ علي موازين القوي في جميع أنحاء العالم أدي بها إلي التدخل «في نزاعات لا نراها جزءا من الصرا ع الأساسي، أي صرا ع الشعوب الحرة في العالم ضد الكتلة الشيوعية». لكنه انتقل سريعا ليقول إن علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل لا تماثل سوي علاقاتها ببريطانيا العظمي، لكن إن كان الأمر كذلك، فإن من الصحيح أيضا أن أمن إسرائيل لن يتعزز إذا تخلت الولايات المتحدة عن جهودها في الشرق الأوسط العربي» ولم تحافظ سوي علي روابطها مع إسرائيل».

ومن تلك النقطة مضي كنيدي يناقش الأساليب المتنوعة التي يمكن بها لإسرائيل مساعدة الولايات المتحدة علي تقديم العون لها وذلك بألا تتخذ إجراءات أحادية في مشاكل مثل تحويل مجري نهر الأردن، وأيضا بتعاونها مع جهود واشنطون لمراقبة مشاريعها للطاقة الذرية. وعلي الرغم من إجابات مائير الاسترضائية إلا أنها لم تظهر أي التزام، واستمرت تلك القضية تمثل مصدر قلق لصناع السياسة الأمريكيين

حتي مقتل كنيدي. أما ليندون جونسون فكان أقل مثابرة في متابعة تلك القضية، وفيما توسعت حرب ڤيتنام، غدا أكثر حرصا علي عدم تحدي أيٍّ من حلفائه المفيدين له. كان كنيدي أيضا قد استغرق وقتا طويلا، وفكر مليا، قبل أن يوافق علي تزويد إسرائيل بصواريخ هوك المضادة للطائرات لخشيته أن يصبح ذلك منحدرا زلقا يؤدي إلي سباق تسلح جديد، لكنه انتهي إلي أن تزويده إسرائيل بالصواريخ التي تريدها قد يوفر له رافعة في محادثاته مع القادة الإسرائيليين حول أخطار الأسلحة النووية، واستعداد الاتحاد السوڤييتي لدعم العرب [مصر] بما يناظر أي إنجاز لإسرائيل في هذا المجال. لكن في عام ١٩٦٢ ومع اقتراب موعد انتخابات الكونجرس، وافق كنيدي أخيرا علي بيع إسرائيل تلك الصواريخ، واعتقد أنه بفعله ذلك فإنه يقدم للإسرائيليين برهانا صادقا علي نوايا الأمريكيين في تمكينهم من الدفاع عن بلدهم ومن ثم، لا تعود ثمة حاجة لإسرائيل لتطوير أية أسلحة نووية.

دائماً ما تحتفظ إسرائيل بورقة مفتاح رابحة تلعب بها في التفاوضات حول طلباتها من الأسلحة، وكانت الورقة في تلك الحالة هي عدم استعداد الولايات المتحدة في ظل كنيدي أو جونسون للوفاء ببنود معاهدة الأمن الثنائية التي تربط الطرفين. كانت إمكانية اغتراب البلاد العربية - أو الخوف من أن تتورط الولايات المتحدة في حرب نووية تندلع بسبب الحدود التي لم يتم تعيينها في حرب ١٩٤٨ أو أزمة السويس - كانت مخاطر أكثر هَوْلاً ولا يمكن التغلب عليها حتي بالنسبة للفريق الموالي لإسرائيل بالكونجرس. كانت جولدا مائير قد لعبت بورقة مماثلة في حديثها مع كنيدي في ديسمبر عام ١٩٦٢ حيث اقترحت أن المناقشة التالية لمسألة اللاجئين ينبغي أن تتم في القدس في وجود الدبلوماسيين العرب والإسرائيليين وهم يجرون تفاوضات مباشرة، حيث كان من الواضح أن عبدالناصر وجميع الآخرين لن يقبلوا هذا الاقتراح، من ثم أتاح هذا لمائير أن تنهي الحديث بتهديد: إذا كانت مصر ترفض التعامل [مع إسرائيل] مباشرة فهذا يرجع إلي أنها كانت تخطط لتنفيذ التهديدات العربية ضد الوجود الإسرائيلي.

أتت إدارة كنيدي بعدة خطوات معقدة في محاولة منها لاسترضاء ناصر بعد صفقة صواريخ هوك، وكان من بينها برنامج معونة كان له أن يمد مصر بالقمح مجانا بشكل أساسي، وكانت تلك الصفقة تقدر بعدة ملايين من الدولارات. بيد أن الصحافة المصرية، لدي الإعلان عن مبيعات الصواريخ، انفجرت في غضب عارم، حيث قالت إحدي تلك الصحف والتي كانت معروفة بروابطها مع ناصر، إن كل قطعة سلاح أعطيت لإسرائيل «تم استخدامها لإراقة الدماء العربية». أما خارج دائرة ناصر في البلدان العربية، فكان رد الفعل هو الصمت أو توجيه النقد منخفض الصوت، بما في هذا العراق والسعودية. وهكذا، فحينما أدي اغتيال كنيدي في نوفمبر ١٩٦٣ إلي نهاية مبكرة لإدارته، كانت محاولته إيجاد علاقات أكثر دفئا بين القاهرة وواشنطون قد باءت بالفشل إلي حد كبير.

قام ويليام آر پولك، الخبير في شئون الشرق الأوسط في مجلس وَضْع السياسات بوزارة الخارجية، بكتابة مذكرة إلي الرئيس جونسون في ١٤ أبريل ١٩٦٤، أوجز فيها بإتقان سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر، حيث جاء بالمذكرة إن الفرص المتاحة لمصر، ومن ثم فائدتها للولايات المتحدة، تعتمد علي نموها الاقتصادي، وذلك لأن ما تشهده من معدل نمو سكاني يبلغ ٣٪ سنويا، ويتضاعف كل عشرين عاما، مع ما يتطلبه هؤلاء من حياة أفضل، والتي إن لم تتحقق، فسيُجبر قادتهم علي اتباع سياسات أكثر راديكالية بالداخل، وتكوين علاقات أوثق مع الكتلة السوڤييتية. أما سبب أهمية ذلك بالنسبة للولايات المتحدة، فقد أوضحتها المذكرة بالقول إن مصر هي قائدة الدول العربية، كما أنها قوة كبري في مجموعات الدول الأفروآسيوية ودول عدم الانحياز، كما أن مصر تقوم أحيانا بالاعتراض علي مصالحنا في المنطقة ووضع العقبات في سبيلها، ثم عدَّد تلك المصالح وذكر أنها تشمل «الاستثمارات النفطية التي تبلغ حوالي مليار دولار سنويا، وقاعدة هويلس الجوية بليبيا التي يتدرب بها الطيارون الأمريكيون الذين يلتحقون بالناتو، وقناة السويس، واستخدام المجال الجوي العربي ومرافق الهبوط.. وأمن إسرائيل». ومصر في كل هذا، في وضع يمكنها من مساعدة مصالح الولايات المتحدة أو معارضتها وتعويقها، أو أن تلتزم الصمت ببساطة، «وبعامة، فإن مصر بعدم فعلها أي شيء تخدم مصالحنا».

ماذا عن ناصر إذن؟ «وبما أننا غير قادرين علي تدمير ناصر، أو أن نأتي محله بحكومة قابلة للحياة وأكثر اعتدالا، وبما أننا لا نريده أن يعتمد كلية علي الاتحاد السوفييتي، أو أن تحل محله حكومة أكثر تطرفا» فإن البديل الوحيد هو مساعدة التنمية ومساهمة الولايات المتحدة فيها، التي ستكون في غالبيتها إرسال شحنات قمح وفقا لبرنامج PL480 [يدفع ثمن هذا القمح الفائض عن احتياجات أمريكا بالعملة المحلية للدولة المشترية] ستناظر الفرق بين معدل نمو السكان (٣٪) وبين الزيادة في إجمالي الناتج القومي GNP الذي يتراوح بين ٥٪ و٦٪». وهذا التوازن الرهيف، كما أسماه وولت روستو مساعد چونسون الخاص لشئون الأمن القومي، ينبغي اتباعه والحفاظ عليه في الإجراءات الأخري أيضا حيث كرر پولك قوله «إذا لم يكن باستطاعتنا تدمير ناصر، فما ينبغي علينا فعله هو أن نحاول أن نجعل مواقفه أقل حدة بحيث تظل علي عتبة الخطر الحقيقي لمصالحنا». رأي أن ثمة أساليب منوعة لتحقيق هذا الهدف: التهديدات المباشرة باستخدام القوة، اتخاذ الإجراءات في مجلس الأمن؛ إمداد إسرائيل بأسلحة دفاعية، التعاون مع وكالات استخبارية صديقة مثل الاستخبارات الأردنية [وتقديم المساعدات المباشرة لتلك الدولة]، والتبادلات الديبلوماسية.

علي أية حال، فقد انتهت المذكرة بوضوح إلي أن «عبدالناصر لن يكون أبدا صنيعة لنا»، لا، بل وإلي جانب تلك الحقيقة، فإنه لن يثق أبدا أن الولايات المتحدة ستكون منصفة فيما يتعلق بإسرائيل. من ثم، سيكون علي واشنطون تحمل الكثير منه، لكنها في الوقت ذاته عليها أن تتأكد أنه يعرف أين ترسم الحدود الفاصلة، وأن واشنطون تملك القوة والإرادة لحماية مصالحها. أما مفتاح الحل فيكمن في منع سباق التسلح بالشرق الأوسط من أن يصل إلي الحد الذي تلجأ فيه مصر، وقد تملكها القلق من إنتاج إسرائيل للقنبلة الذرية، بطلب تسليحها ذريا بأسلوب قد يؤدي إلي مواجهة كماحدث في أزمة الصواريخ الكوبية وآنذاك «لن يكون بحوزتنا جميع أوراق اللعب كما كان الحال في أزمة كوبا».

وعلي مدي بضع السنوات التالية، تم العمل بجميع توصيات پولك تقريبا، حيث سعت واشنطون للإبقاء علي ناصر مُطوّقا بحيث لا يستطيع تعريض مصالح الولايات

المتحدة في الشرق الأوسط للخطر. حاول ليندون چونسون أيضا أساليب كان قد سبق له أن استخدمها مع الكونجرس حينما أراد تصميم «المجتمع العظيم Great Society» بحيث شجع عبدالناصر علي الكتابة إليه. كتب چونسون في وقت مبكر من عام ١٩٦٤ يقول لناصر «ستمثل السنوات القليلة التالية توترا علي كلينا» لكن ثمة الكثير ما سيكسبه بَلَدَانا بدرجة «ينبغي علي كلينا أن نسعي للحفاظ علي علاقاتنا وتوسيع مداها بدلاً من أن يذهب كل منهما في طريقه بعيدا عن الآخر». بيد أنه وقعت سلسلة من الأحداث المتتابعة التي أفسدت محاولة العمل علي إقامة بداية جديدة وجعلت العلاقات تتدهور سريعا. في يوم عيد الشكر (الأمريكي) عام ١٩٦٤ قام بعض الطلبة الأفارقة بالقاهرة بإحراق المكتبة الأمريكية المجاورة للسفارة، وبعد بضعة أيام، قامت القوات الجوية المصرية بإسقاط طائرة يملكها أحد أصدقاء الرئيس چونسون بإطلاق النيران عليها عن طريق الخطأ. وقعت هذه الأحداث في وقت تجديد عقد صفقة القمح، وحينما سأل وزير التموين المصري السفير الأمريكي لوشيوس باتل عن إجراءات العقد الجديد أجابه أن الوقت لم يكن مناسبا للإلحاح علي الرئيس جونسون من أجل صفقة القمح، بيد أن تلك الرسالة حُرِّفت، حيث إنه من المفترض أن باتل كان قد صاح قائلا «بحق الإله»، لكن ما نُقِل إلي ناصر كان التالي «لا أستطيع مناقشة الموضوع علي الإطلاق لأن سلوككم لا يروقني».

وقتئذ، كان ناصر في طريقه إلي بورسعيد ليلقي خطابا في ذكري انتصار مصر في أزمة السويس ١٩٥٦، واتخذ من حادثة القمح منطلقاً لخطاب طنان هاجم فيه چونسون شخصيا حيث قال إن السفير الأمريكي يقول إنه لا يتقبل «سلوكنا»، «ونحن» نقول لمن لا يقبلون سلوكنا أن يذهبوا ويشربوا.. ثم توقف وسأل الجماهير «من أين؟»، وجاء رد الجماهير هادرا «من البحر». ثم أضاف قائلاً إنه يريد أن يبلغ الرئيس چونسون أن المصريين ليسوا مستعدين لبيع استقلالهم نظير عشرين، أو ثلاثين أو أربعين أو خمسين مليون جنيه، وأنهم علي غير استعداد لمناقشة سلوكهم مع أحد، وأنهم سيقطعون ألسنة من يتحدثون السوء عنهم.

لكن سرعان ما أسف ناصر علي هذه الكلمات، وكان ثمة اعتذار مرتقب من

القاهرة مفاده أن لبساً قد وقع[1]. عادت التفاوضات حول صفقة القمح، لكن علي أساس المدي القصير. وعلي أية حال، فقد عاد چونسون إلي انتهاج الديبلوماسية الشخصية، وفي الأشهر الأولي من عام ١٩٦٦، وجه دعوة إلي أنور السادات رئيس مجلس الأمة، لزيارة الولايات المتحدة حيث كان ناصر قد اعتذر بسبب العلاقات المتوترة، واحتمال تعرضه لتظاهرات احتجاج، وأبلغ چونسون، وفقا لما ذكره هيكل في «وثائق القاهرة: ص ص ٢٢٣- ٢٢٨» إن مضار مثل تلك الزيارة ستكون أكثر من نفعها، حيث لابد وأن يتعرض لأعمال معادية، وأن تنظم الجماعات الصهيونية التظاهرات ضده مما سيجعل الأوضاع أكثر سوءا.

احتفي چونسون بالسادات واستقبله بالمكتب البيضاوي بالبيت الأبيض حيث مضي يؤشر إلي صور رؤساء الدول المُوقَّعة والمهداة إليه التي تغطي الجدران، وقال، وفقا لما جاء بكتاب هيكل الذي أشرنا إليه «إنني أحبك.. أعجب ببلدك، أحب الرئيس عبدالناصر. هيا انظر، ثمة مساحة هنا بانتظار صورة من الرئيس ناصر. لماذا لا يرسل إليّ صورته؟ لِمَ نعادي بعضنا؟ يجب أن تكون أصدقاء».

كان السادات قد حمل معه رسالة إلي چونسون تُعبِّر عن رضا ناصر عن تحسن العلاقات بين البلدين مؤخرا، واستغل الرئيس الفرصة ليذكر أن الولايات المتحدة كانت قد أعطت مصر في السنوات الأخيرة ما يربو علي مليار دولار من المساعدات، وأضاف أن شجب القاهرة الدائم للسياسة الأمريكية يعقد الأوضاع إذ إنه يعمل وكأنه سمكة ذهبية داخل إناء زجاجي شفاف، حيث لا تغفل الصحافة عنه أبدا. من ثم، فعليهم أن يحاولوا مناقشة مشاكلهم «بهدوء بين أنفسهم ولا يعلنوها عالية من المايكروفونات». مضي چونسون يقول إنه علم من مساعديه أن القلق يتملك الدول العربية من احتمال إنتاج إسرائيل قنبلة ذرية، وطمأنه قائلا «إننا نراقب الوضع عن كثب» وإن الولايات المتحدة ليست منزعجة بدون داع حول الموضوع، وعلي القاهرة أن

(١) مرة أخري يلجأ الكاتب إلي عبارات مرسلة ومبهمة حيث لا يفهم القارئ تحديدا مما يقوله ما إن كانت القاهرة قد اعتذرت بالفعل أم لا، كما أنه لا يحيلنا إلي أي مصادر. وأغلب الظن أنه لولا إعلان ناصر إمكانية استغناء القاهرة عن الصفقة التي كانت أمريكا بمثل حاجة مصر إلي إتمامها لأسباب الحرب الباردة، ما أعادت واشنطون التفاوضات بشأنها. (الترجمة)

تعلم أن أمريكا تعارض مثل ذلك التطور «بسبب سياستنا المؤكدة المعارضة لانتشار الأسلحة النووية». كان كنيدي قد ضغط علي الإسرائيليين بشأن أهداف مفاعلهم النووي بديمونة بصحراء النقب، وأكد أهمية التفتيش الدولي المرة بعد الأخري، وبخاصة في صيف عام ١٩٦٣، بيد أن الإسرائيليين كانوا قد تهربوا من أسئلة كنيدي قدر استطاعتهم وحرصوا علي إبعاد المفتشين، حينما أتوا، عن المناطق الحساسة التي كانت تدل علي أن العمل يجري لإنتاج أسلحة نووية، وكانوا قد مضوا يكررون مقولتهم بأن إسرائيل لن تكون البادئة بإدخال الأسلحة النووية إلي المنطقة لكنها لن تكون أيضا آخر من يفعل ذلك. بيد أن وطأة الضغط علي إسرائيل خفّت إلي حد كبير عقب تولي جونسون السلطة بعد كنيدي.

حرص جونسون، وعلي الرغم من تأكيداته للسادات علي الحاجة للتعاون حول القضايا الكبري، علي عدم اغتراب إسرائيل حيث كانت حرب ڤيتنام تهدد بتحطيم آماله في إقامة «المجتمع العظيم» «The Great Society»، علاوة علي اعتقاده بقدرة إسرائيل، كحليفة، علي التأثير في الليبراليين اليهود بالولايات المتحدة. ومن جهة أخري، فعلي الرغم من الخطاب الذي كان قد أرسله ناصر إليه، إلا أن أفعاله مضت تثير قلق واشنطون. كان ناصر قد تدخل في الحرب الأهلية باليمن[1] إلي جانب

(١) من المؤسف أن يلجأ مؤرخ أكاديمي مثل جاردنر إلي استخدام التعميمات والحديث المرسل وإغفال الوقائع. الثابت تاريخيا أن ثورة اندلعت في اليمن ضد حكم الإمام عصر الأوسطي. وكانت السعودية – ومازالت – تعتبر اليمن فناءها الخلفي وتعمل علي الإمساك بمقاليد الأمور فيه والإبقاء عليه متخلفا منقسما علي ذاته مع حرصها علي نشر المذهب الوهابي هناك. لا غرو أن أزعجها قيام الثورة هناك وخشيت من مغبات ذلك علي استقرارها الداخلي فعمدت إلي التدخل المسلح هناك بمساعدة السي آي إيه. التجأ الثوار إلي عبدالناصر لمؤازرتهم ووافق علي مضض وبإلحاح من السادات. يبدو أن هذا التدخل كان فخا قد نصب بإحكام لتشتيت جهود الجيش المصري واستهلاك الأسلحة التي كان قد حصل عليها واستنزاف مصر اقتصاديا وقلقلة الأوضاع فيها. وخلافا لما يقوله جاردنر لم يكن لناصر أطماع في اليمن، بل مازال الساسة اليمنيون المخلصون والشعب اليمني يعترف لمصر بفضل القضاء علي الإمامة ونجاح الثورة بقدر، علي الرغم من أن الأوضاع هناك لم تستقر أبدا نظرا لأن البلد مازال ملعبا لمختلف القوي السعودية منها والأمريكية والبريطانية، والعصابات التكفيرية المتشددة.

الحركة الجمهورية التي كان الاتحاد السوڤييتي يدعمها أيضا مما أزعج المملكة العربية السعودية. كانت الجمهورية العربية المتحدة قد انتهي أمرها عام ١٩٦١ عندما أعلنت سوريا الانفصال عن مصر وكان ناصر يسعي إلي استعادة بريق دعوته إلي الوحدة العربية. أيضا، كان قد بدأ، في اجتماعات الجامعة العربية، يضغط من أجل قيام كيان فلسطيني مستقل، وكان هدفه الأساسي من هذا هو التحكم في الحركة الفلسطينية وبخاصة في الفصائل القتالية منها في قطاع غزة، من ثم كانت رعايته لمنظمة التحرير الفلسطينية هي محاولة منه لتوسيع مدي تحكمه في نمو الفصائل الفلسطينية التي كانت تتبني الكفاح المسلح، بيد أن ميثاق منظمة التحرير كان ينص علي الكفاح المسلح وحق عودة اللاجئين منذ ١٩٤٨ إلي موطنهم الذي كان تحت سلطة الانتداب البريطاني[١] آنذاك.

وفيما تصاعدت التوترات عبر الحدود المصرية/ الإسرائيلية راقبت إدارة چونسون المشهد بمشاعر مختلطة. لم يكن لأي من الإجراءات التي تبناها صناع السياسة الأمريكيون منذ عام ١٩٥٣ أي أثر في كبح جماح طموحات ناصر[٢]. وعلي الرغم من تشارك واشنطون والقاهرة في هدف مجابهة الخطر الشيوعي المفترض بالعراق، إلا أن المسار العام للعلاقة بينهما كان يتجه للتدهور. ثم عمل قرار ناصر بإغلاق مضايق تيران التي كانت تتيح للملاحة الإسرائيلية الوصول إلي البحر الأحمر وما بعده وطلبه من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالانسحاب عام ١٩٦٧، عمل علي تهيئة المسرح لاندلاع حرب جديدة. وفيما أنه لم يكن ثمة أحد بالإدارة الأمريكية يعتقد أن الحرب ستعمل علي تسوية الأمور أو تؤدي إلي حل دائم لمشاكلهم المستعصية مع مصر فقد كان الوضع يختلف عن ذاك الذي كان أيزنهاور قد واجهه عام ١٩٥٦،

(١) كان قيام منظمة التحرير، بمباركة عربية ومصرية، تتويجا لحركة الفدائيين في الأراضي المحتلة، ولم يكن لناصر دخل في هذا سوي الإلهام والدعم المعنوي والمالي والعسكري وتوفير وسائل التدريب. بل إنه حدثت تجاوزات من قبل كوادر الحركة، أدت إلي بعض الخلافات مع القيادة المصرية، بيد أن الظاهرة ظلت في نظر عبدالناصر أنبل ما حدث وسط الانهزامات والانتكاسات (الترجمة).

(٢) لا يوضح الكاتب ما إن كانت تلك الطموحات قومية وطنية أم شخصية، لكن أسلوبه يميل للإيحاء بأن كل طموحات ناصر كانت ذاتية وشخصية!! (الترجمة)

حينما اعتقدت الولايات المتحدة أن بوسعها أن تقف موقف المتفرج فيما تتكشف الأحداث. كان جونسون هذه المرة مصمما علي أنه في الوقت الذي لن يشجع فيه الإسرائيليين علي أخذ زمام المبادرة وشن الحرب، إلا أنه سوف يخبرهم أنه لا بديل لديه ليقترحه. وحينما بدأت حرب الأيام الستة لم يكن ثمة الكثيرون في الإدارة الأمريكية الذين يحتمل لهم أن يأسفوا علي رؤية ناصر «يعود إلي حجمه الطبيعي».

في محاولة لسبر أغوار النوايا الأمريكية في حالة قيام إسرائيل بالهجوم علي مصر، قام الجنرال مائير أميت، رئيس الاستخبارات الإسرائيلية، في ١ يونيو ١٩٦٧، بتزويد روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي بتقرير بدا وأنه يماثل خطبة دين أتشسون الشهيرة في حضور قيادات الكونجرس في فبراير ١٩٤٧ حينما أعلنت بريطانيا أنه لم يعد بإمكانها الصمود في تركيا واليونان. كان أتشسون قد رسم صورة مرعبة للروس وهم يصلون إلي شمال إفريقيا وما بعدها، مثل طوفان شيوعى أحمر من التدمير والغزو . والآن، ولدي اجتماعه بأميت سأله ماكنمارا إن كان يعتقد أن الروس كانوا علي علم مسبق بإغلاق مضايق تيران، حيث بدا وأنه مهتم بما إن كان القرار خطة تم تنسيقها بين القاهرة وموسكو. أجاب أميت بأنه من المحتمل أن الروس لم يكونوا على علم بالقرار لكنهم لم يترددوا في استغلال الفرصة، ثم مضي أميت يؤكد علي ما قال إنه المعني الحقيقي لهذا الإغلاق الذي رأي أنه مجرد واجهة لخطة كبري أصبحت الآن مرئية، خطة أسماها «ظاهرة الدومينو».

قال أميت إن مصر، بمساندة روسيا، «تأمل أن تُخضع الشرق الأوسط بأكمله وحتي الحدود الروسية، بما في هذا إيران، للهيمنة العربية». وفيما أن هذا سيؤثر في إسرائيل مباشرة «فإن الأثر طويل المدي سيكون بالغ العداء للمصالح الأمريكية». لم يذهب أميت إلي حد القول إن تلك «الخطة» كانت وراء «القرار الأصلي» لمصر بإغلاق المضايق، لكنه أشار إلي أن القرار يتيح لروسيا الفرصة لتنفيذ خططها بعيدة المدي «أيا كانت الأسباب الأصلية للمجابهة الحالية». من ثم فإن خيار أمريكا الوحيد هو مساندة إسرائيل بالأسلحة والدعم الاقتصادي، كما أن «الولايات المتحدة هي مدانة بالفعل في أعين العرب بغض النظر عما نفعله نحن» وهكذا أنهي أميت حديثه.

أشار العرض الذي قدمه أميت إلي وجود عدة مُسلّمات في العلاقة بين مصر وروسيا بأسلوب كان من المؤكد له أن يستثير مخاوف الحرب الباردة، فيما أوحي بأنه يمكن تجنب أية مواجهة روسية/ أمريكية إذا ساعدت الولايات المتحدة إسرائيل علي القضاء علي ناصر وما يمثله من خطر. أيضا، كان ثمة استدعاء لـ «ظاهرة الدومينو» وما يضمره هذا من حروب تحرر وطني في جميع الأنحاء يحتمها السلوك السوفييتي الإمبريالي. بيد أن أميت بعد الاجتماع لم يكن متأكدا من أن حديثه كان مقنعا، إذ إن مكنمارا لم يجب علي اقتراحاته بشأن مساعدة الولايات المتحدة الشاملة الكاملة لإسرائيل ودعمها إياها، وسأل أميت الأميرال روفوس تايلور، أحد مضيفيه الذي صحبه في سيارته بعد الاجتماع، ما إن كان عليه لقاء الرئيس جونسون فأجابه بالنفي مؤكدا له أن ماكنمارا سينقل رؤيته إلي البيت الأبيض، وذكر تايلور «لقد حفزته علي إن ينام ليلته في هدوء ثم يذهب إلي إسرائيل في أسرع وقت ممكن حيث إن الحاجة إلي وجوده هناك تفوق الحاجة إلي وجوده بالولايات المتحدة».

كان القادة الأمريكيون يفهمون منذ وقت طويل موقف إسرائيل من كل تلك القضايا والتزموا الحذر إزاء إعطاء المبعوثين الإسرائيليين من أمثال أميت وإيبان أية ضمانات مطلقة بشأن الحدود. علاوة علي ذلك، فلم يكن البيت الأبيض يتفق مع الرأي الإسرائيلي الذاهب إلي أن الولايات المتحدة ستظل مدانة في أعين القادة العرب أيا كان المسار الذي تنتهجه، كما أنها، وأكثر من كل هذا، لم تكن تريد أن تجد نفسها في وضع تُدفع فيه إلي الاشتراك في عمل عسكري ضد أي بلد عربي لدي نشوب خلاف حدودي. وعلي الرغم من ذلك، كانت الولايات المتحدة توافق إسرائيل تماما في رؤيتها عن ناصر، ليس فقط كعقبة في سبيل مطامعها، بل كتهديد لوجودها، كما كان الإسرائيليون يرونه، أو هكذا زعموا.

وعلي الرغم من أن أزمة اليمن كانت قد خفت حدتها، إلا أنه كان مازال للولايات المتحدة شكاوي ضد القاهرة وكانت لم تعد بحاجة إلي توافق منها مع سياساتها في أماكن مثل العراق. والأكثر من هذا، فقد كانت أمريكا تنظر للسعودية والأردن

كدولتين مستقرتين تشكلان حوائط صد لطموحات ناصر [دعوته للوحدة العربية مثلا، واتخاذ موقف موحد ضد إسرائيل، هذا ما يرمي إليه المؤلف: الترجمة]. وأفضل من هذا كله، فقد كانت لدي چونسون معلومات مشجعة بأن إسرائيل لن تكون بحاجة إلي مساعدة لهزيمة مصر في أي صراع مسلح، وكانت الإدارة تعتقد أن الزعيم المصري لم يستوعب تضمينات ما كان قد فعله عندما طلب رحيل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وقام بإرسال قواته إلي سيناء بمجرد رحيلها وبإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وكان الخليج قد تم فتحه بعد التوصل إلي تسويات بعد أزمة السويس، لكن عبدالناصر أعلن أنه مصمم علي تصويب هذا الخطأ. كانت الأسابيع الأخيرة قد شهدت مواجهات سورية إسرائيلية وجد إزاءها ناصر أن سمعته علي المحك[1] من ثم، دفع بقواته إلي سيناء، وذلك إلي حد كبير، بسبب شعوره بالذنب لعدم مساعدته سوريا وكانت إسرائيل قد استولت علي بعض المناطق الحدودية[2] السورية، هذا علي الرغم من أن ريتشارد هلمز، مدير السي آي إيه، أبلغ جونسون بأن عبدالناصر لا رغبة لديه في الحرب حيث جاء بمذكرته أن المصريين «دفعوا بالقوات إلي سيناء في استعراض لافت وذلك، جزئيا، لإبداء حسن النوايا، وجزئيا، علي أمل ردع إسرائيل» عن شن هجمات ثأرية. كان ناصر يعلم أن جيشه ليس مستعدا لخوض الحرب.

لكن عبدالناصر كان قد بالغ في استخدام مفردات الحرب في خطاباته أمام

---

(١) مرة أخري يعمد المؤلف إلي السرد الملتبس ويختار من الوقائع ما يري أنه يخدم الاتجاه العام لروايته. لا يذكر مثلا أن السوريين قد التجأوا إلي مصر طالبين الدعم ومتوقعين عدوانا وشيكا من إسرائيل علي مصر وسوريا، لكنه يسرد الأحداث وكأن كل همّ عبدالناصر كان هو سمعته وأمجاده الشخصية [الترجمة].

(٢) لا يمكن أن يدخل هذا النهج في السرد إلا فى باب التضليل التاريخي حيث لا يتم ذكر واقعة استيلاء إسرائيل بالقوة علي تلك المناطق أو عدوانها علي وجه التحديد، ناهيك عن إدانته، وكأنما كل أفعالها تأتي من قبيل البطولات المشروعة، فيما يتم التركيز علي إجراء مصر بإرسال قواتها إلي سيناء، ويفسر ذلك تفسيرا غريبا مستغربا وليس علي أنه محاولة للدفاع عن نفسها ضد عدوان مُبيّت، كانت قد أُخطرت به، وكانت أمريكا علي علم به كما يذكر الكاتب نفسه [الترجمة].

مجلس الأمة والنقابات العمالية. جاء في خطابه أمام مجلس الأمة بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٦٧ إن إغلاق خليج العقبة كان للتأكيد علي موقف مصر «من حقوق الشعب الفلسطيني» وكأنما كان ذلك يعمل علي مساعدة اللاجئين البالغ عددهم أكثر من مليون شخص كما خطب أمام النقابات العمالية قائلا إن مصر تواجه إسرائيل مباشرة، وإنهم إن هم أرادوا تجربة حظهم بدون مساعدة بريطانيا وفرنسا فإن مصر بانتظارهم، وإن العلم الإسرائيلي لن يمر من العقبة، كما أن حق مصر في السيادة علي مدخل الخليج غير قابل للنقاش.

كانت إسرائيل قد أرسلت وزير خارجيتها أبا إيبان، أكثر مفاوضيها حذقاً، إلي واشنطون ليعلم ما إن كانت واشنطون تخطط لعملية حربية دولية لفتح المضايق بالقوة، إذ إن عدم وجود مثل تلك الخطة يترك الطريق مفتوحا أمام إسرائيل لشن عملية [يقصد عدواناً] أحادية، لكنه أراد أن يعرف ما إن كانت إدارة جونسون ستكرر الموقف الذي اتخذته أمريكا عام ١٩٥٦ وتجبر إسرائيل علي التخلي عن مغانمها. أثناء إحدي تلك النقاشات أتي جونسون بتصريح يتم تفسيره أحيانا علي أنه قد أعطي لإسرائيل الضوء الأخضر حيث جاء بوقائع هذا الاجتماع ما يلي «كرر الرئيس مرتين، بكل توكيد ورصانة، أن إسرائيل لن تكون وحدها إلا إذا قررت المضي بمفردها».

كان أحد تفسيرات هذا التصريح هو أنه كان يعني أنه علي حين أن الولايات المتحدة لم يكن لها أن توافق علي العملية العسكرية فإنها لن تدينها. كان جونسون قد أبلغ إيبان، قبيل هذا التصريح مباشرة قائلاً: «ينبغي علي إسرائيل ألا تجعل نفسها مسئولة عن بدء الأعمال العدائية» وهو قول يحمل إمكانيات مضمرة ملتبسة كثيرة، لا تقتصر فقط علي اصطناع حادث، بل أيضا علي استخدام ما سبق لمصر فعله كمسوغ قانوني للحرب وفقا للقانون الدولي، وكان هذا ينطبق علي إغلاق خليج العقبة. تساءل إيبان ما إن كان الرئيس علي استعداد للتفكير في إنشاء حلف إسرائيلي أمريكي أمني علي غرار الناتو [كذريعة للتدخل إلي جانب إسرائيل]،

وأجاب جونسون وهو هادئ غير مبال وكأنما ما اقترحه إيبان أمر لا لزوم له وقتئذ أو في المستقبل: «ستلحقون بهم هزيمة نكراء مُذلة لا يفيقون بعدها».

لو كان لچونسون أن يسترجع الماضي ويتحدث لذكر كيف أنه وكنيدي قد حاولا إعطاء ناصر فرصة لكن ذلك «المصري» تسبب في كل تلك المصائب لنفسه(!!!) لأنه لم يأبه لما كان الأمريكيون يحاولون إخباره به، وتجاهل إرشاداتهم له. لم يكن موقفه منطقيا بالنسبة لقائد أمة كانت في أمس الحاجة للمعونة التي بإمكان أمريكا أن تقدمها[١]. عشية هجوم إسرائيل كتب وولت روستو، مستشار الأمن القومي مذكرة لچونسون أوجزت الموقف وبينت أنه قد بات بإمكان الولايات المتحدة تحقيق هدفها الأساسي وذلك بسبب تصميم إسرائيل. أخبر روستو چونسون أن أيا كان ما تقوله عناصر الاعتدال العربي – والتي تشمل كل العرب الذين يخشون صعود ناصر[٢] عن محنة اللاجئين الفلسطينيين، فإنهم يفضلون أن يقوم الإسرائيليون، لا أية قوات خارجية، بتلقينه درسا وإعادته إلى حجمه الطبيعي، ومضى يقول إن الدعوة إلي القومية العربية كما يمثلها ناصر تشهد تراجعاً، كما لم تُثبت الاشتراكية العربية والمبادئ الأخري نجاحها. ثم أضاف التالي: «تحت السطح مباشرة تكمن إمكانية لمرحلة شرق أوسط جديد معتدل؛ تركيز علي التنمية والتعاون الإقليمي وتقبُّل لإسرائيل كجزء من الشرق الأوسط إذا أمكن وجود حل لمشكلة اللاجئين، لكن كل هذا يتوقف علي تحجيم ناصر».

لدي مستهل الحرب الروسية اليابانية في فبراير ١٩٠٤ حينما هاجم الأسطول

---

(١) بتعبير آخر، علي البلدان التي تحتاج المعونة الأمريكية أن تتقبلها بشروط الولايات المتحدة التي تتمثل في التبعية والتواطؤ وتقديم التنازلات عن الأرض واستقلال القرار وكل ما تطلبه أمريكا منها، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن تلك المعونة ما هي إلا إعادة تدوير لجزء يسير مما تسيطر عليه أمريكا من مصادر ثروات تلك البلاد.

(٢) في ذلك التوقيت تقريبا كان ملك السعودية قد طلب من جونسون شن حرب للقضاء علي ناصر بتمويل تتحمله السعودية كما هو ثابت في مذكرات الخارجية الأمريكية التي أفرج عنها مؤخرا وكذلك تسريبات ويكيليكس (الترجمة).

الياباني السفن الروسية بميناء آرثر، شعر الرئيس روزفلت بالارتياح لأن جهة أخري اضطلعت بمهمة معارضة طموحات القيصر بدلا عنه، وكتب يقول في خطاب خاص إن اليابان «كانت تؤدي اللعبة نيابة عنا». كان موقف چونسون من حرب الأيام الستة مماثلا بالإضافة إلي عامل آخر وهو أنه رأي في الحرب وسيلة للحصول على مزيد من دعم الجالية اليهودية له فى حرب ڤيتنام. وبالطبع، فإن اليابان، في نهاية المطاف، مثلت مشكلة أكبر كثيرا بالنسبة لمصالح أمريكا في آسيا، وتفاقمت الأمور حتي وصلت ذروتها في پيرل هاربور[1]. تمعن دين أتشسون، الذي كان بين «الواقعيين» الذين نقدوا أيزنهاور ودالاس لوقفهما الغزو الأنجلو / فرنسي/ إسرائيلي عام ١٩٥٦، والذي تم استدعاؤه مرة أخري إلي واشنطون طلباً لمشورته، تمعن في المعضلة المركزية التي كان لها أن تواجه صناع السياسة الذين كانوا يهللون لإسرائيل وبراعتها. تنبأ أن احتلال إسرائيل لمزيد من الأراضي سيؤدي إلي وجود أعداد أخري من اللاجئين ومشاكل مستقبلية لا حل لها. قال روستو «استرجع المستر أتشستون تاريخ «استقلال» إسرائيل كاملا، وكان ما قاله واقعيا هو أن إقامة إسرائيل كان خطأ».

في ٥ يونيو ١٩٦٧، وجهت إسرائيل في السابعة والنصف صباحا الضربة التي كانت قد ظلت تخطط لها لمدة عشر سنوات، وفقا لما قاله أحد الاستراتيجيين الإسرائيليين. وبحلول المساء كانت القوات الإسرائيلية قد اجتاحت أجزاء كبيرة من سيناء وهرول أفراد القوات المسلحة المصريون عائدين إلي القاهرة سيرا علي الأقدام[2]. كانت الهزيمة أسوأ من تلك التي حدثت عام ٤٨ ١ أيام فاروق. ثم اتفق الطرفان علي هدنة

---

(١) ومن بعدها في هيروشيما ونجازاكي [الترجمة]

(٢) يعرض الكاتب تاريخا وكأنه سرد لما يراه وأنه «أمجاد» إسرائيل، ويُقصى وقائع كثيرة وملابسات أحاطت بهذا الهجوم مثل تعاون أمريكا الإيجابي ومعها بعض الدول العربية ورسائل التطمين السوڤييتية ا'ي مصر وغير ذلك الكثير [الترجمة].

في ١٢ يونيو ١٩٦٧ بعد أن كانت إسرائيل قد احتلت سيناء بأكملها وكذلك الضفة الغربية وهضبة الجولان السورية. في الأيام الأولي للحرب لم يكن لدي الشعوب العربية معلومات عما حدث بالفعل، وعندما علموا الحقيقة أذهلتهم الصدمة، وظهر ناصر علي التليفزيون وأعلن بصوت فاقد للحياة تنحّيه عن منصبه وتركه لنائبه. لم يدم التنحي طويلا، حيث تمسك بالسلطة لآخر يوم في حياته بعد سنوات قليلة، وكانت تلك فترة كارثية حالت دون حدوث تغييرات تذكر تؤدي إلي تحسن «الأوضاع الاقتصادية»[1] بل إنه اكتسب سلطات ديكتاتورية أكبر، وتحولت الآمال التي عُقِدت علي ثورة ١٩٥٢ إلي مرارة وغضب وإحباط(!!). شَعرت واشنطون ببالغ الرضا والسعادة للقضاء علي تهديد «الناصرية»، وكما كان روستو قد أكد بإصرار قبل حرب الأيام الستة، فقد كانت فرص تغيير الشرق الأوسط موجودة تحت السطح مباشرة.

وفيما بدأ مجهود إعادة تشكيل إطار ذلك التغيير في فترة ما بعد الحرب، أُخمِد صوت ناصر[2] وبدا أنه كان ثمة نغمة جديدة في المفردات التي استخدمها لدي الحديث عن مستقبل مصر. يُذكر أن الزعيم المصري قال وهو يتحدث إلي روبرت أندرسون الأمريكي الذي كان يعرفه منذ سنوات، ووفقا للمذكرة التي أرسلها أندرسون إلي وزير الخارجية والرئيس الأمريكي «عليك أن توضح لحكومتك وشعبك أننا نسعى لتسوية سياسية، لسلام سياسي». كان الزعماء العرب الآخرون قد حذروه وطلبوا منه عدم الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وكان رده «لم نعد نتحدث عن حقها في أن تعيش بل عن حقنا في العيش». كان يعتقد أن هدف إسرائيل الجديد هو تدمير الاقتصاد

(١) مزيد من التضليل التاريخي، فكما هو معلوم للقاصي والداني فقد اندفعت الملايين في مصر والبلاد العربية فور سماع خطاب التنحي إلي الشوارع تطالب عبدالناصر بالبقاء في موقعه وتحمل مسئوليته حتي «إزالة آثار العدوان» [الترجمة]

(٢) لم يُخمد صوت ناصر، بل اكتسب مزيدا من النضج والجدية والإصرار. لا يذكر الكاتب «المؤرخ» مؤتمر القمة العربية بالخرطوم، والتأييد المذهل لموقف عبدالناصر، واللاءات الثلاثة [لا صلح، لا تفاوض، لا استسلام] التي كانت أبرز مقررات تلك القمة (الترجمة).

المصري بعد أن توقف دخل القناة ودُمِّرت محطات تكرير النفط أثناء الحرب. قال «واجبي الآن هو بناء اقتصاد قوي في بلدي، وهذه أفضل وسيلة للثأر».

كانت سنوات ناصر قد شهدت اعتراف الولايات المتحدة بقيادة مصر الثقافية والفكرية المحتملة للشرق الأوسط[1] وأيضا الراعية العسكرية للقناة ولقاعدة السويس، وكانت أمريكا تعتبرهما من الأصول الضرورية لها في المنطقة لكى تنجح في احتلال مكان السيادة الاستعمارية القديمة. ظلت هذه الرؤية عن مصير مصر ودورها على الطاولة متبدية للعيان منذ اللقاء الأول بين دالاس وناصر، حيث رأت واشنطون أن هدف مبيعات الأسلحة للبلاد العربية ظل هو ذاك الذي كان الأميرال رادفورد قد عبر عنه بوضوح في شهادته أمام الكونجرس في أعقاب أزمة السويس وغضب واشنطون علي ناصر واستيائها منه.

كان رادفورد قد تعرض لهجوم قاس أثناء استجوابه عما إن كان مبدأ أيزنهاور سيؤدي إلي سباق تسلح في الشرق الأوسط، لكنه أكد مرارا وتكرارا عدم نيته إرسال الكثير من المعدات الثقيلة إلي المنطقة، وأن هدفه هو السيطرة علي مسلك الجيوش في تلك البلاد وتوليد مشاعر وطنية بالفخر من أجل مقاومة الإغراء الذي أغوي مصر إلي ارتكاب خطئها [اللجوء إلي الكتلة الشرقية من أجل التسلح]. كان السناتور ريتشارد راسل قد سأله ما إن كانت المعونة العسكرية بمقتضي مبدأ أيزنهاور قد تؤدي إلي إنشاء قوة مسلحة «ذات قيمة من منظور العالم الحر». وفي إجابته عن هذا السؤال عرض الأميرال الهدف الشامل لذلك المبدأ قائلا «إن الاعتبار الأول مُسخر لتوليد قوي في البلدان الصديقة من شأنها الحفاظ علي الأمن الداخلي» والشعور

(١) لم تكن مصر تنتظر اعتراف أمريكا بإمكانية «قيادتها» الثقافية والفكرية للشرق الأوسط، بل إنها كانت قد ظلت قائدة ورائدة فكرية وثقافية للعالَمَيْن العربي والإسلامي منذ ما قبل القرن التاسع عشر. لكن أمريكا كانت تفكر في قيادة أخري، تروّج فيها مصر لدور أمريكا الجديد فى المنطقة، وهيمنتها عليها، وهو الأمر الذي لم يصبح واقعا إلا حينما أعلن السادات أن أمريكا تملك ٩٩٪ من أوراق اللعب بمصير الشرق الأوسط في يديها [الترجمة].

بالكبرياء هو جزء كبير من تلك القوي[١] قال «إنهم مغرمون بالمُعدات الثقيلة حتي يمكن لهم استعراضها في الشوارع الرئيسية في أعياد الاستقلال وغيرها من المناسبات، بحيث يعتقد الناس أنهم يملكون قوة مسلحة حقيقية».

بعد رحيل ناصر أصبح هذا الهدف شأنا أكبر كثيرا، فيما حمّلت واشنطون الجيش المصري، الذي اعتبرته جديراً بالثقة في المسائل الكبري، مزيدا من المسئولية وأقامت معه علاقة تكافلية.

(١) أي أن هدف الولايات المتحدة ظل هو تزويد الأنظمة بالأسلحة التي تجعلها قادرة علي حفظ الأمن الداخلي من أجل تحقيق «الاستقرار» والحفاظ علي المصالح الأمريكية وضمان أمن إسرائيل وتفوقها الكبير. وكعهدهم دائما، لم يُخفِ الأمريكيون ذلك، بما في هذا من استخفافٍ بنا، وتبجح وامتهان، لكن حكوماتنا هي التي مضت تتحدث عن المعونة العسكرية «الأمريكية»، والمناورات المشتركة، والمستشارين العسكريين، والتدريبات التي يتلقاها أفراد قواتنا المسلحة هناك، وكأنما واشنطون هي شريان الحياة لوجودنا ومن ثم يجب أن ندين لها بفضل «التبعية» [الترجمة]

الفصل الرابع

الحياة مع أنور السادات

أو قصة توجيه الدعوة إلى الإمبراطورية الأمريكية للهيمنة

«ستكون الزيارة الرسمية للرئيس السادات أول زيارة يقوم بها أي رئيس للدولة المصرية للولايات المتحدة كما أنها ستعرض على مسرح الأحداث التغير الهائل الذي حدث منذ حرب ١٩٧٣، ليس فقط في العلاقات الأمريكية/ المصرية بل أيضا في وضع الولايات المتحدة بالشرق الأوسط. لقد أقام السادات سياسته علي أساس من الاعتقاد أنه يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط بشروط مُرْضية له وللعرب من خلال التعاون معنا. ومن مصلحتنا أن نعمل علي إنجاح سياسة السادات. وعلي المدي الأطول، فإننا نأمل في تطور علاقة مع مصر تظل قائمة بعد السادات».

– من هنري كيسنجر إلى الرئيس جرالد فورد، ٢٧ أكتوبر ١٩٧٥

حضر ثلاثة رؤساء أمريكيين جنازة أنور السادات في ١٠ أكتوبر ١٩٨١ هم ريتشارد نيكسون وجرالد فورد وچيمي كارتر، ومعهم عدد من القادة الغربيين الذين توافدوا إلي القاهرة، تكريما لذكري الرئيس المصري الذي كان قد تم اغتياله. لم يحضر الجنازة رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة وقتئذ، لاعتبارات أمنية؛ لكنه بعث برسالة جاء فيها «لقد فقدت أمريكا صديقا عظيما، وفقد العالم رجل دولة عظيماً، وفقدت الإنسانية بطلا للسلام». كان بين صفوف المُعزين هنري كيسنجر، وكذلك مناحم بيجن، الذي وكما كتب مراسل التايم مجازين «كان يتمتع بعلاقة بالغة التعقيد وتاريخ مع الفقيد».

بيد أنه في واقع الأمر فإن جميع من حضروا الجنازة -- وجميع أعداء السادات الذين امتنعوا عن حضورها - كانوا «يتمتعون» بمثل تلك العلاقة وذاك التاريخ. كان الرئيس السوداني هو ممثل الدولة الإسلامية الوحيدة في الجنازة فيما قاطعها الآخرون. ومن الجزائر، وجّه الفريق سعد الدين الشاذلي، الذي كان قد عمل رئيسا

لهيئة الأركان، إلي القوات المسلحة المصرية نداء بالاستيلاء علي السلطة من عملاء «الصهيونية والإمبريالية». كان قلق السادات من أعدائه بالداخل، وفي العالم العربي، قد أدي به قبل شهر من وفاته، إلي القيام بحملة اعتقالات جماعية لما بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ شخص – كان من بينهم هؤلاء الذين كانوا مقربين من الرئيس عبدالناصر. وفي هذا الصدد أحدث اعتقال حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام والصحفي العالمي المرموق ومستشار عبدالناصر صدمة كبري، حيث كان، وقت وفاة ناصر، وهو يقف خارج الغرفة التى كان يرقد بها، قد أشاد بتولي السادات، الذي كان نائبا للرئيس، رئاسة الجمهورية، مُطَمئناً بذلك البلاد علي أن القيادة قد أصبحت في أيدٍ أمينة.

وقع الاغتيال يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ فيما كان السادات يشاهد استعراضا عسكريا في الذكري الثامنة لما كان يعتبره أعظم إنجاز له - أي «العبور» وكان ذلك هو التعبير المفضل لدي السادات لما كان البعض يسميه حرب أكتوبر، أو حرب يوم عيد الغفران. في ذلك اليوم من عام ١٩٧٣، تدافعت حشود الجيش المصري عابرة قناة السويس

وشقت طريقها عبر خط بارليف وهجمت علي التحصينات والقوات الإسرائيلية التي تراجعت عن مواقعها المتقدمة التي كانت قد احتلتها منذ حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. منذ وقتئذ، أي تلك اللحظة التي اعتقد السادات أنه قد قام بتطهير سجل الهزيمة المهينة، اكتسب لفظ «العبور» عدة معانٍ جديدة - وبخاصة بالنسبة لمن خططوا لاغتياله.

تم اغتيال السادات علي الرغم من الإجراءات الأمنية الصارمة التي أحاطت بالمنصة والتي كانت السي آي إيه قد قامت بالتخطيط لها ودفع نفقاتها. كانت علاقة السي آي إيه بالسادات شديدة التعقيد، حيث كانت قد أبقت علي عملاء لها يرصدون ما يجري في مصر، لكن السادات استخدمهم قنوات اتصال له بواشنطون حيث إن العلاقات الديبلوماسية بين البلدين كانت قد ظلت مقطوعة منذ ١٩٦٧ وحتي عام ١٩٧٤. كتب الصحفي بوب وودوارد، المطلع علي بواطن الأمور، قائلا «كانت المساعدة علي بقاء السادات في السلطة مهمة ضخمة للإدارة الأمريكية، وللسي آي إيه التي كانت توفر لحكومته، سرًا، المساعدات الأمنية والمعلومات الاستخبارية».

يشير تعليق وودوارد هذا أيضا إلي السبب الذي من أجله لا ينبغي لنا نسيان تعقيدات تعبير «العبور» إذ إن المقصود بالهجوم علي القوات الإسرائيلية يوم عيد الغفران كان هو فرض حلٍ ديبلوماسي وأنه وفقا لما ذكره كيسنجر في كتابه «سنوات الجيشان Years of Upheaval» فإن هؤلاء الذين أظهروا دهشتهم من محاولة المصريين شن هجمة مفاجئة علي الإسرائيليين ورأوا فيها قضية خاسرة تم تنفيذها من أجل استرداد شعورهم بالشرف والكرامة، قد أخطأوا المغزي الجوهري للهجوم[١] علّق كيسنجر شريك السادات في التفاوضات في المرحلة الاستهلالية، بالقول «نادر

(١) كعهده، يحاول المؤلف التقليل من إنجازات المصريين بعامة والجيش المصري بخاصة. لا يكتفي، كما أسلفنا، بتجاهل وقائع حرب الاستنزاف وإعادة بناء الجيش المصري، بل إنه يعمد هنا إلي تصوير «العبور» وكأنما كان مخططا له، وكانت أمريكا طرفا في هذا المخطط من أجل فرض الحل الديبلوماسي الذي كانت ثمرته اتفاقية كامب دايفيد. وسواء كان هذا الزعم صحيحا أم لا، فقد عبر الجيش المصري وهدفه التحرير لكامل الأراضي المصرية، بل والوصول لما هو أبعد، الأمر الذي كان من المرجح له أن يتحقق لولا «إحداث الثغرة»، ثم وقف القتال [الترجمة]

هو رجل الدولة الذي يملك تصورا واضحا للهدف السياسي للحرب لدي بدئها، والأكثر ندرة هي الحرب التي تضع الاعتدال أساسا يترتب عليها». هنا نجد أن كيسنجر يعمد إلي «التقليل البلاغي» في التعبير عن الفكرة ولا يعطيها حقها من قوة التأكيد عليها، إذ إن هدف السادات من «العبور» كان يتخطي مجرد وضع الأساس للتفاوض مع إسرائيل، إذ إن هذا اللفظ محمل رمزيا بمعني عبور طريق الحياد الذي كان ناصر قد سلكه أثناء الحرب الباردة ورؤيته لنفسه كأحد «الكبار الثلاثة» في كتلة عدم الانحياز إلي الاعتماد التام علي أمريكا وفقا للشروط التي استخدمها الرئيسان ريتشارد نيكسون وچيمي كارتر لوصف الدور المنوط بإيران: عامل توازن بالمنطقة أو صخرة للاستقرار. وعلي الرغم من أن السادات كان يدرك أن مصر لن تتمتع أبدا بتلك «العلاقة الخاصة» التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة، فقد تصور أن بإمكان القاهرة أن يكون لها نفس المكانة التي تتمتع بها إيران في الشرق الأوسط، ورأي في هذا الاحتمال صفقة مُجدية تفوق كثيراً كل ما كان بإمكان ناصر فعله.

بعد ناصر:

كان ناصر، وهو علي قناعة تامة بأن ليندون چونسون قد ساعد إسرائيل وأعطاها الضوء الأخضر لغزو مصر عام ١٩٦٧، قد قام بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، لكن وعلي الرغم من أن تلك العلاقات لم ترجع حتي عام ١٩٧٤، فقد ظلت ثمة اتصالات بين واشنطون والقاهرة حيث مضي الطرفان يستشفان مواقف كليهما من وقت لآخر، وبخاصة بعد أن خلف السادات عبدالناصر ذا الشخصية الكاريزمية. كانت السي آي إيه موجودة علي الدوام كي تتنصت وتبعث بالتقارير، وكان السادات قد صمم، بُعيد توليه السلطة، علي أنه لن يسير في الطريق الذي كان سلفه قد انتهجه. كان ناصر، ومنذ رفضه لإيماءات دالاس ومبادراته عام ١٩٥٣، قد مضي يتخذ من الإجراءات ما من شأنه مضايقة أمريكا وإزعاجها، وكأنما كان ذلك قد أصبح أحد التخصصات الأثيرة لديه.

اعترف بالصين الشيوعية، واشتري أسلحة من الكتلة السوفييتية، ووجه النقد إلي

حلفاء أمريكا في آسيا، وسمح لجبهة التحرير الجزائرية بفتح مكتب لها بالقاهرة أثناء ذروة حرب ڤيتنام، كما تورط عميقا في صراع ثلاثي باليمن في مجابهة مع قوات الإمام، والقوات السعودية والبريطانية. لكن، بعد حرب الأيام الستة، تراجعت القوات المصرية إلي السويس، وسيطرت إسرائيل علي سيناء والضفة الغربية وهضبة الجولان السورية. حاول ناصر التنحي لكن الضغط الشعبي الهائل أعاده، فيما تدهورت صورته العامة ومعها صحته. كان ذلك وقتا قاتما بالنسبة لمصر والمصريين.

في تلك الأثناء، كانت الأمم المتحدة قد أصدرت قرارها رقم ٢٤٢ في أعقاب حرب الأيام الستة، حيث طالبت بإعادة «الأراضي lands» التي تم استلابها أثناء الحرب، وبأن يتخذ الطرفان الخطوات لإبعاد النزاع العربي/ الإسرائيلي عن ميدان القتال. لكن، ومنذ إصدار القرار ٢٤٢، ظل الجدل مشتعلا حول لغة القرار ومعناه: أكان يعني «الأراضي» أم مجرد «أراضٍ»، أي ذلك التفسير الملتبس الذي يناسب إسرائيل؟ حاول دين راسك، وزير الخارجية الأمريكية، أن يقدم إجابة في مذكراته تنطبق علي التفسيرين معا إذ قال «ثمة الكثير من التشاحنات حول ما إن كان ينبغي أن يُنصّ علي الانسحاب من مجرد «أراضٍ» أو من كل الأراضي، التي احتلتها إسرائيل. تنص النسخة الفرنسية التي لها نفس المصداقية علي الانسحاب من الـ «de» التي تعني «the» بالإنجليزية. أردنا متعمدين أن يكون هناك غموض في التعبير كي تترك المسألة للتفاوضات المستقبلية لأننا اعتقدنا أن الحدود الإسرائيلية بمحاذاة الضفة الغربية يجب أن تكون أكثر منطقية من الناحية العملية، كما أنه يمكن إجراء التسويات فيما بعد من خلال تبادل الأراضي بحيث تصبح الحدود أكثر منطقية وعملية لجميع الأطراف». ولكن، وبالرغم من كلماته هذه، فقد أصر علي أن الولايات المتحدة لم تقصد أبدا منح إسرائيل جميع الأراضى التي استولت عليها في الحرب.

لكن ما لا يقوله راسك بالطبع هو صعوبة الضغط علي الإسرائيليين لتقبل تفسير القرار ٢٤٢، وذلك بسبب حقائق الوضع السياسي الأمريكي في الداخل. من المفارقات، أن السادات في أعقاب توليه السلطة، وجد نفسه أسير القرار ٢٤٢ حينما حاول

التفاوض علي سيناء قبل مؤتمر كامب دايڤيد الشهير عام ١٩٧٨ وبعده. تركزت رؤية السادات للتسوية السلمية علي ما يخص مصر فقط ورأي أن مشكلة اللاجئين وبقية الأراضي لا يجوز لها أن تعيق التفاوضات، لكنه لم يكن يملك أن يتجاهل القرار ٢٤٢ بأسلوب علني إذ إنه كان بحاجة إلي دعم البلاد العربية لمساندة موقفه التفاوضي.

لكن بالطبع، كان كل ذلك من شأن المستقبل. تمكن ناصر من إقناع موسكو بتعويضه عن الأسلحة التي خسرتها مصر في الحرب وذلك بأن أقنع السوڤييت أن ترك مصر في وضع كهذا لا يخدم السياسة الخارجية السوڤييتية، لكن الروس من جهتهم شعروا بإحباط كبير لسوء أداء «عملائهم!!» المصريين وخشوا أن يندفعوا للانتقام بدون تقييم واعٍ لأوضاعهم. أما الأمريكيون الذين كانوا قد استغرقوا أثناء المرحلة الأخيرة من رئاسة چونسون ولفترة طويلة بعد تولي نيكسون، في كيفية الخروج من ڤيتنام قبل سقوط سايجون، فقد ارتضوا ترك الأمور تسير متخبطة في دائرة لا متناهية من الأحداث عُرِفت بحرب الاستنزاف[1]. أجمعت الآراء علي أن السادات مجرد «ظاهرة صوتية» وأنه لا يملك القدرة علي عمل أي شيء إزاء وضع «اللاحرب واللاسلم» ذاك، ورأي فيه كثير من المراقبين شخصا لا وزن له لن يستمر طويلا وأنه علي الرغم من ولعه بأن يكون في دائرة الضوء إلا أنه يفتقد المقومات (أو الوسائل) لتغيير النظام الجديد الذي فرضته إسرائيل.

السادات، وعام الحسم:

مضي السادات، ومنذ ١٩٧٠، يعلن أن العام التالي سيكون «عام الحسم» مما عزز الانطباع بأنه رجل كلمات لا أفعال، كان نيكسون قد أرسل إليوت ريتشاردسون، أحد مساعديه، لحضور جنازة ناصر، والتقي ريتشاردسون السادات وهو ملازم الفراش بعد إصابته بانهيار أثناء مراسم الجنازة، الأمر الذي دعم الاعتقاد بأنه لن يستمر في الرئاسة لأكثر من أسابيع، وأنه ليس بإمكان أحد أن يتنبأ بما سيحدث بعد ذلك.

(١) لا تخفي لهجة الاستخفاف التي يستخدمها الكاتب لدي الحديث عن أي إنجاز مصري [الترجمة]

اعتقد السادات أن تقرير ريتشاردسون كان أحد أسباب عدم أخذ واشنطون الرسالة التي كان قد أرسلها إلي نيكسون عن طريقه والتي كان مفادها أن يوافق علي «مشروع روجرز» من أجل التغلب علي الطريق المسدود الذي وصلت إليه التفاوضات العربية/ الإسرائيلية عدم أخذ تلك الرسالة علي محمل الجد. كانت المحاولة الأولي لترجمة قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ إلي تسوية دائمة قد فشلت حينما لم يتوصل جونار چارينج الذي كان قد أنيط به إجراء التفاوضات حوله، إلي أية نتيجة مع كل من الطرفين، وكانت إحدي العقبات الكئود هي رفض مصر إجراء مباحثات مباشرة مع الإسرائيليين حيث كان ناصر يخشي من الأثر الذي ستحدثه هذه التفاوضات علي الصورة التي اختارها لنفسه كزعيم للأمة العربية[1]، هذا علي الرغم من أنه لم يعارض إجراء تلك التفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، أو برعاية واشنطون لو اقترح أحد ذلك. التقط ويليام روجر، وزير الخارجية، هذا الخيط في خطاب له في ديسمبر ١٩٦٩واقترح إجراء محادثات سلام علي أساس انسحاب إسرائيل من سيناء، وتطمينات أمنية لها، وتفاوضات أردنية/ إسرائيلية بشأن الضفة الغربية، وأخري حول مستقبل القدس كمدينة موحدة، ووعود غامضة بتسوية منصفة لمشكلة اللاجئين. تسبب هذا الخطاب في عاصفة اجتاحت إسرائيل، حيث إن القلة القليلة منهم هم من كانوا علي استعدادا للانسحاب من أي أرض، وبخاصة الانسحاب الكلي من سيناء.

وعلي الرغم من مقاومته السابقة للشروط الأمريكية منذ أول زيارة قام بها دالاس لمصر عام ١٩٥٣، أعلن ناصر عام ١٩٧٠ أنه علي استعداد للقبول بمبادرة روچرز. جاء بمذكرات السادات التي صاغها في كتابه «البحث عن الذات» أن عبدالناصر قال له إن جميع أوراق اللعبة في أيدي الأمريكيين وأن الوقت قد حان للتحدث والسماح

(١) لا يقول لنا الكاتب كيف توصل إلي استنتاج سبب امتناع ناصر عن إجراء تفاوضات مباشرة مع الكيان الإسرائيلي. هذا علاوة علي أن المؤرخين يذهبون إلي أنه قبل بمبادرة روجرز من أجل أن يتمكن من مهلة إقامة قواعد الصواريخ [الترجمة]

للأمريكيين بالمشاركة في ذلك. وأضاف السادات أنه حتي وقتئذ كان المصريون يُفوّضون السوفييت في الحديث إلي الأمريكيين نيابة عنهم، وعبر عن إحباطه أن واشنطون فشلت في التقاط الإشارات التي ظل يبعث بها إليهم علي مدي ثلاث سنوات وحتي اندلاع حرب أكتوبر.

وعلي مدي العام ونصف العام التاليين شهدت مبادرة روجرز عدة تعديلات حتي صيف ١٩٧١ حينما تم إلقاؤها في سلة مهملات البيت الأبيض الواقعة في المكاتب التي كان يحتلها هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي في «بدروم» المبني. وعلي الرغم من أن «الحرب» بين كيسنجر وروجرز كانت قد حكمت علي المبادرة بالفشل منذ البداية، لكنها لم يكن لها أية فرصة للنجاح أبدا حتي ولو كان نيكسون علي استعداد لمواجهة اللوبي الإسرائيلي، وصورته في الصحافة. علاوة علي ذلك، كان كيسنجر ينظر لمنطقة الشرق الأوسط، في تلك الفترة، علي أنها جبهة مواجهة للحرب الباردة. وحينما وقّع السادات معاهدة جديدة مع السوفييت عام ١٩٧١، تأكد كيسنجر أن أي شيء يتم لمصلحة مصر يعود بالضرر علي الولايات المتحدة – علي الأقل طالما ظل السوفييت هناك. جاء أيضا بمذكرات السادات أن موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي ذكر أن موضوع الغارات الإسرائيلية في العمق المصري جاء ذكره في لقاءاته بالبيت الأبيض لكن ليس بأسلوب سلبي حيث كان موقف الأمريكيين من إسقاط الإسرائيليين للطائرات السوفييتية بمصر هو «فلتطلقوا عليها نيران جهنم».

أيضا، شعر كيسنجر، حتي بعد أن بددت حرب أكتوبر أوهامه عن الطبيعة الرومانسية للقرارات السياسية العربية، شعر بأن مشروع روجرز بكل تنويعاته كان يفتقد الاتساق المنطقي لأنه كان يتصور حلاً نهائيا دونما خطوات وسيطة. حاول، حينما اشترك فيما سمّي بعملية السلام، أن يستبدل التعبير الذي رآه مُقيّدا، والذي لم يقبله أي من الطرفين، أي «الأرض مقابل السلام» بصيغته الخاصة «السيادة والأمن»، لكنه لم يكن له أن يحقق شيئا دونما دعم السادات وتصميمه علي المشاركة في عملية «سلام أمريكي» جديد للشرق الأوسط، وهذه الحقيقة هي المفتاح لفهم ما تلي ذلك من تطورات.

كان السادات قد شعر أن تعاطي إدارة نيكسون معه منذ البداية لم تكن ودية، وكان قد تم تحذيره من أنه من غير المجدي أن يتوقع أن البيت الأبيض سوف يمارس أية ضغوط علي إسرائيل كي تلزم نفسها بتسوية تقتضي انسحابا ذا قيمة من الأراضي التى استولت عليها بعد هدنة حرب الأيام السادسة. من ثم رأي أنه إن لم يحدث ما يغير الوضع فستصبح تلك حدودا دائمة لإسرائيل. وهكذا، ففى فبراير ١٩٧١، اتخذ السادات الإجراء الأول من سلسلة إجراءات عديدة أحادية كان لها أن تؤدي في النهاية إلي حرب أكتوبر ١٩٧٣. بدأ بإلقاء خطاب في مجلس الشعب اقترح فيه انسحابا إسرائيليا جزئيا حتي الممرات الاستراتيجية، ثم إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وإجراء مفاوضات مباشرة للتوصل إلي معاهدة سلام. كتب السادات في مذكراته يقول إن الشعب المصري رحب بالخطاب باستثناء بقايا القيادات السياسية من عهد ناصر والذين اتهمهم بأنهم موالون للسوفييت في جميع الأمور، وكانت حملة التطهير التي قام بها السادات ضدهم إلماحة أخرى منه بأنه لا ينوي التضحية بالمصريين من أجل القضية الفلسطينية[1]. لكن الانطباع العام عنه أنه كان مغرماً بالأحاديث من دون اتخاذ إجراءات، وعلي الرغم من أن هذا لقى استحسان أمريكا وقَرّبه منها، إلا أنه أدي إلي اغتياله في نهاية المطاف.

لم يقتصر الأمر علي أن السادات في خطابه ذاك اقترح أمرا لم يكن لأي زعيم عربي آخر أن يجرؤ علي اقتراحه، لكنه أيضا كان يأمل أن تفهم واشنطون الإشارة، حيث إنه كتب في مذكراته يقول إنه لو أبدت الولايات المتحدة أو إسرائيل اهتماما كافيا بالمبادرة ما كان لحرب أكتوبر أن تحدث ولبدأت عملية السلام في فبراير أو مارس عام ١٩٧١. لكن لم يحدث أي شيء حتي مايو ١٩٧١ حينما قام الوزير روچرز

(١) علي الرغم من أن القضية الفلسطينية هي لب الموضوع، فإن الحروب التي فُرِضت علي مصر، باستثناء حرب ١٩٤٨، لم تكن القضية الفلسطينية هي سببها المباشر، حيث إن عدوان ١٩٥٦ كان بسبب تأميم قناة السويس، وفي ١٩٦٧، نفذت إسرائيل عدوانها بالاتفاق مع الولايات المتحدة كما سبق ذكره في هذا الكتاب، وكان الدافع إلي حرب ١٩٧٣طرد الإسرائيليين من سيناء [الترجمة]

بزيارة للقاهرة وهنأه على خطابه. كتب السادات يقول إن روجرز قال له «أتعلم، لقد وجدت حلا للمشكلة» فسأله السادات كيف؟ أجاب روجرز بأن جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل كانت قد قالت إنه إن أعلن أي زعيم عربي استعداده للتفاوض مع بلدها، فستضع كل أوراقها علي الطاولة، وبأنه قد جاء إلي القاهرة للدفع بالعملية التفاوضية، وحينما سألة السادات عما كان يتوقع منه القيام به أجاب روجرز بأنه ليس عليه فعل أي شيء لأنه كان قد قام بما هو مطلوب بالفعل وأنه سيتوجه إلي إسرائيل ليطلب من مائير الوفاء بما وعدت به.

لكن لم يحدث شيء حتي يوليو حينما وصل مبعوث أمريكي آخر إلي القاهرة ليسأل الرئيس المصري عما إن كان مازال متمسكا بمبادرته. وحينما رد عليه السادات بالإيجاب، قال له المبعوث إنه، ووفقا للتعليمات التي كان قد تلقاها، يود أن يخبره أنه، وبعد أن تلقي إجابته، أن الرئيس الأمريكي وابتداء من منتصف ليلة ٦ يوليو ١٩٧١ سيتدخل شخصيا لبدء دحرجة الكرة باتجاه التوصل إلي حل سلمي.

وعلي الرغم من أن السادات لا يلتزم الدقة الكاملة في مذكراته، إلا أن تسجيله لتلاعبات جماعة صناع السياسة الأمريكية فيما كانت تتعثر حول مبادرة روجرز لا تعوزها الدقة. في تلك الأثناء، انتظر السادات سماع ما قد يتوصل إليه الأمريكيون. وفي هذا الصدد يقول إن المبعوث ذهب وإنه انتظر منتصف تلك الليلة ومنتصف ليالي أخري عديدة ولم يتحرك أي شيء. كانت إشارة السادات الأولي أضعف من أن تُسمع في وجود صليل الشخصيات والطموحات المتصارعة. وعلي الرغم من ذلك، كان هنري كيسنجر قد تلقي تقارير عن فتور المصريين إزاء طلبات الرئيس السوفييتي أثناء زيارته للقاهرة والاستجابة السلبية التي تلقاها لدي إصراره علي أن ترفض مصر أية مبادرة سلام أمريكية، وأن تنهي المشاريع الاقتصادية الأمريكية بمصر. كان السادات قد وافق علي أن تستشير مصر موسكو قبل شن حرب جديدة، لكن ذلك خفف من شعور واشنطون بأن عليها الاهتمام بحديث الزعيم المصري عن «عام الحسم».

وفي نفس هذا الوقت تقريبا، سلم السادات، رئيس قسم المصالح الأمريكية الخاصة بالقاهرة، دونالد برجوس، خطابا للرئيس نيكسون جاء به أنه إذا تمكن من

التوصل إلي اتفاق حول فض الاشتباك وإعادة فتح قناة السويس، فإنه سيقوم بطرد الروس من مصر. أضاف برجوس، في برقية له إلي الرئيس لا يطلع عليها أحد سواه، أن هذا كان اختراقا كبيرا باتجاه السلام، كما أن مصر إن أنفقت الملايين علي تطهير مجري قناة السويس وإعادة فتحها، يصبح بالإمكان استبعاد الحرب كبديل منطقي في الشرق الأوسط.

كان كيسنجر أيضا قد أدخل مبادرات السلام في الاعتبار، لكنه كان يعلم أن إسرائيل ستقول إنه طالما بقيت القواعد السوڤييتية في الشرق الأوسط فإنه لا جدوي من الاستمرار في محاولات جعلها تتراجع إلي حدود ما قبل عام ١٩٦٧. علي المستوي السياسي كان هذا مستحيلا حتي لو أراد السادات التحرك في هذا الاتجاه، وهو لم يكن يريد ذلك. من ناحية أخري، ذهب جوزيف سيسكو، كبير مستشاري وزارة الخارجية إلي أنه لو تم التوصل إلي تسوية فإن العرب أنفسهم سيتعاطون مع تلك المشكلة، وسيتم اضمحلال النفوذ السوڤييتي. لكن كيسنجر أصر علي خروجهم أولا.

وبعد أحد عشر شهرا، أي في فبراير ١٩٧٢، أخذ السادات خطوة بمفرده، وبدأ في إعادة المستشارين العسكريين السوڤييت إلي وطنهم مع قرار بإتمام تلك المهمة في شهر يوليو التالي. أصاب هذا الإجراء بعض صناع السياسة الأمريكيين بالدهشة حيث لم يستطيعوا تبين مغزي هذا الانقلاب في السياسة المصرية التى كانت قد ظلت قائمة منذ صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوڤاكيا عام ١٩٥٥. بيد أنه، من جهة أخري، مضت مصر تتلقي المساعدات العسكرية من موسكو، بما في هذا صواريخ SAM-3 أرض/ جو التي كانت قد أثبتت فاعليتها ضد الطائرات الأمريكية بڤيتنام، فيما زادت إسرائيل من ضغوطها علي الولايات المتحدة لتلقي المزيد من الأسلحة لمجابهة الأسلحة المصرية، ومضي سباق التسلح في التصاعد رغم جهود السادات لإيجاد بديل لحرب جديدة.

وبدلا من أن يشجع إبعاد المستشارين السوڤييت واشنطون علي اتخاذ الخطوة

الدرامتيكية التي كان السادات قد عقد الأمل عليها، فقد نقل إليه البيت الأبيض حسا بأن بإمكان الشرق الأوسط الانتظار فيما كانت الترتيبات تتخذ بشأن أمور أكثر إلحاحا وبخاصة إيجاد طريق للخروج من حرب ڤيتنام. كان ما أُسْمِي «أطروحة الرجل المجنون» التي تباهي بها نيكسون - أي التهديد باستخدام القنبلة الذرية علي غرار التحذيرات التي كان أيزنهاور قد أطلقها أثناء الحرب الكورية - قد أثبتت أنه لم يكن مجنونا بإطلاقه إذ إنها أطلقت مناورات دبلوماسية للزج بالصين في معادلة القوي الكبري. كان الأمل من ذلك هو إمكان إزاحة ڤيتنام عما كان دالاس قد أسماه حربا صليبية ضد «الشيوعية الدولية»، إذ إنه بإنهاء الحظر علي إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين، كان نيكسون وكيسنجر يُقصيان بشكل أساسي، السبب المنطقي لحرب ڤيتنام علي الرغم من أنهما كانا قد ظلا يتجنبان الاعتراف بالهزيمة النهائية الحتمية التي كانت في طريقها إلي التحقق.

في تلك الأثناء، مضي السادات ومستشاروه يراقبون تلك التطورات عن كثب، ويتمعنون في تضمينات «الانفراجة» [في العلاقات مع موسكو] وهو مصطلح استُخدم لوصف حزمة من الاتفاقات التي توصل إليها نيكسون وكيسنجر في سلسلة من مؤتمرات القمة بدأت بلقاء في موسكو في مايو ١٩٧٢، وكان أشهر تلك الاتفاقات معاهدتي الحد من التسلح والمعروفتين باسم SALT I وSALT II ، بيد أن أكثر ما لفت اهتمام القاهرة كان البيان المشترك للقمة الأولي الذي دعا إلي تخفيف التوتر العسكري في الشرق الأوسط وما أضمره هذا من عدم اهتمام أمريكا بمصالح مصر. وفي هذا الصدد كتب السادات في مذكراته قائلا «إن ذلك كان بمثابة صدمة عنيفة لمصر إذ إن مصر كانت أقل تسلحا بكثير من إسرائيل وكان تخفيف التوتر العسكري لا يعني في هذا السياق سوي الاستسلام لإسرائيل. وحينما طلب السادات من السفير السوڤييتي توضيحا عما إن كانت قد جرت مناقشة الوضع المتأزم في سيناء حيث كان الجيشان المصري والإسرائيلي يقفان في مواجهة بعضهما، أخبره السفير أنه علي حين أن الروس ضغطوا علي نيكسون من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ إلا أنه لم يحدث أي تقدم حول قضية الشرق الأوسط.

كان لدي السادات سبب وجيه ليشك في أن أصدقاءه السوفييت قد قاموا بمثل هذا المجهود، وكان قد توصل إلي استنتاج من خلال الفشل الذريع لخطة روجرز بأن العمل من خلال وزارة الخارجية الأمريكية غير مُجدٍ، وهو استنتاج دعمته بقوة نتائج قمة موسكو والقواعد الإجرائية الواضحة للانفراجة فى العلاقات بين الجانبين والتي لا تولي أية أولوية لقضايا الشرق الأوسط. الأسوأ من هذا هو أن السادات كان مازال مجبرا علي الحصول علي السلاح من موسكو حيث لم يكن لديه خيار آخر. وعلي حين أن الأجواء في واشنطون لم تتغير، إلا أنها ساءت في العاصمة السوفييتية حيث ضعف الاهتمام منذ مؤتمر القمة ذاك بتزويد مصر بطلباتها من السلاح. وفي تفسير لهم لتغير توجهاتهم، قام الروس بإعطاء الرئيس المصري تحليلا من صفحتين انتهي إلي عدم إمكان إرسال أسلحة مُعينة وذلك لأنه لا مجال لإمكانية كسب أي حرب جديدة.

في مذكراته ألقي السادات، وهو يتأمل تلك الفترة، باللوم علي المسعي السوفييتي الأمريكي لإعادة تقويم اهتمامات القوتين العظميين بوضع حد للتسلح النووي وتعليق خطاب الحرب الباردة من أجل التوصل إلي اتفاق حول الوضع المستقبلي لڤيتنام وبرلين، مع إهمال الشرق الأوسط، وأضاف أن الأمريكيين كانوا قد أصيبوا بالذهول بطبيعة الحال لدي سماعهم بقراره يوم ١٦ يوليو بطرد الخبراء العسكريين السوفييت من مصر لكنهم حاولوا التقليل من ذكر القرار في إعلامهم نظرا للانفراجة التي كانت قد حدثت في العلاقات والتي دشنها نيكسون بزيارته للاتحاد السوفييتي في مايو ١٩٧٢ أي قبل شهرين من قراره، بحيث بدا الأمر وكأن ثمة مؤامرة لالتزام الصمت.

بدا الأمر وأن مصير مصر كان مُلحقا بإحكام بآخر قائمة الأمور التي أصبحت تقتضيها الهيمنة السوفييتية/ الأمريكية، وكان هذا ما تعنيه الانفراجة في العلاقات. كان أسوأ ما في هذه المحنة هو مشكلة الاقتصاد المصري علي المدي الطويل مع استمرار وضع اللاحرب واللاسلم، بأكثر من الوضع المتوتر في سيناء. كانت هزيمة

١٩٦٧ قد تركت الجيش المصري في حالة شبه كاملة من التشتت والفوضي، وركز ناصر علي تسليح الجيش وتأهيله من جديد مما جعله يواجه اختيارا قاسيا بين الأسلحة والطعام حيث بلغت الإنفاقات العسكرية حوالي ثلث الموازنة المصرية في السنوات التي تلت ١٩٦٧ مباشرة، وكانت مصر تعاني شُحا في العملة الصعبة، كما توقف الدخل من قناة السويس وكذلك من السياحة. كانت مواقع إنتاج مصر النفطية موجودة في سيناء، لكن إسرائيل استخدمت تلك الآبار لتزويد نفسها بما تحتاجه من الطاقة[١]، كما وضع النمو السريع في عدد السكان والنزوح إلي المدن وتوسعها الضغوط علي إنتاج المواد الزراعية مما أوجد احتياجات كبيرة لاستيراد جميع أنواع الأطعمة. وعلي الرغم من أن بلاد النفط العربية الثرية ساعدت علي إبعاد شبح حدوث كارثة وشيكة، إلا أنه، وكما ذكر السادات في مذكراته، فقد بدا المشهد الاقتصادي المصري قاتما.

كان السادات يعتقد أن إرث ناصر مسئول إلي حد كبير عن الوضع الاقتصادي وعن ضعف الجيش أيضا، حسبما جاء في سيرته الذاتية حيث ذكر أن مصر قامت، وبغباء تام، بمحاكاة النموذج الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي علي الرغم من افتقادها للموارد الأساسية والقدرات التقنية ورأس المال. ذهب إلي أنه، بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، كانت الأوضاع الاقتصادية بمصر أكثر من مُرضية، لكن، وبدلا من الانطلاق علي أساس من القطاع العام السليم والقطاع الخاص المزدهر، شاب ممارسات مصر للاشتراكية الطابع الماركسي بحيث أصبح يُنظر للمشاريع الخاصة علي أنها رأسمالية بغيضة وللقطاع الخاص علي أنه مرادف للاستغلال والسرقة وكان التراجع عن المشروعات الفردية ذاك هو بداية الانهيار الاقتصادي الكارثي.

قال السادات إنه قرأ في عام ١٩٧٠ تقريرا أصدرته الولايات المتحدة حلَّلت فيه الوضع الاقتصادي في مصر، وقالت «فليصيح ناصر عاليا كما يحلو له، إذ إنه

(١) يميل الكاتب إلي صياغة ممارسات إسرائيل بتعبيرات توحي بالدهاء و«الشطارة» دون أية إلماحة لإدانتها [الترجمة]

سرعان ما سيجثو علي ركبتيه اقتصادياً، وكانت مصر وقتئذ تعتمد علي مواردها الخاصة بشكل تام، حيث لم تكن ثمة معونات خارجية من أي مصدر، سوفييتياً كان أم أمريكيا، أو أوروبياً، أو عربيا، ولم تكن مصر تتلقي من العالم الخارجي سوي الإهانات. وعلي حين أن السادات قال إنه كان يعتقد أن ذلك التقرير كان جزءاً من الحرب النفسية، إلا أنه لم يكن لديه أدني شك في أن الاقتصاد المصري، ومع تزايد عدد السكان وتوقهم إلي السلع الاستهلاكية، سيصل إلي مرحلة الصفر خلال عامين من ذلك التاريخ علي أكثر تقدير.

وكما بيّنا في الفصل السابق فقد كان الخبراء الأمريكيون قد تنبأوا بهذا الوضع منذ وقت مبكر أي في عام ١٩٦٤ حينما وجه وولت روستو، الذي كان وقتئذ رئيس مجلس وضع السياسات بوزارة الخارجية، وجه مذكرة إلي الرئيس چونسون في ١٤ أبريل من العام ذاك، كتبها ويليام آر. پولك الخبير في شئون الشرق الأوسط، واقترح فيها إجابة عن الأسئلة المفتاح المتعلقة بما علي الولايات المتحدة أن تفعله كي تحصل علي ما تريده من مصر، وعلق عليها رستو قائلا إنها كانت أفضل عرض للمشكلة رأته عيناه حيث إنه كان يبين بوضوح السبب الذي من أجله كان من الضروري الحفاظ علي التوازن الرهيف بين العصا والجزرة تجاه القاهرة. أكد بولك علي أن فرص مصر، ومن ثم جدواها بالنسبة للولايات المتحدة، تتوقف علي نموها الاقتصادي[1].

تمثلت مشكلة السادات في إمكانية إجبار الولايات المتحدة علي تغيير نهج «اللافعالية» الذي اتبعته، وكانت شكواه من سياسات ناصر الاقتصادية تشير إلي إحباطه مما شاب «الاشتراكية» المصرية من سمات ماركسية. مضي يجزم في المناسبات العديدة بأن لدي الولايات المتحدة ٩٩٪ من أوراق اللعب وكان قد زار الولايات المتحدة عام ١٩٦٤ وأُعجب بنظامها الاقتصادي وغدا مقتنعا بأن إشراك الولايات المتحدة في تنفيذ أهدافه الداخلية والخارجية كان ضرورة عملية وأن الأمر

(١) بتعبير آخر، كان خَنْق مصراقتصاديا من قبل الولايات المتحدة إجراء لتركيعها سياسيا بحيث تصبح دولة وظيفية تابعة لأمريكا [الترجمة]

يتوقف علي جذب اهتمامها إلي محنة مصر وإقناع الحكومة الأمريكية أن تلعب بالأوراق التي بحوزتها.

العبور:

بعد عدة محاولات تمكن السادات في وقت متأخر من فبراير ١٩٧٣ من أن يحصل لمبعوثه الخاص علي إذن بالدخول إلي المكتب البيضاوي، وكان نيكسون، قبل وصول المبعوث، قد تلقي خطابا من الزعيم اليوغسلافي تيتو يخبره فيه أنه التقي السادات وأنه يوافقه الرأي علي أن الوضع القائم لا يحتمل، وأضاف أن حقوق الشعوب العربية ينبغي أن تكون جزءا من التسوية النهائية وأنه يريد أن يعلم الرئيس الأمريكي أن دول عدم الانحياز تدعم المطالب المصرية، هذا علي الرغم من أن الانفراجة في العلاقات بين الكتلتين كانت قد أضعفت كتلة الحياد إلي حد كبير. ما ذكره تيتو بعد ذلك كان أكثر أهمية إذ إنه ذكر أن السادات أخبره أنه علي استعداد لاتخاذ خطوات إضافية كي يضمن السلام، وأن ثمة منطلقاً جديداً في الموقف المصري وهو الاعتراف بوجود دولة إسرائيل، ومن «نقطة» الانطلاق تلك غدت النقاشات حول الاعتراف الدبلوماسي الرسمي بإسرائيل «نقطة» تفاوضية حول التسوية النهائية، وليس تراجعا عن ذلك التأكيد.

في مستهل ذلك اللقاء الخصوصي مع مبعوث السادات ظهر كيسنجر لفترة وجيزة قائلا إنه لن يستطيع المكوث لأنه من المهم الحفاظ علي الانطباع بأن وزارة الخارجية مازالت هي المنوطة بشئون الشرق الأوسط. وكان كيسنجر قد تنازل عن «التحكم»، في هذا الشق من السياسة الأمريكية، ليس فقط بسبب «واجباته» في مسألة ڤيتنام والصين، بل أيضا لاعتقاده أن شئون الشرق الأوسط لا تعد بشيء سوي الحزن والإحباط نظرا للتيارات السياسية المتعارضة بالولايات المتحدة. أما نيكسون فكان علي درجة كافية من الكياسة في تعليقه حيث قال إن زيارته لمصر عام ١٩٦٤ كانت ممتعة للغاية وأنه شعر بالاحترام لناصر كما أنه يرغب في الاضطلاع بدور في إقامة سلام دائم بالمنطقة. وبعد ذلك، قام بدعوة زائره، حافظ إسماعيل،

مستشار السادات لشئون الأمن القومي، للتعبير بصراحة عن وجهة نظر مصر في الأمور جميعها.

قبِل إسماعيل التحدي وقام بعرض وجهة النظر المصرية حيث ذهب إلي أن مصر لا ترغب في أن تكون جزءا من مجال نفوذ أي بلد ولم تكن تريد سوي أن يكون لها دورها التاريخي في الشرق الأوسط. ثم أضاف أن الشرق الأوسط يصبح قويا حال وجود مصر قوية، أما في حال ضعفها فإن الشرق الأوسط يكون ضعيفا، أي أنه، بإيجاز نحّي جانبا طموح ناصر في أن تقوم مصر بدور قيادي في زعامة كتلة الحياد، وفضل عليه الاقتصار علي «قومية وادي النيل»: مضي يقول إن السبب الوحيد في الشقاق المصري/ الأمريكي هو دعم واشنطون الكامل لإسرائيل عسكريا وسياسيا، وتنبأ بأن إسرائيل ستسعي يوما ما لإخراج الولايات المتحدة من الشرق الأوسط مثلما فعلت مع بريطانيا عندما اعترضت طريقها.

كان ثمة نقلة أخري لافتة ما كان لنيكسون أن يخطئها، وذلك لأن تصميم المصريين علي خروج البريطانيين كان سابقا علي الصراع المسلح الذي شنته العصابات الإرهابية الصهيونية. والآن، كان إسماعيل يقول إن مصر ترحب بوجود نفوذ أكبر في المنطقة للولايات المتحدة التي خلفت البريطانيين. قال إسماعيل إن القضية المركزية هي إصرار إسرائيل علي الاحتفاظ بالأراضي التي استولت عليها من خلال الحرب، وإنكارها علي الفلسطينيين أية تسوية مُتقبلة لمشكلة اللاجئين. بتعبير آخر، أراد إسماعيل أن يقول إنه ينبغي علي إسرائيل أن تنتهج مسلك دولة شرق أوسطية وأن تتوقف عن الاعتماد علي المساعدات الخارجية التي تضفي عليها وضعا خاصا مقارنة بجميع الآخرين، وأن توقف الهجرات اليهودية وتقطع روابطها مع الصهيونية العالمية، بالطبع، لم يكن إسماعيل يتوقع ردا مؤيدا لتلك الطلبات، لكنه كان يسعي للحصول علي مقترحات أمريكية مضادة.

لم يعطه نيكسون الكثير في المقابل بل أخبره قائلا إن «السلام الفوري مجرد حلم، ولا يوجد ما يضمن سلاما دائما، لكن أي تحرك بعيدا عن نقطة الموات الحالية

يعتبر من الأهداف المهمة»، ثم انطلق في نقاش يوضح السبب في أنه ينبغي أن تسير عملية السلام بخطي بطيئة وتنتقل من نقطة توقف مؤقت إلي أخري، ثم أكد لإسماعيل أن الولايات المتحدة لا تسعي إلي أن تجد مصر نفسها أسيرة فخ في نقطة معينة تعلن إسرائيل لديها أنه قد تم تسوية كل شيء وأنها غير مستعدة لأية تنازلات أو إجراء محادثات أخري. ثم قال له «أقسم لك أن هذا سيكون فقط بداية للحوار» وأنه سيتشاور مع كسينجر بشأن الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها شريطة أن يلتزم الجميع بالسرية التامة التي يحتاجها المصريون لحماية أنفسهم من المتطرفين المتعصبين مثلما يحتاجها الأمريكيون؛ ثم أضاف «هذه أمور شديدة الحساسية ويجب الالتزام بالسرية حيالها».

وبحسب وقائع الجلسة التي سجلها المصريون، فقد علق نيكسون بالقول إن الإسرائيليين يشعرون أنه من المفترض، أن تنازلوا عن مزايا أساسية كبيرة ومن ثم فإن علي القاهرة أن تدرس ما هي علي استعداد لتقديمه من أجل حفزهم علي الاشتراك في عملية باتجاه تسوية دائمة، وعلي الرغم من أن مصر كانت هي الطرف الذي تحتل إسرائيل أجزاء منه، إلا أن التنازلات التي كانت تتوقعها إسرائيل من مصر كانت تشمل تنازلات عن أجزاء من الأرض وأيضا تنازلات سياسية، وكان آنذاك أن طرح الرئيس الأمريكي صيغة «السيادة والأمن» كمصطلح مفتاح للوساطة الناجحة، مع إضمار أنه لا يمكن التوصل إلي تسوية شاملة في ظل معادلة «الأرض مقابل السلام» التي بمقتضاها يتحتم علي إسرائيل إعادة سيناء كاملة ومرتفعات الجولان والضفة الغربية مقابل السلام. بدلا من ذلك، سيكون ثمة سلسلة من الاتفاقات الثنائية.

رأت القاهرة أن إصرار الأمريكيين علي السرية كان يرجع إلي رغبتهم في استبعاد الروس من المحادثات مع عدم الإخلال بروح المحادثات التي كانت قد جرت في لقاء القمة بموسكو. كانت الرغبة في عقد اتفاقيات ثنائية تبعة طبيعية للسياسات التقليدية لاتباع النهج الثنائي من أجل إثباط أية إمكانية للعودة إلي ظهور جبهة عربية موحدة

معادية للمصالح الغربية علي غرار تلك الذي كان ناصر قد شكّلها- ومما لا شك فيه أن الفلسطينيين كانوا هم الطرف الذي كان من المحتم له أن يعاني من هذا النهج أكثر من غيره وذلك لعدم وجود دولة لهم تستطيع التفاوض علي أية تسوية مع إسرائيل. يقول هيكل والذي كان وقتئذ مازال مستشارا للسادات بالرغم من الشكوك المتزايدة التي كانت تساوره يقول في كتابه «الطريق إلي رمضان» إن النتيجة النهائية لهذا النهج كان لابد وأن تكون «سلاما أمريكيا» يضمن للولايات المتحدة مصالحها بالمنطقة.

علي مدي الشهور التي تلت ذلك لم يكد أي شيء يتحرك، فيما شعرت مصر باقتصادها ينهار، وفيما لحق الأذي بسمعتها في الخارج، وبدأ حلفاؤها العرب يدينون موقفها السلبي. ثم عُقد لقاء قمة روسى/ أمريكي آخر، التقي علي هامشه كيسنجر السفير المصري وطمأنه إلي أن القوتين كانتا تعملان علي وضع إطار للمحادثات، وأيضا أنه من المتعذر إنجاز أي شيء قبل الانتخابات الإسرائيلية في أكتوبر التالي. أثناء أحاديثهما تلك، أثار إسماعيل، السفير المصري، قضية زيادة الدعم العسكري والتكنولوجي الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، وعدم قدرة البيت الأبيض علي مقاومة مطالبات الكونجرس الضغط علي روسيا لزيادة الهجرات إلي إسرائيل، ودعم أمريكا الكامل لإسرائيل. تساءل عن الخيارات المتبقية لمصر قائلا إنه سيكون عليها إما القبول بالوضع القائم علي أنه وضع دائم وبذلك تقدم تنازلات هائلة مقابل السلام، أو أن تشن عملية عسكرية، وحينما سأله كيسنجر عن الخيار الأخير أجابه بعد تردد بأنه سيكون مغامرة كبيرة وقتئذ، أي أن ما كان يعنيه هو أن مصر قد تلجأ إليه في المدي البعيد.

بذلك، أنجز السفير المصري هدفه هذا علي الرغم من أنه استبعد الحل العسكري في المستقبل القريب. بيد أن التغير الطفيف الذي كان قد لاح في شهر فبراير اختفي بحلول الصيف. يذكر هيكل في كتابه الذي أشرنا إليه سالفا أنه قال للسادات، ذات يوم، إنه يخشي أن الأمور تبدو وأن الانفراجة في العلاقات بين القوتين ستصبح واقعا وتفرض نفسها علي المصريين قبل أن يستطيعوا فرض أنفسهم عليها، وبذا تضع

الشروط لمشكلة الشرق الأوسط بدلا من أن تضع مشكلة الشرق الأوسط الشروط للانفراجة. أجابه السادات بأنهم قد لا يستطيعون سوي التعلق بآخر جزء في ذيل الانفراجة.

في الأشهر الأخيرة من صيف عام ١٩٧٢، بدأ السادات في ترقيع انفراجة خاصة به في الداخل المصري وبينه وبين البلاد العربية الأخري. أصدر عفوه عن ناقديه وأعاد بعض أعدائه إلي مناصبهم، وسافر إلي ليبيا لتهدئة الأوضاع مع القذافي وإلي الأردن لاسترضاء الملك حسين. ثم اتجه إلي السعودية سعياً لاستخدام النفط سلاحا جديدا يشهره ضد حلفاء إسرائيل. وفي الذكري الثالثة لوفاة ناصر تحدث إلي جمهور الحضور قائلا إن مصر تعرف هدفها وإنها مصممة علي الوصول إليه، وأضاف إنه لا يعدهم بأي شيء ولن يدخل في التفاصيل لكنه يكتفي بالقول إن تحرير أرض مصر هو المهمة الأساسية أمامهم وإنهم بعون الله سينفذون ذلك وينجحون ويستعيدون حقهم. ثم انتهي بالقول إن تلك هي إرادة شعب مصر، وإرادة الأمة ومشيئة الله.

ونظرا لما خبره الجميع من تهديداته الخطابية السابقة وحديثه المتكرر عن «عام الحسم» دونما فعل أي شيء، لم يكن مما يثير الدهشة أن أحدا لم يأخذ خطابه ذاك علي محمل الجد، وأكثر ما توقعه الجميع كان سلسلة من الهجمات العابرة غير المؤثرة. كانت إسرائيل قد أسقطت مؤخرا ما يربو علي عشر طائرات مقاتلة سورية ولم يُحدث ذلك رد فعل من قبل القاهرة سوي الإدانة بصوت مرتفع. حينما أصبح كيسنجر وزير خارجية أمريكا في سبتمبر ١٩٧٣ إلي جانب احتفاظه بمنصب مستشار الأمن القومي، وعد السفراء العرب بأن يهوديته لن تؤثر فيه وأنه لن يتحيز لإسرائيل وسيكون حامياً منصفا للمصالح الأمريكية بالمنطقة. في عام ١٩٧١ وما بعده، زادت المعونات العسكرية الأمريكية لإسرائيل عشرة أمثال تقريبا مقارنة بالستينيات: زادت في عام ١٩٧١ «٥٤٥» مليون دولار، ثم ٣٠٠ مليون دولار في العام التالي، ثم ٣٠٧ مليون دولار عام ١٩٧٣. وعلي الرغم مما أبلغ به نيكسون السفير المصري، كما يبين ويليام بي. قوانت، الذي أصبح فيما بعد عضوا في محادثات عملية السلام فإن «كيسنجر لم يكن مقتنعا بتبني أمريكا مبادرة مؤثرة في الشرق الأوسط».

قيل إن موقفه هذا كان يرجع إلي أن السادات قد انفصل تماما عن الاتحاد السوفييتي، وأن أسلحة جيشه قد أصبحت عتيقة، وأن الاقتصاد المصري كان علي شفا الانهيار وإلي أن قوات إسرائيل البرية والجوية كانت متفوقة بدرجة هائلة عن مثيلتها المصرية. بيد أنه فإن هذه الأسباب تحديدا هي التي دفعت القوات المصرية إلي شن الهجوم يوم ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ في عيد الغفران اليهودي، حيث عبرت بنجاح قناة السويس واجتاحت خط بارليف وصدت القوات الإسرائيلية التي أخذت في التراجع. شنت القوات السورية أيضا هجوما علي الجيش الإسرائيلي في هضبة الجولان، وهكذا، فإن ما بدا وأنه هجوم يائس عابر لا أمل فيه للنجاح أدهش العالم بأجمعه وكان أداء الجيش المصري وقواته الجوية يفوق بكثير نظيره عام ١٩٦٧.

لكن الخبراء الأمريكيين الذين أوردت صحيفة النيويورك تايمز آراءهم كانت لهم وجهة نظر مختلفة في هذا النجاح الاستهلالي الذي أجبر القوات الإسرائيلية علي الانسحاب إذ رأوا أن «العرب» (هكذا كانوا يسمون المصريين والسوريين) لم يُجْروا حساباتهم وفقا للمعايير الغربية حيث بدت المقولة أن «كسب المعركة أقل أهمية من استعادة الحس بالكرامة» توجز الرأي السائد لديهم. أضاف توماس هيوز، الرئيس السابق لاستخبارات وزارة الخارجية، قائلا «إن العرب يفعلون ما يعتقدون أنه ينبغي عليهم فعله حتي ولو بدا هذا انتحارا»، فيما اعتقد آخرون أن «العرب» اندفعوا هكذا لتخوفهم مما قد يفعله كيسنجر الذي ازداد قوة بعد أن جمع بين منصبي وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي وأصبح في وضع لابد وأن يغريه بفرض خطة سلام أمريكية والتمسك بها أيا كان ما يحدث بعد ذلك، ووفقا لهذا التقدير فإن حرب أكتوبر كانت أيضا ضربة استباقية موجهة ضد كيسنجر، أو ضربة لإجباره علي التصرف في ظل ملابسات من اختيار القاهرة[1].

(١) أيا كانت تفسيرات «الخبراء» الأمريكيين لحرب أكتوبر، تلك التفسيرات التي يطرحها المؤلف بلهجة لا تخلو من الاستخفاف بدوافع الجيش المصري، وأيا كان ما دار بخلد صناع السياسة الأمريكيين منهم والمصريين، فقد حارب الجيش المصري لتطهير الأرض وتحريرها، وكما ذُكِر من قبل، فقد تم الإعداد جيدا لهذه المعركة منذ بُعيد هزيمة ١٩٦٧ مباشرة، ولم يندفع الجيش المصري في مهمة «انتحارية» بل إنه أعيق عن إكمال مهمة التحرير الكامل [الترجمة]

بدت الأمور علي مدي أيام وأن المصريين قد يحققون نصرا عسكريا كبيرا علي أعدائهم فيما بعث تقدم الجيش المصري موجة من الرعب انتابت القيادات الإسرائيلية. وعلي مدي أسبوع منذ بدء الحرب، غامر المصريون بشن هجوم كبير، وبعثوا إلي المعركة بأربعمائة دبابة تحت غطاء من الهجمات الصاروخية. لكن بمجرد أن تقدمت قوات المشاه مستبقة غطاء الصواريخ الواقي، قام الإسرائيليون - باستخدام أسلحة جديدة نُقلت إليهم من الولايات المتحدة عبر جسر جوي الأمر الذي كان دلالة علي أن الأمريكيين كانوا مصممين علي عدم السماح بهزيمة إسرائيل - قاموا بسحق الهجوم. كانت تلك المعركة (ضد المشاة) قد بدأت في السادسة والربع من صباح ١٤ أكتوبر، وعند الظهيرة كان كل شيء قد انتهي[1]. تقدم المصريون بأقل من اثني عشر ميلا، ليس بالقدر الكافي ليحرزوا أي شيء سوي تدمير أنفسهم بحسب ما قاله القائد الإسرائيلي الذي هاتف جولدا مائير قائلا «كان يوماً طيبا. لقد عُدْنا وأصبحنا أنفسنا مرة أخري، كما أصبح المصريون أنفسهم مرة أخري».

بيد أن ما غيّر الوضع كان أداء الجيش المصري في بداية الحرب. كانت مصر قد أوضحت أن الوضع الذي كان قد ظل قائما منذ ١٩٦٧ لم يكن من المعقول تقبله أو استدامته، وأن ما يعمل علي بقائه هو الضخ الدائم للمزيد والمزيد من المعونة العسكرية لإسرائيل، والعقلية التي تؤمن باستدامة حالة الحرب والتي لا تُنتج سوي عدم الاستقرار. علي الجانب المصري، اعتقد السادات أنه قد استعاد موقع مصر في أعين العالم، وأنه لن يقدم أية تنازلات إلا إذا استرجع سيناء وما بها من آبار النفط. اعتقد أيضا أن «العبور» كان يعني أن تظل الولايات المتحدة منخرطة في عملية السلام حتي النهاية بحسب ما كان نيكسون قد وعد به.

كان السادات قد خاطر بالكثير. كان ثمة أوقات كانت القوات الإسرائيلية تحاصر فيها أجزاء من جيشه وتعزلها، بدرجة بدا معها وأنه قد خسر كل شيء. لكنه الآن،

(١) اختزال مُخل آخر لما حدث، فلا يذكر أي شيء عن «الثغرة» التي أحدثها الإسرائيليون عن طريق الصدفة المحضة وأعاقت تقدم المصريين، هذا علي الرغم من أنه يذكر، صادقا، الجسر الجوي من الأسلحة الأمريكية وتصميم الأمريكيين علي عدم السماح بهزيمة إسرائيل [الترجمة]

كان لديه ما يدعم موقفه مع واشنطون بدرجة تجعلها تضغط علي الإسرائيليين كي يسمحوا بتمرير المواد الغذائية إلي الجنود المحاصرين. كان سلاح النفط هو الرافعة التي تدعم موقفه في مواجهة واشنطون، وليس أي وازع أخلاقي من جانبها، حيث كان الملك فيصل قد أعلن حظرا علي شحنات البترول إلي الولايات المتحدة وسرعان ما تبعته الدول العربية الأخري المنتجة للنفط، كما اتخذت منظمة الأوبك قرارا بوقف صادرات البترول إلي أوربا والولايات المتحدة وذلك بسبب مساعداتها إسرائيل عسكرياً ودعمها لها، الأمر الذي تسبب في وجود حالة الذعر في أنحاء أوربا، حيث توقفت صفوف طويلة من السيارات لدي مضخات البنزين، وفُرِضت القيود علي استخدام الطاقة الكهربائية في المباني العامة، تبعتها قيود أخري، واستبق احتمال ارتفاع أسعار النفط حدوث أزمة اقتصادية عامة في العالم الغربي.

بيد أن الأهم من ذلك هو أن إجراءات منتجي النفط كانت مؤشرا علي تحول بنيوي في العلاقة بين الدول الصناعية ومنتجي المواد الأولية، إذ إنه، وللمرة الأولي منذ بدء التوسع الأوربي وإقامة النظام العالمي الاستعماري غدت اليد العليا لبلدان خارج نطاق العالم الصناعي؛ أي أن الأسلحة التي كانت الجيوش الاستعمارية قد استخدمتها للحفاظ علي هيمنتها بدءا من البندقية البدائية وإلي الأسلحة الأوتوماتيكية الحديثة كانت عديمة الجدوي في مواجهة سلاح النفط، الأمر الذي فضح هشاشة الدول الصناعية.

عملت أزمة ووترجيت غير المسبوقة علي تعقيد جهود التعاطي مع الحاجة الماسة للتوصل إلي وقفٍ لإطلاق النار وبدء مفاوضات السلام. بدأت الأزمة أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٢ بحادث اقتحام لمقر الحزب الديموقراطي الواقع بمبني سكني في ووترجيت، واشنطون، بواسطة عملاء سابقين بالسي آي إيه موّلتهم لجنة إعادة انتخاب الرئيس [نيكسون]. تسبب هذا في ورطة للحزب الجمهوري الحاكم آنذاك والذي كان يحتل المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض بعد اكتشاف شرائط مسجلة تُدين نيكسون بمحاولة التغطية علي الحادث، الأمر الذي دفعه للاستقالة. مما زاد

الوضع سوءا حينما قام نيكسون بفصل آرشيبالد كوكس، المُدعي الخاص الذي كان يحقق في واقعة ووترجيت والذي كان قد كتب مذكرة إحضار شرائط البيت الأبيض. من ثم قام إليوت ريتشاردسون، المدعي العام، ووليام روكليشاوس، الشخص الذي يليه بوزارة العدل، بتقديم استقالتيهما بدلا من تنفيذ الأمر بإقالة كوكس. أدت عزلة نيكسون الواضحة أثناء «مذبحة ليلة السبت»، وهو الاسم الذي أطلق علي عملية الإقالات والاستقالات، إلي زيادة الشكوك بأن الرئيس كان عازما علي إنقاذ موقعه الرئاسي من خلال خلق أزمة دولية، أيا كانت المخاطر المترتبة علي ذلك.

حدث ذلك كالتالي: اقترحت موسكو، أثناء جدل كان دائرا حول ما إن كانت إسرائيل قد خرقت الهدنة المؤقتة من خلال استمرارها في قصف المواقع المصرية والهجوم عليها، اقترحت القيام بعملية عسكرية مشتركة من أجل التحكم في الأوضاع – وأشارت إلي أن بإمكانها القيام بها وحدها إذا استدعي الأمر. رفض كيسنجر الاقتراح وأمر برفع حالة التأهب وكأنما كان ثمة احتمال لقيام حرب شاملة. أثار رفض واشنطون دراسة أية اقتراح قد يشير إلي استعدادها رؤية القوات السوڤييتية في منطقة السويس التعجب، وظل هدفها المحدد من ذلك موضوعا للجدل. بيد أنه، فقد كانت تلك فرصة للتشكيك في تظاهر السوڤييت بأنهم يدافعون عن العرب ضد الإمبريالية الأمريكية/ الإسرائيلية إذ إنه، ومنذ أزمة ١٩٥٦ حينما هدد خروشوف باستخدام الصواريخ الروسية ICBMs ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، ظل القادة الأمريكيون يتحينون الفرصة لفضح روسيا إذا كانت تقصد الخداع، أو إجبارها علي التراجع المهين إن كانت جادة في نيتها للتدخل.

بيد أن واشنطون لم تكن قد انتظرت للتشاور مع حلفائها، من ثم، رفض الناتو السماح باستخدام المجال الجوي الأوربي لعمل مناورات قد تؤجج الأوضاع، الأمر الذي تسبب في استياء واشنطون. حرصت بعض البلدان الأوربية واليابان علي أن تنأي بنفسها علناً عن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وعلي حين أنه في عام ١٩٦٧، كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، باستثناء

البلاد العربية وداعميها، مؤيدة لإسرائيل، فإن الوضع تغير عام ١٩٧٣، وأصبحت الغالبية مؤيدة لمصر علي الرغم من أنها هي التي بدأت الصراع.

وهكذا، فبعد كل شيء، لم تكن جميع أوراق اللعب في حوزة واشنطون. كتب كيسنجر قائلا في مذكراته «لم يقنع حلفاؤنا -- كما كان ينبغي عليهم أن يفعلوا -- بأن الولايات المتحدة، حتي وهي في خضم أزمة ووترجيت، كانت علي استعداد لخوض مخاطرة كبري للدفاع عن التوازن الدولي. بدلا من ذلك، فقد ركزوا علي الحقيقة الثابتة بعدم حدوث مشاورات سابقة حول حالة التأهب لقوات الولايات المتحدة المتموضعة في أوربا». من ثم، فإن الأزمة في «التوازن العالمي» كانت هي القضية. أي أن تلك الفكرة المجردة التي لم تكن محل إجماع كانت علي المحك، كما أن حجة كيسنجر بأنه لم يكن ثمة وقت للتشاور في ظل ضغط السلوك السوفييتي لم تُقنع نُقّاده الدوليين.

وعلي حين أن الأوضاع مع الحلفاء لم تكن علي درجة كبيرة من السوء، فقد واجه كيسنجر أسئلة من الصحفيين في أمريكا عن احتمال أن يكون نيكسون قد استغل الأوضاع الدبلوماسية الدولية كي يحرف الانتباه عن مشاكله الخاصة بووترجيت. لكن كيسنجر أجاب أن تلك الأسئلة غير لائقة وتسيء إلي نزاهة الحكومة الأمريكية، بيد أنه أضاف قائلاً «لا يمكن أن يعاني المرء من أزمة سلطة في المجتمع استمرت عدة أشهر دونما أن يدفع ثمنا في مكان آخر»، أي أنه من المحتمل، أن الأسلوب الذي تصرف به السوفييت نتج عن اعتقادهم أن مشكلة ووترجيت قد أدت إلي ضعف حكومة الولايات المتحدة.

وعلي الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد هبت لنجدة إسرائيل من خلال شحنات الأسلحة الضخمة التي أمدتها بها، إلا أن الوضع في مصر كان يبدو في حالة أفضل. كان بوسع السادات أن يزعم لناقديه في البلاد العربية وفي الخارج أنه بدون ذلك الدعم العسكري لتمكنت قواته من تحقيق هدفها باستعادة سيناء. ومن جهة أخري، فإنه بجعله اعتماد إسرائيل علي الدعم الأمريكي حقيقة أكثر إلحاحا لا سبيل إلي تجاهلها، عمل علي تقوية وضعه. كان ناصر قد قال في أواخر حياته

إن بإمكان السوفييت إمداد مصر بالأسلحة لكنهم لا يستطيعون تحقيق السلام لها، وكان السادات، وقتئذ، يعتقد جازما في هذه المقولة، وبأن الولايات المتحدة فقط هي التي بإمكانها تحقيق السلام، هذا علي الرغم من أنه ينبغي فعل شيء ما يجبرها علي ذلك، شيء يقنع واشنطون بأن عليها ممارسة بعض الضغط علي إسرائيل. رأي السادات أيضا أن العبور قد أضعف إسرائيل دبلوماسيا لأنه جعلها أكثر اعتمادا علي موافقة واشنطون علي أي شيء تنوي فعله.

أوضحت السرعة التي تكيف بها السادات مع الوضع في ميدان المعركة، وكيفية استفادته من الهجمات المضادة الناجحة التي كانت إسرائيل تشنها أوضحت قدرا كبيرا من المهارة السياسية. بلغ تحمس كيسنجر له أن قارنه بموحد ألمانيا أُتو فون بيسمارك. علي أية حال، فقد كان السادات منذ حرب أكتوبر وحتي لقاءات كامب دايفيد بعد ذلك بخمس سنوات يحقق أهدافه من خلال المناورات البارعة التي كانت تفاجئ مؤيديه وناقديه. كان السادات قد تباهي، في خطاب له بمجلس الشعب بعيد بداية الحرب مباشرة بأن تدفق الأسلحة الأمريكية علي إسرائيل لا يخيف مصر الأمر الذي تلقاه جمهور الحاضرين ببالغ الإعجاب والحماس لكنه، وبعد أسبوعين، ومع تراجع القوات المصرية المسلحة، أبلغ المراسلين الأجانب أن الولايات المتحدة قد أمدت إسرائيل بشحنات من الأسلحة الجديدة الناجعة التي لم تستخدم من قبل، ولا قِبل لمصر بها، وأن تلك الأسلحة قد دمرت دباباته وبطاريات صواريخه. قارن ذلك المجهود الأمريكي وبين الأسلحة الحديثة المتطورة التي استخدمتها الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية حيث كتب يقول في سيرته الذاتية «تذكرتُ ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فعلته علي الجبهة الألمانية في الحرب العالمية الثانية، ثم بعد ذلك، في الجبهة اليابانية» بل إنه حتي أثار شبح القنابل الذرية التي ألقيت علي هيروشيما ونارجازاكي. قال للمراسلين الأجانب «لن أقاتل أمريكا -- لقد قاتلتُ الإسرائيليين لمدة أحد عشر يوما، لكني علي غير استعداد لأن أقاتل أمريكا»، ثم فاجأ مستمعيه بقوله «يمكنني القول إن موقف أمريكا بخصوص إرساء السلام، موقف إيجابي».

يبدو أن مصر [السادات] بمساعدة هنري كيسنجر كانت قد وجدت طريقة لفك ارتباطاتها المتداخلة بالاتحاد السوفييتي. جاء بكتاب «السادات» تأليف هيرست وبيسون، «بعد مجرد أربع وعشرين ساعة من قيام الولايات المتحدة بتوضيح استعدادها لفعل أى شيء استثنائي لمساندة ربيبتها إسرائيل، وبعد أن أعلنت حالة التأهب النووي في جميع أنحاء العالم، كان إسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصري، يقف لالتقاط صورته مع هنري كيسنجر الذي كان يحيط وسط فهمي بذراعه. وبعد يومين ظهرت الصورة في الصفحات الأولي لصحف القاهرة، حيث ألجمت «الصدمة القراء».

ثم بدأت «الدبلوماسية المكوكية». عبّر كيسنجر عن رغبته في زيارة القاهرة ووصلها في ٥ نوفمبر ١٩٧٣ ليعقد أول لقاء له مع السادات. ظهرا معا في شرفة القصر بالقاهرة، اثنان متنافرا المظهر كما يقول وولتر أيزاكسون، كاتب سيرة كيسنجر «وكان يمثل أمريكا للعالم العربي رجل بدين، يهودي وُلِد في ألمانيا، يرتدي بذلة زرقاء لا تناسبه؛ فيما وقف يرحب به وكأنه صديق التقاه بعد طول غياب، إرهابي سابق داكن البشرة، طويل، ممشوق القامة، كان قد وُلِد فلاحا، لكنه اكتسب مظهرا أريستوقراطيا، يرتدي بذلة عسكرية أنيقة لونها كاكي، فيما يتدلي من علي كتفيه معطف من الكاشمير من Savile Row. سرعان ما سحر الاثنان بعضهما، وإلي الأبد». بدأ كيسنجر الحديث قائلاً «لقد أوجدت أزمة عالمية ولهذا جئت للقائك. ما طلباتك؟».

هنري وأنور:

لم يُضع السادات أي وقت أثناء لقاء نوفمبر واللقاء الذي تلاه في ديسمبر ليطلع «صديقى هنري كيسنجر»، كما كان يلقبه، علي طلباته. طبعا، طالب بخروج الإسرائيليين من سيناء لكنه أبدي استعداده التام لقبول الموقف الأمريكي الذي كان يذهب إلي أن التسوية يجب أن تكون عملية تدريجية حتي التوصل إلي اتفاقية سلام.

وفيما كانت مصر قد رفضت من قبل تلك الفكرة خشية أن تقاطع العملية لدي نقطة تكون مواتية لإسرائيل وفي مصلحتها، إلا أن السادات أبدى ثقته في كيسنجر. علاوة علي ذلك، فقد وافق السادات منذ المستهل علي ألا تجعل مصر سياستها تتوقف علي «الإجماع العربي» حول ما يشكل حلاً مقبولا. وبما أن مطالبة سوريا بمرتفعات الجولان كانت تمثل عقبة كئودا، فقد لقي موقف السادات ذاك ترحيبا من واشنطون.

أبلغ السادات كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكية قبل أن يفرغ من إخراج أوراقه من حقيبته، أنه لم يكن مهتما بإطلاقه بعقد هدنة مؤقتة لكن اهتمامه الأكبر كان هو التخطيط لاستراتيجية شاملة للسلام. ثم مضي يتحدث عما أسماه «التجربة الاشتراكية» وقال إنه كان يريد تطوير بلاده وفقا للخطوط التي بحثها مع المصرفي الأمريكي دايڤيد روكفلر[1]. ثم عبّر عن مطلب محدّد من الولايات المتحدة بالنسبة للمستقبل المباشر: أراد من الولايات المتحدة أن تضطلع بمسئولية أمنه الشخصي لأنه كان يعلم بوجود من يتآمرون ضده: الروس والعرب وبعض المصريين!

شعر كيسنجر بشيء من الحيرة لطلب السادات أن تتولي الولايات المتحدة أمر حَرسِه الشخصي وذلك لأنه كان يتخذ قرارات لا شعبية لها. بالطبع، فقد كانت السي أي إيه قد تمرست منذ عام ١٩٥٣، ولدي إعادة شاه إيران إلي عرش الطاووس والقضاء علي الثورة الإيرانية آنذاك، في إنشاء الشرطة السرية هناك. لكن النهج المباشر الذي استخدمه السادات في طلبه مع ما أضمره من إدانة لسياسة عدم الانحياز التي كان ناصر قد تبناها، كان يفوق ما توقعه كيسنجر، حيث إنه قد بعث رسالة تماثل في أهميتها الرسائل التي كان يبعث بها الأمراء الهنود في القرن السابق إلي مندوب التاج البريطاني يطلبون منه تحويل مقاطعاتهم إلي محميات

(١) كان هذا بداية سياسة الانفتاح «السداح مداح» وفقا للراحل أحمد بهاء الدين والتي فتحت الأبواب علي مصاريعها للنهب والسرقات وتبيض الأموال وتهريبها ونشوء طبقة رجال الأعمال الزائفة وترسخ الرأسمالية المتوحشة، تلك الأمور التي أدت بمصر إلي ما تعانيه من فوضي اقتصادية حتي لحظتنا الحالية [الترجمة]

بريطانية. لكن، وأيّا كان ما شعر به كيسنجر حول فحوي الرسالة، فقد وعد السادات بإجابة طلبه.

تم إرسال حراس السادات الشخصيين إلي الولايات المتحدة لتلقي التدريبات اللازمة، وأيضا إنشاء وحدة شرطة بالقاهرة مدرّبة علي مكافحة الإرهاب، فيما تم تعيين موظف بالسي آي إيه يدعي چون فيز، كان يجيد العربية قراءة وكتابة، بالمكتب الرئاسي للسادات وأنيطت به جميع المهام المتعلقة بأمنه. وهكذا، ومن دون وجود أية معاهدة رسمية، فإن ما بدأ في نوفمبر ١٩٧٣ كان تحالفا عسكريا جديدا علي المستويين الرمزي والواقعي، تحالفا طلبه السادات وحرص علي إنجازه، ربط الولايات المتحدة بمصر وإيران. لم تكن ثمة معاهدة رسمية، ولم تكن هناك حاجة لعقدها. في الخمسينيات، كان ناصر قد حارب حلف بغداد بشراسة بصفته آلية تحكّم اخترعها دالاس لاحتواء القومية العربية وإعادة تشكيلها؛ والآن كان السادات يضطلع بدور عامل الاستقرار الإقليمي من خلال التبعية للولايات المتحدة. ثم اكتملت الترتيبات لتفعيل هذا الدور بعقد اتفاقيات سيناء عام ١٩٧٥ ثم الرحلات التي قام بها السادات إلي إسرائيل وإلي مؤتمر كامب دايڤيد للسلام واكتملت الأوضاع التي كانت خطوطها الكفافية قد رسمت بالفعل.

أبلغ السادات كيسنجر، أثناء لقائهما الثاني، بتفاصيل الموقف من السوڤييت، حيث كان، حسب قوله، قد رافق عبدالناصر في آخر رحلة له إلي موسكو والتي عاد منها محبطا ومريضا. قال السادات إنه، نفسه، كان دائما يشعر بالمهانة في تلك الرحلات، لكنه كان يعلم أنه لا يملك سوي الاعتماد علي الأسلحة السوڤييتية في المستقبل القريب، وأنه كان يفضل الحصول علي السلاح من أمريكا لكنه كان يعلم صعوبة ذلك بالنسبة لواشنطون. أضاف قائلا إنه لم يكن من الممكن الانفصال تماما عن السوڤييت قبل حدوث إنجاز ملموس. وكما ذكر كيسنجر في كتابه، فقد ترك انتقاء السادات للحجج التي ساقها انطباعا عليه بأنه كان يتعاطي مع «رجل دولة علي قدر من الأهمية».

من جانبه، طلب كيسنجر من السادات التدخل كي ترفع السعودية ودول الخليج الأخري الحظر علي تصدير النفط، بل إن كيسنجر كان قد قال، حتي قبل لقائه الأول بالسادات «إن أمريكا ترغب، بمجرد ترسيخ وقف إطلاق النار، أن يقوم السادات بَحثِّ الملك فيصل علي إرخاء الحظر النفطي لدي بدء التفاوضات»، وإنه من المهم أن يعرف السادات أن قدرة أمريكا علي مساندة موقف مصر في التفاوضات المرتقبة لا يمكن استمرارها طوال الفترة المطلوبة إن لم يتحسن الموقف بالنسبة لحظر تصدير النفط.

بُعيد لقاء ديسمبر مباشرة، أحاط السادات كيسنجر علما بأن إسرائيل تهدف من تكتيكات تأخير استقرار وقف إطلاق النار إعاقة حدوث أي تحسن حقيقي في العلاقات المصرية/ الأمريكية. وأن الخطوط العريضة المقترحة لإحراز التقدم والتي كان قد قدمها إليه لم تعد ذات جدوي وذلك «لأن الوضع علي الأرض مازال جد متوتر». اعترف كيسنجر للسفير أشرف غربال بأن مصر كانت قد تلقت قبل ذلك «ومن المسئولين الأمريكيين تعبيرات كثيرة عن حسن النوايا التي لم تسفر بعامة، عن أية نتائج»، لكنه عازم علي الإتيان بنتائج ملموسة، لكنه بحاجة إلي وقت لإعداد الرأي العام الأمريكي لذلك، مضيفا أنهم كانوا يبذلون جهدهم في نفس الوقت من أجل حث إسرائيل علي وقف عملياتها. بيد أن السفير غربال تساءل عن شحنات الأسلحة الأمريكية إلي إسرائيل والتي لم تتوقف، وتأثير ذلك علي القاهرة، وأجاب كيسنجر بأن انطباع الأمريكيين هو أن ما تتلقاه البلاد العربية من أسلحة يفوق ما تتلقاه إسرائيل، وأضاف «علي أية حال، لم تعد تلك هي القضية إذ إن الإسرائيليين يعلمون مدي اعتمادهم علي الولايات المتحدة، ومن ثم سينصتون إلي ما تقوله».

بدت الأمور وأن حسابات السادات لدي إطلاقه عملية العبور كانت تحقق أهدافها. علاوة علي ذلك، فعلي حين أن الولايات المتحدة كانت قد تركت مصر تدير شئونها وحدها مع الاتحاد السوفييتي الأمر الذي كان له أثر سلبي علي عملية التفاوضات فقد بدا الآن وأن الولايات المتحدة كانت تعمل، في أمور معينة، علي نصرة مصر في تفاوضاتها مع تل أبيب. عقب التعليقات التي أدلي بها كيسنجر للسفير غربال.

بعث نيكسون بخطاب إلي السادات يؤكد فيه علي أن إدارته ستقدم حججها الخاصة بخطتها لفض الاشتباك إلي موشيه ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي لدي وصوله إلي واشنطون، وأضاف «من ناحيتي، فإنني أتعهد بأن أبذل كل ما في استطاعتي لأتأكد أن الناس سيتذكرون فترة رئاستي الثانية علي أنها الفترة التي طورت فيها الولايات المتحدة علاقات جديدة ومثمرة مع مصر والعالم العربي».

في خطابه ذاك، كرر نيكسون مناشدته من أجل أن تتدخل مصر لرفع الحظر علي تصدير النفط مبينا أن ذلك لابد أن يحدث علي الفور ولا ينتظر حتي نهاية محادثات فك الاشتباك، قائلاً «لقد وصلنا مع بدء محادثات فك الاشتباك إلي مرحلة من المرجح فيها أن يثبت أن لنفوذ الولايات المتحدة أثرا حاسما». بحلول ١٨ يناير ١٩٧٤، كان كيسنجر قد توصل في تفاوضاته مع الإسرائيليين إلي سحب قواتها من بعض الأجزاء في سيناء، مع وعد بالوصول إلي تسوية مع السوريين خلال التفاوضات، وكان هذا كافيا لترفع البلاد المنتجة للبترول الحظر في مارس عام ١٩٧٤.

بيد أن احتمالات التوصل إلي تسوية دائمة تستعيد مصر بمقتضاها حقول النفط في سيناء، لم تكن مؤكدة بعد. في نهاية أبريل ١٩٧٤، التقي السادات وكيسنجر مرة أخري وتفاكه السادات قائلا إن برچينيڤ قد أرسل إليه تحذيرا بألا يثق في كيسنجر، وبعد ذلك مضيا يناقشان المصاعب التي كان «هنري» يواجهها بسبب تعنت السوريين الذين ظلوا مصممين علي استعادة الجولان كاملة، هذا علي الرغم من أن استعدادات المصريين العسكرية كانت تفوق مثيلتها السورية، ناهيك عن مقارنة الأخيرة بالاستعدادات الإسرائيلية، حسبما قال كيسنجر الذي سأل السادات عما إن كانت مصر ستدعم سوريا إذا رفضت مقترحات كيسنجر وقررت الدخول في حرب. لكن السادات تعهد جازما بأن ذلك كان أمرا غير وارد حدوثه. كانت المحادثات بين الاثنين قد أضحت شأنا شبه طقوسي، وكان كيسنجر يُطلع السادات علي ما يجري علي الجبهات الأخري خارج نطاق منطقة النزاع الإقليمي، حيث كان يحاول الحصول لمصر علي مساعدات اقتصادية من بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا الغربية وأجابه

السادات بأن مستشار ألمانيا الغربية، ويلي برانت، كان قد زار مصر مؤخرا حيث اتفق الطرفان علي تشكيل لجنة ثنائية لدراسة أفضل الوسائل لتفعيل الاتفاق حول المعونة.

كان العمل علي تطهير مجري قناة السويس يحرز تقدما وكانت الولايات المتحدة قد ساهمت بعدة ملايين من الدولارات لتسريع العمل. قال السادات شبه متفاكه في إشارة منه إلي الطائرات الشراعية الأمريكية التي كانت تستخدم في العمل، إنه يود الاحتفاظ بها بعد الانتهاء من المهمة واقترح كيسنجر أن بإمكانه الاحتفاظ بإحداها. لكن تلك الواقعة كانت تشير إلي حقيقة أكبر يضمرها الحوار المصري/ الأمريكي: علي الرغم من أن السادات كان قد حقق هدفه بإشراك الولايات المتحدة والحصول علي إسهام منها، إلا أنه هو من كان قد توسل تلك المساعدة، وكان من الواضح أن الأوضاع لم تتغير كثيرا، ومضي المصريون يحاولون حفز الولايات المتحدة علي أن تجد سبيلا لتزويد مصر بما تحتاجه من سلاح.

أبلغ إسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصري، كيسنجر، بأن السوفييت كانوا يقدمون لمصر أسلحة أكثر من احتياجاتها، لكنهم كانوا لا يزودونها بما تحتاجه بالفعل ليحل محل ما تفقده. فهم كيسنجر الإلحاح واقترح أن تحصل مصر علي أسلحة من الهند، «وسيتولي الأمريكيون تعويضها من خلال المعونة الاقتصادية». ثم وجه فهمي إليه السؤال المهم «متي ستصبح معاملاتكم معنا علنية؟» وأجابه كيسنجر بأن ذلك سيحدث في نهاية العام ذاك، لكن لابد، قبل ذلك، أن يحدث فك اشتباك علي الجبهة السورية وأضاف قائلاً إن الخطوة التالية ستكون البدء في وضع خطة عسكرية مع فهمي بعد أن يتحدث كيسنجر مع السادات.

وفيما استمرت تلك المحادثات، مضي كيسنجر يضيف بلدانا جديدة إلي القائمة التي قال إنه شجعها علي منح مصر معونات اقتصادية: بريطانيا العظمي، بل وحتي الصين، الأمر الذي كان لافتا للانتباه. أما بخصوص مبيعات الأسلحة، فقد قال إنه من المبكر جدا التحدث عن شراء أسلحة كثيرة من الولايات المتحدة واقترح إمكانية بيع الأسلحة للسعودية أو الكويت، بعد ذلك تقوم مصر بشرائها من إحداهما، وحذّر

قائلا إن إسرائيل قد أطلقت حملة في الولايات المتحدة ضد مبيعات الأسلحة لمصر، ومن ثم، فمن الضروري عدم نقاش تلك القضية علنياً، لأنهم قد يحاولون حتي وقف المساعدات الاقتصادية. مضت المحادثات بهذا الأسلوب خلال لقاءات عديدة، ورغم اعتقاد السادات،أن أنوا ع الأسلحة التي اقترح كيسنجر تضمينها عندما تبدأ عملية بيع السلاح كانت «مدهشة»، إلا أن الأمر برمته كان قد أصبح مثل السراب في الصحراء الذي يبدو قريبا، ثم يبتعد كلما اقتربت منه.

حينما أثار السادات مزيدا من الأسئلة، أثبطه كيسنجر قائلاً إنه ليس من الحكمة الحديث عن «تسوية نهائية»، وإلا اتهمت مصر بمحاولة عقد صلح منفرد مع إسرائيل. وعلي الرغم من أن كيسنجر كان مخلصا في اهتمامه بسمعة السادات في العالم العربي، إلا أنه تمكن من استخدام تلك الذريعة بسبب الوعود التي كان الرئيس المصري قد قطعها علي نفسه أمامه بأنه لن يحارب من أجل السوريين أو الفلسطينيين، وكانا قد اتفقا فيما بينهما علي أن تتغاضي واشنطون عن خطابات مصر في الأمم المتحدة وفي غيرها من الأماكن، لأنها كانت مجرد خطابات ولا يجوز فهمها علي أنها سياسة قد تنتهجها مصر.

كان السؤال الذي ألح عليه السادات أكثر هو حقول النفط في سيناء واشتكي من أن «إسرائيل قد استولت بالفعل علي ستة ملايين طن من النفط المصري» وإنه سيطالبها بالتعويض وردّ كيسنجر بأن سأله ما التعويضات التي ستعطيها مصر لإسرائيل مقابل الأراضي التي ستتنازل عنها في سيناء؟ وهنا أجابه السادات بشيء من الحدة بأنه ينبغي أن يكون الإسرائيليون قد اقتنعوا بتصميمه علي السلام، وأن هذا كان تنازلا كافيا، كما أن جميع الأراضي التي كانا يتحدثان بشأنها قد استولت عليها إسرائيل من خلال الغزو العسكري.

كان خلف أسئلة كيسنجر قلق واشنطون من أن مصر، وعلي الرغم من أنها لم تعد حليفة للاتحاد السوفييتي، كانت مازالت، كعهدها دائما، تمثل مشكلة، وبخاصة في الكونجرس الذي كانت موافقته علي منحها مساعدات كبيرة، وبخاصة قبل التوصل

إلي تسوية نهائية، أمرا بالغ الصعوبة. أيضا تسببت ذكري حظر النفط منذ وقت ليس بالبعيد في أن يبدو العرب أصدقاء غير جديرين بالثقة الكاملة وذلك لأنهم ماكرون يتحينون الفرص للعمل لصالحهم وتقوية مواقفهم علي حساب الأمريكيين. وعلي الرغم من أن نيكسون، ومن بعده جرالد فورد، كانا مخلصين في وعودهما بمساندة مصر حتي النهاية، إلا أن الإدارة الأمريكية مضت تتطوع باقتراحات من جميع الأنواع عن نقل الأسلحة إلي مصر من بلاد عربية أخري، أو شرائها من بريطانيا العظمي وأماكن أخري، اقتراحات كانت تعلم أنه لن يتم قبولها، وبخاصة في وجود القيود المتشددة التي كان الكونجرس قد وضعها علي جميع الائتمانات وعلي الصادرات النقدية.

علي سبيل المثال، كان كيسنجر قد وعد بإمكانية تناول مسألة مبيعات الأسلحة لمصر في خريف عام ١٩٧٤، لكنه في زيارة أخري لمصر - ومع تولي جرالد فورد الرئاسة بدلا من نيكسون -- اعترف بعدم إمكانية مناقشة ذلك، علاوة علي ذلك، فإنه لدي حديثه مع القيادات المصرية بعد مبيعات أمريكا الإضافية من الأسلحة لإسرائيل حاول إقناعهم بأن المقصود بذلك هو زيادة الضغوط علي تل أبيب حيث قال: «تعلمون أن استراتيجيتنا هي استخدام المساعدات العسكرية لجعل إسرائيل تتخذ القرارات التي تجعل التصالح العملي من خلال المفاوضات أمرا ممكنا». أما بالنسبة لمصر فقد قال إن نقل الأسلحة إليها عن طريق شرائها من دولة أخري، الأمر الذي سبق الحديث عنه، لا يمكن إتمامه «بالأسلوب الذي ناقشناه معا» وإن الرئيس فورد هو الذي سيقرر ما بإمكانه فعله، وأضاف: «إن ذلك لا يمكن فعله سوي بأسلوب علني الأمر الذي لابد وأن يثير جدلا هائلا في الولايات المتحدة».

أبدي السادات مقاومة لحجج صديقه بأكثر من أي وقت سابق، وكان كيسنجر قد طلب تدخله مع الملك فيصل لإبعاد شبح أي حظر نفطي آخر في حالة عدم التوصل إلي تسوية مبكرة، وأيضا التوسط لدي السوريين حيث إنهم يعارضون أية تسوية دونما الحصول علي كل مطالبهم، ووفقا لما جاء في محاضر تلك الجلسات. سأل

كيسنجر السادات عما سيخبر به الرئيس حافظ الأسد بشأن ما تم في محادثاتهما وأخبره السادات أنه لن يخبره بشيء لأنهم لم يقدموا أي شيء ملموس، ثم باغت كيسنجر بقوله إنه لن يمكنه إعادة فتح قناة السويس قبل إحراز مزيد من التقدم، فرد عليه قائلا «إنك لو فعلت ذلك فستلقي عليك مسئولية خرق اتفاقية فك الاشتباك. إنني أحتاج أن أبلغ الإسرائيليين أنك ستمضي قدما وتعيد فتح القناة». لكن السادات لم يستسلم كعهده بل قال «عليك هذه المرة يا هنري أن تضغط عليهم لأن الوضع يقتضي هذا. ينبغي أن يشعروا أننا نخطط معاً». لكن كيسنجر قال «ينبغي علي العرب المساعدة»، فأجاب السادات متجاهلا ذلك «إنني أحتاج آبار النفط، وكذلك الممرات، وهذا هو الحد الأدني يا هنري».

مبادرة جديدة مفاجئة:

كانت أيام محادثات «هنري وأنور» قد أصبحت معدودة، وأصبحت الديبلوماسية المكوكية أقل فاعلية عما كانته في الأيام المبكرة التي أعقبت حرب أكتوبر. انتهت أزمة ووترجيت في أغسطس عام ١٩٧٤ باستقالة نيكسون، وتولي جرالد فورد الرئاسة دونما إجراء انتخابات، الأمر الذي جعل نهج الاستمرار في ديبلوماسية «الخطوة خطوة» التي انتهجها نيكسون/ كيسنجر أمرا صعبا. كان ذلك النهج يُتّبع عن عمد، دونما وجود صورة واضحة عن تفاصيل السلام النهائي، وكانت مصر هي البلد الأسهل للتعاطي معه حيث كان لديها الكثير مما قد تكسبه كما أن الإسرائيليين لم يعودوا علي قناعة بأن وجودهم في سيناء هو الأفضل لاحتياجاتهم الأمنية علي المدي الطويل. أما بالنسبة لسوريا والضفة الغربية، فكان ثمة دوافع إضافية لتجميد الأوضاع علي هاتين الجبهتين، هذا علاوة علي أن سوريا كانت قد مضت تضغط من أجل تسوية شاملة يشترك فيها جميع الأطراف، لا اتفاقات ثنائية بين طرفين ليست لهما نفس القوة التفاوضية، علي حين كان الفلسطينيون هم أكثر الخاسرين من نهج «الخطوة خطوة» ذاك، وغدت الحيلولة دونما وقوف مصر وسوريا صفا واحدا أمرا مُلحّا بالنسبة لواشنطون. كان السادات قد تعهد بعدم دعم سوريا في حالة ذهابها

إلي الحرب، وهي حرب كان لابد أن تخسرها سوريا لو دخلتها بمفردها لكنها قد تؤدي إلي استخدام الغرب سلاح النفط مرة أخري.

في بداية عام ١٩٧٣، كان المبعوث المصري الخاص قد بيِّن لنيكسون أن مصر القوية تعني شرق أوسط قويا والعكس صحيح، وكان بذلك أيضا ينشد المساعدة العسكرية الأمريكية، ورئى أنه بالإمكان استخدام نفس الحجة لدي الحديث مع جرالد فورد، بيد أن المشكلة تمثلت في كيفية إعطاء مصر القدر الكافي من المعونة الذي يضمن بقاءها طرفا في «عملية» السلام بدون إثارة غضب الكونجرس. كانت التفاوضات حول سيناء قد استمرت في التوقف مع إصرار إسرائيل علي أن تُصدِر مصر بيانا رسميا بالتخلي عن لغة الحرب. قال السادات إن ذلك تحديدا كان ما قد ظّل يخشي حدوثه، أي أنه بمجرد أن تتعهد مصر بعدم الدخول في حرب لن يحدث أي تقدم ولن تجد إسرائيل سببا في إعادة حقول النفط أو السماح للقوات المصرية بالتواجد في منطقة الممرات الحيوية. علاوة علي ذلك، فإن مثل ذلك التعهد لن يستقيم في حالة شن إسرائيل حربا علي سوريا، إذ إنه علي الرغم من أن السادات كان قد تعهد بعدم مساندة سوريا في أي حرب لها ضد إسرائيل، لكنه لم يكن بإمكانه أن يتعهد بألا يهب لمساعدة دمشق في حالة حدوث غزو إسرائيلي لسوريا، إذ إنه لم يكن بوسع أي زعيم عربي البقاء في منصبه حال إقدامه علي مثل ذلك التعهد.

تحاجج كيسنجر بالقول إنه كان يبذل جهده، وكذلك كان الإسرائيليون، لكنهم لسوء الحظ كانوا قد أعلنوا بيانا رسميا قالوا فيه إنهم لن يتنازلوا عن الممرات أو حقول النفط من دون أن يتعهد السادات بعدم الدخول في أي حرب ضدهم، أي أنه كان المطلوب الحد الأقصي وهو تنازل السادات، عن حق مصر في الدفاع عن الطرف الشرقي من الممرات المتاخمة لإسرائيل.

وهكذا، تهاوي الاتفاق الذي كان قد تم التوصل إليه في مارس ١٩٧٥ بسبب مطلب إسرائيل وأمريكا بعدم الدخول في حرب، أو استخدام خطاب الحرب، وعادت الأمور إلي المربع رقم واحد. ثم التقي السادات فورد وكيسنجر في ١ يونيو بسالزبورج

بالنمسا. عشية هذا اللقاء، كان خطاب وقّعه ستة وسبعون من أعضاء الكونجرس يعلن أن علي البيت الأبيض الاستجابة لاحتياجات إسرائيل الاقتصادية والعسكرية. أخبر فورد السادات أن نصف الموقعين لم يقرأوا الخطاب ناهيك عن فهمهم لفحواه. لكن هذا الخطاب كان يوضح الحدود المسموح بها للرئيس لدي اتخاذه أي قرار أو إجراء بشأن الشرق الأوسط، حيث إنه كان ثمة رد فعل، بعد ڤيتنام، علي اتخاذ الرئاسة أية قرارات أحادية في السياسة الخارجية، الأمر الذي مثّل عقبة أخري للوفاء بالعهود بتقديم المعونة الاقتصادية لمصر.

ساعد السادات علي إحداث تقدم بأن أعلن في ٥ يونيو ١٩٧٥ أنه سيعيد فتح القناة، وكان هذا تنازلا كان قد ظل يمتنع عن إصدار قرار بشأنه حتي التوصل إلي اتفاقية موقعة. أيضا، أبدت واشنطون استعدادا لدراسة موضوع التواجد الأمريكي، مع آخرين، في منطقة عازلة بين مصر وإسرائيل. أدت التفاوضات الشاقة طوال ذلك الصيف إلي عقد اتفاقية بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٧٥ أطلق عليها «سيناء الثانية» ورافقتها عدة اتفاقيات ثنائية سرية مُنِحت بمقتضاها إسرائيل تعهدات بإمدادها بالنفط المصري وتعويض ما فقدته نتيجة استرداد مصر لتلك الحقول، وأيضا تأكيدات من الإدارة الأمريكية بمنحها طلباتها من طائرات F.16 ومن صواريخ Pershing ذات الرءوس التقليدية. علاوة علي ذلك، تعهدت الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها إلا إذا اعترفت المنظمة بحق إسرائيل في الوجود. أيضا، بعث فورد بخطاب إلي رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي يخبره فيه أن الولايات المتحدة لم تتخذ موقفا حول مسألة الحدود بين سوريا وإسرائيل، وأنها ستراعي لدي دراستها أي قرار بهذا الشأن موقف إسرائيل وإصرارها علي أن تظل متواجدة في مرتفعات الجولان. ومن ناحية أخري، هكذا أكد الرئيس الأمريكي، فإن الاتفاق الثنائي الوحيد مع مصر في هذا الشأن، هو التعهد بمحاولة بدء تفاوضات سورية/ إسرائيلية، وتقديم المساعدة لمصر لإقامة نظام إنذار مبكر في المنطقة العازلة بينها وبين إسرائيل، و«التشاور» مع القاهرة في حالة قيام إسرائيل بانتهاك الاتفاقية،

علّق دونالد نِف، رئيس مكتب التايم مجازين بالقدس علي تلك الالتزامات والاتفاقيات الثنائية وأوجز معناها حيث قال «إذا أردنا الصراحة العارية، يبدو أن الولايات المتحدة وقد عجزت عن التوصل إلي سلام في الشرق الأوسط عن طريق التفاوضات، قرّرت شراء ذلك السلام».

وعلي حين أن اتفاقية سيناء الثانية كانت بمثابة فترة راحة، أو الأحري تمهلاً، فإنها لم تؤد إلي تسوية دائمة لأي شيء. كان السادات قد وافق منذ وقت طويل علي أنه لن يدعم فكرة التسوية «العربية» الشاملة إلا من خلال الخطابات الشفاهية، بيد أن التزاماته الثنائية مع فورد والتزامات الأخير لإسرائيل كانت تعني بشكل قاطع أن مصر قد أصبحت معزولة.

كان ناصر قد لجأ إلي الحصول علي السلاح من موسكو في محاولة منه لإرساء وضع محايد من الحرب الباردة، ليس بالنسبة لمصر وحدها لكن للعالم العربي بقيادته. أما السادات فقد بدأ في التخلص من إرث ناصر بمجرد خلافته له معللا ذلك بانحيازه للقومية المصرية، هذا علي الرغم من أنه مضي يصر علي أنه ينبغي لمصر أن تلعب دورا قياديا بصفتها أهم دولة عربية - علي الأقل بالنسبة للولايات المتحدة.

بعد سيناء الثانية أصبح من السهل علي مصر الحصول علي أسلحة من الغرب، وإن كانت أقل من تلك التي تحصل عليها إسرائيل وبشروط أقل تميزا بكثير من تلك التي كانت تُمنح لإسرائيل. علي مدي العشرين عاما السابقة، كانت مصر قد اشترت أسلحة مجموع قيمتها ٢,٢ مليار دولار من الكتلة الشرقية، وقامت بتسديد جزء من ديونها، بيد أنه، وفي السنوات السبع التي تلت ذلك، راكمت القاهرة علي نفسها ديونا مقدارها ٦,٦ مليار دولار ثمنا للأسلحة التي ابتاعتها من الغرب. في هذا الصدد، يقول هيكل في كتابه «خريف الغضب» إنه بتحول مصر إلي أمريكا كمصدر للسلاح، فقد عمل السادات علي ألا يكون ثمة بديل للتفاوض مع إسرائيل.

لكن، وعلي الرغم من ذلك، فقد وجد أنه من الصعب أن يجعل الإسرائيليين يتفاوضون إلي أن أوضح في النهاية أنه لن يكتفي فقط بعدم اللجوء إلي الحرب لدعم

المطالب المصرية، بل أيضا إنه لن يدخل في حرب ضد إسرائيل للحيلولة بينها وبين تحقيق مطامعها في أي مكان آخر؛ لكن، وعلي الرغم من ذلك، فقد استمر حرص الولايات المتحدة علي ضمان التفوق المطلق لإسرائيل من حيث التسلح.

وإذا كان السادات قد رأي في روسيا شريكا غير مرغوب فيه، فقد رآها أيضا نموذجا اقتصاديا بائسا لمصر. وعلي الرغم من أن الإنفاقات الباهظة علي الجيش المصري كانت أحد أسباب الاضمحلال الاقتصادي في مصر، إلا أنه كان نتيجة أيضا لاستثمارات القطاع الخاص الهزيلة في الداخل وكان السادات قد رأي في ذلك ميراثا آخر من عهد ناصر. وبِهدْيٍ من اعتقاداته هذه، مضي السادات يشجع الاستثمارات الأجنبية، وأسمي تلك السياسة الجديدة «الانفتاح» وكان قد دشنها رسميا في خطاب له في أبريل ١٩٧٤. وعلي الرغم من أن التأخيرات التي حدثت بالنسبة لعملية السلام قد أعاقت المعونات الاقتصادية لمصر، إلا أن إدارة فورد أوفت بوعودها إمداد مصر بالأطعمة وفقا لمختلف البرامج الحكومية، وبمتطلبات التنمية أيضا. غير أن غياب أي بنية اقتصادية أساسية تدعم المستويات الأعلي من الاستثمارات الأجنبية ظلت هي المشكلة المفتاح. كان هنري كيسنجر، عشية زيارة السادات للولايات المتحدة التي أعقبت توقيع اتفاقية سيناء الثانية قد أوجز المشكلة، حيث أخبر الرئيس فورد بأن اقتصاد مصر كان في حالة «بزوطة» وذلك بسبب سياسة ناصر لتأميم الصناعات، وأيضا وجود نظام للعمل مؤسس علي توظيف جميع المستخدمين وتثبيتهم، حتي الزائدين عن الحاجة، وتخفيض ساعات العمل من أجل استيعابهم ومنع فصلهم، والاعتماد علي قروض تجارية قصيرة الأجل عالية الفوائد. علاوة علي ذلك، فإن ما جعل السنوات القليلة التالية حاسمة بالنسبة لفُرصِ السادات هو ما استشعره من خطر احتمال تخفيض البلاد العربية إسهاماتها المالية التي كانت تقدمها لمصر وذلك لغضبها من السياسات التي كان ينتهجها. من ثم، ووفقا لما أبلغ به كيسنجر الرئيس فورد فإن السادات «سيتوجه إلينا كي يُبقي علي زخم عملية السلام، وأيضا من أجل تشجيع استمرار المساعدات العربية، وتزويده بمساعدة اقتصادية أمريكية سرية وعلنية».

هزَم چيمي كارتر فورد في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٦ ثم وعد في وقت مبكر من رئاسته بأن يكرس نفسه لإيجاد حل سلمي يتضمن وطناً للاجئين الفلسطينيين. لكن فرص تبني سياسة أمريكية جديدة ترنحت حينما أثار كارتر عاصفة من المعارضة باقتراحه تضمين الاتحاد السوڤييتي في محاولات التوصل إلي شكل عام لتسوية شاملة. في مايو ١٩٧٧، تولي مناحم بيجن زعيم الليكود السلطة في إسرائيل وأظهر كرئيس للوزراء تشددا أعاق إحراز أي تقدم بعد اتفاقية سيناء الثانية وبخاصة أي إشراك للاتحاد السوڤييتي.

وعلي الرغم من محاولات السادات اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلا أن الوضع الاقتصادي في مصر مضي يزداد تعثرا حتي إنه قيل إن سياسات السادات أنتجت أوضاعا مؤسفة تجمع بين أسوأ ما في الاشتراكية وأسوأ ما في الرأسمالية. في يناير ١٩٧٧، وعملا بتوصيات صندوق النقد الدولي للإصلاحات الضرورية من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية، قامت الحكومة بإنهاء دعمها للأطعمة وغيرها من أنواع الدعم مما أدي إلي اندلاع احتجاجات شعبية خطيرة وأعمال شغب عمت البلاد[١]، وعلي الرغم من أنه نجح في قمعها إلا أنها تسببت في إضفاء لهجة مُلحّة يائسة علي النقاشات التي كانت تجري حول السياسة الاقتصادية.

في منتصف أكتوبر عام ١٩٧٦، أجري السادات حديثا طويلا مع هِرمان إيلتس، سفير الولايات المتحدة، بشأن صعوبة تنفيذ مصر لتوصيات صندوق النقد الدولي. كانت واشنطون قد حاولت المساعدة من خلال «تمرير القبعة» لاستجداء الأموال لمصر من المُقرضين المحتملين، كما كان السادات قد أجري مناقشات مع ألمانيا وإيران والسعودية في هذا الصدد. لكن إيلتس أخبره أن المشكلة الكبري هي أن المانحين المحتملين - الغربيين والعرب واليابانيين والإيرانيين كانوا يرون أن علي مصر أن تتبني إجراءات تقشف. قال السفير، وفقا لما جاء بكتاب «خريف الغضب» لهيكل، «كان عليَّ أن أبلغه بصراحة تامة أننا، وفيما نعرف المشاكل السياسية التي ستنجم،

(١) أطلق عليها السادات اسم «انتفاضة الحرامية» [الترجمة]

فإنني أعتقد أنه سيواجه صعوبة لحمل أية دولة غربية مسئولة علي مساعدته إذا لم يقبل هو توصيات صندوق النقد الدولي»، وكانت النتيجة أعمال الشغب و«الانتفاضة» التي جعلت الحكومة مهددة بالسقوط. اعتقد السادات أنه بدون مساعدة أمريكية مبدئية فإن عليه إيجاد وسيلة لعمل فتحة جديدة في الجدار الحجري الذي كان يواجه ديبلوماسيته، فتحة تتيح للاقتصاد المصري فرصة للتعافي والازدهار.

وفي الوقت الذي كان السادات يتخذ قراره بشأن تلك الخطوة الدرامتيكية، تلقي إلماحات من أمريكا وتل أبيب تفيد، ليس فقط بإمكان إجراء بيجين مباحثات مباشرة، بل وبأن تل أبيب كانت علي استعداد للدخول في تعاملات جادة. بيد أن أحدا لم يكن قد توقع إعلان السادات عن نيته الذهاب إلي إسرائيل وإلقاء خطاب أمام الكنيست، الأمر الذي أصاب الجميع في أنحاء العالم العربي بالصدمة. فجأة، تركز اهتمام جميع وسائل الإعلام الأمريكية علي القاهرة وأشادت بالسادات بوصفه رجل دولة حقيقيا، وفيما بعد، تخيرته تايم مجازين «رجل العام». كان السادات قد أبلغ ياسر عرفات أنه سيُلقي بيانا يوده أن يسمعه، لكنه حينما سمعه تملكه عظيم الغضب. أمر الملك خالد ملك السعودية بإقامة صلاة خاصة في اليوم الذي غادر فيه السادات مصر متوجها إلي إسرائيل ودعا الله أن تتحطم الطائرة التي تُقلّه إلي القدس قبل الوصول إلي هناك وذلك لتجنب حدوث فضيحة للعرب جميعا أمام العالم.

بدأت التايم مجازين تقريرها عن وصول السادات إلي مطار بن جوريون علي متن طائرة بوينج ٧٠٧ بالقول «بدا الأمر وكأن رسولاً لله قد هبط علي الأرض الموعودة ممتطيا بساطا سحريا». كانت قد رافقت طائرته إلي وجهتها أربع مقاتلات إسرائيلية مصنوعة بالولايات المتحدة. في القدس كان ثمة عشرة آلاف شرطي، وألفان من رجال الأمن الخاص، ووحدة كاملة من شرطة مكافحة الإرهاب يقفون في وضع استعداد لزيارته للكنيست. تفاكه مسئول أمني إسرائيلى قائلا «لا نستطيع ضمان حياته في مصر، أما هنا فهو آمن وكأنما هو في قصره الخاص محاطا بأساليب الحراسة الفائقة». كان خطابه أمام الكنيست أقوي اعتراف كان قد صدر عنه حتي تلك اللحظة بحق إسرائيل في الوجود حيث قال «تريدون أن تعيشوا معنا في هذا

الجزء من العالم. نرحب بكم بكل إخلاص.. لقد أصبحت إسرائيل أمرا واقعا يعترف بها العالم أجمع».

بعد ذلك، ناشد السادات إسرائيل أن تترك الأراضي اتي استولت عليها عام ١٩٦٧ وأن تعترف بأن الفلسطينيين يستحقون فرصة لممارسة حق تقرير المصير التي كانت إسرائيل قد طالبت به لنفسها عام ١٩٤٨. ردَّ بيجن علي خطاب زائره بأن ذكّره بتاريخ معاناة «الشعب اليهودي» وعيشهم في الشتات والمنفي، لكنهم لم «ينسوا ليوم واحد» أن أرض إسرائيل هي موطنهم، ثم دعا البلاد العربية الأخري، سوريا والأردن ولبنان «أن يأتوا ويتحدثوا إلينا». أضاف قائلاً إنه ينوي فتح إسرائيل أمام كل الزائرين من مصر، وإنه يأمل أن يرد زيارة السادات بزيارة له لمصر: «سأزور القاهرة إنشاء الله، يوما ما، وسأذهب لرؤية الأهرام» ثم أضاف بابتسامة «فبعد كل شيء، فقد ساعدنا في بنائها».

نتج عن زيارة السادات للقدس مشكلة له ولكارتر. كتب ويليام قوانت، وهو يسرد تفاصيل عملية السلام بصفته رجلا مطلعا علي بواطن الأمور، قائلا إن بيجن دعا نفسه لزيارة واشنطون حيث كان يأمل أن يحصل علي مصادقة الإدارة علي مقترحاته بشأن فتح تفاوضات مباشرة بشأن العلاقات المهمة. اقترح بيجن، كردٍّ له علي مناشدة السادات له بجلاء إسرائيل عن الأراضي التي استولت عليها، إقامة حكم محلي في «يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة». فيما بعد، زعم بيجن أن السادات كان علي وشك قبول مقترحاته تلك لدي لقائهما بالإسماعيلية يوم الكريسماس لولا تدخل مستشاريه المتشددين، وسواء كان ذلك صحيحا أم لا، فقد أصر السادات علي أن بيجن لم يستوعب أهمية زيارة القدس وأنه مضي في المساومات والمماحكات وانتهاك السيادة.

ظلت الأمور علي حالها حتي دعاهما الرئيس كارتر إلي كامب دايفيد في سبتمبر ١٩٧٨ ليري ما إن كان من الممكن تخطي تبادل الاتهامات والدخول في حوار جاد. وبعد تفاوضات طويلة وشاقة خرج المجتمعون بكامب دايفيد باتفاقية حول سيناء، مع بيان مبادئ عامة حول المستقبل النهائي للفلسطينيين ولا شيء آخر. اقتضت عملية

إنجاز هذا الاتفاق المنقوص عقد لقاءات منفردة بين كارتر وبيجن وبينه وبين السادات حتي تم التوصل إلي الصياغة النهائية. مارس كارتر الضغوط علي بيجن كي يوافق علي الانسحاب من سيناء، إلا أن رفض محاولاته جعل إسرائيل تتبني قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بالكامل، ولم يقبل سوي صياغة بها إشارة إلي «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وكما الحال في الماضي لم يكن ثمة ربط بين اتفاقية السلام المصرية/ الإسرائيلية وبين مسألة السلطة الفلسطينية سوي النص الغامض علي إنشاء لجنة من مصر وإسرائيل والأردن للإشراف علي الانتقال لشكل من أشكال الحكم الذاتي علي مدي خمس سنوات، ثم لدي نهاية تلك الفترة، كما زُعِم، تُتخذ قرارات نهائية بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومثل من سبقوه، كان كارتر يأمل في أن عدم الربط بين الاتفاقيات المصرية/ الإسرائيلية الناجمة عن مباحثات كامب دايفيد وبين غزة والضفة الغربية والجولان، سيعمل علي توليد الثقة مما سيؤدي إلي تفاوضات ثنائية بين إسرائيل وغيرها من الدول العربية المَعْنية. ومن أجل «تحلية» الصفقة، كان عليه، مثل من سبقوه أيضا، دفع الأموال. وبحسب ما جاء بكتاب سكوت كاوفمان «حل ألغاز الخطط: سياسة إدارة كارتر». فإنه «وكجزء من اتفاقيات كامب دايفيد، وعدت واشنطون بتقديم ١,٥ مليار دولار معونة عسكرية لمصر، استخدمتها مصر لشراء ثلاث دست من مقاتلات F.4، ومئات الصواريخ والعديد من الأسلحة الأخري». ونظير توقيعها، تلقت إسرائيل أسلحة قيمتها ٣ مليارات دولار، ومعونة لإنشاء مطارين بدل المطارين اللذين كانت ستفقدهما لدي مغادرتها شبه جزيرة سيناء، وأمل بيجن أن توقيع إسرائيل علي تلك الاتفاقيات سيعمل علي تعزيز مكانتها ونفوذها لدي جميع الأطراف المعنية.

نهاية السادات:

في غضون أسابيع من توقيعه اتفاقيات كامب دايفيد، أبلغ بيجن، رئيس وزراء إسرائيل، إدارة كارتر أنه كان مستعدا لتوقيع معاهدة سلام مع مصر، لكنه لم يكن علي استعداد لقبول الصياغة التي تقول بـ «تحديد جدول زمني، أو أي تاريخ محدد لأي نوع من التفاوضات حول إقامة نظام انتقالي للضفة الغربية/ غزة أو إجراء

انتخابات هناك». كان السادات قد حاول ذكر أي نوع من الرابطة الصريحة بين تنفيذ المعاهدة وإجراء انتخابات بالضفة الغربية لكنه لم يفلح. علاوة علي ذلك فقد رفضت إسرائيل في بداية عام ١٩٧٩ استخدام أية مفردات تصف تواجدها في غزة والضفة الغربية بأنه «احتلال».

وعلي أية حال، فقد أقيمت مراسم التوقيع في ٢٦ مارس ١٩٧٩، في مروج البيت الأبيض بواشنطون، وتم بثها تليفزيونياً مع تعليق خاص من البي بي سي: ختم الزعيمان الصفقة بمصافحة قوية، وقرآ محتوياتها، فيما كان الرئيس كارتر يراقبهما مبتسما. ثم امتدح السادات كارتر بأن وصفه بأنه الرجل الذي أتي بمعجزة وأضاف قائلا إنه «وبدون مبالغة، فإن ما فعله يشكل أحد أعظم إنجازات زماننا». بيد أن كارتر التزم الحرص قائلاً إن المعاهدة كانت «خطوة أولي في طريق طويل وصعب، ولا ينبغي لنا أن نقلل من العقبات التي تعترض سبيلها».

في خطابيهما اللذين أعقبا المراسم كشف السادات وبيجن عن كثير من المشاكل التي كانت قد ظلت قائمة. تحدث بيجن، بأسلوب عاطفي، عن أنه لا يمكن تقسيم مدينة القدس أبدا، فيما كان السادات شديد الصراحة عن مسألة الحكم الذاتي الفلسطيني. وفي أنحاء العالم العربي، اندلعت التظاهرات الغاضبة لدي بث المراسم. هاجمت الحشود السفارة المصرية بالكويت واقتحمتها، فيما خاطب ياسر عرفات المتظاهرين في لبنان قائلا إن السادات قد خان الشعب المصري وإنهم لابد وأن يتخلصوا منه، ثم أضاف قائلاً: فليوقّعوا كما يحلو لهم فإن السلام الزائف لا يدوم.

نقلت الجامعة العربية مقرها من القاهرة إلي تونس، احتجاجا منها علي المعاهدة، ولم يمثل هذا الانتقال فقط إشارة علي عزلة مصر عن العالم العربي، بل أيضا دليلا جديدا علي عدم أهمية الجامعة. كان شاه إيران هو أحد أصدقاء السادات المقربين في الشرق الأوسط الذين أبقوا علي علاقتهم به، وحينما أطاحت به الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، وكان مريضا، وبعد إقامة بائسة في بناما، رحب به السادات بالقاهرة بمراسم لا تُقام سوي للملوك المستقرين علي عروشهم، هذا علي الرغم من أن كارتر كان قد شعر بالقلق لما قد يحدث إذا ذهب الشاه إلي القاهرة، وقال بحسب ما جاء في كتاب ويليام شوكروس «رحلة الشاه الأخيرة» إن «لدي أنور ما يكفي من المشاكل

من دون أن نُلقي نحن بالشاه في كنفه». يقال إنه حينما هاتف السادات للتعبير عن مخاوفه قال له السادات «لا تقلق يا چيمي علي مصر ويكفيك القلق علي رهائنك».

كان للمصاعب التي واجهها كارتر في محاولته إطلاق سراح الرهائن الذين كان الطلبة الإيرانيون قد احتجزوهم لدي استيلائهم علي مبني السفارة الأمريكية بطهران بالخريف السابق كرد فعل غاضب علي استضافة واشنطون للشاه في الأيام الأولي من منفاه، كان لها أن تصبح القضية المفتاح في حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٠، وأحد أسباب هزيمة كارتر لصالح رونالد ريجان. أيضا، كانت استضافة السادات للشاه بمصر في أيامه الأخيرة أحد الأسباب التي أدت إلي اغتيال السادات. كان ويليام فارِل مراسل النيويورك تايمز أحد شهود العيان حيث كان موجودا علي المنصة يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ التي كانت قد أقيمت بمناسبة الاستعراض العسكري احتفالا بذكري حرب أكتوبر. كتب فارِل يقول إن السادات الذي كان من أصول متواضعة، قد تولي السلطة في أعقاب وفاة ناصر، كما أنه شكّل نظامه الخاص به بمفرده. كان مُصرًا علي نقل بلاده لتحتل مكانها في نهاية القرن العشرين من خلال فض تحالفه مع الاتحاد السوڤييتي والتقارب مع الغرب وتبنى أساليبه. أضاف فارِل قائلا إن سمعة السادات كانت تقوم «إلي حد كبير» علي قراره بزيارة القدس ثم الذهاب إلي كامب دايڤيد، ثم مضي يقول «إن هذا الحكم انتهي اليوم فجأة، وبأسلوب عنيف. فيما كانت الطائرات المقاتلة تهدر فوقنا، انهمرت طلقات القتلة علي المنصة وتملك الرعب آلاف الأشخاص – المسئولين، والدبلوماسيين، والصحفيين بمن فيهم كاتب هذا التقرير – وهم ينظرون غير مصدقين».

بعد سبع ساعات من الاغتيال، وجّه حسني مبارك، نائب الرئيس، والذي كان قد ميّز نفسه في حرب أكتوبر كقائد لسلاح الطيران، خطابه إلي الأمة قائلا إنه يعلن باسم تلك الروح العظيمة التي رحلت وباسم الشعب، ومؤسساته الدستورية، وقواته المسلحة، أن مصر ملتزمة بجميع المواثيق والمعاهدات، والالتزامات الدولية التي وقعتها.

الفصل الخامس

مقامرة بخمسين مليار دولار

ثلاثون عاما من الاعتماد المصرى / الأمريكى المتبادل

«مرحبا بك في مصر، يا جنرال بترپوس. آمل أن تكون زيارتك هذه هي الأولي في مسيرة نظامية من الحوار والتشاور مع القادة المصريين الذين ينظرون إلي الشراكة المصرية/ الأمريكية الأمنية علي أنها حجر الزاوية في العلاقات الثنائية. توفر لك هذه الزيارة الفرصة لتقييم حالة شراكتنا العسكرية ولتحديد الفُرص الجديدة».

– السفيرة مارجريت سكوبي، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨

كان التحدي المُلحّ الذي يواجه صناع السياسة في واشنطون، حتي قبل اغتيال السادات يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، هو الحاجة إلي مكافأة القادة المصريين لعقدهم سلاماً مع إسرائيل، ثم أوضح اغتيال المتطرفين للسادات أنه بغير الإمكان للاستجابة الجادة أن تنتظر أطول من ذلك. كانت الإجابة الواضحة هي تزويد مصر بمصدر موثوق للأسلحة وخاصة بعد قطعها الروابط العسكرية مع الاتحاد السوفييتي. كانت إدارة كارتر قد بدأت بالفعل فى وضع أسس علاقة دائمة مع مصر من خلال مبيعات أسلحة حديثة لها بشروط ائتمانية مُيسّرة. منذ ثورة ١٩٥٢، كانت العلاقات المصرية قد تعثرت بسبب محاولة العثور علي وسيلة لإرضاء احتياجات مصر دونما المساس بالتزامات أمريكا بالحفاظ علي أمن إسرائيل، ثم بعد فشل چون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكي في الخمسينيات، في إقناع ناصر بقبول الشروط الأمريكية الملازمة للمعونة الأمريكية، بدأت مشاحنات أمريكية/ مصرية بدت وأنه

ليس ثمة حل لها. بعد ذلك، أوجد السادات هذا الحل بأن اضطلع بمهمة عقد سلام مع إسرائيل. بيد أنه، وبأسلوب شبه فوري، تدخلت عوامل أخري في تلك الأوضاع. أدي قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وإخراج الشاه من معادلة القوة بالشرق الأوسط إلي ترك منطقة الخليج الفارسي دونما حليف قوي لأمريكا في الجهة المقابلة للسعودية مباشرة. ثم حدثت أزمة الرهائن والتي بدت إدارة كارتر وأنها لا تعرف حلا لها، ثم توّج تلك المشاكل التدخل السوفييتي في أفغانستان في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٩، والذي أدي بالرئيس كارتر لأن يعلن أن قرار موسكو ذاك كان «يمثل أخطر تهديد للسلام منذ الحرب العالمية الثانية». ثم كانت دعوته لزيادة الإنفاقات الدفاعية وتكوين قوة انتشار سريع من أجل حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة، بمثابة دافع ملحّ أكد احتياج أمريكا لإقامة موقع قوي آخر لها بالشرق الأوسط يتضمن مصر بخاصة. بُعيد ذلك، اندلعت الحرب الإيرانية العراقية والتي لم تتوقف حتي عام ١٩٨٨ حينما

قبلت إيران قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، وكانت تلك الحرب قد تكلفت ١٥٠ مليار دولار وقُتِل فيها ما يربو علي مليون شخص في صراع لم يكن يماثله سوي الصراع بين تلك الجيوش الجرارة التي كانت تقاتل بعضها عبر الأراضي المشاع بأوربا في الحرب العالمية الأولي.

كان صدام حسين قد استخدم الغازات السامة في تلك الحرب، لكن إدارة ريجان غضت الطرف، ولم تتعاط مع قضية استخدامه الأسلحة الكيميائية سوي كمسألة علاقات عامة ولم تسمح أن تكون لها الأولوية علي رغبتها في أن تستطيع العراق احتواء الثورة الإسلامية قبل أن تنتشر في أنحاء الشرق الأوسط. أرسل البيت الأبيض مبعوثا خاصاً إلي صدام حسين لنقل هذه الرسالة إليه وأعاد العلاقات الدبلوماسية مع بغداد وكانت قد قطعت منذ حرب الأيام الستة، ومُنِح العراق ائتمانات كبيرة للصادرات لتمكينه من شراء سلع من الولايات المتحدة. بيد أن الولايات المتحدة لعبت علي الجانبين في تلك الحرب، حيث كانت، وفي محاولة هزلية منها للتواصل مع من اعتقدت أنهم معتدلون بالداخل الإيراني، ثم، وبذريعة المساعدة علي الإفراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين في لبنان بواسطة جماعات علي علاقة بطهران، وإمداد جماعات الكونترا التي كانت تقاتل من يُزعم أنهم شيوعيون في أمريكا الوسطي، والذين كان ريجان يدعمهم بالأموال، تم التوصل إلي خطة لنقل الصواريخ الأمريكية المضادة للدبابات إلي الإيرانيين عن طريق إسرائيل فيما عُرِف فيما بعد بفضيحة إيران جيت. بيد أن العامل الأساسي غير المُعلن، كان هو تقرير للاستخبارات الأمريكية رأت فيه أن «نظام الخميني في طريقه للتهاوي» وذهبت إلي أن الولايات المتحدة لم تكن تملك أوراقا تلعب بها في حالة «حدوث اضطرابات».

تداخل في تلك العملية كثير من التآمر والخداع والافتراضات الخاطئة عن دوافع «المعتدلين الإيرانيين» ونفوذهم، والذين كانوا قد اشتركوا في التفاوضات، بدرجة أنه عندما افتضح أمر «إيران/ كونترا» تعرضت إدارة ريجان للمساءلة ليس فقط حول الطبيعة غير القانونية لتلك التعاملات، بل أيضا بشأن مدي كفاءتها في إدارة أي شأن يتعلق بالشرق الأوسط.

بالتقابل، بدت العلاقات مع مصر في ظل حسني مبارك، رئيسها الجديد، أكثر سهولة بكثير. ففي مقابل المعونات العسكرية التي بلغت قيمتها الكلية ١,٥ مليار دولار سنويا [واستمرت علي مدي العقود الثلاثة التالية] وكانت تأتي في المرتبة الثانية بعد تلك التي تُمنح لإسرائيل، كان علي مبارك الحفاظ علي معاهدة السلام التي كان السادات قد وقعها عام ١٩٧٩، وأن يوفر للولايات المتحدة بعض الميزات الأخري القيمة مثل الإبقاء علي صلاته بياسر عرفات، وتقديم خدمات خاصة في «الحرب علي الإرهاب» الأمر الذي مكّن چورچ دبليو. بوش من تحاشي المساءلة حول استخدام التعذيب للحصول علي اعترافات من المحتجزين علي ذمة أحداث ٢٠٠١/٩/١١، وعما زُعِم أنه مؤامرات تحاك ضد المواطنين الأمريكيين وممتلكاتهم، حيث كان المشتبه فيهم يرسلون إلي مصر ويخضعون للتعذيب هناك لانتزاع الاعترافات منهم.

أيضا، وطوال حكم مبارك، كان الجيشان المصري والأمريكي يقومان بمناورات تدريبية مشتركة تسمي «النجم الساطع» التي كانت تبلغ ذروتها حينما يقوم المارينز الأمريكيون بمناورة للهجوم علي الشاطئ والإنزال بالقرب من الإسكندرية. علاوة علي ذلك، وفّر التصنيع المشترك [الأمريكي/ المصري] لدبابات إبرامز الأمريكية وغيرها من العتاد الحربي مزايا للصناعات المصرية المحلية المفضلة لدي مبارك. استخدمت واشنطون العبارات الطنانة مثل «العمليات التعاونية المشتركة» لوصف تلك الأنشطة، وكانت تُستخدم كي تُغطي مَدَي واسعا من التعاملات المصرية/ الأمريكية طوال حكم مبارك الذي كان يدرك تماما قيمته بالنسبة لواشنطون منذ رئاسة ريجان وحتي باراك أوباما. حدث، في مناسبات عديدة، وخاصة تلك التي كان الأمريكيون يخاطبونه بشأن قمع الحريات السياسية والمدنية أن كان مبارك أو مساعدوه يعمدون إلي تذكير سفراء الولايات المتحدة بالقاهرة بالخدمات التي تؤديها مصر، والتى كان مبارك يسميها «التعويضات التي لا يمكن المساس بها» التي تدين بها الولايات المتحدة له، أي الطائرات المقاتلة وغيرها من العتاد التي كانت تضمن له سلامة جيشه وولاءه له.

مبارك يتولي السلطة:

كان مبارك يجلس علي المنصة بالقرب من السادات حينما انحرف القتلة بمركبتهم

العسكرية وقفز خالد الإسلامبولي وثلاثة من المتآمرين خارجها وألقوا بالقنابل اليدوية علي الحشد ثم اندفع الإسلامبولي أماما وأطلق مدفعه الرشاش علي السادات، وصاح «لقد قتلتُ الفرعون». سالت الدماء في جميع الأنحاء ولقي أحد عشر آخرون ممن كانوا علي المنصة مصرعهم، وجُرِح الكثيرون. لكن مبارك لم يُقتل رغم إصابته بالجراح. بعد ذلك، حدثت عدة محاولات لاغتياله لكنها فشلت جميعها، بدرجة أن الدبلوماسيين الأمريكيين، وعلي مدي السنين التالية، كانوا يُبدون تعجبهم لقدرته علي النجاة.

مثّل ألكسندر هيج، وزير الخارجية، رونالد ريجان في جنازة السادات. وبعد بضعة أيام من واقعة الاغتيال كتب هيج يقول إنه متأكد من أن الرئيس المصري الجديد مصمم علي التمسك باتفاقية السلام مع إسرائيل وبالتعاون مع الولايات المتحدة لمقاومة أية «تهديدات من السوفييت وعملائهم»- مما يعني أنه لا ينوي التراجع عن توجه السادات نحو الولايات المتحدة. بيد أن قلقه الأساسي كان هو أن مصر، وكما تجلي ذلك بوضوح في الحضور جد المحدود لجنازة السادات، ظلت معزولة بدرجة خطيرة عن العالم العربي.

عبّر هيج عن شعوره أن بإمكان المسألة العربية/ الإسرائيلية الانتظار مؤقتا، فيما تُركّز الإدارة الأمريكية اهتماماتها علي سياساتها الجديدة المتشددة الخاصة بالحرب الباردة. بيد أن هذا الرأي لم يستمر سوي بضعة أشهر، حينما تفجرت الأوضاع في مواجهات بين الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان مع تبادل إطلاق الصواريخ ونيران المدفعية وتلي ذلك اجتياح إسرائيل للبنان. كانت إسرائيل، قبل حدوث ذلك، قد أقنعت بعض المسئولين في إدارة ريجان أن بإمكانها التعاطي مع الأوضاع في لبنان، ومن خلال ذلك يصبح بإمكانها القضاء علي دعم سوريا لمنظمة التحرير، ولقيت هذه الفكرة ترحيبا من هيج وغيره من المسئولين الأمريكيين الذين كانوا يعتقدون أن سوريا أقوي حليف للاتحاد السوفييتي بالمنطقة. لكن بعد اجتياح إسرائيل لبنان بحجة القضاء علي منظمة التحرير هناك، وبعد أن رأي ريجان

مشاهد العنف التي ارتكبها الإسرائيليون هناك، أرسل إلي مناحم بيجن، رئيس الوزراء الإسرائيلي، بمذكرة تعتبر من أعنف المذكرات التي أرسلها البيت الأبيض إلي إسرائيل وطالبه فيها بالموافقة الفورية علي وقف إطلاق النار.

أثار ذلك غضب هيج العارم وذلك لتجاهل رأيه بأنه من الواجب السماح لإسرائيل إنهاء مهمتها هناك، وكان هيج وقتئذ قد تم تهميشه من خلال بعض الأصوات النافذة القريبة من الرئيس الذي كان ينصت وقتئذ لغيره من المستشارين، وبخاصة لچورچ پي. شولتز الذي أخذ مكان هيج بعد ذلك. وعلي حين أن هيج كان علي قناعة تامة أن الولايات المتحدة ستؤدي خدمة عظيمة بمساعدتها إسرائيل في القضاء علي منظمة التحرير بوصفها مصدرا كبيرا للإزعاج، كان شولتز يخشي من أن اجتياح إسرائيل لبنان قد يُجْبر مصر علي تغيير موافقها السياسية مما لابد له أن يؤدي إلي إضعاف وضع أمريكا بالمنطقة علي المدي البعيد. في تلك الأثناء كان مبارك قد نشر مقالا تحريريا بالواشنطون پوست عن الوضع في لبنان استجاب له البيت الأبيض بتعاطف كبير[1]، وكتب ريجان له خطاباً بدأه بـ «عزيزي حسني» بيّن فيه أنه يتفق مع الزعيم المصري علي أن الأمور تتعدي الموقع المباشر الذي تقع فيه المعارك، وقال «الأحري، أن هذه الأزمة وضعتنا مباشرة في مواجهة الحاجة إلي التحرك باتجاه إيجاد حل للقضية الفلسطينية بكامل أوجهها. لقد استوقفتني بخاصة كلماتك التالية: من رماد الخراب والدمار، علينا ألا ندخر جهدا كي نبعث بروح السلام والأمل إلي حيز الوجود مرة أخري»، ثم مضي يمتدح مبارك لالتزام مصر غير الملتبس بالسلام، ولصمودها في «التزامها هذا علي الرغم من ضغوط الأسابيع الأخيرة، ثم أضاف «نريد أن نمضي في هذا الجهد بشراكة كاملة مع مصر».

كان شولتز – الذي يُعتقد أنه كان صاحب فكرة ذاك الخطاب – يعتقد أنه من

(١) يستوقف القارئ أن مبارك، وبدلا من تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، أو حتي التهديد بذلك، ردا علي اجتياح إسرائيل للبنان وما ارتكبته هناك من مجازر، وعلي تواطؤ أمريكا معها، أو حتي التدخل لديهما لوقف ذلك العدوان، فإنه يكتفي بنشر مقال في الصحافة الأمريكية يستجلب فيه تعاطف المسئولين مع مواقفه [الترجمة]

الممكن الالتفاف علي أوجه الفشل السابقة بالوفاء بوعد كامب دايفيد، الذي لم يكن قد تحقق، بإجراء تفاوضات حول القضية الفلسطينية يشترك فيها الأردن وتستوعب فيها منظمة التحرير بقيادة عرفات. وكانت إسرائيل تصر علي عدم التفاوض مع المنظمة إلا إذا اعترفت علنا بحق إسرائيل في الوجود ومشروعية وجود الدولة اليهودية، وأيضا أثبتت حقها في تمثيل جميع الفلسطينيين وليس فصيلا واحدا فقط. كان شولتز قد خطر له أنه ينبغي علي إسرائيل أن تتخلي عن كثير من الأراضي التي استولت عليها في حرب الأيام الستة، كجزء من التسوية النهائية، ولم يكن ذلك بدافع أي حب للمنظمة أو لعرفات من جانب شولتز، ولكنه تصور أن تولي الملك حسين إدارة الأمور سيضع محنة الفلسطينيين علي أجندة مختلفة. لكن إسرائيل لم تُبدِ أي اهتمام بالمشروع كما أن هدف ما سُمِّي بـ «التسوية النهائية» لم يكن يوفي بمطالب منظمة التحرير. لكن «مبادرة ريجان» - كما كانت تُعرف - لم توضع قيد التنفيذ أبدا فيما أصبح من الواضح أنه ليس بإمكان الأردن الاضطلاع بهذا الدور بمفردها علي الرغم من وعود واشنطون بتقديم معونة عسكرية لها نظير قيامها به، وهكذا هاتف الملك حسين الرئيس ريجان ليبلغه بهذا وبأنه ليس ثمة إمكانية لتطوير موقف تفاوضي بهذه المواصفات تقبله المنظمة وأضاف «إننا في الأردن، وقد رفضنا منذ البداية التفاوض نيابة عن الفلسطينيين، فلن نقوم بأي دور منفردين، أو نيابة عن أي أحد في تفاوضات السلام بالشرق الأوسط».

في تلك الأثناء، تسببت الأحداث التي أعقبت الثورة الإيرانية، في إعادة تقييم البلاد العربية للأوضاع وأدت إلي تصالح بين مصر والجامعة العربية التي عادت إلي مقرها بالقاهرة مرة أخري. من ثم، لم يكن من المحتمل نجاح التوجه نحو الأردن كمفاوض مُختارٍ بدون دعم من القاهرة، بيد أن إعادة انتخاب ريجان عام ١٩٨٤ شجعت البلاد العربية التي ساورها الأمل في انطلاق محاولة جديدة لحل القضية الفلسطينية من خلال عقد مؤتمر دولي يشكل فيه الفلسطينيون جزءا من الوفد الأردني. كانت الإدارة الأمريكية قد اشترطت مسبقا موافقة إسرائيل علي أية

شخصية فلسطينية تشارك في أية عملية تفاوضية مما كان يعني استبعاد عرفات وبعض الشخصيات الفلسطينية الأخري عن المشاركة. من ثم، وفي وجود كل تلك المحاذير، بدا احتمال حدوث تفاوضات جادة أمرا مستبعدا. ومع هذا، مضي الزعماء العرب يتوافدون علي واشنطون في بداية عام ١٩٨٥ لبحث إمكانية وجود أي أساس للأمل في نجاح أية مبادرة جديدة.

في ١١ فبراير ١٩٨٥، وقّعت منظمة التحرير مع الأردن علي بيان أعلن فيه الطرفان توافقهما علي أن هدفهما كان إقامة فدرالية أردنية/ فلسطينية بمجرد انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. اقترح ممثلو الدول العربية أن الخطوة الأولي في العملية التفاوضية ستكون إجراء حوار أمريكي/ فلسطيني، واضطلع مبارك بمهمة المتحدث الرئيسي عن الخطة العربية التي كانت تهدف إلي إشراك الولايات المتحدة مثلما كان السادات قد فعل في حرب أكتوبر. أبلغ مبارك المراسلين الصحفيين بعد لقاء له مع الملك حسين في الغردقة بأنه لم يقل أبدا بأن أعضاء الوفد الفلسطيني لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاءً في منظمة التحرير، وأكد أن الجامعة العربية قد قررت أن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني وأنه لا يملك الخروج عن هذا القرار لأن مصر لا تملك هذا الحق وحدها.

ثم أبلغ الملك حسين المراسلين أنه يتفق تماما مع الرئيس المصري علي أن هذه ربما تكون آخر فرصة للسلام وأن ثمة نافذة ضيقة جدا للأمل وأضاف قائلاً: «إن هذه آخر فرصة، وعلي الولايات المتحدة أن تحسم أمرها». ذهب مبارك إلي واشنطون كي يحاول إقناع المسئولين بالفكرة، وأبلغ الصحفيين في العاصمة الأمريكية أنه وكما كان قد كرر مرات عديدة، فإن الوفد يجب أن يتضمن ممثلين عن الضفة الغربية وقطاع غزة وآخرين ممن توافق عليهم مختلف الأطراف بحيث يصبح نطاق الرؤي واسعاً، وإنه يجب الاستفادة من آراء مختلف الشخصيات تلك. كان الحل الذي اقترحه مبارك يستعيد اتفاقيات كامب دايفيد التي اقترح فيها وجود وفد يضم عُمَد مدن الضفة الغربية المنتخبين وغيرهم من القادة الفلسطينيين من أجل التفاوض علي

تسوية نهائية. بيد أن إسرائيل تمسكت بموقفها واعتبرت منظمة التحرير تنظيما إرهابيا ولا تعترف بحق إسرائيل في الوجود، ومن ثم لا يمكن لأي وفد له روابط مع منظمة عرفات أن يشارك في أية تفاوضات.

حينما توجه المراسلون الصحفيون لمسئولي الإدارة متسائلين عما إن كانت الولايات المتحدة ستشارك في محادثات تمهيدية مع وفد أردني يضم فلسطينيين لا ينتمون إلي منظمة التحرير – أو بمعني آخر، عما إن كانت الولايات المتحدة ستقبل خطة مبارك، كانت الإجابة هي أنه لا توجد إجابة. لكن المسئولين كانوا قد أوضحوا لمبارك والملك حسين، من خلف الكواليس، أن محاولتهما لتبني تفاوضات بين الولايات المتحدة وبين وفد كالذي كانا قد اقترحاه لن يكتب لها النجاح. علاوة علي ذلك، تم تحذير الملك حسين بأنه لا أمل في أن يوافق الكونجرس علي الأسلحة التي كان قد وُعد بها إلا إذا التزم الأردن بعقد مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. جاء رد حسين في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قال فيه إن الأردن ستتفاوض مع إسرائيل مباشرة وعلي وجه السرعة في ظل إشراف مقبول ووفقا لقراريْ مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨». وبعد شهر من هذا الخطاب، رفض مجلس الشيوخ الأمريكي طلب الأسلحة الذي كانت الأردن قد تقدمت به ونص علي أنه لن يكون ثمة مبيعات ذات قيمة من الأسلحة إلي الأردن حتي بدء إجراء مفاوضات مباشرة ذات معني. بتعبير آخر، قال حسين إن التفاوضات يجب أن تكون علي أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي اقتضي أن تنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، فيما طالب مجلس الشيوخ الأمريكي الأردن بأن تعترف بإسرائيل اعترافا كاملا متخطية بذلك منظمة التحرير. وفي النهاية، رفضت الإدارة الأمريكية، في أوائل فبراير عام ١٩٨٦ طلب صفقة الأسلحة للأردن التي كانت تقدر قيمتها بملياريْ دولار.

تعلّم مبارك من أحداث عام ١٩٨٥ ومن محاولته بدء حوار بشأن عملية السلام بين منظمة التحرير والولايات المتحدة أنه ليس باستطاعته تحقيق نجاحات كتلك التي كان

السادات قد أحرزها في حرب أكتوبر أو في إعداد المسرح لمحادثات كامب دايفيد[1]. فعلي الرغم من خطاب ريجان إلي مبارك الذي استهله بـ «عزيزي حسني» وتحدث فيه عن الحاجة للقيام بمحاولة جديدة لإيجاد حل، ووعده بالمضي في محاولاته بشراكة كاملة مع مصر، فقد كان ثمة حدود قاطعة لما يمكن لواشنطون التفكير في تجاوزها في أية أجندة مقترحة، وأن العامل المفتاح للحصول علي موافقة حكومة الولايات المتحدة كان هو موافقة إسرائيل أولا.

أدي تورط أمريكا فيما غدا يُعرف باسم «إيران جيت» أو مسألة إيران/ الكونترا إلي الشك في أن بإمكان الولايات المتحدة الضغط علي إسرائيل كي توافق علي أجندة لبدء محادثات السلام. وفقا لما كتبه ويليام قوانت، فقد كانت الحكومات العربية علي علم تام بتدفق الأسلحة الأمريكية علي إيران من خلال إسرائيل واعتقدت بتواطؤ أمريكا في تلك الصفقات في نفس الوقت الذي كانت واشنطون تبدو وأنها تأخذ جانب العراق في الحرب الإيرانية/ العراقية، أي أن السؤال كان «كيف يمكن التوفيق بين هذين التوجهين السياسيين؟. وفي وقت كانت مصداقية أمريكا مهمة من أجل أي نجاح محتمل لعملية السلام، كانت مصر والأردن تساورهما الشكوك حول جدوي الاعتماد علي الولايات المتحدة».

لدي هذه النقطة، لم يكن لدي مبارك ما يقدمه لرعاته الأمريكيين بشأن مبادرة جديدة لعملية السلام بأكثر من تلك المقترحات التي كان الملك حسين قد أطلقها في العامين السابقين. مثّل الوضع، بالنسبة لمبارك وجهين أحدهما سيئ والآخر أقل سوءا. نجم الوجه السيئ عن أن مشاكله الداخلية كانت، جزئيا، إحدي تبعات زيارة السادات للقدس وما أعقبها من مشاعر الغضب والإحباط التي بلغت ذروتها في اغتياله، والتي غدت ترتبط بشخصه هو أي بمبارك؛ أما الوجه الأقل سوءا فكان اعتقاده بأنه بطرحه المقترحات التي لم تلق قبولا فقد جعل من نفسه حلقة اتصال

(١) يمكن القول أيضا إنه إلي جانب ضعف مبارك ونظامه، فإن التنازلات العديدة التي كان السادات قد قدمها واعتباره أن الولايات المتحدة تحوز ٩٩٪ من أوراق اللعب قد أضعف دور مصر ورسخ تبعيتها لأمريكا التي لا تحرص سوي علي مصالحها في المنطقة وعلي ما تريده صنيعتها إسرائيل، ومن ثم، كان الاستخفاف بأية مطالب مصرية أو عربية (الترجمة)

بياسر عرفات لا يمكن الاستغناء عنها، وعلي الرغم من أن هذا لم يكن بالوضع المريح، لكنه رأي فيه وضعا يساعد علي الحفاظ علي دوره في أية تفاوضات مستقبلية (لو حدثت) ويدعم وضعه بالنسبة لواشنطون.

الصراع الداخلي:

في أعقاب اغتيال السادات، قامت الشرطة المصرية باعتقال آلاف المشتبه في تورطهم في المؤامرة. في أبريل ١٩٨٢ تمت محاكمة من نفذوا الهجوم وإعدام خالد الإسلامبولي وثلاثة آخرين ممن كانوا قد اشتركوا في إطلاق النيران. كان ثمة ثلاثة وعشرون شخصا وجّهت إليهم تهمة الاشتراك مباشرة في المؤامرة، واستمرت محاكمتهم هم والآخرين ممن تم القبض عليهم لمدة عامين تقريبا. ظل أحد رفاق الإسلامبولي في المعتقل حتي قيام ثورة التحرير في يناير ٢٠١١ والتي أدت إلي سقوط مبارك، ثم أُطلق سراحه مع آخرين من المعتقلين السياسيين الذين كانوا قد قضوا مُددا طويلة في السجون. كان أكثر من لفت الأنظار بشأن دافع الإسلامبولي هو أنه ارتكب جريمته بعد أن أصدر الشيخ عمر عبدالرحمن، رجل الدين الأعمي، فتواه التي أحل بها دم السادات. فيما بعد، ظهر الشيخ عمر عبدالرحمن في نيويورك وكان العقل المدبر للمحاولة الأولي لتفجير مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣.

كان قد ألقي القبض آنذاك أيضا علي أيمن الظواهري الذي اكتسب شهرته بعد انضمامه لتنظيم القاعدة. كان الظواهري آنذاك، طبيبا شابا ينتمي إلي الشريحة العليا من الطبقة الوسطي. كان الظواهري أيضا طالبا نابغاً أبدي سماتٍ تؤهله للقيادة، لكنه كان يدعي قوامته الأخلاقية، ويزعم أنه يملك الحقيقة كاملة. كان سيد قطب، القائد الفكري لحركة الجهاد المصرية من أهم من تركوا أثرا علي الظواهري، وكان قطب قد أعدِم في عهد عبدالناصر. كان الظواهري في الخامسة عشرة عندما أعدِم قطب، وكان قد بدأ في تشكيل خلية سرية هدفها الإطاحة بالحكومة وإقامة دولة دينية إسلامية. كان الظواهري يشارك عبدالناصر الاعتقاد في قدرِ مصر الاستثنائي

كقائدة للعالم العربي، لكن فيما كان هذا يعني لناصر الإفلات من مقتضيات الحرب الباردة وقيودها بحيث تضطلع مصر بقيادة العالم العربي إلي العالم الحديث، فقد كان يعني للظواهري السعي لإقامة خلافة إسلامية يحكمها رجال الدين والفقهاء الذين لم يمارسوا دورا في السلطة منذ القرن الثالث عشر. اعتقد الظواهري أن مصر يجب أن تقود العالم في هذا المسعي، بحسب ما كتبه لاحقا، حيث قال إن التاريخ سيأخذ منعطفا جديدا آنذاك، منعطفا معاكساً للاتجاه الذي تقوده فيه الإمبراطورية الأمريكية وحكومة العالم اليهودية. لكنه رأي أنه ينبغي، قبل التعاطي مع العدو البعيد، التعاطي مع العدو القريب أو أن النجاح لن يتحقق قبل أن يصلح الإسلام نفسه، وينبغى أن تبدأ تلك العملية في مصر.

وعلي الرغم من أن الظواهري لم يكن ضمن المتآمرين علي اغتيال السادات إلا أنه كان أحد قادة جماعة الجهاد. بعد انتهاء دراسته في كلية الطب، التحق بالجيش حيث قضي مدة الخدمة العسكرية، ثم سافر إلي أفغانستان وأبهره قتال «المجاهدين» ضد القوات السوفييتية. كان أيضا قد شعر ببالغ الإعجاب بآية الله الخميني قائد الثورة الإسلامية الإيرانية التي أيدها من خلال المنشورات والشرائط المسجلة، حيث حث جميع الجماعات الإسلامية في مصر علي الاقتداء بالنموذج الإيراني، لكنه لم يحرز نجاحا في توحيد جميع التنظيمات التي كانت تهدف للإطاحة بالحكومة باسم الإسلام إلي أن وحّد جميع فصائل الجماعات الإسلامية المختلفة توقيع السادات علي اتفاقية السلام مع إسرائيل. أيضا، كانت زوجة السادات قد تبنت قانوناً جديداً للأحوال الشخصية ينحاز للنساء ورأت فيه تلك الجماعات مخالفة للشرع. كان السادات أيضا قد سخَر، في آخر خطاب له قبل الاغتيال من النساء اللاتي يرتدين ما يسمي بالزي الإسلامي وحظر علي المحجبات دخول الجامعات، الأمر الذي حفز الراديكاليين علي القول بأنه مرتد، وكان ذلك بمثابة دعوة مفتوحة لاغتياله.

بدأت ملحمة الظواهري أثناء المحاكمات حينما ظهر أنه كان قائد المتهمين الذين مضوا يهتفون وراءه «خيبر خيبر يا يهود، جيش محمد سوف يعود». تم الإفراج عن

الظواهري بعد ثلاثة أعوام قضاها بالسجن، واستأنف ممارسة الطب لبعض الوقت قبل أن يسافر إلي أفغانستان للانضمام إلي المجاهدين في قتالهم للاتحاد السوفييتي. وبعد انتصار المقاومين الأفغان، كرس الظواهري نفسه للإطاحة بالحكومة المصرية، واتخذ اليمن مقرا لعملياته ثم السودان إلي أن أصبح قائدا لجماعة الجهاد الإسلامية التي قامت بشن هجمات إرهابية دموية من بينها عملية وادي الملوك الشهيرة ضد السياح الأجانب. كان أيضا أحد المخططين الرئيسيين لاغتيال مبارك في أديس أبابا أثناء حضوره اجتماع منظمة الاتحاد الإفريقي عام ١٩٩٥، والذي فشل نتيجة خطأ ارتكبه قاذف القنبلة ويقظة عمر سليمان. ونتيجة لتلك الأنشطة تم طرد الظواهري ومعه أسامة بن لادن، الذي كان قد قام بتمويل تلك العملية، من السودان ورحلا إلي أفغانستان، وهناك، أقنع بن لادن زميله بأن الوقت قد حان لتوجيه ضربة إلي «العدو البعيد»، وجعلا من ذلك قمة أولوياتهما.

سارت استجابات مبارك لموجة الإرهاب تلك - تمديد العمل بقانون الطوارئ، والاعتقالات والمحاكمات السرية، واستخدام التعذيب علي نطاق واسع- سارت في معية سياساته الاقتصادية التي أدت إلي شعور مزيد من المصريين بحالة من اليأس، وإلي زيادة التطرف وأعداد المتطرفين. كان حكمه يعتمد علي ولاء الجيش الذي اشتراه ليس فقط من خلال السلاح الذي كان يحصل عليه من الولايات المتحدة، بل أيضا من خلال المحسوبية التي اختص بها ذوي الرتب العالية الذين تحول كثير منهم إلي رأسماليين وأصحاب مشاريع يملكون قطاعات كبيرة في الاقتصاد المصري. كان الضباط بعد التقاعد يتلقون منحا خاصة مثل عقود ملكية لمساحات كبيرة من أراضي البناء والتي يقيمون عليها مشاريع إسكان باهظة الثمن أو مدن سياحية، أو كانوا يمنحون أراضي يستغلونها في إنتاج محاصيل زراعية وسلع تجارية أخري مثل زيت الزيتون. وعلي حين أن بعض رجال الأعمال كانوا أعضاء في مختلف الوزارات في عهد مبارك، إلا أن الجيش كان يمارس السلطة علي مختلف العقود فإما أن تُمنح أو تُمنع. وفي ظل أوضاع كهذه، اكتسبت الصناعات التي قامت سمة شبه إقطاعية وكادت الطبقة الوسطي تختفي ومعها الحراك الاجتماعي.

لم يكن لهذا النظام أن يستمر دونما المعونة العسكرية من الولايات المتحدة، ولا يعني هذا أن الأمريكيين تعمدوا دعم التنمية غير المتوازنة بمصر، بل إنهم لم يستطيعوا التوفيق بين الأهداف المتعارضة والجمع بينها بأية وسيلة أخري.

في برقية أرسلتها إلي واشنطون يوم ١٩ مايو ٢٠٠٩، أوجزت سفيرة الولايات المتحدة مارجريت سكوبي حوالي ثلاثة عقود من سياسات مبارك الداخلية والخارجية، وقد جاء نص الرسالة في تسريبات ويكيليكس ثم أعيد نشرها بصحيفة الجارديان في عدد ٩ ديسمبر ٢٠١٠، كما يعتبر فحوي تلك البرقية تمهيدا لما حدث بعد ذلك. بدأت سكوبي برقيتها بأن تنبأت أن مبارك، رغم تقدمه في العمر، سيسعي إلي البقاء في منصبه في انتخابات ٢٠١١، التي، وبحسب قولها، لن تكون حرة أو نزيهة، وأنه ينوي البقاء في السلطة حتي وفاته. أضافت أن مبارك ليس له صديق حميم يُودِعه أسراره أو مستشار يمكنه التحدث نيابة عنه، وقد حظر علي مستشاريه الرئيسيين العمل خارج نطاق سلطتهم المحدَّدة بأسلوب صارم:

«يعمل المشير طنطاوي علي أن تبدو القوات المسلحة علي درجة معقولة من اليقظة، فيما يكسب ودَّ الضباط بالمنح والامتيازات التي يتلقونها، ولا يبدو أن مبارك يهتم بأن تلك القوات غير مُعدّة لمواجهة التهديدات الخارجية للقرن الحادي والعشرين. يعمل كل من عمر سليمان وحبيب العادلي علي كبح جماح مصادر الأخطار الداخلية، كل من خلال مجال اختصاصه، فيما لا يقلق مبارك بشأن التكتيكات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف.

يتدخل جمال مبارك ومعه حفنة من [رجال الأعمال] والوزراء في الشئون الاقتصادية والتجارية، لكن الأرجح أن مبارك سيقاوم تطبيق المزيد من [الإصلاحات] الاقتصادية إذ رأي أنها ستخلق الضرر بالنظام والاستقرار العام».

ثم جاء في تلك البرقية التي أرسلت من سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة إلي إدارة أوباما الجديدة، وصف للحالة البائسة التي وصلت إليها مصر في سنوات

حكم مبارك، إذ ذكرت أنه وعلي الرغم من أن مصر مازالت قوة اقتصادية إقليمية مهمة إلا أن «المشاكل» التي يعانيها غالبية المصريين «تسبب لهم الإحباط» مما يعتبر وصفا غير دقيق يُقلل من خطورة الحال التي وصلت إليها الأوضاع، كما تكشف الجملة التي تلت في التقرير: منذ ثلاثين عاما، كان إجمالي الدخل القومي يناظر مثيله في كوريا الجنوبية، أما الآن فهو يناظر إجمالي الدخل القومي في إندونيسيا. عام ٢٠٠٨ عادت مرة أخري، ولأول مرة منذ عام ١٩٧٧، أعمال الشغب للمطالبة بالخبز». كانت الإصلاحات السياسية قد توقفت، بل وتراجعت، فيما مضت الحكومة تستخدم الأساليب القمعية ضد الأفراد والجماعات والتنظيمات، وبالمثل، توقف الإصلاح الاقتصادي، إذ إنه، وكما ذكرت برقية السفارة الأمريكية، فإن النمو الكبير لمعدلات مجمل الناتج المحلي الذي كانت السنوات الأخيرة قد شهدته لم يساعد علي تخفيف وطأة الفقر عن الطبقات الدنيا: «نجم عن حجم التضخم الكبير ومعه تأثير الكساد العالمي زيادة الفقر المدقع، وفقدان الوظائف، وتنامي عجز الموازنة، وتراجع نمو مجمل الناتج المحلي ليصل إلي ٣,٥٪ في عام ٢٠٠٩، أي نصف معدل العام السابق».

علّق أحد المراقبين بالقول إن هذا كله كان متنبأ به من أول يوم تولي فيه مبارك. لم تكن لديه أية رؤية للمستقبل مقارنة بزخم طموحات ناصر الاقتصادية بالنسبة لمصر، أو بإجراءات السادات الجريئة؛ لم يكن ثمة «مشروع قومي مصري» له سمة الاستقلال. منذ السنوات الأخيرة للثمانينيات، وطوال التسعينيات، بدأت مصر تشعر بمغبات «الإصلاحات الاقتصادية» المفروضة دولياً، والتي جعلت البلاد مكانا مستقراً للاستثمارات الأجنبية ولم تفعل شيئا لتخفيف وطأة معاناة الشعب. في هذا الصدد يقول طارق عثمان في كتابه «لحظة التغيير» إن أفضل خيار خطر لمبارك كان هو «السلام الأمريكي» لفترة ما بعد الحرب الباردة.. الذي اقتضي أن يترسخ الأمن الأشمل علي أساس الضمانات الأمريكية والاندماج الاقتصادي الإقليمي. ونظير ذلك، تكافأ مصر بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبمكان قيادي في النظام المنبثق، واستمرار الدعم الدولي؛ وسيقاس مدي نجاحها في هذا الجهد بدولارات

الاستثمارات، والفوائض التجارية، واستمرار النظام بدلا من أي إصلاح أو إحياء داخلي حقيقي، أو تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدي، أو أي حس بالتحقق التاريخي».

حرب الخليج الأولي:

في ٢٥ يوليو ١٩٩٠، استدعي الرئيس العراقي صدام حسين سفيرة الولايات المتحدة إيريل جليسبى للاجتماع به في وقت متأخر من الليل، وكان لهذا الاجتماع أن يكون الاتصال الأخير بين البلدين قبل غزو العراق للكويت في ٢ أغسطس من العام ذاك. كان لدي صدام قائمة طويلة من الشكاوي من السياسة الأمريكية طوال العقد السابق، بدءا بفضيحة إيران/ كونترا التي فضحت ازدواجية تعاملات الولايات المتحدة إبان الحرب الإيرانية/ العراقية. ثم قال إنه غدا ثمة برهان علي أن الإمارات والكويت تعملان علي تخفيض أسعار النفط، علاوة علي أن الكويت تقوم بأعمال حفر لآبار نفط في المناطق الحدودية بين البلدين، بل وتتجاوز الخطوط الحدودية وسحب نفط هو من حق العراق. وأضاف إن تلك الأعمال تعتبر حربا اقتصادية علي العراق التي غدت مدينة بأربعين مليار دولار نتيجة لحربها علي إيران، وإنه بدون مقاومة العراق للجمهورية الإسلامية الإيرانية لاختلفت الأوضاع بالمنطقة. قال إنه علي الرغم من أنه يعلم مصلحة الولايات المتحدة في انخفاض أسعار النفط إلا أنها لا يجوز لها أن تحول بينه وبين تصحيح الأوضاع الخاطئة، أي أن جميع البلاد التي أفادت من اضطلاعه بالهجوم علي ملالي إيران أصبحت مدينة له بعدم التدخل حينما يتولي حل مشاكله مع الكويت[1].

أجابته جليسبي بأن أكدت له أن الرئيس بوش كان رجلا حكيما لا يرغب أن تُشنّ حرب اقتصادية علي بغداد، وأكدت أن لديها تعليمات بمحاولة إقامة علاقات وثيقة مع العراق، ثم تلت ذلك بمقولة شهيرة كان لها أن تصبح موضع دراسة وتمحيص

(١) كانت بلدان الخليج هي من حفزت صدّاماً في حربه ضد إيران ووعدته بتمويلها، وجعلت منه بطلا لشنه تلك الحرب (الترجمة)

علي مدي العقود الثلاثة التالية لمعرفة ما إن كانت جليسبي قد أعطت صداماً الضوء الأخضر لغزو الكويت، حيث ذهب المحللون إلي أنها قامت بنصب فخ له لتمكين إدارة بوش من استخدام القوة العسكرية لإقامة «النظام العالمي الجديد» في فترة ما بعد الحرب الباردة. بدأت جليسبي بالقول «أعلم أنك تحتاج إلي أموال. نفهم ذلك، ونري أنه لابد أن تتوفر الفرصة لك لإعادة بناء بلدك. لكننا ليس لدينا رأي في الصراعات العربية/ العربية مثل نزاع الحدود بينك وبين الكويت». وعلي الرغم من المعالجات المثيرة لتلك المقولة، فقد صرحت السفيرة بأنها كانت قد تلقت التعليمات بأن تقوم باستكشاف نوايا صدّام «بروح من الصداقة والود» وأصرّت علي أن الولايات المتحدة كانت ترغب في التوصل إلي حل سريع سلمي لتلك الأزمة.

لكن الأمر الأقل ذيوعا كان هو اقتراح جليسبي، أثناء حديثها مع صدام، بأن يسعي لتوسط حاكم عربي آخر، وليكن حسني مبارك، في هذا النزاع، وكان رد صدام هو أن محاولاته من أجل تدخل بلاد عربية أخري لإيجاد حل قد فشلت ، ثم ختم حديثه بهذا السؤال «والآن أخبريني، ماذا كان الرئيس الأمريكي ليفعل لو أنه وجد نفسه في هذا الوضع؟». ثم اتضح فيما بعد أن الرئيس بوش لم يكن راغبا في محاولات مبارك للتوسط علي الرغم من أن الرئيس المصري كان قد طرح نفسه للقيام بهذا الدور. بعد ذلك، وعلي مدي الأشهر التالية، مضي بوش يكرر أن أكثر ما كان يخشاه هو نجاح الجهود للتوصل إلي حل عربي الأمر الذي كان لابد له أن يُقصِي دور الولايات المتحدة في تقرير الأمور كلها التي تتعلق بالأفعال العدوانية – وبخاصة إذا تعلقت النزاعات بالتحكم في مصادر النفط؛ ثم قال بوش إنه لو كان صدّام قد نجح بإضافة احتياطات الكويت النفطية إلي مصادر النفط العراقية لغدا له القول الفصل في منظمة أوبك ونافس بذلك وضع أمريكا المهيمن علي الدول الأعضاء.

حينما بدأ غزو العراق للكويت طلب الملك فهد من الأردن التدخل لدي صدام كي يقصر تقدم قواته علي المناطق المتنازع عليها فقط ليصبح بالإمكان حل الخلاف سلمياً. شعر الملك حسين أن عليه لقاء صدام شخصيا، لكنه قرر أنه ينبغي عليه

التحدث مع مبارك أولا من أجل إمكان توحيد جهود البلاد الثلاثة والتنسيق بينها. كان لجوء صدام للقوة قد أزعج مبارك لأن صداماً كان قد وعده بعدم اتخاذ أية خطوة في هذا الاتجاه قبل أن يلتقي وجها لوجه مع مسئولي الكويت في مؤتمر كان من المقرر عقده بالجامعة العربية. كان رد فعل مبارك في البداية هو البحث عن طريقة للتوسط في النزاع – أي التوصل إلي حل عربي وهو ما كان البيت الأبيض يخشاه تحديدا. في تلك الأثناء، هاتف حسين الرئيس بوش فيما كان الملك الأردني في طريقه إلي الإسكندرية وأبلغه بوش أنه كان يحاول الوصول إليهم وأنه كان في غاية القلق من غزو صدام للكويت وأنه قد أصدر تصريحا رسميا بهذا المعني، وكان بوش قد قال في تعليقاته بالبيت الأبيض «هذا لن يستمر. هذا لن يستمر. ذلك العدوان ضد الكويت».

في حديثه للملك حسين قال بوش «لقد تحدي صدام الولايات المتحدة» وإنه علي استعداد «لقبول التحدي»، ثم أبدي تعجبه لعدم «إدانة البلاد العربية عدوان العراق أو تقديم المساعدة للكويت». ثم أضاف «ستتصرف الولايات المتحدة بمفردها سواء تعاونت معها البلاد الأخري أم لا». آنذاك، طلب منه الملك حسين منح البلاد العربية ثماني وأربعين ساعة علي الأقل، وكان مبارك قد اقترح لقاء قمة مصغر بمدينة جدة، لكن بوش اشترط انسحاب العراق من الكويت وإعادة حكومتها الشرعية، وأصر حسين علي أنه ينبغي مناقشة تلك المسائل بالقمة المقترحة بدلا من جعلها متطلبات سابقة علي القمة.

حينما وصل حسين إلي بغداد وجد صداماً منفتحا علي فكرة القمة لكن بدون شروط مسبقة، وبشرط ألا يصدر وزراء الخارجية العرب الذين كانوا مجتمعين بالقاهرة إدانة للعراق. شعر الملك حسين بالارتياح وهو ينقل هذه الرسالة للملك فهد ومبارك. بيد أنه، وقبل عودته لعاصمته كانت الحكومة المصرية قد أصدرت بيانا يدين الغزو، وأعلنت أن وزراء الخارجية العرب قد اقترحوا أيضا إدانة العراق.

ماذا كان قد حدث في تلك الأثناء؟ أوضح مبارك للملك حسين أنه كان يتعرض

«لضغوط شديدة» وقال إنه كان قد تحدث أيضا مع الملك فهد الذي عبر عن غضبه الشديد، من ثم، فقد تراجع عن اتفاقه السابق الخاص بعقد لقاء قمة، وإنه يطالب العراق بالانسحاب الفوري من الكويت وبإعادة الأسرة الحاكمة الكويتية إلي الحكم. ما لم يعرفه الملك حسين هو أن بوش كان قد تحدث طويلا مع مبارك علي الهاتف، وأبلغه أثناء ذلك الحديث أن الولايات المتحدة علي استعداد لإعفاء مصر من ديونها. كتب بوش في مذكراته يقول إن حصار العراق سينجم عنه مصاعب اقتصادية حادة لمصر، وإذا لم تعوضها الولايات المتحدة فقد تحدث مشاكل سياسية خطيرة في ذلك البلد. أضاف أنه يعلم أن الكونجرس لن يوافق بسهولة علي إعفاء مصر من ديونها، لكنه كان بحاجة إلي دعم مصر «إن مبارك عنصر حاسم في عملية السلام بالشرق الأوسط برمتها، وفي تكوين التحالف العسكري».

وفّر انسحاب مبارك من أي ارتباط بمبادرة الملك حسين وقتا كان بوش في أمس الحاجة إليه لإرسال ديك تشيني، وزير الدفاع للحصول علي موافقة الملك فهد لموضعة قوات أمريكا في بلده، واقتنع الملك، جزئيا، بسبب الاستخبارات المشبوهة التي قدّمها تشيني عن احتمال قيام العراق بغزو السعودية بعد أن تفرغ من عملية الكويت، وقت زيارة تشيني، كان أسامة بن لادن موجودا بالسعودية وأبلغ الملك أن باستطاعته تشكيل جيش لتحرير الكويت دونما اللجوء إلي القوات الأمريكية. حينما رُفِض طلبه، اندفع غاضبا مغادرا القصر الملكي وأعلن أنهم ستأتيهم أنباء منه مرة أخري.

لم يكن بن لادن يسعي فقط لقيادة جيش إسلامي يحارب به صدام حسين المرتد، بل كان يهدف أيضا إلي قطع الروابط بين السعودية والولايات المتحدة والتي يرجع تاريخها إلي نهاية الحرب العالمية الثانية حينما حصل فرانكلين دي. روزفلت للكفار علي موطئ قدم في «أرض الحرمين الشريفين المقدسة». وعلي الرغم من أن صناع السياسة الأمريكيين كانوا يعلمون جيدا خطورة تجاهل المشاعر الدينية، إلا أنهم لم يكن بإمكانهم استبعاد الشرق الأوسط واعتباره منطقة خارج نطاق المصالح الأمريكية، وبخاصة مع أهمية النفط للاقتصاد العالمي، من أجل مراعاة مشاعر

بن لادن ورفاقه. من ثم، طلب بوش من مصر إرسال قوة رمزية للمشاركة في حرب «عاصفة الصحراء» للتأكد من أن الهجوم علي جيش صدام حسين له غلاف رقيق من الدعم العسكري العربي.

نتائج ملتبسة:

مقارنة بكل التعقيدات التي نجمت عن حرب الخليج الأولي، كانت محاولة الحصول علي موافقة الكونجرس بإعفاء مصر من ديونها أمرا مباشرا واضحا. كانت الحرب ذاتها سريعة وسهلة، لكن بوش لم يسمح لقواته بالسير إلي بغداد، وبذلك ترك صدام حسين في السلطة، وترك للرؤساء بعده معضلة الإطاحة به. كان فهد ومبارك قد أبلغا بوش قبل الحرب أنهما يعتقدان أنه من غير المحتمل لصدام أن يستمر في السلطة إذا انسحب من الكويت، ومن ثم، كان بوش يأمل أن هزيمة صدام فيما أسماه «أم المعارك» ستعمل علي وجود حافز للإطاحة به عن طريق حدوث انقلاب عسكري أو ما شابه. ثم شهد العقد التالي الرئيس كلينتون وهو يحاول إحداث تغيير في العراق بإحكام العقوبات المفروضة عليها، لكن ذلك لم يؤد إلي نتيجة. أيضا أدي اكتشاف مدي ما أحرزه صدام من تقدم في تصنيع أسلحة الدمار الشامل قبل حرب الخليج الأولي إلي تزايد مشاعر القلق بعد الحرب[1] كان هدف فرض العقوبات علي العراق، والتي زُعِم أنها كانت من أجل إجباره علي الموافقة علي التفتيش غير المحدود عن أسلحة الدمار الشامل، تلك العقوبات التي كانت قد بدأت بُعيد غزوه الكويت واستمرت بعد الحرب وطوال رئاسة كلينتون، كان هدفها الإطاحة بصدام عن السلطة. لكن أيا كان هدفها فقد أدت بآثار عكسية حيث لم يتأثر بها صدام ومن حوله الذين استمروا ينعمون بملذات العيش فيما عانى المواطنون العراقيون، وبخاصة الأطفال، من الحرمان والعوز والحاجة إلي أساسيات الحياة وإلي الدواء الأمر الذى أدى إلى عدد كبير من الإعاقات والوفيات. عمل ذلك علي انتشار المشاعر المعادية لأمريكا في أنحاء العالم العربي. في عام ١٩٩٦، أخبرت مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية

(١) لم يثبت أن صداماً كان يملك أسلحة الدمار الشامل المزعومة [الترجمة].

كلينتون أحد محاوريها قائلة: «أعتقد أن هذا خيار جد صعب، لكننا نعتقد أن الثمن المدفوع مُجدٍ»[1] بعد ذلك بينت في مذكراتها أنها لم تكن تعني تبرير موت الأطفال، لكن صدام حسين كان بإمكانه إنهاء المعاناة ورفع العقوبات من خلال التعاون مع فرق التفتيش[2].

أيا كان ما أنجزته العقوبات، فقد كانت حافزا قويا للإرهابيين العرب. أعلن أسامة بن لادن وأيمن الظواهري أن هجمات ٩/١١ كانت استجابة عادلة لما أنزله الغرب بالعراقيين من بؤس ومعاناة. وإلي جانب الناقدين المتطرفين لمغبات حرب الخليج الأولي، فقد نقد الأوضاع بعض الشخصيات البارزة مثل بطرس بطرس غالي الذي كان قد عمل من قبل أمينا عاما للأمم المتحدة، ثم ترأس بعد عودته إلي مصر جمعية حقوق الإنسان التابعة للحكومة، حيث أبلغ أحد الكتاب الأمريكيين أثناء زيارة له للقاهرة قائلاً «في عام ١٩٩٢ كنت أتوهم أن بإمكان الأمم المتحدة أن تدير عالم ما بعد الحرب الباردة لكنني كنت مخطئا. شعرت الولايات المتحدة أن عليها هي إدارة عالم ما بعد الحرب الباردة علي أساس نشر سياسات الأسواق الحرة والديموقراطية باعتقاد أن الديموقراطيات لا تحارب بعضها. لكن تلك الأيديولوجيا فشلت، وانتقلت الإدارة الجديدة من سياسة الإقناع إلي تبني سياسة القمع والحروب الاستباقية»[3].

---

(١) أي موت الأطفال والكبار وتشويههم وفرض الجوع والعوز وشح الدواء وأساسيات الحياة (الترجمة).

(٢) لكن الثابت أن صداماً تعاون بالكامل مع تلك الفرق. انظر كتاب «بوش ضد العراق لماذا؟» الذي صدرت ترجمته العربية عن سطور (الترجمة).

(٣) يحاول المؤلف في سرده للأحداث الإيحاء بأن حرب «الخليج الأولي»، وما تلاها من إقامة قواعد عسكرية في دول الخليج، ثم حرب الخليج الثانية أو الحرب علي العراق واحتلالها، كانت جميعها ردود أفعال علي سلوك صدام حسين، هذا علي الرغم أنه من الثابت أن غزو العراق واحتلاله كان قد تم التخطيط له في مراكز الأبحاث الأمريكية وبواسطة المحافظين الجدد وغيرهم منذ ثمانينيات القرن العشرين، ولنا أن نذكر هنا علي سبيل المثال ورقة Clean Break أو الخطة التي وضعها المحافظون الجدد لتلك الحرب وأرسلت إلي نتنياهو. بالطبع كان الاستيلاء علي النفط هو أحد الدوافع، لكن كان إقامة النظام العالمي الجديد وهيمنة الإمبراطورية الأمريكية علي العالم، مع ما رافق ذلك من مخططات للشرق الأوسط الجديد.. إلخ هو في جوهر أهداف تلك الحروب. انظر علي سبيل المثال كتابي «صناع الملوك» و«أحزان الإمبراطورية» الصادرين في ترجمتهما العربية عن سطور (الترجمة)

في تلك الأثناء، كانت مصر قد غدت في التسعينيات هدفا رئيسيا للمتطرفين بهدي من الظواهري وغيره من القيادات الجهادية، وعلاوة علي محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، تم تنفيذ أكثر من خمسين هجوما علي مسئولين حكوميين بمصر في السنوات السابقة لهجمات ٩/١١، وقد ذكر ستيفن جراي في كتابه «طائرة الشبح: القصة الحقيقية لبرنامج السي أي إيه للتعذيب» أنه قد تم التعاطي مع المشتبه فيهم بأساليب من «القمع الوحشي» بإشراف من عمر سليمان مدير المخابرات العامة الذي كان قد عينه مبارك في ذلك المنصب عام ١٩٩٣، وكان قد تلقي تدريبه في الاتحاد السوفييتي، ثم أصبح الرجل الذي تلجأ إليه السي آي إيه في مصر لأكثر من عقد من الزمان[1].

يبدو من المفارقات الصارخة مطالبة أمريكا لمبارك بإحداث تقدم في الإصلاحات السياسية وتخفيف الضغوط علي معارضيه السياسيين، وذلك في ضوء خطة السي آي إيه سيئة السمعة لتسليم المعتقلين «Rendition Plan» إلي السلطات المصرية لتعذيبهم بمعرفتها وهي الخطة التي كانت قد وُضِعت في منتصف التسعينيات ثم تم تنفيذها بتعاون وثيق مع مصر لأكثر من عقد من الزمان. كان هذا يقتضي نقل الإرهابيين المشتبه فيهم بأسلوب غير قانوني إلي بلاد أخري ومنها مصر حيث يخضعون للتعذيب الوحشي لانتزاع الاعترافات منهم، وهي ممارسات غير مسموح بها في الولايات المتحدة. كان مايكل شوير رئيس وحدة بن لادن في السي آي إيه هو من وضع هذه الخطة حسب اعترافه في عام ١٩٩٥. في شهادة له أمام الكونجرس عام ٢٠٠٧، قال إن السي آي إيه كانت قد حذّرت الرئيس كلينتون ومجلس الأمن القومي من أن وزارة الخارجية كان لابد لها من أن تُعرِّف البلاد التي يتم تسليم «المقاتلين الموقوفين» إليها لتعذيبهم علي أنها بلاد تنتهك حقوق الإنسان، من ثم،

(١) ليس من قبيل الدفاع عن عمر سليمان القول بأن المخابرات العامة ليست جهة تنفيذية وإن مديرها لا يملك سلطة التنفيذ بل يعمل علي دراسة الأخطار التي تتهدد الأمن الداخلي والخارجي للبلد وكتابة التقارير بشأنها مع وضع مقترحات لدرئها (الترجمة)

تساءل كلينتون وفريقه عما إن كان بإمكان السي آي إيه أن تجعل كل «بلدٍ متلقٍ» للمساجين «يضمن معاملة هؤلاء المعتقلين وفقا للقوانين الخاصة به»، ورأي شوير في هذا حلا مثاليا، وصاح قائلا «ليس ثمة مشكلة في هذا». ثم أضاف في شهادته تلك القول إنه علم أن «المستر كلينتون، والمستر ساندى برجر، مستشار الأمن القومي، والمستر ريتشارد كلارك مستشار البيت الأبيض في شئون مكافحة الإرهاب في إدارتي كلينتون وبوش قد قالوا إنهم منذ ٩/١١ قد أصروا علي أنه ينبغي علي جميع البلاد التي يُسلّم إليها المعتقلون أن تعاملهم وفقا لمعايير الولايات المتحدة القانونية، لكن هذه كذبة، بحسب ما أتذكره». احتلت مصر مكان المركز في تلك العملية. كتب ستيفن جراي يقول «ظلت مصر مركزية في عملية التعذيب» ويستشهد بروبرت بائير، وكان مسئولا بالسي آي إيه وعمل بها أثناء فترة «التسليم»، والذي قال «إذا سلّمت معتقلا للأردن تحصل علي استجواب أفضل، أما إذا أرسلته إلى مصر، علي سبيل المثال، فالأرجح أنك لن تشاهده مرة أخري».

بينت بعض البرقيات التي أُرسلت من القاهرة ثم تم تسريبها فيما بعد لويكيليكس أن الولايات المتحدة كانت تعلم أن عمر سليمان كان الرجل الذي يعهد إليه مبارك بالتعاطي مع تلك الحالات علي الرغم من أن تلك المصادر لم تناقش دوره المحدد في عمليات التعذيب. قيل إن سليمان لم يكن يتردد في الاشتراك في استجواب المعتقلين، بل يُزعم أنه، في إحدي المرات، حاول إنهاك أحد المعتقلين بأن جعله يشاهد رجلا يُقتل برفسة كاراتيه مميتة. كتبت دانا بريست، مراسلة الواشنطون بوست والمحققة الصحفية مقالا شهيرا أثار غضب شوير وغيره من مسئولي عمليات «التسليم» قالت فيه إن البلدان التي تتسلم المعتقلين لتعذيبهم هي بلدان موقعة علي اتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب وغيره من المعاملات القاسية اللاإنسانية، أو العقوبات، وعلي الرغم من ذلك «يُسمح للمستجوبين من عملاء السي آي إيه في المواقع الأجنبية باستخدام أساليب استجواب مفرطة في قسوتها توافق عليها السي آي إيه وتحظرها مواثيق الأمم المتحدة وقانون الولايات المتحدة العسكري ومن بينها «الإغراق في المياه» بحيث يعتقد المعتقل/ المعتقلة أنه علي وشك الغرق».

كان من المعتاد لجميع صناع السياسة الأمريكيين لدي زيارتهم لمصر تحديد مواعيد للقاء عمر سليمان لمعرفة آرائه في الشئون الدولية مثل الأثر الضار لإيران علي سياسات الشرق الأوسط، أو مدي تعاون مصر لعزل حماس وإضعافها، وكانت حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة تنظيما إرهابيا، قد فازت في انتخابات عام ٢٠٠٦ التشريعية، واعتبر هذا اختبارا لمزاعم الرئيس چورچ دبليو. بوش عن أن نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط كان هو الهدف الأساسي من الحرب علي العراق.

لم يكن ثمة شك في أن عمر سليمان هو الرجل المفتاح، بعد مبارك، الذي يتعين لقاؤه في مصر، هذا علي الرغم من أنه بدا في السنوات الأخيرة لحكم مبارك، وأنه قد أزيح جانبا لإفساح الطريق أمام جمال مبارك ليرث منصب أبيه، وكان هذا الوضع قد أثار كثيرا من التكهنات بشأن مستقبل الاستقرار في مصر. (يظل الدور الذي لعبه هذا «التنافس» فيما حدث بميدان التحرير وبخاصة رصاصة الرحمة التي أطلقها الجيش علي نظام مبارك، مثار تساؤلات). علي أية حال، فإن المعتقلات التي كانت تُؤوى آلاف المصريين طوال التسعينيات- ومن بينهم حوالي مائة معتقل سلمتهم السي آي إيه للسلطات المصرية لاستجوابهم وتعذيبهم بعد أحداث ٩/١١، من أسباب توتر الحياة السياسية في مصر وفسادها. وحينما كانت البرقيات الأمريكية تناقش الوضع من خلال الأساليب الديبلوماسية الملتوية، كان كل ما يمكنها قوله هو صعوبة الحفاظ علي توازنات السياسة الأمريكية. علي سبيل المثال، كتبت السفيرة سكوبي بعيد تولي أوباما الرئاسة تقول «لا يكاد مبارك الآن يتظاهر بأنه يتخذ أية خطوات لإحداث تغيير ديموقراطي، ويظل أحد التحديات القائمة حاليا، بالنسبة لنا، هو إحداث توازن بين مصالحنا الأمنية وبين الجهود لتعزيز الديموقراطية».

كانت هيئة الاستخبارات المصرية برئاسة سليمان قد راكمت كنزا نفيساً من المعلومات حول القاعدة وغيرها من الجماعات الإسلامية المتطرفة في الشرق الأوسط. في هذا الصدد، أثناء الحرب الباردة كتب برووس هوفمان، خبير دراسات الإرهاب، بجامعة چورچ تاون يقول إن للولايات المتحدة نافذة تطل منها علي الاتحاد السوڤييتي

من خلال إيران ثم أضاف «لدينا نافذة مماثلة نطل منها علي إيران والبلدان الأخري من خلال مصر» كما أضاف بعد سقوط مبارك «أيا كان ما سيحدث، فلن تكون الأمور كسابق عهدها أبدا».

بيد أن المعضلة التي واجهت صناع السياسة كانت هي أن عمليات «التسليم» تلك، وكل ما رافقها من تعذيب وقتل، هددت الاستقرار الذي كان حلفاء أمريكا قد تمتعوا به لوقت طويل، ولم يكن بالإمكان أن تظل سرية، وأثارت المشاعر المعادية لأمريكا، دونما إمكان انتزاع معلومات مهمة. وعلي الرغم من أن تعاون عمر سليمان وقدراته الفائقة أكسبته الإشادة به كأفضل «شبح» مرعب في الشرق الأوسط، إلا أن تلك العمليات أضرت بالمصالح الأمريكية القومية»[1]. وكما أكد دنيس بلير، أول مدير للاستخبارات القومية في عهد أوباما، فقد كان لهذا التعاون في مجال الاستخبارات والتجسس بمصر وليبيا، نتائج سيئة حيث «لم يقتصر الأمر علي أن تلك العلاقات الاستخبارية قللت من قدرتنا علي فهم قوي المعارضة، بل أيضا، فإن مواطني هذه البلدان يماهون بين الولايات المتحدة وبين آلات القمع».

استمرت مصر، بصفتها الدولة المفتاح بالنسبة لصناع السياسة الأمريكيين في محاولاتهم لإيجاد حل للصراع العربي/ الإسرائيلي، وبصفتها قد ظلت أيضا مسمار المحور في كثير من المبادرات الأخري للشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٢، استمرت تمثل عقبة كئودا لصناع السياسة الأمريكيين الذين كانوا يأملون في أن تتطور المنطقة سياسياً علي أساس ليبرالي موالٍ للغرب. رأي البعض أن لب المشكلة يكمن في المعونة العسكرية السنوية التي تتلقاها مصر وتبلغ ١,٥ مليار دولار وعلاقتها بإمكانية إقناع مصر لتتبني الإصلاحات السياسية. وبدورها، تداخلت هذه القضية

(١) يتغاضي المؤلف عن دور السي آي إيه الأساسي في عمليات التعذيب، حيث كانت تزود المصريين ليس فقط بأنجع الأساليب، بل وأيضا بآليات متقدمة مستوردة، فيما كان عملاء السي آي إيه يحضرون عمليات التعذيب والاستجواب ويشرفون عليها علاوة علي الخدمات الاستخبارية. بل إن من تفوقوا من رجال مباحث أمن الدولة في أساليب التعذيب والاستجواب كانوا هم من تلقوا تدريباتهم بالولايات المتحدة. (الترجمة)

في حوار ذي صلة عما إن كانت مصر تراكم أسلحة تلك المعونة استعدادا لشن حرب أخري مع إسرائيل، وكانت تلك قضايا خلافية مربكة كثيراً ما برزت في مناقشات الكونجرس والإعلام في السنوات الأخيرة من حكم مبارك بل إنه يمكن القول إن تصميم المحافظين الجدد علي شن حرب علي العراق كان نتيجة لمصادر قلقهم الأكثر شمولا والتي تضمنت استنتاجات عن عدم موثوقية المضي في إعداد الجيش المصري كقوة تجابه المتمردين الفلسطينيين أو المتطرفين الإيرانيين.

وبعد كل شيء، فأثناء الإعداد لغزو العراق عام ٢٠٠٣، كان ثمة افتراض واسع النطاق بأن إنجاز نصر سريع هناك سيتسبب في أن تحقق القوي الديموقراطية في أنحاء الشرق الأوسط تقدما لا يمكن وقفه.

بيد أن هذه الأطروحة ليست ضرورية للسؤال الآخر عما إن كانت محاولات الكونجرس الحد من مبيعات الأسلحة لمصر كانت بسبب عدم إنجاز أية إصلاحات سياسية بالقاهرة، أم كانت ناجمة عن دعوات مصر لإجراء تفاوضات جادة تهدف لإقامة دولة فلسطينية. كان اختلاف الآراء حول المدي المطلوب لتلبية مطالب مصر من الأسلحة ودرجة الوثوق فيها لا يتسق مع الاعتقاد القديم بأن تزويد مصر بالأسلحة يضمن وجود حكومة قوية في مصر يلتزم جيشها بالتعاون مع البنتاجون وإجراء التدريبات المشتركة مع الأمريكيين.. في نهاية الثمانينيات، بدأت الأسئلة تثار حول ما تنوي مصر أن تفعله بأسلحتها. كان مبارك قد بيَّن في عام ١٩٩٥ أن جيش مصر القوي ضروري لردع الأعداء، كما أكد وزير دفاعه المشير محمد حسين طنطاوي أن «السلام لا يعني الاسترخاء.. إن أي تهديد لأية دولة عربية أو إفريقية هو تهديد لأمن مصر القومي». بعد أحد التدريبات العسكرية عام ١٩٩٨، صرح مسئول عسكري آخر بأن التدريب يؤكد للعالم الدور الفاعل الذي تمارسه القوات المسلحة المصرية في مساعدة الدبلوماسية المصرية علي فرض سلام الأقوياء الذي بدأ في ٦ أكتوبر. هنا، لا يمكن إغفال الإشارة إلي حرب ١٩٧٣ وأهداف السادات السياسية منها. من ثم كتب هيلل فريش، المعلق الإسرائيلي، مستشهداً بأقوال هؤلاء العسكريين، يقول إن

جميع أفراد القوات المسلحة المصرية تقريبا «يركزون علي جبهة واحدة فقط للاشتباك مع قوة عسكرية واحدة، وهي جيش الدفاع الإسرائيلي».

أشار فريش أيضا إلي نجاح الجيش المصري في الحفاظ علي قوته ليس فقط من خلال الاعتماد علي الأسلحة الأمريكية بل أيضا من خلال المزايا والهبات التي يمنحها مبارك لأفراد قواته المسلحة الموالين له، وأضاف أن تلك هي خاصيات الجيوش قبل الحداثية. «التي مازال أمامها الطريق طويلا قبل أن تحقق النقلة لتصبح جيوش دولة ما بعد حداثية، دولة وظيفية ذات توجهات عالمية» كتلك التي أرادها صناع السياسة الأمريكيون بدءا من إدارة بوش الأب وحتي باراك أوباما، أرادوا لمصر أن تصبحها. وفي واقع الأمر، فمنذ عام ١٩٩١، حينما طلب بوش الأب من مصر المشاركة في حرب الخليج الأولي، وحتي خطاب أوباما بالقاهرة عام ٢٠٠٩، ظل الرؤساء الأمريكيون يحاولون إقناع مصر بتوسيع مدي مهماتها في المنطقة، عسكريا وسياسيا، لكن دونما المساس بقدرة أمريكا علي أن يكون لها القول الفصل في كل ما يحدث بالشرق الأوسط.

٩/١١ والمهمة المستحيلة:

ظل نهج واشنطون في التعاطي مع حكم حسني مبارك متشعبا، ومرتبكا أحيانا. كانت السي أي إيه تعتبر مصر حليفا لا يمكن الاستغناء عنه، وكان للبنتاجون علاقات طيبة مع الجيش المصري كما تشهد علي ذلك «مناورات النجم الساطع». وعلي الرغم من ضغط مصر من أجل إقامة دولة فلسطينية، إلا أنها ظلت عازمة علي كبح التنظيمات المتطرفة مثل حماس. وعلي الجانب الآخر، بدا الاقتصاد المصري - وعلي الرغم من التقارير المستمرة عن النمو اللافت في مجمل الناتج المحلي - بدا وأنه غير قادر علي حل مشكلة الذين يعانون من الفقر المدقع في البلاد والذين بلغ معدلهم ثلث عدد السكان، وكان يقال أحيانا إن هذا كان بسبب محاباة رجال القوات المسلحة والهبات الباهظة التي كانوا يتلقونها. علاوة علي ذلك، وبدلاً من تحقيق أي تقدم في مسار الديموقراطية، غدت مصر في ظل حكم مبارك دولة بوليسية، كما لم يُبدِ هو أي

دافع علي تغيير أساليبه حتي علي الرغم من أن تلك الأساليب كانت تستوعب طاقات كان من الممكن استغلالها للتحرك في توجه أكثر إيجابية.

كان مبارك حينما تحاول الولايات المتحدة دفعه باتجاه الإصلاحات السياسية، يستغل مخاوف الأمريكيين من فزاعة التطرف الإسلامي ويشير إلي ما حدث في إيران، وما حدث في العراق بعد الحرب الأمريكية عليها ومحاولتها إقامة نظام ديموقراطي هناك. كان يقول إن صدام حسين، وعلي الرغم من أنه كان حاكما مستبدا، لكنه كان بمثابة حائط صدٍ للعرب ضد الملالي الإيرانيين. أما وقد نشرت الولايات المتحدة الديموقراطية في العراق بعد أن تخلصت من صدام، فقد زاد نفوذ إيران حتي في الداخل المصري وأضيف إلي نفوذ الإخوان المسلمين الذين يمثلون تهديدا للاستقرار، فهل تريد واشنطون فعلا الدفع به إلي هذا الطريق الخطر؟

بعد صدمة هجمات ٩/١١، أثيرت تساؤلات كثيرة في الولايات المتحدة حول المعونات العسكرية التي كان حكام الشرق الأوسط ممن لم تكن لديهم النية في تغيير أساليبهم، يتلقونها من الولايات المتحدة، وحول جدوي تلك الاستراتيجية بعد أن انتهت الحرب الباردة ولم يعد للاتحاد السوفيتي وجود. علاوة علي ذلك، قال هؤلاء المتسائلون إن الهدف الحقيقي من تزويد هؤلاء الحكام بالأسلحة الأمريكية لم يكن أبدا تشكيل جبهة ذات جدوى ضد الجيش الأحمر، بل كان الحفاظ علي النظام الداخلي في تلك الدول. بالطبع، تم إقناع الكونجرس والجمهور بهذا بصفته جزءا من استراتيجية الردع التي كان الغرب يتبناها ضد موسكو، بمعني أن هذا كان يؤدي إلي رفع معنويات الشعوب وحسها الوطني مما يعمل علي الحيلولة دون انتشار التطرف الشيوعي أو الديني ومشاعر الاستياء والغضب من الأوضاع السائدة.

أيضا، عملت الولايات المتحدة قبل عام ١٩٧٩ وبعده علي دعم وجود توازن للقوي العسكرية في المنطقة لصالح إسرائيل لكن ليس بالدرجة التي تؤدي إلي احتمال نشوب حرب جديدة. أصبح الحفاظ علي ذلك التوازن الرهيف الشغل الشاغل لصناع السياسة الأمريكيين بدرجة غفلوا معها عن مجالات أخطار أخري تهدد الأمن القومي

الأمريكي والتي كانت تتنامى بسرعة أكبر كثيرا من قدرة من كانوا يعملون علي تسليم المعتقلين والمشتبه فيهم كي ينتزع منهم الاعترافات تحت التعذيب، قدرتهم علي مواكبتها. قال الناقدون إن الولايات المتحدة كانت قد أمدت مصر بمعونات عسكرية بلغ مجمل قيمتها ٥٠ مليار دولار وماذا كانت النتيجة؟ ذهب هؤلاء الناقدون إلي أن نتيجة دعم ديكتاتوريات الشرق الأوسط كانت هجمات ٩/١١. ذكرت صحيفة كريستيان سيانس مونيتور أن قائد خاطفي الطائرات وأربعة منهم، كانوا مصريين، وأن سياسات مبارك القمعية لم تعمل علي وقف تنامي المتطرفين المتشددين، وأيضا إلي أن زعمه بأن إرخاء القيود علي المجتمع المصري وانفتاحه يجلب الأخطار، لم يعد يقنع الأمريكيين، اليمينيين منهم واليساريين.

من المثير للاهتمام أن الجدل المتنامي في الداخل الأمريكي حول المساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر وغيرها من البلاد مثل السعودية انعكس في جدالات مُناظرة بين أعضاء تنظيم القاعدة. كان الظواهري وعدد من زملائه المصريين يشكلون العقول المفكرة وهيئة الخبراء التي ترسم سياسة القاعدة، بيد أن الظواهري تنازل عن توجهه للبدء بالهجوم علي «العدو القريب» أي حكومة حسني مبارك، ليتبني أطروحة بن لادن الذي كان يري أن السبيل الوحيد لإحداث تغيير في الشرق الأوسط كان هو قطع «رأس الأفعي» أي الولايات المتحدة أو «العدو البعيد». حينما أثير السؤال عن مهاجمة الحكام المسلمين المرتدين، أجاب بن لادن إنه من الأفضل تركهم في شأنهم وعدم الانشغال بهم، إذ إنهم مجرد حثالة وأنهم حينما يشهدون هزيمة الولايات المتحدة سيصبحون في أسوأ أوضاعهم. ويبدو هنا أنه كان ثمة اتفاق علي أن الولايات المتحدة هي المسئولة عن حكومات الشرق الأوسط، فإذا تم تغيير السلوك الأمريكي يصبح بالإمكان تغيير موازين القوي في العالم الإسلامي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أكان ذلك يختلف كثيرا عن الرأي الذي كان السادات يردده من أن الولايات المتحدة كان لديها ٩٩٪ من الأوراق؟ تباهي السادات بأنه استدعي التدخل الأمريكي، والسطوة الأمريكية في حرب أكتوبر، وكان له ما أراد في البداية، ثم قُتِل،

ليحتل حسني مبارك مكانه. زعَم بن لادن أن مهمة الجهاديين هي القضاء علي النفوذ الأمريكي وأنه سينجم عن ذلك، ويحسب المسار الطبيعي للأمور، ما يرغب فيه هو والظواهري، أي القضاء علي الحكام الكفرة وإقامة الخلافة الإسلامية.

أدي الهجوم السياسي علي المعونة العسكرية الأمريكية لمصر إلي انقسام في إدارة چورچ دبليو. بوش. لكن الموقف تغير بعد هجمات ٩/١١، التي علاوة علي ما خلّفته من دمار ومن قتلي، أدت إلي القضاء علي الحس بالأمان في أنحاء البلاد. كان إدوين ووكر، السفير الأمريكي بالقاهرة قد قال «إن المعونة تتيح لمصر سبيلا سهلا لمقاومة الإصلاحات، حيث يستخدم الحكام تلك الأموال لدعم خطط عفا عليها الزمن ومقاومة الإصلاحات». في عام ٢٠٠٢، عبَّر بوش، بعد أول مراجعة له لاستراتيجية الأمن القومي، عن مبدأ جديد حيث قال إن الأموال ينبغي أن تذهب «إلي البلاد التي يحكمها حكام عادلون، يستثمرون في شعوبهم، ويشجعون الحرية الاقتصادية».

كان چيمس وولزي، المدير السابق للسي آي إيه وقت تطبيق برنامج «تسليم» المعتقلين المشتبه فيهم، كان قد أثار اهتماما كبيرا في دوائر المحافظين الجدد. وعلي الرغم من أنه كان قد ترك منصبه بالسي آي إيه عام ١٩٩٥، إلا أنه كان من بين الداعين الأعلي صوتا للإطاحة بصدام حسين. بعيد ٩/١١ مباشرة، أعلن عن قناعته بأن العراق كانت خلف التفجيرات. وفي عام ٢٠٠٤، أبلغ جمهوره في خطاب له بإحدي الجامعات أن الولايات المتحدة كانت تخوض الحرب العالمية الرابعة، وعلي الرغم من أنها ستستغرق وقتا أطول كثيرا من الحرب العالمية الثالثة، لكنه يأمل ألا تستغرق أربعة عقود مثل الحرب الثالثة [الحرب الباردة]، أضاف أن أعداء أمريكا في هذه الحرب هم حكام إيران، والفاشيون في العراق وسوريا، إلي جانب متطرفي القاعدة، وأن تلك الحرب كانت قد ظلت قائمة منذ فترة إلا أن الولايات المتحدة لم تنتبه لها إلا مؤخرا؛ أما ما سيجعل بالإمكان كسب هذه الحرب فهو دعم أمريكا للحركات الديموقراطية في أنحاء الشرق الأوسط، الأمر الذي كان، بحسب قوله، يسبب التوتر للحكام هناك. ثم اختتم وولزي حديثه الذي كان يلقيه أثناء ندوة بجامعة

UCLA برعاية مجموعات من الحزب الجمهوري، والتي كان شعارها «أمريكيون من أجل النصر علي الإرهاب»، اختتمه مخاطبا أولئك الحكام «نريدكم متوترين. نريدكم أن تدركوا الآن، أن هذا البلد وحلفاءه، وللمرة الرابعة خلال مائة عام، يخوضون حربا معاً، وإننا إلي جانب هؤلاء الذين يتملككم أنتم من أمثال مبارك والأسرة الحاكمة السعودية، بالغ الرعب منهم: إننا إلي جانب شعوبكم».

خطاب قوي حقا، لكننا إذا قمنا بتغيير بعض مفرداته فقط سنجد أنفسنا أمام أحد خطابات بن لادن العنيفة ضد الولايات المتحدة. لم يكن المحافظون الجدد يملكون الحق الحصري لما أسمته كونداليزا رايس لاحقا الخطاب الوولزي البليغ القوي مثلا، طالب طوم لانتوس، النائب عن الحزب الديموقراطي، والذي كان قد عرف عنه مؤازرته للقضايا التقدمية، طالب في خطاب له بمجلس النواب بإعادة تقييم المعونة العسكرية لمصر قائلا إن مصر تتعاطي مع هذه المساعدة وكأنها حق تملكه، يماثل الضمان الاجتماعي أو الرعاية الصحية للمواطن الأمريكي، ثم بيّن لانتوس، وهو ينقد السبب الذي طرحه بوش الأب لإعفاء مصر من ديونها أثناء حرب الخليج الأولي، أن مصر لم ترسل أي وحدات لها لتنضم إلي قوات التحالف بأفغانستان وأن «التدريبات العسكرية للجيش المصري تُعدّ لمواجهة ما سمي بالعدو الإسرائيلي الذي لا وجود له».

كان لانتوس أحد الناجين من الهلوكوست، وكان هو الوحيد بين هؤلاء الذي أصبح عضوا بالكونجرس. كان أيضا داعما مكرسا لإسرائيل، وكان يضع التصدى للمعونة العسكرية التي تقدمها أمريكا لمصر علي قمة أجندته. علاوة علي ذلك، فقد كان مثل وولزي يعتقد أن الحل يكمن في تحويل تلك المعونة إلي مساعدة اقتصادية ودعم تعليمي، واعتقد أن وقف المعونة العسكرية سيساعد علي تنشيط السلام. وبالطبع، فقد كان يدرك أن مثل هذا الإجراء سيقتضي مزيدا من التدخل في الشئون المصرية الداخلية، وهو أمر كانت حكومة مبارك قد أوضحت أنه لا يلقي قدرا كبيرا من الترحيب. كان الرئيس جورج دبليو. بوش قد عبّر عن رأي مماثل وبخاصة في خطاب

له كان ألقاه بلندن في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٣ بقصر هوايتهول، وكان قد استهله بإشارة إلي وودرو ويلسون، آخر رئيس أمريكي كان قد أقام في قصر باكينجهام. قال بوش إن ثمة حاجة إلي مثالية ويلسون كي يستلهمها الأمريكيون والبريطانيون الذين يضطلعون بالمهمة التي كانت حرب العراق قد بدأتها. زعم أنه كان ثمة توجه يشير إلي أن بلدان الشرق الأوسط غير راغبة في الحكم الديموقراطي، أو أنها بغير استطاعتها إقامة حكم ديموقراطي، ثم أضاف قائلاً:

«قد يكون أفضل تغيير بإمكاننا إحداثه هو تغيير أفكارنا. علينا أن ننفض عن أنفسنا عقودا من السياسات الفاشلة بالشرق الأوسط. في الماضي، كانت بلادكم وبلادي علي استعداد للمقايضة: تقبل القمع نظير الاستقرار. عادة ما أدت الروابط التي ظلت قائمة طويلا إلي إغفال أخطاء النخب المحلية. بيد أن هذه المقايضة لم تأت بالاستقرار أو تجعلنا آمنين. كانت مجرد شراء للوقت، فيما مضت المشاكل تتفاقم، وترسخت أيديولوجيات العنف.

«والآن فنحن ننتهج مسارا مخالفاً، استراتيجية تقدمية للحرية في الشرق الأوسط. سنمضي باتساق ومثابرة في تحدي أعداء الإصلاح ومجابهة حلفاء الإرهاب. وسنتوقع من أصدقائنا في المنطقة معايير أعلي، وسنوفي بمسئولياتنا في أفغانستان والعراق بأن ننهي مهمة إرساء الديموقراطية التي بدأناها».

حينما تحدث چورچ بوش في لندن عن «المسار» الأمريكي الجديد، كان قد مرَّ ما يناهز الستة أشهر علي بدء عملية «الصدمة والترويع» العسكرية، وعلي أولي التساؤلات التي أثيرت حول الحرب بعد عدم العثور علي أية أسلحة دمار شامل بالعراق. كان وعد بوش بانتهاج «مسار مختلف»، متجاوزا تفسير عدم العثور علي أسلحة الدمار الشامل، يشير إلي أن صدمة ٩/١١ قد بدأت في تغيير أسلوب تفكير البيت الأبيض. كان المحافظون الجدد، والذين كانوا يضمون بين صفوفهم كثيرا ليبراليي الحرب الباردة الذين ساهم انفراج العلاقات بين الكتلتين في سنوات رئاسة نيكسون/ فورد، قد عادوا إلي البيت الأبيض ورسخوا أقدامهم هناك. رأوا «تحرير» العراق بداية لعملية ستمتد لتصل حتي القاهرة - والقاهرة بخاصة لما لها من مركز

قيادي ثقافي في الشرق الأوسط. بيد أن بوش لم يتوقع حدوث تغيير كبير وسريع إذ اتسمت لهجته بالحذر حينما قال «إن حركة التاريخ ليست سريعة. علينا أن نتحلي بالصبر إزاء الآخرين وذلك تحديدا نظرا لما نتمتع به نحن من نمو ديموقراطي – الذي أُنجز تدريجيا، بل إنه واجه الصعوبات أحيانا. والطريق مازال طويلا أمام بلدان الشرق الأوسط».

من المؤكد أن صناع السياسة في إدارة بوش، اعتقدوا بعد ٩/١١ أن السبيل للحفاظ علي مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط – والتي كان من بينها حماية مناطق إنتاج النفط ومنع انفجار الموقف المتوتر بين العرب وإسرائيل – هو تشجيع الإصلاحات. لكن، كيف يتأتي لذلك أن يُنجز؟ وبعد إشعال النيران في العراق، من كان يملك معرفة الأماكن التي ستمتد إليها تلك النيران؟ كان مبارك يشعر بالتشاؤم وتملؤه الشكوك إزاء السياسة الأمريكية، ورأي أن إيران هي المستفيد الرئيسي من حماقة بوش. وفيما بعد، أظهرته تسريبات ويكيليكس وهو يعبر عن إحباطه المرة تلو الأخري من نتائج الغزو الأمريكي للعراق، كما كشفت توبيخات البيت الأبيض المستدامة له حول السياسات المصرية الداخلية.

وعلي الرغم من أن وجود ذلك الديكتاتور المتقدم في السن في الحكم كان مفيدا لـ «الحرب علي الإرهاب» إلا أن كونداليزا رايس، والتي كانت قد ذهبت إلي القاهرة في يونيو ٢٠٠٥ لإلقاء خطاب بالجامعة الأمريكية، دعت مصر إلي أن تضمن حرية الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في خريف العام ذاك بعد التعديل الدستوري الذي سمح بترشح آخرين للرئاسة. قبل إلقائها الخطاب اجتمعت بمبارك، ثم صرحت قائلة إنه ينبغي علي القاهرة البدء في اتخاذ خطوات باتجاه الديموقراطية «ينبغي لشعب مصر أن يكون في مقدمة تلك الرحلة العظيمة، مثلما كنتم دائما في طليعة هذه المنطقة طوال رحلات الماضي العظيمة».

استهلت رايس خطابها بإشارةٍ إلي خطاب بوش لدي تنصيبه لفترة الرئاسة الثانية والذي تحدث فيه عن مهمة أمريكا ورسالتها لنشر الديموقراطية بالشرق الأوسط

وقالت: «لن تفرض أمريكا أسلوبها علي غير الراغبين، إذ إن هدفنا هو مساعدة الآخرين للتعبير عن أنفسهم، وتحقيق حرياتهم، والسير في طريقهم». وعلي الرغم من أنها كانت تهدف هنا إلي التخفيف من حدة المطالبات الصارمة بالإصلاح، لكنها كشفت عن شيزوفرانيا السياسة الأمريكية. تبنت رايس، بعد لقائها بالرئيس المصري ووزير خارجيته، أسلوب إلقاء المحاضرات مرة أخري، إذ قالت إن مصر بلد مهم، من ثم فمن الضروري أن تجري تلك الانتخابات بحرية ونزاهة: «أعتقد أن أصدقاءنا المصريين يدركون ذلك وأنهم سيتحملون مسئوليتهم بجدية. سيراقب الناس ما يحدث في مصر لأنها بلد مهم في المنطقة، تلك المنطقة التي تشهد تغيرات كبيرة».

أجابها وزير الخارجية المصري متظاهرا بالدهشة وتساءل «من بإمكانه أن يعترض علي إجراء انتخابات نزيهة شفافة؟ أؤكد لك أنها ستكون كذلك». وكما توقع الجميع، كانت انتخابات سبتمبر صورية ومزيفة، ثم تم إلقاء القبض علي أيمن نور الذي رشح نفسه للانتخابات الرئاسية وقيل إنه حصل علي ٦٠٠٠٠ صوت، بتهمة تزوير بعض التوكيلات وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، فيما جعلت التعديلات التي أدخلت علي قوانين الانتخابات من غير المرجح لأي شخص آخر أن يشق طريقه إلي الترشح وينافس مبارك في الانتخابات التالية التي كان من المقرر إجراؤها في نفس التاريخ من عام ٢٠١١. وأثناء الفترة الثانية لرئاسة بوش، توقفت زيارات مبارك لواشنطون، وقامت رايس بإلغاء زيارة ثانية للقاهرة كان من المقرر لها أن تقوم بها، وذكر بوش أيمن نور في إحدي خطبه. لكن، لم يحدث شيء إلي أن تولي أوباما الرئاسة، ثم تم الإفراج عن أيمن نور فجأة، الأمر الذي فُسِر علي أنه إيماءة للإدارة الجديدة بأن تتوقف عن الاعتراض علي شئون مصر الداخلية.

استغل مبارك كل فرصة كانت تسنح له لإبلاغ جميع المسئولين الأمريكيين لدي زيارتهم لمصر، وكذلك السفيرة الأمريكية، برأيه في السياسة الأمريكية. أبلغ السفيرة سكوبي بأن موقع مصر المحاط بالأخطار قد أصبح أكثر خطورة منذ سقوط صدام

الذي كان، وبالرغم من عيوبه يمثل حائط صد ضد إيران[1]، التي أصبحت تتحرك بيسر وسهولة من الخليج الفارسي وحتي المغرب، بل إن إيران كانت وراء القلاقل التي تحدث في غزة واليمن ولبنان، بل وحتي في سيناء». وأكد أن الإيرانيين كانوا يعملون يدا بيد مع الإخوان المسلمين بمصر. كان الأمريكيون قد حفظوا هذا الكلام عن ظهر قلب، وكان مبارك يؤكد أيضا، بشكل مستدام، علي خطر الإخوان المسلمين كمثال أساسي لمخاطر الدفع بالإصلاحات الديموقراطية، ويري أن السياسة الأمريكية تهدد بنشر الفوضي في الشرق الأوسط.

أما أحمد أبوالغيط وزير خارجية مبارك فقد عبر للسفيرة الأمريكية عن أساه من المحاضرات اللامتناهية التي يلقيها المسئولون الأمريكيون علي نظرائهم المصريين والشجارات العلنية مع مصر وزعم أن المشكلة تكمن في عدم فهم الأمريكيين للملابسات السائدة بمصر: نحن نواجه أخطارا كثيرة وتحديات محدقة بالاستقرار والتقدم» وأكد أن الإخوان المسلمين هم في قلب المشكلة. طلب من السفيرة الأمريكية أن تنظر إلي ما يحدث في غزة حيث يُفرض علي النساء ارتداء الحجاب، وتساءل عما إن كانت زوجته وبناته سيجبرن علي ارتداء الحجاب في المستقبل القريب، وأضاف أنه ينبغي علي الحكومة المصرية التصدي لتلك التيارات. وعلي الرغم من أن السفيرة سكوبي اعترفت بأن مصر تواجه تحديات كثيرة إلا أنها قالت إن «حقوق الإنسان ستظل إحدي المكونات الحاسمة في الحوار المصري/ الأمريكي».

كان في توضيح «أبوالغيط» لما هو حادث في غزة، هجوم مضمر ومباشر علي ازدواج السياسة الأمريكية وارتباكها، حيث كانت واشنطون، في محاولة منها لتعميم دعوتها إلي الإصلاح السياسي قد ضغطت من أجل إجراء انتخابات في غزة والضفة

(١) كانت أمريكا، ومازالت، هي صاحبة براءة اختراع فزاعة إيران، وذلك لتشتيت الانتباه عن خطر إسرائيل، وخلق عدو جديد للعرب بدلها، وأيضا لزرع الفرقة الحادة بين الشيعة والسنة، وذلك كجزء من مخطط لتفتيت المنطقة، وإثارة النزاعات الطائفية. ولم يكن حديث مبارك عن إيران وموقفه المعادي منها إلا مجاراة تابع لسيده، وتنفيذا لخططه. وعلي الرغم من ذلك، فليس ثمة شك في أن إيران كانت أحد المستفيدين مما حدث بالعراق. (الترجمة)

الغربية، لكن تلك الانتخابات أتت بعكس ما تشتهيه أمريكا حيث فازت حماس، المنظمة التي تعتبرها واشنطون إرهابية والتي يسيطر عليها الإخوان المسلمون. لكن رايس رفضت تضمينات «أبوالغيط» التي أشارت إلي أن واشنطون أساءت الحكم علي ما يمكن أن تأتي به تلك الانتخابات بتبنيها النهج التبسيطي بأن الانتخابات هي دواء لجميع العلل السياسية، بيد أن إجابتها بدت ألفاظا مجردة بل ومراوغة، ثم قالت في خطاب لها بعد ذلك «إن ما نشهده الآن.. هو آلام مخاض ولادة الشرق الأوسط الجديد. وأيا كان ما نفعله علينا أن نكون علي يقين من أننا نضغط لإقامة الشرق الأوسط الجديد، وأننا لن نعود إلي الشرق الأوسط القديم»[1].

الإحباط الأخير:

كانت نتائج انتخابات عام ٢٠٠٦ في غزة محبطة بدرجة أن الولايات المتحدة أرخت مطالباتها بالإصلاح الديموقراطي، وتلاشي خطاب بوش الذي ألقاه عام ٢٠٠٣ في هوايتهول بلندن، وانتقل التركيز مرة أخري إلي العراق وسط مخاوف من خسارة الحرب. عمد فرانك ريكرياردون، السفير الأمريكي بالقاهرة وقتئذ، إلي التهرب من الإجابة عن الأسئلة حول اعتقال أيمن نور بقوله إن السؤال الحقيقي ليس هو ما يعتقده الأمريكيون حول الموضوع بل ما يعتقده المصريون أنفسهم ثم أضاف «أراهن علي أننا لو وجهنا السؤال لمائة شخص لحصلنا علي مائة إجابة مختلفة، وإذا كان هذا هو حال المصريين فإن ما آمله هو أن تغفروا للأمريكيين عدم فهمهم لتعقيدات هذا الموضوع». ثم أتي بعد ذلك خطاب بوش بالمنتدي الاقتصادي الذي عُقِد بمدينة شرم الشيخ عام ٢٠٠٨ وبحسب ما قاله أحد كاتبي الخطاب، فإن مسودته بالبيت

(١) جاءت هذه المقولة الشهيرة لرايس تعليقا علي الحرب التي شنتها إسرائيل علي لبنان عام ٢٠٠٦ وأدت إلي مقتل ما يناهز ١٣٠٠ شخص، وإصابة الآلاف وتدمير أحياء كاملة ببيروت، وقصف قانا للمرة الثانية، واستخدمت فيها أسلحة أمريكية الصنع، والقنابل العنقودية والفسفورية. أما المخاض الذي تشير إليه فهو دماء اللبنانيين التي أريقت. لكن، وعلي الرغم من ذلك، فقد صدت المقاومة اللبنانية تقدم القوات الإسرائيلية ولم تقم للشرق الأوسط الجديد قائمة آنذاك. لكن المحاولات مازالت جارية. (الترجمة)

الأبيض طالبت بالإفراج عن أيمن نور بأسلوب حاد وقاطع، لكن ذلك الخطاب، تحول في شرم الشيخ إلي محاضرة معتدلة اللهجة لم يأت بها ذكر لأيمن نور.

من الواضح أن الملك عبدالله، ملك السعودية، أقنع بوش أثناء انعقاد المؤتمر الاقتصادي بأن مبارك كان يعمل علي كبح المتطرفين، وبأنه كان ناجحا في جهوده تلك. حينما طرح بوش مسألة غياب الإصلاحات السياسية، قام مبارك بتغيير الحوار لصالحه بأن أجاب أن محاولة فرض الديموقراطية من الخارج لن ينجم عنها سوي الفوضي وعدم الاستقرار، وأكد أن السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة ليس هو الوضع السياسي في البلاد العربية، بل عدم حل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، وبهذا، تحول الحوار الأمريكي المصري وعاد إلي القضايا التي كانت الولايات المتحدة تحاول أن تتحاشي إلقاء الضوء عليها في مؤتمر دولي كهذا، حيث كان للديكتاتور ميزة تواجده داخل وطنه.

في تلك الأثناء، كان دايڤيد ولش، مساعد وزير الخارجية الأمريكية قد شهد بأن مصر كانت متعاونة جدا في مجالات عديدة لدعم السياسات الخارجية الأمريكية بالمنطقة. مثلا، كانت قد دعمت الجهود الرامية إلي محاسبة إيران لعدم إذعانها للالتزامات الدولية حول برنامجها النووي، وأيضا، كانت تقوم بحراسة الحدود المصرية مع غزة وتضغط علي حكومة حماس بغزة كي تعترف بإسرائيل وتنبذ العنف. تبادل ولش وأحد مساعديه بوزارة الخارجية الأدوار في الحديث عن مصر بصفتها «حجر الزاوية في سياستنا الخارجية بالشرق الأوسط، كما أن المعونة العسكرية التي تقدمها لها عنصر مفتاح في هذه الشراكة الاستراتيجية». كان ولش أيضا يجيب من ينقدون موقف مصر من الحرب علي العراق بقوله إن مساعدة مبارك لأمريكا في تلك الحرب «لا تقدر بثمن» فقد منح جيش الولايات المتحدة حرية التحليق في المجال الجوي المصري وبدون مقابل، وأيضا منح القوارب البحرية العسكرية أولوية المرور في قناة السويس. وبحسب الأرقام الأمريكية، فقد عبرت ٣٦٥٥٣ طائرة أمريكية المجال الجوي المصري في الفترة بين عامي ٢٠٠١، و٢٠٠٥، هذا علاوة علي أن مبارك كان يقدم المساعدة في مشاريع إعادة الإعمار بأفغانستان، وغير ذلك الكثير.

كان الفشل في إقناع مبارك بوقف انتهاكات حقوق الإنسان ناهيك عن تفعيل انفتاح الحياة السياسية، مؤشرا علي أنه سيرشح نفسه مرة أخري في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١١، وعلي أنه لا يمكنه تغيير سياساته تحت أية ضغوط تجرؤ الولايات المتحدة علي فرضها من دون تعريض «العلاقة الاستراتيجية» للأخطار. كان قد أصبح واضحا آنذاك أنه قد تقرر أن يخلف جمال مبارك، نجل الرئيس، والذي يعمل علي تفعيل الليبرالية الاقتصادية ونشرها، أن يخلف والده. في تلك الفترة، كانت قد أثيرت بعض المخاوف من أن طموحات مبارك وخططه بالنسبة لنجله تتعارض مع تفضيل الجيش لعمر سليمان، الرجل الذي كان من المتوقع منه أن يبقي علي المزايا الاقتصادية والأوضاع الخاصة التي ظل ضباط الجيش يتمتعون بها منذ وقت طويل، إذ إن جمال مبارك الذي كان قد تدرب علي العمل المصرفي في لندن كانت له آراء مختلفة عن كيفية إدارة اقتصاد البلد، وأيا كانت تلك الآراء والتطلعات فقد كان الصراع علي من يخلف مبارك هو آخر شيء كانت واشنطون تود رؤيته يحدث.

لكن الولايات المتحدة، وحتي قبل تولي باراك أوباما الرئاسة بعد چورچ دبليو. بوش، اتخذت بعض الخطوات لتخفيف التوترات درءا منها للأضرار بالعلاقات الاستراتيجية، وأيضا لأن الدبلوماسية العامة لم تثبت أنها مجدية. في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، وبعد انتخاب أوباما، كتبت السفيرة سكوبي تقريرا للجنرال دايڤيد پترويس رئيس القيادة الوسطي، توجز فيه ما يتوقعه لدي زيارته المرتقبة لمصر. تخبرنا تعليقاتها علي عدم نجاح جهودها من أجل توسيع رؤية الجيش المصري لمهمته العسكرية [بتعبير آخر، محاولة الولايات المتحدة تغيير العقيدة القتالية للجيش المصري: الترجمة]، تخبرنا بمغزي قصة مقامرة أمريكا بخمسين مليار دولار: «سعت الولايات المتحدة أن تثير اهتمام الجيش وتوسيع مدي رؤيته لمهامه القتالية بأساليب تعكس التهديدات الجديدة الإقليمية وعبر/ الدولية مثل القرصنة وأمن الحدود ومكافحة الإرهاب. بيد أن القيادات المصرية التي تعاني من الشيخوخة ظلت تقاوم جهودنا تلك، وبقيت قانعة بالاستمرار فيما ظلت تفعله منذ زمن: التدريب علي الحروب الميدانية التي تقاتل فيها القوات بعضها مع إضفاء القيمة الكبري علي قوات المشاة والمدرعات».

لخص حسام سويلم، وهو لواء مصري متقاعد، جوهر الصراع مع واشنطون حيث قال إن مصر تنظر إلي الدفاع عن سيناء بصفته مهمة الجيش الأساسية، وتظن أن رغبات الأمريكيين تتعلق بإسرائيل وليس بمكافحة القرصنة، أو أمن الحدود: «لا يجوز للولايات المتحدة أن تفرض علينا إعادة تشكيل جيشنا بالأسلوب الذي تريده والذي نعتقد نحن أنه يناسب إسرائيل ولا نريد نحن أن نفعل ما يناسب إسرائيل». بيد أنه كان ثمة آخرون يعتقدون أن المهمة الجوهرية للجيش المصري كانت هي الحفاظ علي بقاء النظام في السلطة، وأن الخطاب حول أمن مصر في مواجهة إسرائيل كان يناظر استخدام فزاعة الإخوان المسلمين ذريعة لعدم إجراء إصلاحات سياسية.

اعتقدت السفيرة سكوبي أن ثمة حاجة ملحة لتقويم العلاقات بين البلدين وإعادتها إلي سابق عهدها، مثلما كان أوباما قد وعد بخصوص العلاقات مع روسيا، وربما مع إيران. بينت السفيرة أن «الخلافات المصرية/ الأمريكية حول السرعة التي تجري بها الإصلاحات السياسية وتوجه تلك الإصلاحات قد أدت إلي فتور العلاقات علي الجانبين» ثم أضافت «إننا نعتقد أن الرئيس مبارك مهتم بالقيام بزيارة واشنطون في المستقبل القريب لإجراء مشاورات مع الرئيس أوباما، وبخاصة لمحاولة بدء ترميم العلاقات».

تم الإعداد لدعوة مبارك لزيارة واشنطون، لكن أوباما استبق الزيارة بذهابه إلي القاهرة في يونيو ٢٠٠٩. وفي واقع الأمر، كان أوباما قد هاتف مبارك في اليوم التالي لمراسم توليه السلطة، ووفقا لما جاء في خطاب للسفيرة سكوبي، فقد رحب الأمين العام للحزب الوطني الديموقراطي بمصر بهذا الاتصال بصفته «مبادرة تعكس تغيرا في سياسة الولايات المتحدة وتشير إلي أن الإدارة الأمريكية الجديدة حريصة علي الاستماع لآراء أهم دولة في الشرق الأوسط» وأنه يأمل أن إيماءة أوباما تُضمِر أيضا إشارة إلي أن «المعايير المزدوجة» التي تنتهجها الولايات المتحدة لدَي تعاطيها مع إسرائيل والبلاد العربية قد انتهت.

أُعلن عن خطاب أوباما بالقاهرة في ٤ يونيو ٢٠٠٩ علي أنه رسالة إلي العالم

الإسلامي. بدأه بإشارة يتملق فيها القاهرة بصفتها موطن المؤسستين العظيمتين للعلم الإسلامي ولتقدم مصر طوال القرن الأخير حيث قال إنه في «وجود هاتين السمتين فأنتم تمثلون التناغم بين التقاليد والتقدم» وكانت هذه هي النتيجة التي مثلت عصب خطابه الذي دحض فيه القول بأن التغيرات الشاملة التي أتت بها الحداثة والعولمة لابد أن ينظر إليها علي أنها «معادية لتقاليد الإسلام».. ثم ذكر إرث المخاوف والشكوك الذي بدأ منذ وقت طويل مع الحروب الصليبية و«الاستعمار الغربي الذي أنكر علي كثير من المسلمين حقوقهم وفُرصَهم في الحياة الكريمة المثمرة»، وذكر أيضا أنه خلال الحرب الباردة، «كان يتم التعامل، في كثير من الأحيان، مع البلدان ذات الغالبية المسلمة علي أنها بلاد تابعة مع تجاهل طموحاتها».

لم يكن من الصعب تبيّن أن قوله هذا ينطوي علي نقد موجه للسياسة الأمريكية والتي صاغها دين أتشسون وجون فوستر دالاس في أعقاب ثورة ١٩٥٢ والإطاحة بالملك فاروق. بيد أن أوباما مضي يوضح أن «أقلية ضئيلة من المسلمين استغلوا تراكم التوترات لينفذوا هجمات ٩/١١»، ومن ثم، فمن الضروري إيجاد سبيل لإنهاء الوضع الذي مكّن هؤلاء «الذين يبذرون الكراهية بدلا من السلام، ويدعمون الصراع بدلا من التعاون الذي يساعد شعوبنا علي إنجاز العدالة والازدهار»، ثم أضاف أنه قد أتي إلي القاهرة سعيا إلي بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

كان الخطاب طويلا، قارب جميع القضايا، تقريبا، التي كانت قد أثّرت في صناعة قرارات واشنطون في السنوات الأخيرة، وأكد علي أنه لا يمكن تقسيم العالم علي أساس المعتقدات السياسية أو الدينية حينما يتعلق الأمر بحماية المواطنين من الإرهاب، أو الدفاع عن حقوق المرأة، حيث قال إن واجبه الأول، كرئيس للولايات المتحدة، هو حماية مواطنيه، وإن تنظيم القاعدة قد قتل ثلاثة آلاف أمريكي في ٩/١١، و«مازال يعلن عن تصميمه علي القتل علي نطاق واسع. إن لديهم أناساً مرتبطين بهم في بلاد كثيرة، ويحاولون الآن توسيع نطاق عملياتهم، وهذه ليست مجرد آراء يمكن أن يثار حولها الجدل، بل حقائق ثابتة علينا التعاطي معها»..

وبالمقابل قال إن الحرب علي العراق كانت اختيارا من جانب الولايات المتحدة فيما عبَّر عن اعتقاده أن الشعب العراقي ستتحسن أحواله «في نهاية المطاف» بعد أن تخلص من ديكتاتورية صدام حسين. دعا أيضا إلي وضع نهاية للطريق المسدود الذي وصلت إليه التفاوضات الفلسطينية/ الإسرائيلية وقال إنه لا يمكن لأي طرف من أطراف الصراع إلغاء الآخر. قال إن مسلمين كثيرين يعترفون سرا أن إسرائيل لن تختفي كما أن إسرائيليين كثيرين يعترفون بحاجة الفلسطينيين إلي إقامة دولة لهم. ثم أضاف «لقد حان الوقت كي نبدأ العمل لتحقيق ما يعرف الجميع أنه صحيح» تطلب هذا الخطاب الكثير من جانب الجمهور الذي خاطبه أوباما، الجمهور القريب والبعيد، كما تطلب من أوباما أشياء كثيرة وجد أنه من الصعب إنجازها:

«وأخيراً، ومثلما أن بغير استطاعة أمريكا أن تتسامح مع عنف المتطرفين، فإنه لا يجوز لنا أيضا أن نغير مبادئنا. أنزلت هجمات ٩/١١ ضررا هائلا بالولايات المتحدة، وكان من السهل تفهم الخوف والغضب الناجمين عنها، لكن هذا أدي بنا، في بعض الأحيان، إلي التصرف بما لا يتفق مع مبادئنا، ونحن الآن نتخذ إجراءات عملية لتغيير هذا المسار. لقد حظرتُ تماما أي استخدام للتعذيب قد تلجأ إليه الولايات المتحدة، كما أمرت بإغلاق معتقل جوانتنامو في وقت مبكر من العام القادم»[١].

أحدث الخطاب قدرا كبيرا من الإثارة في القاهرة[٢]. جاء بتقرير عن الزيارة كتبته

(١) مازال معتقل جوانتنامو قائما حتي كتابة هذا. (الترجمة)

(٢) نتذكر جيدا أن الانطباع العام عن الزيارة وعن الخطاب لم يكن بهذه الدرجة من الحماس. رأي معلقون مصريون كثيرون أن أوباما كان متعالياً وبدا وأنه يحاضر المصريين بخاصة والمسلمين بعامة عما يجوز فعله وما لا يجوز. كما أنه حينما تناول الشأن الفلسطيني أكد أن أمريكا ملتزمة بأمن إسرائيل، ولم يوضح ما يقتضيه هذا ولم يُشر ولو من بعيد إلي أمن الفلسطينيين، كما أعلن أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية»، ولم يشر إلي اللاجئين، أو المستوطنات التي تجعل إقامة دولة فلسطينية مستحيلة. أما من جهة عامة المصريين، فقد فرض عليهم نوع من الإقامة الجبرية وقت زيارة أوباما، وتَوقَّفت حركة المواصلات العامة، وانتشر الأمن في أنحاء القاهرة، هذا علاوة علي إنفاق ملايين الجنيهات لإصلاح القاعة الرئيسية بجامعة القاهرة وترميمها وتجميلها (الترجمة)

السفيرة الأمريكية أن المصريين شعروا بالحماس والفخر لاختيار أوباما القاهرة مكانا يلقي منه خطابه المميز ذاك، كما أنهم «مضوا يناقشون بحماس الخطوات التي ستلي ذلك، حتي قبل مغادرة طائرة أوباما الرئاسية الحربية القاهرة». وأضافت السفيرة أن «الخطاب أضفي الحيوية علي الحوار المصري الأمريكي، لكن التحدي الذي سنواجهه هو كيفية الحفاظ علي هذا الزخم فيما نحن نبحث عن أساليب عملية لتفعيل ما جاء به من أفكار». ثم قامت سكوبي بوضع قائمة لعدد لافت من المقترحات للمساعدات التعليمية «بالتركيز علي تحسين نوعية الخريجين المصريين من أجل ضمان اضطلاعهم بأدوار في التنمية الاقتصادية» وأضافت قائلة «قوبلت الأفكار التي طرحتها حول دعم الولايات المتحدة إنشاء مدارس ثانوية نموذجية للعلوم والتكنولوجيا بالترحيب».

طرحت سكوبي، وقد شجعها نجاح مقترحاتها، اقتراحا «بالإمكان أن يعمل علي تلطيف التوترات الحتمية التي ستواكب نقل السلطة في فترة ما بعد مبارك». تركزت الفكرة حول فتح قنوات اتصال بين منظمة أمريكية مثل وقف (مؤسسة) كارينجي[١]، وبين مجموعات من المصريين تضم ممثلين من الحزب الوطني، وأيضا من المعارضين المطالبين بالتغيير. «ستشمل أهداف فتح قنوات الاتصال تلك خلق بيئة آمنة للنشطاء المصريين كي يتحدوا حول توجهات الإصلاحات المطلوبة وفحواها». وأيضا تحديد الأساليب التي يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن «تدعم بها الجهود والأنشطة الأهلية».

لكن البهجة التي تلت خطاب أوباما، ناهيك عن التفكير الرغبوي بحدوث فترة انتقالية تمهد لتغيير الحياة السياسية، اصطدمت بحقيقة شخصية حسني مبارك ومعتقداته الراسخة. كانت سكوبي قد قالت في تقرير لها أرسلته إلي واشنطون قبل زيارة أوباما «إن أفضل ما يمثل نظرة حسني مبارك إلي العالم وآراءه هو رد فعله

(١) المؤسسة التي كان يعمل بها عمرو حمزاوي باحثا قبل عودته إلي القاهرة بعد الثورة، وهي مؤسسة أقامها المحافظون والمحافظون الجدد بعدهم، وتقوم بأبحاث موجَّهة (الترجمة)

علي المطالبات بانفتاح مصر علي تنافس سياسي حقيقي وإرخاء هيمنة السلطات الأمنية. ومما لا شك فيه أن النهج الذي اتبعناه معه في السنوات الأخيرة قد عمل علي تقوية تصميمه بعدم تقبل آرائنا». ثم مضت سكوبي تحلل شخصية مبارك قائلة «إنه شخص مُجرَّب، كما أنه واقعي جدا، ومحافظ، ويتميز بالحرص المتأصل ولا يطيق صبرا تجاه الأهداف المثالية. كان يعتبر الرئيس بوش سانجا يتحكم فيه مرءوسوه، ولم يكن مُعدّا بإطلاقه للتعامل مع عراق ما بعد صدام، وبخاصة صعود نفوذ إيران الإقليمي». وبإيجاز يري مبارك أنه من الأفضل «ترك البعض يعانون بدلا من المخاطرة بأن تعم الفوضي المجتمع بأكمله».

في أغسطس ٢٠٠٩، حينما سافر الرئيس المصري إلي واشنطون انهال بالمدح علي أوباما وذلك لخطابه الذي ألقاه بالقاهرة، ولمحاولته عودة المباحثات الإسرائيلية/ الفلسطينية. قال في هذا الصدد، بحسب ما جاء في تقرير السفيرة سكوبي «لقد ظن العالم الإسلامي أن الولايات المتحدة تعادي الإسلام، لكن خطابه بدّد هذه الشكوك جميعها». وفيما كانت الولايات المتحدة ماضية في محاولتها لجعل مبارك يغير موقفه الذي يري أنه من المحتم أن يعاني البعض وكان المسئولون الأمريكيون يعلمون جيدا أن من يعانون هم الكثيرون وليس البعض - من أجل الحفاظ علي سلامة الدولة، كان مبارك يوجه النصائح للولايات المتحدة حول أفغانستان، حيث كانت قد انتشرت في واشنطون اقتراحات بزيادة ثانية في عدد القوات الأمريكية الموجودة هناك، اقترح مبارك أن العمل من خلال المجموعات والقبائل المحلية سيكون أفضل من إرسال مزيد من الجنود الذين سيواجهون المشاكل التي كان قد واجهها قبلهم الجنود السوڤييت. قال مبارك لچورچ ميتشل، مبعوث البيت الأبيض الخاص إلي الشرق الأوسط «أبلغ الرئيس أوباما أن بإمكان مصر تقديم المساعدة في هذا، فنحن نعرف بعض العناصر هناك».

بعض العناصر الأخري:

مع الأخذ في الاعتبار كراهية مبارك لأية تعاملات مع الإخوان المسلمين وعلي أي

مستوي، فلابد وأن يعجب المرء عما كان يعرفه عن «بعض العناصر» في أفغانستان وعلي الوسيلة التي اعتقد أن بإمكانه مساعدة الولايات المتحدة من خلالها من أجل هزيمة طالبان وحلفائها.

وعلي أية حال، فلم يأخذ أوباما بنصيحة مبارك، وبدلا من ذلك قام بإرسال قوة عسكرية أخري قوامها أربعون ألف جندي ليرتفع عدد جنود الولايات المتحدة في ذلك البلد المعروف باسم «مقبرة الإمبراطوريات» إلي مائة ألف جندي. وعَدَ أوباما بأنه سيبدأ في سحب القوات الأمريكية وإعادتهم إلي بلادهم في يوليو ٢٠١١، لكن مبارك كان قد رحل قبل ذلك التاريخ بأشهر.

كانت الثورة التي أجبرت مبارك علي التنحي في ١١ فبراير ٢٠١١ قد بدأت في تونس في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ حينما «أشعل شاب عاطل عن العمل النيران في نفسه نتيجة ليأسه لدي مصادرة الشرطة لبعض البضائع الرخيصة التي كان يعرضها علي حامل غير مُرخَّص»، ثم توفي بوعزيزي بعد ذلك بثلاثة أسابيع في ٣ يناير ٢٠١١. ألهمت فعلته اليائسة بعض الشباب الآخرين الذين حاولوا هم أيضا الانتحار فيما انتشرت الاحتجاجات والتظاهرات بدءا من البلدات الصغيرة حتي عمت كبريات المدن في جميع أنحاء تونس وأطلقت بذلك ما سُمّي بثورة الياسمين. بعد أحد عشر يوما من وفاة بوعزيزي، أُجبر زين العابدين بن علي، أحد أعتي الحكام في الوطن العربي والذي كان قد استمر في الحكم لمدة طويلة، علي الاستقالة[1]. وفي تعليق لها علي أحداث تونس كتبت الكاتبة المصرية الأمريكية منا الطحاوي في مقال لها بعنوان «ثورة الياسمين» بصحيفة الواشنطون پوست بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١١، تقول «أثمة تصوير لما يعاني منه العالم العربي أكثر بلاغة من صور شبابه يقتلون أنفسهم فيما يمضي قادتهم يراكمون الثروات ويتقدم بهم العمر؟». وأضافت «ليس ثمة شك في أن جميع القادة العرب قد راقبوا ثورة تونس وقد تملكهم الخوف فيما كان المواطنون في جميع أنحاء العالم العربي يراقبونها ويشعرون بالتضامن والابتهاج، والزهو بهذا الحدث النادر: «الثورة المفتوحة».

(١) في واقع الأمر، فإن زين العابدين بن علي فرَّ هاربا بالطائرة، وحاول الهبوط أولا بفرنسا، ولما فشل، اتجه إلي المملكة السعودية حيث مازال مقيما هناك (الترجمة)

أما في القاهرة، فقد شككت مراسلة التايم مجازين في إمكانية انتشار ثورة الياسمين، وقالت إن الإعلام المصري أورد تقارير عن بعض محاولات عدد من الشباب المصريين الانتحار، ونجح بعضهم، كجزء من موجة محاكاةٍ لتونس اجتاحت «شوارع شمال إفريقيا الراكدة سياسياً، أما في مصر فلا تذهب الأمور أبعد من ذلك، هذا علي الرغم من أن نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في مصر أكبر كثيرا من مثيلتها في تونس، لكن حتي في وجود نظام يَعرِف عن التعذيب أكثر مما يعرفه عن الخدمات العامة، ويبتلع الأرباح المحلية قبل أن تصل إلي الطبقات الدنيا، فإن الشعور السائد يبدو أنه نوع من الاستسلام السياسي والاعتقاد بعدم جدوي الاحتجاجات والتظاهرات». في تونس، كان الجيش قد انضم إلي المحتجين والمتظاهرين في اللحظة الحاسمة، أما في مصر، فقد كان قد عُرِف عن الجيش ولاؤه لمبارك. وعلي الرغم من أنه كان ثمة دعوات للخروج للاحتجاج والتظاهر يوم ٢٥ يناير إلا أن أحدا لم يتوقع الكثير من تلك الدعوة وبحسب ما جاء بمقال في التايم بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١١ بعوان «بعد تونس: أسباب عدم استعداد مصر للقيام بثورتها الخاصة» بقلم أبيجيل هاوسلونر: «يري المراقبون المصريون أن تلك الدعوة استجابة فاترة لما يبدو وأنه فرصة ذهبية».

أيضا، استبعد ستيفن وولت، خبير السياسة الخارجية بجامعة هارڤارد فكرة إمكانية أن ينتشر ما حدث بتونس ليشمل مصر وأنحاء أخري من العالم العربي لأن من يمسكون بالحكومات العربية أثبتوا قدرتهم علي ردع الانتفاضات الشعبية وحَرْف مسيراتها. وكتب في دورية فورين پوليسي يقول «في واقع الأمر، يشير تاريخ الثورات العالمية إلي أن هذا النوع من الاندفاعات الثورية أمر نادر، بل إنه حتي في حالة حدوث نوع من العدوي الثورية فإن وقعها يكون بطيئا وغالبا ما يواكبها غزو أجنبي صريح».

لكن قرار المصريين كان مختلفا. في ٢٥ يناير ٢٠١١ استجاب الآلاف للدعوة وبعد أيام، أي في «جمعة الغضب» تجمع الملايين في ميدان التحرير، فيما حدثت

تجمعات وتظاهرات في أنحاء أخري. وأدي ذلك إلي اندلاع أولي الصدامات بين المتظاهرين والشرطة. وكما كان متوقعاً، أصدرت وزارة الداخلية بيانا تلقي فيه بالمسئولية علي الإخوان المسلمين[1]، بيد أن تكتيكات الوزارة التي كانت قد نجحت في الماضي فشلت هذه المرة. سرعان ما انتشرت الاتصالات بين الأفراد والمجموعات عبر تويتر وفيسبوك، وغالبيتهم من الشباب الذين يشكلون نسبة عالية من سكان الشرق الأوسط، ويحرصون علي امتلاك الموبايلات. ومثلما كانت فيتنام أول حرب تُبث بالألوان علي شاشات التليفزيون، فقد لعبت مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر دورا مهما في الثورة المصرية.

في اليوم الثاني للتظاهرات، قال روبرت جيبس المسئول الصحفي بالبيت الأبيض، إنه ينبغي علي الحكومة المصرية الاستجابة للشعب من خلال اعترافها بحقوقهم العالمية الشاملة». إلي ذلك أضاف جو بايدن نائب الرئيس القول بأن علي مبارك أن «يتحرك باتجاه الاستجابة لبعض من احتياجات الناس هناك» وحينما ألحّ عليه جيم لرر من تليفزيون PBS ليقرر ما إن كان يعتقد بأن الوقت قد حان لرحيل مبارك، أجاب بايدن بنفس منطق تبرير مقامرة بخمسين مليار دولار من المعونة العسكرية: «لقد ظل مبارك حليفا لنا في أمور عديدة، وتحمل مسئولية كبيرة في تطبيع علاقات مصر مع إسرائيل.. لا يمكنني أن أدعوه ديكتاتوراً».

أصدر بايدن وهيلاري كلينتون مناشدات بضبط النفس، ودعوات للجانبين بعدم استخدام العنف. قال بايدن، نائب الرئيس «ما يجب أن نستمر في فعله هو تشجيع التسويات والنقاش من أجل حسم مطالب الذين نزلوا إلي الشارع وبأسلوب سلمي، حيث يجب الاستجابة للمطالب المشروعة بينها وذلك لأن سلامة اقتصاد مصر واستقرارها يتوقفان علي استثمار الطبقة الوسطي في مستقبل مصر». علّق دان مورفى في مقال له في عدد ٢٧ يناير ٢٠١١ من صحيفة كريستيان ساينس مونيتور

(١) في واقع الأمر، لم يكن الإخوان المسلمون متواجدين كجماعة في البداية، ولم ينضموا إلي الركب إلا لاحقا بعد أن رأوا بوادر نجاح الثوار. (الترجمة)

علي تصريحات چو بايدين متسائلاً ما إن كان المتظاهرون - إن كانوا قد التفتوا إلي تصريحاته بإطلاقه - يعتقدون أن ثمة ما هو غير مشروع في مطالبهم.

شهدت الأيام الأولي من التظاهرات عددا من تلك التصريحات المسكنة تخرج من واشنطون. أما إدارة أوباما فقد وجدت نفسها في ورطة. فمن جهة، لم تكن ترغب في التدخل حتي لا تتهم بمحاولة مساندة حكومة لا يريدها شعبها، ومن ناحية أخري لم تُرد أن توجَّه إليها مسئولية التخلي عن حكومة ظلت بمثابة «حجر الزاوية» للسياسة الأمريكية بالشرق الأوسط، حيث إنها كانت تخاطر، إن هي ساندت مبارك، بفقدان تأثيرها علي جيل جديد من القادة؛ أما في الحالة الثانية، فكان ثمة الخشية من الفوضي، ومن اغتراب حلفائها الأقوياء الآخرين، وبخاصة في السعودية واليمن والبحرين تلك الدول التي تمدها بالنفط [السعودية]، وتحارب القاعدة [اليمن]، وتوفر لها قاعدة بحرية ذات قيمة كبري [البحرين]. كانت إسرائيل تشعر بالخوف أيضا مما قد يحدث لاتفاقيات كامب دايڤيد إذا اختفي مبارك. من ثم استبعدت الوزيرة كلينتون في البداية ما قيل عن أن واشنطون ستوقف المعونة العسكرية، وأشادت بالجيش لما أبداه من تحكم في النفس و«محاولة التمييز بين المحتجين السلميين - الذين ندعمهم - وبين من يحتمل لهم القيام بأعمال التخريب والنهب والعناصر الإجرامية الأخري الذين يمثلون خطرا علي الشعب المصري». كان هذا تصريحا ملتبسا حمَّالا للأوجه يعكس قناعة بأن للولايات المتحدة الحق في إصدار الأحكام بشأن جدارة مختلف القوي في مصر.

في ٢٧ يناير ٢٠١١، وصل محمد البرادعي الرئيس السابق لهيئة الطاقة الذرية - والذي كان قد حاول أن يُمنَح فريقه المنوط به التفتيش علي أسلحة الدمار الشامل بالعراق مزيدا من الوقت [لاستكمال مهمته] قبل شن الحرب، الأمر الذي أثار غضب بوش - وصل إلي مصر داعياً إلي التغيير وقال إنه مستعد لقيادة المرحلة الانتقالية، ثم وجّه النقد إلي واشنطون مرة أخري، ولم يكن ذلك بسبب اندفاعها في الإجراءات كما في حالة العراق، بل لترددها وغموض موقفها، أعلن البرادعي علي التليفزيون

الأمريكي أنه «من الأفضل لأوباما ألا يكون آخر من يقول لمبارك «لقد حان وقت رحيلك».

لم يقل أوباما لمبارك إن عليه أن يرحل - علي الأقل قبل مرور بعض الوقت لكنه حثه، في مكالمة هاتفية استمرت ثلاثين دقيقة، علي تنفيذ الإصلاحات التي كان قد وعد بها في خطابه للمتظاهرين الذي أعلن فيه إقالته للحكومة، وأخبره أن اللحظة المشتعلة تلك يجب أن تتحول إلي لحظة واعدة، وأن الأيام التالية ستكون صعبة لكن الولايات المتحدة ستساند حقوق الشعب المصري و«تعمل مع حكومته سعيا إلي مستقبل واعدٍ أكثر عدالة وحرية». أما جيبس المسئول الصحفي بالبيت الأبيض فقد أومأ إلي أن واشنطون قد توقف المعونة العسكرية؛ ويحسب ما جاء بمقال في لوس أنجيليس تايمز فقد علَق إدوارد ووكر، السفير السابق بالقاهرة بالقول إن «هذا تحذير للجيش، أي أنهم يقولون لهم: احترسوا وإلا نزعنا المقبس».

وفيما تواصلت المظاهرات وأصبح ميدان التحرير «استعراضاً واقعيا» ذا شعبية واسعة للمشاهدين في جميع تليفزيونات العالم، أعلن مبارك مزيدا من التنازلات لكنه تشبث بالسلطة. ولأول مرة عين له نائباً هو عمر سليمان، ثم قال إنه لم يكن ينوي هو أو ابنه الترشح لانتخابات الرئاسة التي كان من المقرر لها أن تجري في سبتمبر؛ لكنه رفض التخلي عن منصبه حتي وقتئذ، وعَد عمر سليمان بإجراء حوار مع المتظاهرين لكنه حذر من أنه ليس بإمكان الحكومة أن تسمح باستمرار ذلك الوضع وطلب من المتظاهرين إخلاء الميدان. كان بين الأصوات الداعية لرحيل مبارك في ميدان التحرير الممثل المصري العالمي عمر الشريف، والراحل خالد جمال عبدالناصر نجل قائد ثورة ١٩٥٢.

جمعت خطابات مبارك إلي المتظاهرين بين لهجة الاستعطاف ورثاء الذات، وبين الغرور والتكبر مما رفع من سقف مطالب الجماهير وزاد من صخبهم. قال في تبرير منه لعدم تنحيه حتي سبتمبر إن حسني مبارك الذي يخاطبهم اليوم يشعر بالفخر من إنجازاته طوال السنوات التي خدم فيها مصر وشعبها. قال إن مصر بلده، حيث

عاش وقاتل ودافع عن أرضها وسيادتها وإنه سيموت علي أرضها ويدفن فيها. أعلن البرادعي في تعليق له علي الخطاب إنه خدعة من ديكتاتور يرفض الاستماع إلي صوت الشعب ويرحل، وإن لم يفعل فلن يتحول فقط إلي بطة عرجاء كرئيس، بل إلي رجل يسير ميتاً. ثم وصلت إلي التحرير شاحنات محملة بالبلطجية المؤجرين ورجال يمتطون الخيول والجمال وهاجموا المتظاهرين الذين ازدادت أعدادهم وتزايد زخمهم مع سقوط الضحايا. أيضا كان من الواضح أن ثمة تنافساً بين واشنطون ومبارك علي ولاء الجيش المصري، حيث مضي أوباما ومساعدوه يهيلون المديح علي الجيش لما تحلي به من ضبط النفس وعدم إطلاقه النار علي المتظاهرين. ويحتمل أن يكون هذا [انصياع الجيش لرغبة الأمريكيين بعدم إطلاق النار] هو العائد المجزي لرهان الأمريكيين بالخمسين مليار دولار «مجموع المعونة العسكرية لمصر»، والذي كان عائدا سياسيا لا عسكريا، ومثّل التداخل بين البنتاجون والجيش المصري طوال السنوات الثلاثين من حكم مبارك. وفي واقع الأمر، فقد كان هذا هو هدف الولايات المتحدة منذ قيام ثورة ١٩٥٢، أي قيام نسخة ما بعد كولونيالية «من الفيلق الغربي» لا يقودها شخص مثل جلوب باشا (القائد البريطاني للفيلق العربي)، بل قوة عسكرية تتسق مع الأهداف الأمريكية وتعمل علي الحفاظ علي مصالح الولايات المتحدة[١].

بالطبع، لم تتحقق إرادة أمريكا في جعل مصر تواكب أهدافها وتعمل وفقها بالكامل، وكما أوضحت تسريبات ويكيليكس فقد فشلت جهود واشنطون في جعل مبارك يغير تركيز استراتيجية الجيش علي سيناء وحدودها مع إسرائيل ويتبني استراتيجية تتواءم مع تهديدات القرن الحادي والعشرين المفترضة. وعلي الرغم من أن تعيين عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية والتأكيد علي عدم توريث الحكم لجمال

(١) ثمة تفسيرات مغايرة لعدم تدخل الجيش، منها أن أفراد الجيش المصري هم من الشعب ولهم عقيدتهم القتالية التي لم تفلح الولايات المتحدة حتي تاريخه في تغييرها. وأيضا، أن قيادات الجيش لم تكن تريد جمال مبارك وريثا لمنصب أبيه. لكن هذا لا ينفي وجود شخصيات بين قيادات الجيش ذات ارتباط وثيق بالبنتاجون، وهذا لا يعني بأي حال انصياع القوات المسلحة المصرية للأوامر الأمريكية في مجملها وتفاصيلها (الترجمة)

مبارك كان من شأنه أن يعمل علي استرضاء الجيش الذي كان يخشي فقدان مكانه المركزي في الحياة السياسية المصرية، لكن الجيش كان يخشي أيضا أن توقف الولايات المتحدة معونتها السنوية لمصر، لكن أمريكا من جانبها لم يكن من المحتمل لها أن توقف تلك المعونة تحت ضغط أي ظروف إذ إنها كانت قد ظلت تتلقي نظيرها، وعلي مدي السنين، خدمات قيّمة. وعلي الرغم من أن الكونجرس كان قد مضي يثير التساؤلات حول تلك المعونة بين وقت وآخر إلا أنه لم يتمكن أبدا من حسم الجدل حول ما إن كانت لتلك المعونة صلة أيضا بسياسات النظام الداخلية أم لا.

قال متحدث باسم البنتاجون في تصريح له بالإيميل يوم ٢ فبراير ٢٠١١، إن الأميرال مايك مولن، رئيس رئاسات الأركان المشتركة، قد تحدث مرارا مع نظيره المصري وعبّر «عن ثقته في قدرة القوات المسلحة المصرية علي الحفاظ علي الأمن الداخلي للبلاد، وأيضا علي أمن منطقة قناة السويس بكاملها» وبعد يومين نشرت صحيفة الجارديان البريطانية تقريرا مفاده أن إدارة أوباما رفضت وقف المعونة العسكرية لمصر وبدلا من ذلك فإنها «تعمل من خلف الكواليس مع قيادات الجيش المصري لإسقاط مبارك. وفي هذا الصدد، كان الأميرال واضحا كل الوضوح حينما قال «إنني أعلم أن نقود المعونة هي بالتأكيد استثمار علي قدر كبير من الأهمية، استثمار مُربح تلقينا نظيره، ولوقت جد طويل، خدمات قيمة».

وعلي الرغم من أن تلك التوجهات كادت ألا تخفي، فقد مضي البيت الأبيض يقول إن النتيجة النهائية تتوقف علي المصريين وذلك لخشيته من اغتراب السعوديين وحلفائهم الآخرين في المنطقة إن دعمت الولايات المتحدة الثوار، وأيضا لأن الولايات المتحدة كانت لا تريد أن تُتهم بالعمل علي «تغيير النظام» علي ضوء ما حدث في العراق وأفغانستان. لكن، كان من المستحيل انتقاء الكلمات التي تخفي التوجهات والتبادلات التي كانت جارية. كان أحد المتحدثين الصحفيين باسم البيت الأبيض قد صرح بأن الرئيس قال إن الوقت قد حان لبدء انتقال السلطة بأسلوب سلمي وذي معني يواكبه تفاوضات شاملة ذات مصداقية: «لقد ناقشنا مع المصريين عددا من

الأساليب التي يمكن من خلالها الدفع قدما بعملية نقل السلطة، لكن جميع هذه القرارات يجب أن يتخذها المصريون».

ناشد أوباما وبايدن عمر سليمان وكجزء من العملية الديمقراطية - إنهاء العمل بقانون الطوارئ والذي كان قد استمر لمدة ثلاثين عاما واعُتِقل الكثيرون بمقتضاه. لكن سليمان، وفي تصريح علني، رفض هذا الطلب وأعلن أن الشعب المصري يفتقد ثقافة الديموقراطية وأنه غير مُعد بعد لإنهاء حالة الطوارئ فورا. رد عليه روبرت جيبس مسئول البيت الأبيض لشئون الصحافة موبخاً إياه وقال «لا أعتقد أن هذا [القول] يلائم المطالب التقدمية والحرية التي تطالب بها الجماهير» وأضاف إن الخطر الأعظم للاستقرار يأتي من رفض الحكومة لاتخاذ أية إجراءات تقدمية.

بعد ذلك، أعلن سليمان علي شاشات التليفزيون المصري أن مبارك اختار لجنة لإجراء تعديلات دستورية وأنه أصدر الأوامر بعدم محاكمة المتظاهرين الذين تم القبض عليهم وعدم مصادرة حقهم في حرية التعبير، وقال أيضا إن مبارك قد اجتمع بقادة المعارضة للتوصل إلي تشكيل لجنة لوضع تعديلات في أمور أخري، وإنه يرحب بهذه الخطوات التي تتخذ من أجل «المصالحة الوطنية» لأنها «تضع أقدامنا علي أول الطريق الصحيح للخروج من الأزمة الراهنة».

في يوم الثلاثاء، ١٠ فبراير، نزل اللواء حسن الرويني إلي ميدان التحرير وتجول فيه وأعلن أنه سيتم تنفيذ جميع مطالب المتظاهرين في ذاك اليوم. أما في واشنطون، فقد أخبر ليون پانيتا مدير السي آي إيه لجنة من الكونجرس أنه «ثمة احتمال قوي لتخلي مبارك عن السلطة هذا المساء»، وعلي الرغم من تصاعد التوقعات، بأن هذا سيحدث، إلا أن مبارك ظهر مرة أخري علي شاشات التليفزيون وهو يقف بجوار العلم المصري وقال إنه استمع للمتظاهرين وإنه سيُجري تحقيقات في مقتل من يقدر عددهم بثلاثمائة شهيد، وإنه يتحدث إليهم كوالدٍ يتحدث إلي أبنائه وإن دم الشهداء لن يذهب هدرا وسيحاسَب من فعلوا ذلك، أعلن أنه سينقل معظم سلطاته إلي نائبه عمر سليمان وأنه سيستمر في موقعه حتي انتخابات شهر سبتمبر ليتأكد من نزاهتها وشفافيتها.

ثم تلبّس دور الوسيط في تلك الأحداث الوطنية ومضي يهاجم إدارة أوباما لتدخلها غير المرغوب فيه في العملية الإصلاحية التي أكد أنه سيشرف عليها حتي إتمامها بصفته رئيس الدولة، وأضاف إن التدخل الأجنبي في شئون مصر أمر مشين ولن يقبله أبدا أيا كان مصدره أو سياقه. ثم وبأسلوبه هذا الذي انضوي علي محاكاة ساخرة لذاته، مضي يقول، وكأنه قد تخيل نفسه جمال عبدالناصر، إنه سيثبت أن المصريين ليسوا أتباعا أو دُمَي، وأنهم لا يتلقون الأوامر والإملاءات من أي أحد، وأن لا أحد يتخذ للمصريين قراراتهم!

أعلن المجلس الأعلي للقوات المسلحة، الذي كان وقتئذ قد أصبح الحاكم الفعلي لمصر تحت قيادة عمر سليمان، أنه يوافق علي موقف مبارك، لكنه قال أيضا إنه سيلغي قانون الطوارئ بمجرد أن يسود الهدوء الشوارع المصرية. لكن جماهير المتظاهرين الغفيرة، في جميع ميادين مصر، وليس فقط في ميدان التحرير، مضت تطالب بسقوط مبارك علي الفور. اندفعت حشود المتظاهرين بالتحرير وأحاطت بمبني الإذاعة والتليفزيون، ووقف الجنود يراقبونهم، فيما مضت الجموع تهتف بأن الجيش جيش الشعب لا جيش مبارك.

في واشنطون، مضي پانيتا ومساعدوه يوضحون في تلك الأثناء أن ما قاله المدير عن تخلي مبارك عن السلطة لم يكن علي أساس من المعلومات بل علي أساس التقارير الصحفية: لكن، لِم لم تكن السي آي إيه علي علمٍ بمجريات الأمور؟ أوضح پانيتا، مرة أخري أن السي آي إيه كانت قد تلقت تقارير «لكننا لم نتلق ما يفيد تحديدا بأنه سيفعل ذلك»[1]. كانت السي آي إيه، ومنذ أحداث ٩/١١، قد ظلت تتعرض للهجوم والنقد الشّرس لفشلها في استباق الذين هاجموا مركز التجارة العالمي والبنتاجون ومنعهم من ذلك. وبعد ذلك، كانت التقارير الزائفة التي أعطاها چورج تنت، المدير

(١) في هذا ما يرجح أن الثورة المصرية، وحتي آنذاك، لم تكن مرتبطة بالسي آي إيه أو الأمريكيين الذين كان شغلهم الشاغل هو تلقي الأنباء من الجهات العليا، بل والتخطيط لهم. لكن هذا لا ينفي أنهم مضوا منذ تلك اللحظات يضعون الخطط لاختراق الثورة واحتوائها وإحداث الفرقة بين صفوف الثوار. (الترجمة)

السابق للسي آي إيه، لجورج دبليو. بوش عن ترسانة أسلحة الدمار الشامل التي زعم أن صدام حسين يمتلكها. بيد أن پانيتا مضي يصر علي أن وكالته كانت قد أمدت الإدارة الأمريكية بتحذيرات عن إمكانية الإطاحة بالحكومة المصرية، هذا فيما اعترف بأن أداء وكالته كان يجب أن يكون أفضل من حيث اكتشاف مكامن الخطر المحددة علي الحكومات، ورصد دور الإنترنت في نشر الاحتجاجات وإخضاعها للرقابة.

أتي خطاب مبارك برد سريع من الرئيس أوباما «لقد تم إبلاغ الشعب المصري بأنه سيكون ثمة نقل للسلطة، لكن لم يتضح حتي الآن ما إن كان ذلك النقل سيكون فوريا وذا معني وكافيا». أي أنه، وللمرة الأولي، أصدرت الولايات المتحدة نداء مباشراً لمبارك كي يستقيل. وصل هذا النداء إلي سليمان واستوعبه. ويحسب ما قاله «مسئول» أمريكي لم يذكر اسمه للصحفيين، فقد أجبر تصريح أوباما سليمان علي الانضمام للجيش في مطالبته لمبارك بالرحيل، وقال «إن سليمان كان قد ظل يحاول الحفاظ علي التوازن الدقيق بين دعمه لمبارك فيما كان يحاول أيضا إضفاء نوع من التعقل علي المعادلة، لكن بنهاية اليوم، أصبح من الواضح له أن استمرار هذا الموقف لم يعد ممكنا».

وفي الحادية عشرة صباحا بتوقيت واشنطون، وقف سليمان شاحبا أمام كاميرات التليفزيون ليعلن أن «الرئيس حسني مبارك قد قرر تخليه عن منصبه كرئيس للجمهورية وكلف المجلس الأعلي للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد..»

قال الرئيس أوباما «ليس هذا نهاية التحول في مصر.. إنه البداية». وكان بالفعل بداية شيء أكبر كثيرا، ولم يكن بوسع أحد التنبؤ بنهايته.

الفصل السادس

الربيع العربي[1]

«تلتزم الولايات المتحدة بمساندة شعبي مصر وتونس فيما هم يعملون علي إقامة نظم ديموقراطية تأتي بنتائج ملموسة لكل المواطنين، وأيضا بدعم طموحات الشعوب في أنحاء المنطقة. وفي هذا، تلتقي قيمنا مع مصالحنا. لقد أوضح التاريخ أن الديموقراطيات تميل لأن تكون أكثر استقرارا، وأكثر سلاما، وأكثر ازدهارا في نهاية المطاف. لكن الحيلة تكمن في الطريق الذي نسلكه لنصل إلي هدفنا».

– هيلاري كلينتون – من خطاب لها في المنتدي العالمي الأمريكي الإسلامي، ١٢ أبريل ٢٠٠١

(١) هذا المصطلح من ابتكار الأمريكيين والغربيين، إذ إن المصريين لم يطلقوه علي ثورتهم، هذا علي الرغم من أن ثمة من يستخدمونه وبخاصة في وسائل الإعلام. (الترجمة)

حتي فيما كانت الوزيرة كلينتون تتمعن «في الطريق الذي نسلكه لنصل إلي هدفنا» كانت موجة الحماس الأولي لما حدث في ميدان التحرير قد بدأت تنحسر في الولايات المتحدة، هدأ الصخب الذي أثير حول من كان له فضل الإطاحة بمبارك، فيما فضحت الاضطرابات بالبحرين واليمن تاريخ الولايات المتحدة المشبوه في تعاطيها مع الحكام المستبدين الذين وجدوا أنفسهم محاصرين وسط جماهير المتظاهرين المحتجين الذين شجعهم نموذج الشعب المصري. وعلي الرغم من أن الولايات المتحدة أرسلت قواتها إلي ليبيا للمشاركة في القضاء علي نظام معمر القذافي لكنها لم تكد تفعل أي شيء لمساندة شعب البحرين في مواجهته للملك حمد بن عيسي آل خليفة. حاولت كلينتون توضيح سبب ذلك بقولها «إننا ندرك أن اتباع نهج واحد ليناسب جميع المقاسات هو أمر غير منطقي في منطقة علي هذه الدرجة من التنوع، وفي هذا الزمن السائل».

ما لم تقله كلينتون علنا، هو أن جزءاً من هذه السيولة ينجم عن الخوف من أن الاضطرابات في البحرين ستزيد من مشاكل الولايات المتحدة وذلك للتوتر الذي تشعر به المملكة العربية السعودية لخشيتها من تزايد النفوذ الإيراني في الخليج، وأيضا خوفها من احتمال أن تطلب إليها البحرين، تحت الضغط الشعبي، مغادرة الأسطول الخامس الأمريكي والذي لا غني عنه لطمأنة حلفائها في المنطقة، الميناء الذي يرسو في البحرين. وعلي الرغم من ذلك، فقد أصرت كلينتون علي أن تؤكد علي أنه، وعلي المدي البعيد، فلابد أن تتطابق المصالح مع المبادئ: «كما قلتُ من قبل، فإن الولايات المتحدة قد ظلت علي علاقة صداقة مع البحرين منذ عقود، ونتوقع أن تستمر تلك الصداقة لوقت طويل في المستقبل. لقد أوضحنا أن الحلول الأمنية وحدها لا يمكنها حل التحديات التي تواجه البحرين، وأن العنف ليس هو الإجابة ولا يمكنه أن يكون

كذلك، بل إن الحل يكمن في العملية السياسية. لقد عبّرنا عن مخاوفنا من الإجراءات التي تتخذ حاليا للمسئولين البحرانيين مباشرة، وسنستمر في ذلك»[١].

قالت كلينتون إن جليد الشتاء العربي الطويل قد بدأ في الذوبان. أما المحافظون الموالون لبوش ولسياساته التي اتبعها بزعم نشر الديموقراطية، فقد شعروا بالرضا وهم يتمعنون في المشهد السياسي الآخذ في التغيير بالشرق الأوسط، فيما مضي المفكرون الليبراليون بمراكز أبحاثهم يتكهنون حول الدور الذي علي الولايات المتحدة القيام به لإرشاد القوي الثورية بالمنطقة إلي الطريق الصواب. حذّر السناتور چون كيري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ من الإفراط في الحماس والاعتقاد بحدوث الانتصار، وتساءل عن ردود الأفعال من مختلف الجهات. قال إن القوات المسلحة المصرية تتولي مقاليد السلطة هناك، ولا أحد يعرف ما إن كانت تستطيع التعاطي مع الفترة الانتقالية التي من شأنها أن تبدأ المسيرة إلي الأمام وإن السؤال هو حول كيفية استجابتهم، كما ينبغي أن نعمل معهم لإرشادهم وتوجيههم. وهذا هو التحدي الذي يواجهنا في الشرق الأوسط».

وجد الرئيس أوباما من خلال مشهد حدث في طهران حينما هاجمت الشرطة تظاهرات ضخمة خرجت لتأييد الثوار المصريين، وجد ضالته المنشودة لعقد مقارنة بين النظام الإيراني وبين ما يأمله من القاهرة في قيادتها لدول الشرق الأوسط. أعلن

---

(١) ما لا يذكره المؤلف هو أن التدخل في ليبيا مثلاً لم يكن لحماية «الثوار» بل كجزء من عملية لقوات الناتو رأي فيها السياسيون الغربيون فرصة للسيطرة علي موارد البلاد النفطية، مع تدمير بني البلد التحتية من أجل تقسيمها ثم إعادة إعمارها، تماما كما حدث في العراق. انظر كتاب «الثورات العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع» للكاتب جيمس پتراس والذي أصدرت سطور طبعته باللغة العربية.

أما موقف أمريكا مما يجري في البحرين فيحكمه مصالحها كما يذكر المؤلف، وأيضا العمل علي درء انتقال «الربيع العربي» إلي دول الخليج المجاورة. فيما تتدخل الولايات المتحدة في اليمن من أجل تصفية حساباتها مع القاعدة باليمن، وأيضا من أجل دعم نظام حكم يتسق مع مطالب السعودية ويُبدّد مخاوفها من قيام نظام حكم وطني يعمل علي توحيد اليمن ويضر بالمصالح الأمريكية السعودية هناك. (الترجمة)

في مؤتمر صحفي له «إننا بعثنا برسالة قوية إلي حلفائنا في المنطقة نطلب منهم فيها أن ينظروا إلي النموذج المصري بالتقابل مع النموذج الإيراني». ثم مضي يقول إن التقدم الذي حدث في مجال الاتصالات من خلال الهواتف الذكية وتويتر وما شابه يعني أن علي الحكام العمل بما يتوافق مع إرادة شعوبهم». وأضاف «لقد بدا أن الحكومات في المنطقة تفهم ذلك وآمل منها أن تعمل بأسلوب يستجيب لهذا الفهم للتغيير، مع الحرص دائما علي اتباع أساليب لا تؤدي إلي العنف».

ثم جاء رد أوباما علي المخاوف مما قد يحدث في مصر حيث قد تستغل الجماعات المتطرفة مثل الإخوان المسلمين الفرصة وتمسك بالسلطة أثناء عملية الانتقال والتغيير[1] فقال «ستحتاج مصر إلي المساعدة كي تُقيم مؤسسات ديموقراطية، وإلي تقوية اقتصادها الذي تأثر سلباً نتيجة ما حدث. لكن المؤشرات التي نراها حتي الآن طيبة وسليمة وإيجابية رغم أنه من الواضح أن هناك الكثير مما يجب عمله في مصر». كانت الإدارة، أثناء الفترة الحرجة التي سبقت إجبار مبارك علي التخلي عن موقعه، قد عملت عن كثب مع القيادات العسكرية المصرية، وفي هذا الصدد، كان چون كيري قد صرّح بأن الكثير، في مصر وخارجها، يتوقف علي النموذج الذي يقدمه الجيش المصري، وإنه إن لم يتعظ الزعماء غير المنتَخَبين في المنطقة بما حدث لمبارك، فإنهم سيُطاح بهم. كان روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي والأميرال مايك مولي، يهاتفان نظراءهما بالقاهرة بشكل شبه يومي في الأيام الأولي للثورة وكان لما يقولانه أثره الذي كان يفوق كثيرا، الأوامر التي كان مبارك يصدرها إليهم بتفريق المتظاهرين. أشاد روبرت جيتس بالضباط المصريين وذلك لما مارسه الجيش المصري من ضبط النفس وقال «بصريح العبارة فقد فعلوا جميع ما بيّنا لهم أننا نود منهم أن يفعلوه..

(١) كما سبق وأشرنا، فعلي الرغم من عدم مشاركة التيارات الإسلامية، ومن بينها جماعة الإخوان المسلمين، في الثورة منذ بدايتها، إلا أنها، وعندما ظهرت بوادر نجاحها، حاولت نسب الثورة، لنفسها ووسمها بسمتها والهيمنة علي جميع مراكز السلطة وهيئاتها ومرافقها. راقبت الولايات المتحدة ذلك، وأرسلت موفديها إلي قيادات الجماعة، وتمت دعوتهم لزيارة أمريكا والتحدث مع صناع القرار هناك، وشهدت مصر تغيرا في التوجهات الأمريكية نحو الجماعة التي وصلت إلي الحكم وأمسكت بالسلطة في مصر. (الترجمة)

لقد أسهموا في مسيرة الديموقراطية وفيما نشهده الآن يحدث في مصر». أضاف چف مورل، المتحدث باسم البنتاجون وهو يعلق علي تلك الاتصالات الهاتفية التي كانت تجري بين القادة العسكريين الأمريكيين ونظرائهم المصريين، قوله «هذا مثال واحد فقط يُبين مدي تداخلنا مع المصريين».

حينما تولي المجلس العسكري السلطة، انعقدت آمال الجميع في واشنطون علي أن تستمر الأوضاع بين الولايات المتحدة والقاهرة كما هي. وعد المجلس، الذي يترأسه المشير حسين طنطاوي الذي ظل وزيرا للدفاع منذ وقت طويل، وعمل بإخلاص وولاء مع الرئاسة المصرية، والذي يتميز بالكياسة، ويحاول البعد عن الأضواء، وعد في بيانه الأول بإلغاء العمل بقانون الطوارئ سيئ السمعة الذي ظل قائما منذ أكثر من ثلاثين عاما، واعتُقِل بمقتضاه المعارضون السياسيون وظلوا دونما محاكمة، إلغائه بمجرد أن تسنح الظروف، وتعهد بإصدار تعديل دستوري من أجل إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، ووضع جدول زمني محدد لكل هذا. في حديث له بالسي إن إن، تنبأ چون نجرو بونتى السياسي المخضرم الذي عمل مع الجمهوريين والديموقراطيين، وكان أول مدير للاستخبارات الوطنية الأمريكية أثناء رئاسة بوش الابن، تنبأ بما ستفعله حكومة الولايات المتحدة إذا نكث المجلس العسكري بوعوده وقال إنها ستقوم بمعاقبته لإجباره علي الوفاء بها.

لكن سرعان ما اصطدمت تنبوءات نجرو پونتي بتصميم المشير طنطاوي علي عدم التنازل عن أي من مزايا الجيش الاقتصادية والمالية، في البداية، اقتصرت التطهيرات التي قام بها المجلس العسكري علي مجموعة من الذين نهبوا البلد واستولوا علي ثرواته فيما كانوا يزعمون تبنيهم سياسة الانفتاح الاقتصادي، من أمثال جمال مبارك، ودائرة أصدقائه ومعارفه من كبار رجال المال والأعمال، هذا علي الرغم من أن بعض من اتهموا بالفساد كانوا موضع تقدير كبير علي المستوي الدولي بصفتهم «مصلحين اقتصاديين». أما تعاملات الجيش وأنشطته الاقتصادية فهي شأن آخر. يقول روبرت سپرينجبورج، الخبير في شئون الجيش المصري في كلية الدراسات

العليا البحرية «إن حماية استثماراته ومجالات أعماله من الفحص والمحاسبة خط أحمر بالنسبة للجيش المصري وهذا يعني عدم إمكانية وجود رقابة مدنية عليها».

حينما سُئل البنتاجون عن أموال المعونة العسكرية إلي مصر التي ينتهي أمرها إلي المشاريع التي يسيطر عليها الجيش أحال البنتاجون السؤال إلي وزارة الخارجية التي أتت إجابتها بالإيميل علي شكل صياغة مخففة من تنبؤ نجروبونتي تقول إن المعونة العسكرية «تساعد مصر علي الحفاظ علي قوة دفاع قوية ومنظمة، وهو أمر ذو أولوية الآن إذ يجب ضمان استمرار دور مصر كقيادة إقليمية تستطيع أن تمارس تأثيرها، كعنصر اعتدال في المنطقة». بيد أن اللواء الجوي المتقاعد مايكل إيه. كولينز، والذي كان كبير الممثلين العسكريين في القاهرة ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، قال إن الأمريكيين لم يستطيعوا التوصل إلي الشعبة العسكرية المصرية التي تدير المصانع والمزارع وكبريات شركات التكنولوجيا الرفيعة، وأضاف «لكنني أعرف بالتأكيد أن كمية كبيرة من الأموال تئول إلي كبار الضباط المسئولين عن تلك المصانع والمزارع والشركات».

في أوائل شهر أبريل عام ٢٠١١ عادت الجماهير إلي ميدان التحرير ومضت تهتف ضد طنطاوي، وفي هذه المرة سحبت قوات الأمن عددا غير معروف من المتظاهرين وألقت بهم في حافلات الشرطة التي أودعتهم السجون والمعتقلات مما أدي إلي اتهام المجلس العسكري بالاستبداد والقول بأن مصر مازالت تسيطر عليها حكومة ديكتاتورية بعد سقوط رأس النظام، أو الديكتاتور حسني مبارك.. قال رجل الأعمال سيد حُزيّن الذي شارك في تلك المليونية «أعتقد أن المجلس العسكري يؤيد النظام القديم، فقد كانوا جميعهم جزءا منه ومن ثم فهم يدافعون عنه بجميع الأساليب الممكنة».

وبعد أن استخدم رجال الأمن والشرطة العسكرية الهراوات، والغازات المسيلة للدموع، تفرق المتظاهرون ثم عادوا مرة أخري وسط الدخان الأسود الذي كان يتصاعد من ثلاث مركبات أُشعِلت فيها النيران ومن بينها حاملتان للجنود، وعبر

لفافات من الأسلاك الشائكة التي كان من المفترض استخدامها حول أماكن تجمع المتظاهرين لم يُعرف من أشعل النيران في المركبات، ثم تعالت هتافات المتظاهرين فرحين بعودتهم للميدان مرة أخري ومقاومتهم القوات الأمنية.

غدا من الصعب تبين شكل مستقبل الحياة السياسية في مصر وسط أعمدة الدخان المتصاعدة من حريق المركبات في تظاهرات ما بعد مبارك، كما أصبح من المستحيل التكهن بما ستنتهي إليه الأمور في بلدان الشرق الأوسط التي تحتذي حذو مصر، ظل صناع السياسة الأمريكيون منذ ثورة ١٩٥٢ يحثون القاهرة علي أن تصبح نموذجا يحتذى به الآخرون بانضمامها إلي بلدان «العالم الحر» مع وعدٍ بتقديم المعونات المالية والعسكرية مكافأة لها. لكن ناصر انتهج سياسة الحياد وعدم الانحياز التي انقلب عليها السادات وتبعه في ذلك حسني مبارك مع مقاومته التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية وبخاصة في قضايا الإصلاح السياسي والديموقراطية. وكما بينت وثائق ويكيليكس، فقد سيطرت مشاعر القلق علي واشنطون فيما كانت ترقب مظاهر عدم الاستقرار تلوح في الأفق بمصر. بيد أن بإمكاننا أن نتساءل عما كانت واشنطون تتوقعه وهي التي استخدمت القاهرة مركزا لتلقِّي من يُسلّمون إليها من الإرهابيين المشتبه فيهم لتتولي تعذيبهم وانتزاع الاعترافات منهم.

وأيا كان ما نعتقده حول تلك التناقضات، فقد غدا الوضع الجديد الذي يواجه الولايات المتحدة – أو تحدي الشرق الأوسط بحسب تعبير چون كيري – مرئياً بوضوح في مختلف الميادين الرئيسية وفي القري والبلدان في أنحاء كثيرة من المنطقة حيث اندلعت التظاهرات والاحتجاجات، وانتشرت من بلد إلي آخر من خلال الشبكات الرقمية. قال بن رودس، نائب مستشار الأمن القومي لشئون الاتصالات الاستراتيجية، إن البيت الأبيض قام، في اليوم الذي تنازل فيه مبارك عن موقعه، بالاتصال هاتفيا بمختلف البلاد العربية لطمأنة حلفائه علي أن الولايات المتحدة عازمة علي «الوفاء بالتزاماتها».

ومثل التظاهرات والاحتجاجات، فقد تنوعت الالتزامات الأمريكية بتنوع البلدان.

كيف يمكن لأمريكا تجسير تلك التناقضات في سياساتها والتي فضحتها بقوة تلك الاحتجاجات؟ أحيانا كانت الإدارة تبدو معقودة اللسان في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها ركائز نفوذها في أنحاء المنطقة. قال ستيڤ كلمونز، مدير مركز الأبحاث الليبرالي «نيو أمريكا فاونديشن «إن هالة وضع أمريكا كقوة عظمي قد تهاوت».

كان كلمونز قد حضر اجتماعين لمركز الأمن القومي تمت فيهما مناقشة الأوضاع في مصر، وبدا تشاؤمه حول المستقبل الذي لن تحتل فيه الولايات المتحدة مكاناً تحيطه هالة من القدسية مُبرّرا بما حدث بعد العراق، وبعد عشرة أعوام من التخبط في أفغانستان، ومع تهاوي الأنظمة الموالية لها في المنطقة.

أحيانا، ينقد البعض المؤرخين لأنهم لا يأتون بإجابات أو نظريات محددة عن كيفية إمكان «الوصول إلي هناك من هنا»، وربما كان سبب هذا هو أننا نهتم في الأساس بالكيفية التي وصلنا بها «هنا». إن مُنظري مراكز الأبحاث هم حلالو مشاكل، يريدون إنقاذ سياسة القوة العظمي من خلال تحديد أخطاء الماضي وتحاشي الأخطاء في المستقبل. أي أنهم يركزون أبحاثهم علي الماضي الذي يمكن استخدامه والإفادة منه. لكن: ماذا لو أن ذلك الماضي لم يعد صالحا للاستخدام؟ ليس تصويب أخطاء الماضي هو نفسه التعلم من الماضي، إنه عملية تقتضي الإلمام بالأسرار الدقيقة، وتماثل استخدام الطائرات بدون طيار لشن هجمات بالغة الدقة تستهدف القضاء علي أشخاص بعينهم وسط حشود من المتمردين.

دائما ما تم تعيين مصر كهدف لسياسات ما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لما تقدمه من فرص لزيادة نفوذ الولايات المتحدة وتأثيرها في الشرق الأوسط علاوة علي ما تمثله من تحديات وبخاصة في ظل تفكك النظام الاستعماري القديم. حاول صناع السياسة الأمريكيون بدءا من دين أتشسون إلي هيلاري كلينتون العثور علي المزيج المناسب من الإغراءات، والنصائح والتحذيرات من أجل ضمان وجود بيئة مستقرة مناسبة لتوسع مصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية بالمنطقة. اعتقدوا، في وقت سابق، أن الحرب الباردة كانت فرصة مناسبة لمحاولة التغلب علي مشاعر

الاستياء الناجمة عما حل بالبلاد علي أيدي القوي الاستعمارية الأوربية القديمة، وأيضا التغلب علي الغضب الذي يشعر به العالم العربي نتيجة لقيام دولة إسرائيل. لكن، وعلي الرغم من عدم إمكان حلّ أيٍّ من تلك المشكلتين، إلا أن الولايات المتحدة وبلاد الغرب بعامة اتبعت نمطا في تعاملاتها يقوم علي أساس استخدام المعونة العسكرية لتشجيع الحكومات علي التعاون معها، ومنع تلك المعونة عنها إذا رفضت الحكومات أي شكل من التعاون. وبطبيعة الحال، كان تنافس القوتين العظميين حقيقة واقعة في الشرق الأوسط مثلما كان في جميع أنحاء العالم الثالث. لم تكن خيارات صناع السياسة الأمريكيين في هذا الصدد غير منطقية، وعلي الرغم من أن النمط الذي انتهجوه بدعم هؤلاء الذين يقبلون شروطهم كان سهل التطبيق، لكنه فرض نفسه كمعيار اتبعوه في جميع سياساتهم في المستقبل. لم يحدث وأن أُثير سوي قليل من التساؤلات حول ما إن كان الخطر الذي يحاولون التغلب عليه وتحاشيه والذي يمثل الصعوبات الكامنة بالنسبة لأمريكا هو تقدم الجيوش الروسية في الشرق الأوسط أو تزايد الطموحات القومية في تلك البلاد، وعلي مر السنوات، استمر تدفق الأسلحة إلي المنطقة لإشباع النهم إليها والذي أوجده ما كانت أمريكا تقدمه، وكان يتم تبرير ذلك في واشنطون باستخدام الخطاب ذاته. من ثم، لم يتساءل سوي القليلين عما إن كانت المعونة العسكرية الأمريكية تعيق التنمية السياسية ومسيرة الديموقراطية بالشرق الأوسط وتعمل علي تأخيرها، أو عن كيفية حدوث ما أوصلنا إلي ما نحن عليه «هنا والآن».

أما في حالة مصر تحديدا، فقد أوضحت السياسة التي اتبعتها أمريكا إزاء ناصر لأنور السادات صعوبة العثور علي كوة للهروب من الاعتماد علي النوايا الحسنة للولايات المتحدة كقوة عظمي، فيما أبقي هذا الاعتماد وتلك التبعية علي حسني مبارك في السلطة لعقود ثلاثة حتي أصبح وجوده خانقاً بدرجة لم يعد الشعب يطيق تحملها. بيد أن ما حدث في ميدان التحرير لم يكن ثورة معادية لأمريكا علي الرغم من كل

مخاوفنا[1]، ويمكننا التعلم منها الكثير حول التناقضات التي يضمرها مسعانا لفرض مسار «ديموقراطي» يتيح للشعب تقرير مصيره وما يتميز به ذلك من نفاق.

يري البعض أن الخيار الذي يواجهه صناع السياسة في الولايات المتحدة هو خيار بين «الواقعية» من جهة، ومن جهة أخري السير علي خطي مُثل ويلسون، أي جعل العالم آمنا لنشر الديموقراطية. في ١٤ أبريل ٢٠١١، قام روبرت جيتس برحلة قصيرة من البنتاجون إلي موطن چورچ واشنطون في ماونت ڤرنون لحضور احتفال افتتاح مكتبة قومية جديدة مخصصة لدراسات أول رئيس أمريكي. استغل جيتس المناسبة ليلقي محاضرة عن القوي المختلفة التي ظلت تتجاذب صناع السياسة الأمريكيين منذ بداية ظهور الولايات المتحدة علي المسرح العالمي.

قال جيتس إن چورچ واشنطون كان يعتقد أن الولايات المتحدة لن تتمكن من البقاء إذا قررت التعامل فقط مع البلدان التي تشاركها في مبادئها ومُثلها:

«بدأنا، في الأشهر القليلة الماضية، نشهد أحداثا غريبة تتكشف في أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. توافقت شعوب المنطقة علي المطالبة بالتغيير، وفي حالات كثيرة، بحكومات ديموقراطية تستجيب لمطالبهم. بيد أنه، فقد ظلت كثير من تلك النظم حلفاء للولايات المتحدة، مازلنا نعمل عن كثب معها كشركاء يلعبون دورا حاسما في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة مثل القاعدة وإيران، هذا علي الرغم من أننا نحثها علي تنفيذ الإصلاحات والاستجابة لمطالب شعوبها.

(١) علي الزغم من أن شعار معاداة أمريكا لم يكن هو المهيمن أثناء الثورة، إلا أنه يمكن القول إن ملايين المصريين بعامة، والمثقفين بخاصة، كانوا علي قناعة كاملة بأن ما تعاني منه مصر، وما عانته طوال العقود الماضية، كان، ولو بشكل جزئي، نتيجة التدخلات الأمريكية في شئون البلد، وسياساتها الاقتصادية التي فرضتها، ودعمها للفاسدين من حكام ورجال أعمال، ومؤازرتها لإسرائيل وغير ذلك الكثير. يرجع عدم رفع الشعارات المعادية إلي أن الثورة بدأت تلقائية دونما قيادة أو استراتيجية. ثم حدث بعد ذلك أن حاولت الولايات المتحدة والغرب احتواء الثورة واجتذاب بعض عناصرها، واستخدام المغريات والأموال لحرفها عن مسارها الطبيعي الذي كان لابد أن يؤدي بها إلي بلورة رؤية استراتيجية واضحة وتبني سياسة وطنية وقومية تهدف إلي التخلص من التبعية، وبخاصة للولايات المتحدة. (الترجمة)

«إن إحدي التيمات التحتية الأساسية للتاريخ الأمريكي منذ چورج واشنطون هي أننا نجد أنفسنا مجبرين علي الدفاع عن أمننا ومصالحنا بأساليب تؤدي علي المدي البعيد فقط إلي انتشار القيم والمؤسسات الديموقراطية.. إننا حينما نناقش علناً رغبتنا في ترسيخ القيم الديموقراطية في أنحاء الكوكب، فإننا نتحدث عن عالم مازال علي بعد سنوات أو عقود طويلة من الآن».

في هذا الخطاب، يود جيتس من مواطنيه أن يستوعبوا حدود قوة الولايات المتحدة، والخطر الكبير علي مصالحنا القومية الذي يمثله هؤلاء الذين يريدون إعادة صياغة العالم وتشكيله بين عشية وضحاها. بيد أنه من الصعوبة بمكان معرفة ما يعتقد جيتس أن بإمكان الولايات المتحدة فعله كي تبحر بأمان وسط الثورات التي تعم أنحاء الشرق الأوسط الآن. إن ما يقوله عن واقعية واشنطون، وكيف أنها تتدخل في حالات معينة، وتمتنع عن التدخل في حالات أخري قد تشكل استراتيجية مفيدة في البداية، لكن هذا النهج لن يجدي إذا أردنا تخطي مأزقنا الحالي بمراحل كافية. مثلا، لم يكن من المحتمل أن يدعم روبرت جيتس، قبل أحداث التحرير، إعادة النظر في المعونة العسكرية التي كانت أمريكا تقدمها لحسني مبارك، إذ إنها الوسيلة التي من خلالها كانت الولايات المتحدة تأمل في توجيه التطلعات القومية المصرية منذ ثورة ١٩٥٢ كي تصبح جزءا من النسخة الأمريكية للنظام العالمي في عصر ما بعد الكلونيالية (الاستعمار الأوربي) والذي تهيمن عليه أمريكا. إن محاولة اختيار أي الثورات نؤيدها وأيها نتباعد عنها بل ونتآمر عليها، فيما نُصرّ، وكما تفعل هيلاري كلينتون وروبرت جيتس، علي أنه بالإمكان التوفيق بين القوة وبين المبادئ في نهاية المطاف، يؤجل توافقنا مع تضمينات الطريق إلي ميدان التحرير وتفهمنا لها.

لاحقة

«بعد انسحاب أمريكا من العراق، وقرارها بالانسحاب من أفغانستان وبعد أن قيّدت الثورة في مصر مدانا الاستراتيجي، فلا مفرّ من تعريف جديد لقيادة أمريكا [للعالم] ولمصالح أمريكا القومية».

– هنري إيه كيسنجر
الواشنطون بوست، ٧ يونيو ٢٠١١

في ظهور مقتضب له على شاشات التليفزيون قرب منتصف الليل في ١ مايو ٢٠١١، قال الرئيس أوباما «لقد تحققت العدالة». تم قتل مُدبّر «أسوأ هجوم على الشعب الأمريكي في تاريخنا بعد معركة بالأسلحة النارية». أكد الرئيس للأمة أنه لم تحدث إصابات بين الأمريكيين، وأن فرقة السيلز SEALs البحرية، وهي الفرقة الخاصة التي نفذت العملية، حرصت علي تفادي الإصابات بين المدنيين، وأنهم أخذوا جثته وألقوا بها في البحر. وعلي الفور، أثيرت التساؤلات حول ملابسات اكتشاف مكان بن لادن ومقتله في مخبئه بباكستان، لكن أهم ما نجم عن تلك الغارة الليلية هو أنها دفعت بالثورة المصرية، بل وبأحداث الربيع العربي برمته، إلي الخلفية.

غدا الجمهور الأمريكي، مؤقتا علي الأقل، أسير أنباء بن لادن، وكيفية اقتفاء أثره إلي مخبئه، وإطلاق فريق تلك القوة الخاصة النيران عليه حتي الموت. بيد أن رد الفعل في مصر علي تلك الأحداث كان مختلفا.

قالت إحدي السيدات لمحدثها وكان شخصا يدرس العالم الإسلامي «أود لو أن الولايات المتحدة احترمت البشر في جميع أنحاء العالم وحافظت علي حقوق الإنسان بنفس درجة اهتمامها بابن لادن». أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز جالوب بين المصريين وجود غالبية ساحقة من الآراء السلبية حول الولايات المتحدة.. علاوة علي ذلك، فإن نسبة تقدر بأكثر قليلا من نصف المستطلعين تعارض المعونة العسكرية الأمريكية، فيما عارض ثلاثة أرباع المستطلعين تلقي أية مجموعة سياسية لأية معونة كانت.

كانت ردود الأفعال هذه لافتة بخاصة لأن الاقتصاد المصري كان في حالة خطرة بعد الثورة، حيث انخفضت قيمة الجنيه المصري مقارنة بالعملات الدولية، وارتفع معدل البطالة إلي ١٢٪ وتسببت التوجهات «الاشتراكية» للحكومة العسكرية الانتقالية في إثارة مخاوف المستثمرين، حينما رفعت أجور موظفي الحكومة والقطاع العام

واتخذت خطوات أخري للتخفيف من وقع الأزمة التي تمر بها البلاد. لكن المجموعات الجديدة من المتظاهرين والمحتجين الذين عادوا إلي ميدان التحرير رأوا أن هذه الإجراءات أبعد من أن تلبي مطالب الثوار، وتُنهي سنوات من المحسوبية واستئثار القلة بثروات البلد فيما كانت الغالبية تعاني من الفقر والحرمان. اعترف اللواء محمود نصر، عضو المجلس الأعلي للقوات المسلحة، علناً بأن معدل الفقر يصل إلي حوالي ٧٠٪ من مجموع السكان، وأبدي مخاوفه من اندلاع «ثورة الجياع».

إذن، لِم أبدت نسبة كبيرة من المُستَطلعين الرفض للمعونة الأمريكية وتشككهم فيها؟ يزعم كبير محللي استطلاعات الرأي بجالوب أن السبب ببساطة هو أن المصريين، ظلوا يعتقدون منذ زمن طويل، أن المعونة الأمريكية هي السبب في عدم إمكان اتخاذ مصر قرارات سياسية مستقلة، وهي أيضا السبب في أن «الأسلوب الذي يُحكَم به البلد لا يعكس تطلعات المصريين الحقيقية».

وأضاف قناعته بأن آراء المصريين عن الولايات المتحدة ستشهد تحسنا كبيرا لو أنها ضغطت علي إسرائيل لتوقف توسعها الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية. لكنه رأي أيضا أن السبب الرئيسي في تشكك المصريين هو أن المعونة الأمريكية مازالت تُستغل فقط للعمل علي استمرار الأحوال التي كانت سائدة أثناء سنوات مبارك.

كان النظام المصري الجديد مهددا بالفشل حتي قبل الانتخابات التشريعية التي قُرِّر إجراؤها في سبتمبر حيث بدا من المرجح أن جماعة الإخوان المسلمين التي تَزيّت بعباءة حزب الحرية والعدالة وتحالفت مع حزب الوفد الليبرالي، من المرجح لها الحصول علي الغالبية البرلمانية بحيث تتحكم في مجلس الشعب وأيضا في عملية وضع الدستور. وصلت الرسالة إلي واشنطون، ومن ثم أعلن الرئيس أوباما في ١٩ مايو ٢٠١١ عن حزمة معونات لمصر تضمنت إعفاءها من مليار دولار من ديونها، وضمان السندات الأوربية المصرية، بمليار دولار أخري وذلك لخفض نفقات خدمة القروض. علّق أحد الخبراء الماليين علي ذلك بقوله إن الدعم الأمريكي هو تغيير

لقواعد اللعبة بالكامل، إذ إن چورچ إيتش. بوش كان قد أعفي مصر من ديونها في التسعينيات ليشجع القاهرة علي المشاركة السياسية، بل والعسكرية (ولو بقوة رمزية) في حرب الخليج الأولي، علي حين يؤشر دعم أوباما بوضوح علي مخاوف واشنطون من حدوث أزمة تؤثر في منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

وصلت الرسالة أيضا إلي صندوق النقد الدولي، والذي كان قبل أيام من اندلاع ثورة ٢٥ يناير قد نشر تقريرا يُثني فيه علي سياسة مبارك الاقتصادية وعلي حسن تدبيره، ثم أدرك الصندوق أنه لم يكن يواكب الرأي العام المصري، واعترف بذلك ضمنا بأن أعلن عرضه إقراض مصر ما بعد الثورة ٣ مليارات دولار من دون فرض شروطه المعهودة التي تقضي باتخاذ إجراءات تقشفية والتي كان قد طلبها من السادات قبل ذلك بسنوات واشترط عليه إلغاء كل إجراءات ناصر الاشتراكية قبل أن يمنحه أية قروض. ثم سرعان ما أضاف البنك الدولي، شقيق صندوق النقد الدولي، عرضه بقرض مقداره ٢,٢ مليار دولار للمساعدة. قال أحد ممثلي صندوق النقد الدولي «لقد أتت الثورة بكثير من التطلعات والآمال، وفيما نري أن إحدي أكبر أولويات الحكومة في مصر هي العدالة الاجتماعية.. ونحن أيضا نحترم تلك الأولوية».

أيضا وصلت الرسالة إلي المملكة العربية السعودية التي خشيت من انتشار القلقلة وعدم الاستقرار إلي باقي أنحاء الشرق الأوسط إذا حدث وانهارت مصر. عرضت الرياض علي القاهرة ٤ مليارات دولار معونة اقتصادية من أجل دعم موازنتها في نفس الوقت الذي كانت السعودية قد زادت مرتبات مواطنيها وقدمت لهم دعما للإسكان[1]. لكن، فحتي لو أن مصر تلقت كل تلك الحوافز فقد أثيرت الشكوك الجادة

(١) رفضت مصر عرض البنك الدولي في البداية وذلك حتي لا تزيد من حجم ديونها التي راكمتها (طوال سنوات حكم مبارك، ثم عادت الحكومة المصرية ودخلت في تفاوضات مع البنك للحصول علي القرض، بيد أن البنك أصر علي فرض شروطه هذه المرة ومازالت المحادثات جارية. أما المعونة السعودية فقد قيل إنها وضعت شرطا لها وهو تسليم مبارك إليها وعدم إلحاق أي أذي به. علي أية حال، فعقب عام من ذاك التاريخ؛ أعلن الجنزوري رئيس الوزراء المصري أن مصر لم تصلها معونة من أي أحد رغم كثرة الحديث والتصريحات [الترجمة]

في أنها لن تكون كافية. في ٢٤ مايو، وقبيل خطاب أوباما، أصدرت مؤسسة موودي للخدمات المالية Moody Financial Services بيانا جاء به إن «مصر تعاني من تحديات ومشاكل سياسية واجتماعية/ اقتصادية عميقة الجذور تتضمن معدل بطالة عالياً ومزمنا وتضخما مفرطا، وفقرا منتشراً».

بيد أنه لم يُعرف بعد ما إن كان صناع السياسة الأمريكيون سيمضون في اتباع الأساليب القديمة للتعاطي مع التوجهات والتطلعات القومية للمصريين والتي ظلت تهيمن علي أفكارهم منذ أيام ناصر والتي تماشي معها السادات ومبارك اللذان كانا أكثر مرونة من سلفهما. هل سيمضون في اتباعها الآن فيما تجتهد مصر للعثور علي توازنات جديدة داخليا وخارجيا تتبعها في علاقاتها مع العالم الخارجي. كان ما قالته هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية في مؤتمر صحفي لها بالبرازيل يشير إلي أن واشنطون مازالت تشعر أن عليها الاضطلاع بمسئولية الإشراف علي مجريات الأمور هناك. أعلنت كلينتون أن وزارة الخارجية تشعر بالقلق إزاء نية الحكومة الانتقالية لمحاكمة حسني مبارك وقالت «نحن نراقب عن كثب مجريات الأحداث بمصر» وحذّرت من أن محاكمته بتهمة قتل المتظاهرين ستتسم بالعاطفية المفرطة ورأت أنها يجب أن تسير وفق أعلي المعايير القانونية، ثم أضافت أن المجلس العسكري يتخذ إجراءات صارمة ضد الصحفيين والمدونين «الأمر الذي لا يتسق مع مطالب الشعب المصري وتوجهاته التي عبروا عنها حينما بدأوا [ثورتهم] بميدان التحرير».

أيضا، كان ما جاء بالحوار الشامل الذي أُجري مع الأميرال مايك مولن، رئيس الأركان المشتركة الذي كان علي وشك التقاعد، مع بلو ومبرج نيوز في نيويورك كان أكثر دلالة علي مخاوف واشنطون من أنها قد تفقد ما لها من نفوذ في مصر. قال مولن إن ثمة احتمالاً لتقليص المعونة العسكرية الأمريكية لأمريكا اللاتينية والبلدان الإفريقية وذلك لأن البنتاجون يواجه تخفيضا في ميزانيته يبلغ ٤٠٠ مليار دولار علي مدي الاثني عشر عاما التالية. أضاف مولن القول إن تلك المعونات استثمارات وقائية حيث تعمل علي تلافي الصراعات وتساعد الولايات المتحدة علي الاستجابة للأزمات بأسلوب أفضل، وإنه علي الرغم من أن قيادة أمريكا للعالم ضرورية وستستمر

كذلك، إلا أنه ينبغي علي البلاد الأخري أن تقدم المساعدة في الأوضاع المستقبلية: «إننا جميعا مترابطون، متداخلون، ومعتمدون علي بعضنا، وسيظل الوضع كذلك إذ إنه لا يوجد بلد يستطيع القيام بهذا بمفرده. ثم مضي مولن يتحدث عن المعونة العسكرية لمصر طوال الأعوام الثلاثين السابقة وعن الفوائد التي جنتها الولايات المتحدة نظير ذلك. قال مولن أيضا إنه ظل علي اتصال بنظرائه المصريين أثناء أيام الاضطرابات فيما كان الجيش المصري هو الذي يتخذ القرارات حول كيفية التعاطي مع المتظاهرين. ثم ختم بالقول إنه كان قد عاد لتوه من زيارة للقاهرة حصل أثناءها علي مزيد من التطمينات، وإنه يري أن تمويل الولايات المتحدة للجيش المصري هو استثمار لا يكلفها الكثير نسبيا.

واجهت إدارة أوباما تحديات بالشرق الأوسط أخذت في التصاعد حتي وصلت إلي الحد الفاصل، وإلي نقطة للتحول. فحتي فيما كانت تحاول أن تخلّص نفسها من حربها علي العراق ومغباتها مع الإبقاء علي نفوذها هناك، وتحاول أيضا تقليص جهودها مفرطة الطموح لإعادة تشكيل مستقبل أفغانستان، ظلت الأوضاع في مصر تنذر بأخطار عظمي وطويلة الأمد. لم يتقرر بعد ما إن كان بالإمكان التغلب علي تلك الأخطار من خلال تقديم معونات مالية جديدة غير مشروطة بحيث لا تعمل علي اغتراب مشاعر المصريين، ومن دون معاودة الارتكان علي «الاستثمار الرخيص نسبياً» من خلال تقديم تلك المعونة للجيش لحل مشاكل مصر السياسية[1]».

وفي واقع الأمر، فإن اعتراف هنري كيسنجر اللافت بأن الثورة المصرية تقتضي إعادة تعريف لقيادة أمريكا للعالم، ولمصالحها القومية، هو أمر لا مفر منه.

---

(١) قامت الولايات المتحدة بالفعل، وباعتراف مسئوليها مثل هيلاري كلينتون وغيرها، بتمويل بعض الجهات والأفراد، إما مباشرة أو من خلال جمعيات ومكاتب مشبوهة، وذلك في محاولة منها لاحتواء الثورة وحرفها عن مسارها المحتم، كي تدرأ «الأخطار» عن مستقبل نفوذها في المنطقة، وعن مصالحها ومصالح إسرائيل وغيرها من الحلفاء، وأيضا من أجل زرع الانقسامات والفرقة [الترجمة]

محتويات الكتاب

منافذ بيع مكتبة الأسرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم
١١٩٤كورنيش النيل – رملة بولاق
مبني الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة
ت: ٢٥٧٧٥٠٠٠٠ ـ ٢٥٧٧٥٢٢٨
٢٥٧٧٥١٠٩ داخلي ١٩٤

مكتبة مركز الكتاب الدولي
٣٠ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت: ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف
٣٦ش شريف ـ القاهرة
ت: ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى
٥ ميدان عرابى ـ التوفيقية ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين
مدخل ٢ الباب الأخضر ـ الحسين ـ
القاهرة
ت: ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان
١٣ش المبتديان ـ السيدة زينب
أمام دار الهلال ـ القاهرة

مكتبة ١٥ مايو
مدينة ١٥ مايو ـ حلوان خلف مبنى
الجهاز

مكتبة الجيزة
١ ش مراد ـ ميدان الجيزة ـ الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة
خلف كلية الإعلام ـ بالحرم الجامعى
بالجامعة ـ الجيزة

مكتبة رادوبيس
ش الهرم ـ محطة المساحة ـ الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون
ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة ـ الهرم
مبنى أكاديمية الفنون ـ الجيزة

مكتبة ساقية عبدالمنعم الصاوى
الزمالك ـ نهاية ش ٢٦ يوليو
من أبوالفدا ـ القاهرة

مكتبة الإسكندرية
٩٤ ش سعد زغلول ـ الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية
التمليك ـ المرحلة الخامسة ـ عمارة ٦
مدخل (أ) – الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس
مبنى الملحق الإدارى ـ بكلية الزراعة ـ
الجامعة الجديدة ـ الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد
بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ ـ بورسعيد

مكتبة أسوان
السوق السياحى ـ أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط
٦٠ش الجمهورية ـ أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا
١٦ ش بن خصيب ـ المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)
مبنى كلية الآداب ـ جامعة المنيا ـ
المنيا

مكتبة طنطا
ميدان الساعة ـ عمارة سينما أمير ـ
طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى
ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا ـ المحلة

مكتبة دمنهور
ش عبدالسلام الشاذلى ـ دمنهور
مكتب بريد المجمع الحكومى ـ توزيع
دمنهور الجديدة

مكتبة المنصـــورة
٥ ش السكة الجديدة ـ المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكـتـبـة مـنـوف
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية
مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام
ميدان التحرير ـ الزقازيق
ت : ٠٥٥/٢٣٦٢٧١٠
ت: ٠١٠٠٦٥٣٣٧٣٣٢

إنسانيات

سلسلة تعنى بنشر الحقول المعرفية التى تهتم بدراسة الإنسان وتاريخه وطبيعته وبيئته وقدراته الإدراكية وواقعه الاجتماعى والثقافى والسياسى، بالإضافة إلى النواحى المختلفة من النشاط البشرى وما ينشغل به البشر من إشكاليات حياتهم ومجتمعهم، وأنساق ثقافاتهم وقيمهم فى علوم مختلفة مثل: التاريخ والفلسفة والأنثروبولوجيا والاقتصاد والنقد الأدبى والقوانين والتشريع والعلوم السياسية إلى غيرها من المعارف العامة التى يترقبها المتلقى ويحرص على متابعتها لتساعده فى تكوين مرجعيته الثقافية العامة .

ISBN# 9789774482922



